

جنوب السودان والحروب الدائمة

النخبة، الإثنية والدولة المعطوبة

د. بيتر أدوك نيابا

جنوب السودان والحروب الدائمة

النُخب، الإثنية والدولة المعطبة

د. بيتر أدوك نيابا

ISBN 9789776597310

© Willows House 2021

الطبعة الثانية: 2021 منشورات ويلوز - جوبا

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين أو الاسترجاع، دون إذن خطّي من الناشر.

All copyrights are reserved to the publisher, and no person, institution or entity has the right to reissue this book, or part of it, or transfer it, in any form or medium of information transmission, whether electronic or mechanical, including copying, recording or storing Or, without written permission from the publisher

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

Willows House
منشورات
ويلوز هاوس



جنوب السودان، جوبا، كاتور، مربع ٨ جوار مركز جبران

www.willowshouse.net
www.jubabok.com
gatawillow@gmail.com
gmail.com@willowshouse3
+211927302302

جنوب السودان والحروب الدائمة

النخبة، الإثنية والدولة المعطوبة

د. بيتر أدوك نيابا

ترجمة: يدجوك أقويت
مراجعة الترجمة: عمار جمال

Willows House
منشورات
ويلوز هاوس



صدرت الطبعة الإنجليزية عن «مكوكي نا نيوتا» للنشر

Mkuki na Nyota Publishers Ltd

ص.ب 4246

دار السلام، تنزانيا

www.mkukinanyota.com

© بيتز أدوك نيابا 2018

2018 ISBN 978-9987-083-66-4

The original title:

South Sudan Endless Wars:

Elites, Ethnicity and the Stunted State

الإهداء

إلى أبنائي وأحفادي، وبصفة خاصة شريكة حياتي، الموقرة أبوك
فيتي آيبك. اقتبس أغنية دون وليامز:
«أبدو أحياناً بعيداً عن حيث ينبغي أن أكون،
وأن الأشياء التي أنجزتها ضئيلة.
حتى عندما شعرتُ بالضجر من النضال، وأنني غير قادر على
المواصلة،

أحببتي في كل الحالات.
حُبكِ يعيد توازني عندما أقف على الحافة.
يدفعني للمواصلة وعدم التخلي عن أحلامي،
وكلما شيدتُ جدراناً، بنيتي جسوراً،
أحببتي في كل الأحوال.»

شكر وتقدير

هذا الكتاب مساهمتي المتواضعة للمعرفة المتراكمة عن جنوب السودان وشعبه عبر الكتابة، والتقارير والأبحاث العلمية و محتواه أقرب لملاحظات كاتب سياسي أكثر من كونه بحث أكاديمي. لذا، قد يجده بعض الأكاديميين الصارمين، غير دقيق من الناحية النظرية. قصدت بالكتاب ابتدار حوار بين النخب السياسيّة بجنوب السودان حول أسئلة تشكيل الدولة و بناء الأمة، طالما أن الصراع الإثنيّ والمناطقى بينهم يؤدي غالباً لتشتيت الشعب وإعاقة عملية التحول.

توفر لي وقت كاف للكتابة خلال وجودي في صفوف الحركة - في المعارضة، خاصة مع عدم وجود مهام كبيرة. وقد شاركت المسودة الثانية للكتاب مع العديد من الاصدقاء والزملاء للنقد، والتصحيح، ومراجعة الحجج الواردة فيه.

ممتن للأستاذ أمير إدريس، أستاذ كرسي دراسات الأفارقة والأفارقة-الأمريكان بجامعة فورد هام، نيويورك، لتكريس وقت لمراجعة المخطوطة رغم ضيق جدولته الدراسي. وقد وصف المخطوطة بأنها «تقدم فهماً عميقاً ودقيقاً للمهتمين بمعرفة أسباب فشل نخب جنوب السودان في تشخيص المشكلة، وإحداث التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مع إعتراضه على استخدام مصطلح (النخبة) من منظوره الضيق». كبير تقديري لشخصه على الملاحظات القيمة.

قرأ الدكتور بيتر تنغوا مخطوطة الكتاب وخرج بتفاصيل دقيقة وثاقبة، قمتُ بإدراجها في النص مع الإبقاء على توجه وتحليل الأحداث. له عميق شكري وتقديري لتجربته الغنية في أروقة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا والصومال.

لا يفوتني أن أشكر الأصدقاء الذين شاركتم مخطوطة الكتاب قبل وبعد إرساله للناشرين. ضمنت ملاحظات بعضهم حين لزم الأمر، وقرأت ملاحظات البعض في وقت لم يكن من الممكن إضافة تعليقاتهم. كل الشكر للدكتور ديفيد باسوني، د. هالي يورن هانسن، وبروفيسور إيسي كوروموتو على الدعم والتشجيع.

ممتن أيضاً للدكتورة كارل بيغر على التصحيح اللغوي للمخطوطة وتقديمها للكتاب، كل الشكر على المساهمة التي لا تقدر بثمن.

أخيراً، امتناني الخالص للناشرين، ولتر غويا وزملاؤه في «مكوكي نا نيوتا» على نشر الكتاب.

تصدير

المؤلف، بيتر أدوك نيابا، كاتب غزير الإنتاج وفاعل في تاريخ جنوب السودان خلال الخمس عقود الأخيرة. وُلد في الحقبة الإستعمارية عندما كان السودان تحت الإحتلال البريطاني، كما كان ضمن العديد من الطلاب الجنوبيين الذين دخلوا الأحرار لمحاربة هيمنة الشماليين على السودان في ستينيات القرن الماضي، وهي الحرب التي انتهت باتفاقية أديس أبابا (1972). وبحلول منتصف الثمانينيات، كان نيابا في معسكرات التدريب داخل الأراضي الإثيوبية مقاتلاً في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه المرة.

نجا نيابا من حرب ال(21) عاماً، وكان حاضرًا في جوبا يوم 9 يوليو 2011 عندما رُفع علم دولة جنوب السودان المستقلة لأول مرة. كما كان هناك يوم 15 ديسمبر 2013، يرتعد مع أسرته داخل منزله بحي الجبل، عندما نفذت قوات من الدينكا، مجزرة شاملة ضد إثنية النوير. في الأيام التي تلت، كما كتب نيابا، أمر الرئيس سلفاكير ميارديت جنوده بحماية نيابا، مع إبقاءه تحت الاعتقال المنزلي. نجح أدوك لاحقاً في الهرب من جنوب السودان متحدياً الإقامة الجبرية ليعلن انضمامه للتمرد من المنفى.

ينتمي نيابا لقبيلة شلو (الشلك)، من منطقة أعالي النيل على الحدود مع السودان شمالاً، وإثيوبيا شرقاً. وهي منطقة تقع في قلب حرب الخمس سنوات الأخيرة، والتي تسببت في نزوح الملايين وموت عشرات الآلاف. انتقل ولاء نيابا السياسي، مثل العديد من كبار

الشخصيات بجنوب السودان، بين مختلف التنظيمات السياسيّة، في الحكومة والمعارضة، ومن الجبهة الجنوبية للحزب الشيوعي السوداني إلى الحركة الشّعبيّة لتحرير السودان، ثم الحركة الشّعبيّة لتحرير السودان - في المعارضة، قبل أن يعتزل النشاط السياسي مؤخراً.

يناقش هذا الكتاب، الذي قد يكون المساهمة الأكثر أهمية لدكتور نيابا، الحرب الحالية من وجهة نظره الشخصية، وكيف أدت دولة الدينكا لتفشي القومية الإثنيّة في جميع أنحاء البلاد. يعترف المؤلف أيضاً إن قادة الإثنيّات والجماعات الثقافية استخدموا السياسات الإثنيّة لتحقيق طموحاتهم الشخصية. وكما يذكر في جنوب السودان والحروب الدائمة: «تكمّن نقطة ضعفنا الجمعي في عدم قدرتنا على تحرير أنفسنا من قبضة السياسات الإثنيّة السالبة».

يضيف نيابا: «يجب تنوير جماعاتنا إن السياسة الإثنيّة التي يعبر عنها مجلس أعيان الدينكا، مجلس أعيان باري، شلو، والنوير، والأجسام الإثنيّة الأخرى هي سياسة مضرّة وأداة قهر واستغلال. فهؤلاء السلاطين، مثلهم مثل النخب العسكريّة، والسياسيّة، ورجال الأعمال، ليسوا سوى مصاصي دماء يجب محاربتهم بالتعليم والوعي».

علاقتي بجنوب السودان و السودان قديمة، بدأت في الثمانينيات عندما كنت مراسلة لقناة «بي بي سي». كما عشتُ فترات طويلة خلال 2005، لإجراء أبحاث في الأنثروبولوجيا بمناطق الدينكا، وسافرت كثيراً حول البلاد. سمعت عن أدوك نيابا لوضع سنوات قبل أن التقى به أخيراً. وجدته رجلاً طويل القامة، بشوش ومنفتح الذهن، يستقبل بحماسة من يتدرون معه الحديث حول تاريخ

بلاده، رغم إنه غالباً ما سيواجه صعوبة في النهوض والوقوف بعد محادثة، ويضطر أن يتوكأ على عصاه.

أصيب نيابا في معركة جيكو في مايو 1987، عندما هاجم الجيش السوداني وقوات أنيانيا تو، الجيش الشعبي داخل الأراضي الإثيوبية. صدف أن كنتُ حينها في مدينة ملكال السودانية، حيث تدار العملية بقيادة ضابط في الجيش السوداني كان يوجه بمهاجمة الجنوبيين في إثيوبيا. نجا نيابا من المعركة، لكنه خسر ساقه بعد تدخل الفريق الطبي الكوي المتواجد في بلدة غامبيلا الإثيوبية. إذا قابلت أحد قدامى المحاربين ممن خسروا أحد أطرافهم أثناء حرب (1983-2005)، فمن المرجح أنه أصيب في محيط بالقرب من غامبيلا حيث تواجد الفريق الطبي، لانه نادراً ما ينجو المقاتلين من الإصابات الخطيرة خصوصاً في غياب الرعاية الصحية الأولية. شهد ذلك العام فقدان مقاتل من الجيش الشعبي، من أبناء دينكا بور، ساقه عندما انفجرت قنبلة أثناء التدريبات في إحدى معسكرات بلفام، ومثل نيابا أنقذ الفريق الطبي الكوي في غامبيلا حياته. هذا الرجل عضو الآن في مجلس أعيان الدينكا المتهم من قبل كثيرين، بمن فيهم مؤلف هذا الكتاب، بالمساهمة في تصعيد القومية الإثنية للدينكا.

أشير للتاريخ هنا كي أعكس طبيعة العلاقة الحميمة بين من يقودون الحرب الأهلية الحالية. كبار الشخصيات العسكرية والسياسية، الذين أشعلوا فتيل الفتنة بين المجتمعات، وأطلقوا عنان الجنود لطردهم القرويين من مساكنهم، وإغتصاب المدنيين وقتلهم، ويسعون الآن للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية سلام

بأديس أبابا في سبتمبر عام 2018، كانوا قد قضوا فترة شبابهم سويةً في معسكرات التدريب، وفي حرب العصابات، قبل أن يصبحوا لاحقاً قادة الجيش الوطني، وبرلمانيون، وحُكَّام ولايات في جمهورية جنوب السودان حديثة الاستقلال. كانت مصائرهم متشابكة لأكثر من أربعين عاماً تقريباً قبل تقهرقهم الأخير بعد إعلان الإستقلال إلى قراهم، وبلداتهم، وأصلهم الإثني، بحثاً عن الشرعية والسلطة.

جنوب السودان والحروب الدائمة: النُخبَة، الإثنيّة و الدّولة المَعتوبَة كتاب بالغ الأهمية. يقدم فيه نيابا نظرة إنسان مُطلع على الأحداث الجارية بالبلاد. يؤكد المؤلف أن جنوب السودان دولة فقيرة، بنسب أمية عالية. وسواء أتفق القارىء معه أو اختلف في أطروحته بخصوص «الثورة الوطنيّة الديمقراطية» كآلية للخروج من الوضع الراهن، يظل شيوع الأمية واقعاً لا يقبل الجدل. يبقى أن المجتمع الدولي على إستعداد أكثر من أيّ وقت مضى لتمويل ودعم «بناء السلام». وقد بذل جهوداً أكثر ممن هم في السلطة، في وقت لا يزال «الإستقرار» غائباً عن سياق جنوب السودان. بإمكان القوى الغربية الإقليمية والغربية دعم خطة تهدف لمحو الأمية، ليس فقط في أوساط الشباب، لكن أيضاً بين أولئك الذين يُزج بهم في القتال، ويفنون حياتهم مرتدين الزيّ العسكري داخل البلاد، سواء من الشرطة والجيش. وكما يؤكد نيابا: التعليم هو الطريق الوحيد لوقف الحرب اللانهائية.

كارل بيغر

القاهرة، 11 سبتمبر 2018

تعهد

من الضروري الإشارة إلى أن، بينما يدخل هذا الكتاب مرحلة الطباعة، فإن محادثات السلام برعاية إيقاد في الخرطوم، و التي بدأت في يونيو عام 2018، وصلت طريقاً مسدوداً. فالمعارضة الرئيسية (الحركة - في المعارضة، وتحالف المعارضة بجنوب السودان، وجبهة الإنقاذ الوطني) التي كانت ضد الاتفاقية حتى مطلع سبتمبر، وقعوا الآن بالأحرف الأولى على قضايا الحكم العالقة، في انتظار حفل التوقيع المقرر يوم الثالث عشر من سبتمبر في أديس أبابا⁽¹⁾. حدث هذا بعد تدخلات الرئيس السوداني عمر البشير، ولم يكن التأخير مفاجئاً. فقد تجاهلت إيقاد منذ البداية التناقضات الأساسية الكامنة خلف الصراع، وانصبَّ اهتمامها على تقاسم السلطة والثروة وبعض الإصلاحات السطحية، بدلاً من إحداث تحول جذري في البنية نفسها. ونعلم جميعنا أن التركيز على السلطة والثروة لن يخرج البلاد من أزمتها الحالية.

النقطة المفصلية هي تعهد الرئيس سلفا كير ميارديت بعدم العمل مع ريك مشار تنج زورقون مجدداً. سبق وأن أستضيف الرجلان من قبل رئيس الإيقاد، رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في أديس أبابا، ومرة ثانية مع الرئيس السوداني عمر البشير في الخرطوم وقد فشل كلا الاجتماعين. مثل رفض كير العمل مع مشار منذ فترة طويلة سبباً مباشراً في إشعال الصراع عام 2013. كما

(1) بيان رئيس جبهة الخلاص الوطني، الجنرال توماس شريلو سواكا، بعنوان «لماذا لم توقع جبهة الخلاص الوطني على اتفاقية الخرطوم للسلام»، بتاريخ 1 سبتمبر 2018.

كان على مشار ترك قيادة الحركة الشعبية-في المعارضة لنائبه، هنري أودار، من أجل مصلحة الشعب والبلاد، والخروج من مطب تقسيم السلطة. إلا إن تعنت مشار و تغيرات المناخ السياسي إقليمياً ودولياً، وضعا الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان- في المعارضة في موقف حرج بلا خيار سوى «التراجع» على أمل التقدم لاحقاً.

لا يسمح السياق الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي بجنوب السُّودان لقادته بالتصرف مثل المرأة التي أصرت على قطع الطفل لجزئين في الكتاب المقدس. فكل قادة الحركة، الحاليين والسابقين، مسؤولين عن الأزمة الراهنة، بل وصنعوا من الرئيس كير الديكتاتور الذي لن يسمح بمشاركة أحد السلطة أو تداولها. سبق وقال الرئيس كير للأمين العام للحزب فاقان أموم عام 2013، «لن أترك السلطة لغيري، [و] سأجعل الوضع صعباً لمن يخلفني». من المؤسف إن بعضنا، لا سيما مثقفي الدينكا الذين دعموا كير لأسباب إثنية أو مناطقية، لم يدركوا في العام 2013 أنه لن يتنازل عن السلطة أبداً. هذا يذكرنا برد فعل كير عام 2003، عندما أُقترح ريك مشار نائباً للدكتور جون قرنق في التسلسل الهرمي للحركة. يذكر من حضروا الاجتماع أن سلفا كير تشبث بالكرسي بجوار قرنق كما لو أنه يمنع مشار جسدياً من الجلوس مكانه. ينبع سلوك كير السلطوي هذا من طموح متطرف غالباً ما يؤدي لتدمير الفرد.

يعكس الواقع الموضوعي أن المعارضة فشلت في الإطاحة بكير. ورغم أنه لا زال الرئيس، إلا أنه يقود دولة محتضرة. ينبغي لوضع كهذا أن يستفز الحساسية الوطنيَّة لكل مواطن جنوب سوداني،

وهي فرصة لأن نعي أنه لا خلود في الدنيا. يمكن لشعب جنوب السودان التغاضي عن وتحمل سوء الحكم في حال توقفت المعاناة والحرمان كما في الخمس سنوات الماضية. في الواقع، من حيث مستوى عنف الدولة، الوضع الحالي مماثل لفترات الحكم التركي-المصري (1824-1885) والمهدية (1898-1885) في السودان، عندما أوشكت المجتمعات، إن لم يكن جميع الجماعات الإثنية، على الإنقراض. ما يجعل شعبنا ملزم بقبول إتفاقية 2018 لتسوية النزاع في جنوب السودان، حتى لو كان ذلك من أجل تفادي انهيار الدولة التام. ومتى حدث هذا ستكون الدولة تحت رحمة السودان (البشير) وأوغندا (يوري موسيفيني)، نفس الرجلين اللذين أشرفا على «إعلان الخرطوم»، الذي وقعه كير ومشار في 26 يونيو عام 2018.

أدت تجربة كير في الحكم على مدى الثلاثة عشر عاماً الماضية إلى انتشار المرارة والكراهية وسط أطياف اجتماعية سياسية كثيرة، لدرجة أن لاقى قرار الحكومة تقسيم البلاد الى 32 ولاية (أو أكثر) قبولاً كبيراً، بل وأعتبر طريقاً لتحقيق السلام. لم يدرك العديد من الناس خطر هذا التقسيم. فالمجتمعات التي خبرت التهميش والاضطهاد على أيدي جيرانهم لا يرغبون في العودة لنظام العشر ولايات أو الثلاثة أقاليم، وهذا ما يبرر المطالبة بالفيدرالية التي يعتبرها البعض الحل السحري للصراعات والتوترات الداخلية بين القبائل، رغم أن تطبيقها ربما يفاقم الوضع. أفضل خيار بالطبع هو الركون لعادات التسامح والمصالحة، التي مارسها شعب جنوب السودان لفترة طويلة. أن يسامح كل مجتمع الآخر، ويعملان سوياً على وقف العنف، لا سيما ضد الأبرياء المدنيين. هذا من شأنه

خلق الشروط اللازمة لعودة النازحين واللاجئين لقرابهم ومنازلهم وترميم حياتهم.

من الصعب، إن لم يكن المستحيل، تجنب العيش معاً طالما نُعرف أنفسنا كشعب جنوب السودان. تتشكّل الأمم بعد مشقة، وكدح، واقتتال، لكن الأهم، هو الإستعداد لتقديم التضحيات. ما حدث في جنوب السودان في الخمس سنوات الأخيرة لم يحدث لنا لوحدنا، وكُلّي إيمان أنه فور توقفنا عن ممارسة العنف ضد أنفسنا، لن نعيد هذه التجربة المريرة مرةٍ أخرى. التجربة التي أثبتت مفارقة النخبة السياسية للنزعة الانسانية. لقد قدمنا تضحيات جبارة من أجل هذا البلد، فلنعمل معاً دون حقد وانقسام من أجل بنائه.

بيتر أدوك نيابا

نيروبي، 9 سبتمبر 2018

المقدمة

«أتأسف لقول هذا مضطراً، لكنني لم أجد نخبة لا تهتم لمصلحة شعبها مثل قادة جنوب السودان».

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس⁽¹⁾

عندما عمّت الفوضى جمهورية جنوب السودان وشعبها عام 2017، كتبتُ ورقة قصيرة بعنوان «لنجعل 2018 سنة الحراك الحاسم»، تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. كان جنوب السودان قد مر لتوه بالذكرى السنوية الرابعة لمناوشات كتبية التيقّر، الحرس الرئاسي في جوبا، القتال الذي بشر ببداية الحرب الأهلية. فاتفاقية تسوية النزاع في جنوب السودان (ARCISS)، بوساطة الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) التي وقعت في أديس أبابا وجوبا، يومي 17 و26 أغسطس عام 2015، لتضع حداً للحرب. بتاريخ 29 أبريل عام 2016، شكّل أطراف الصراع حكومة الوحدة الوطنيّة الانتقالية (TGoNU)، لكن مرّ شهران بالكاد قبل أن تنفجر الحرب مرةٍ أخرى وتنهيار حكومة الوحدة الوطنيّة واتفاقية تسوية النزاع، لتتصاعد وتيرة الحرب وتبتلع البلاد بالكامل مع ظهور معارضة سياسية ومسلحة، ودخل جنوب السودان في أزمة إنسانية أخرى. وبحلول منتصف العام 2017، عبر أكثر من خمسة مليون لاجيء حدود البلاد إلى أوغندا، الكونغو،

(1) من كلمة للأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع الاستشاري الذي ضم الأمم المتحدة، وإيقاد، والاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان في أديس أبابا، إثيوبيا، في 30 مارس 2018.

السّودان، إثيوبيا، وكينيا، كما اضطر بعضهم للاحتباء في مخيمات الأمم المتحدة لحماية المدنيين في جوبا، بور، بانتيو، واو، وملكال، أو في غابات ومستنقعات جنوب السّودان.

توفرت إذن أسباب كتابة الورقة التي دعوت فيها لاتخاذ إجراءات حاسمة لتغيير الوضع والخروج من الطريق المسدود. فقد كانت تسود حالة من السلبية واللامبالاة في صفوف المعارضة بسبب التباين والتناقض بين أهداف أكثر من عشر مجموعات مختلفة. كان وضعاً لا يبرح بالأمل، خصوصاً وأن الحكومة انخرطت في عمليات عسكرية في جميع أنحاء البلاد، واتبعت سياسة الأرض المحروقة ضد السكان المدنيين؛ هدم القرى، وحرق المحاصيل، ودفعهم إلى البلدان المجاورة، بينما ضغطت إدارة أوباما على إيقاد للاعتراف بحكومة ما بعد يوليو 2016 في جوبا. من ناحية أخرى، بددت لجنة الرصد التقييم المشتركة (JMEC) عامان من التظاهر بمتابعة وتقييم تنفيذ الاتفاق رغم علمها أن ثاني أكبر الأطراف قد تمرد. وكأنها سخرية القدر، حدث كل هذا مع شروعي تدين في هذا الكتاب، ما زاد إصراري على توثيق ونشر وقائع ما حدث منذ اندلاع الحرب. في فبراير 2017، طلب أمير إدريس من عدد الباحثين والنشطاء السياسيين بجنوب السّودان المساهمة بمقال في كتاب عن جنوب السّودان، مع التركيز على معضلات مرحلة ما بعد الاستقلال. من جانبي أشرتُ الكتابة عن لعنة النخبوية (إدريس، 2018: 19).

لم أقرر صدفةً ابتداء التصدير باقتباس كلمات الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، فهو الأنسب لوصف ما يحدث.

استخدمتُ التصدير للتأكيد على أنه لا يهْم على أي جانب يقف أي سياسي خلال الصراع الحالي، فكلهم بطريقةٍ أو بأخرى، مسؤولين عن هذه الحرب العنيفة. كنتُ شاهداً على كل شيء، من أول رصاصة انطلقت بتاريخ 15 ديسمبر 2013 في جوبا، والقتال رهيب الذي تلاه بين الحرس الجمهوري داخل القصر الرئاسي.

أعتبرُ هذا الكتاب جزء من نضالي الشخصي لاستيعاب أفضل لهذا الوضع المثير للشفقة في جنوب السودان، والخروج بحلول لتغيير هذا الواقع. فنخبة جنوب السودان نسخة هزلية لتلك المهيمنة في السودان، والتي وصفها منصور خالد في كتاب «الحكومة التي يستحقونها». لم يكن من بُد لجنوب السودان أن يحذو السودان حذو النعل في رحلته كدولة مستقلة. مجرد تغيير وتصحيح بعض المفاهيم والمواقف لدى مختلف التشكيلات الاجتماعية كان كافياً لمنع هذه المأساة. لكن لا يمكن إنجاز هذا التغيير دون المعرفة العلمية وفهم العوامل الاجتماعية و السياسية التي ساهمت في الوضع الحالي، وهي معرفة يجب أن ينتجها أفراد ذوي حساسية عالية، وشجاعة كافية لمناقشة وفضح حتى دورهم في هذه المذابح الفظيعة.

تسببت الخمس سنوات الماضية من عمر الحرب الأهلية في إصابة العديد من زملائي بخدر الحواس وانعدامها لدرجة عدم اعترافهم بالدرجة التي بلغتها هذه الحرب في تجريد الشعب من إنسانيته وينطبق نفس الشيء على زملائي في الحكومة الذين وظفوا هذه الحرب لمصالحهم الذاتية الضيقة. ومن الصعب الآن تصور مدى الزمن المطلوب لإعادة غرس الأخلاق وأنسنتها. نحن ضحايا أعمالنا.

قصدت بهذا الكتاب التعبير عن مشاعري وأفكاري عن الكرب، والمرارات، والإحباط، والمعاناة التي عاشها عشرات الآلاف من مواطني جنوب السودان منذ ديسمبر 2013 بمسكرات الأمم المتحدة لحماية المدنيين في جوبا، وبور، وبانتيو، و واو وملكال. أما حال المواطنين النازحين بمستنقعات ليري بولاية الوحدة، وأبروج ومملكة شلو في كال أفينج بولاية أعالي النيل، وغيرها من المناطق في ولايات الاستوائية وغرب بحر الغزال، ممن أطلق على حالتهم «نزوح داخلي»، هي الآخري تدعو للقلق، خصوصاً مع حرص قوات الحكومة والمليشيات القبلية على انتهاك حياتهم، ومعاملتهم بوحشية، وإنتشار الاغتصابات مما يفاقم من البؤس. المماطلة وتأجيل محادثات السلام بأديس أبابا تعني موت الكثير و سيطرة الإحباط واليأس. أنا قلق أيضاً على مليونين سوداني جنوبي عبروا الحدود سيراً على الإقدام للمرة الثانية، وربما الثالثة، في رحلة بحث عن الأمان في دول مجاورة مثل أوغندا، الكونغو، السودان، إثيوبيا وكينيا. وأعلم أن الإجابة على سؤال «متى ستتوقف معاناتهم؟» متوقفة على النُخب السياسية في الحكومة والمعارضة.

خمس سنوات من الحرب الأهلية والمعاناة بلا ضوء يلوح في الأفق، بينما يجول من يُطلق عليهم أصحاب المصلحة عواصم الإقليم للتفاوض حول السلطة وتقاسمها في وضع لا يبعث على الأمل. هذا الكتاب جزء من عكس خيبة أملي في المعارضة التي إخترت الإنضمام إليها في يوليو 2014، وفرصة تأمل وإعادة نظر في الواقع بموضوعية. منحني تدوين هذا الكتاب تجربة نشاط ذهني وسط ركود وسلبية الوسط السياسي. مثل العديد من قادة

المعارضة، بإمكانني توضيح أسباب هذا الركود، رغم إنه ليس من السهل إحداث التغيير اللازم للخروج من هذا المستنقع نتيجة غياب أيديولوجيا مشتركة، واختلاف التصورات حول المشكلة الرئيسية، وطبيعة الهدف الموضوعي للحرب. إن عدم الوضوح فيما إذا كانت حركة تحرير أم ثورة اجتماعية كان مصدر إزعاج للقيادة وعمق أسباب الشقاق. وعلى الرغم من العديد من الصعوبات، بما في ذلك العسكرية واللوجستية ونقص الدعم، تحلى الجنود بالشجاعة وحرصوا على إستمرار النضال.

تأتي هذه الكتابة النقدية كمحاولة تفكير خارج الصندوق السياسي الذي وضعنا أنفسنا فيه. عندما تكون البيئة السياسية الداخلية خانقة وقامعة للممارسة الديمقراطية، تكون الكتابة أفضل طريقة للتنفس ومخاطبة السلطة بالحقائق على أمل يفهموا الواقع بشكل أفضل. الكتابة وسيلة أيضاً لمخاطبة الآخرين على الضفاف الأخرى، ممن اضطروا للمغادرة بسبب رئيس لا يفعل شيئاً غير تعيين وإعفاء حتى المقربين. كما في كتبي السابقة، حاولتُ الإلتزام بالموضوعية في تحليل الواقع، وأقدر لجمهوري من القراء، ومثقفى جنوب السودان، بصفة خاصة، تناول الكتاب بفهم مغاير، طالما يحدوني أمل محاورتهم بشكل مباشر.

أنا أكثر قناعة من أي وقت مضى أن مشكلة جنوب السودان ليست بسبب المستعمر البريطاني أو الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الخرطوم منذ 1956. فالقهر السياسي، والاستغلال، والتمييز والحروب جزءا من التاريخ الإنساني وليس حكراً على شعب جنوب السودان. عانت دول عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق

الأوسط من الحروب ونفس المشاكل. حرصت هذه الدول بعد استقلالها على انتشال مجتمعتها من الواقع الاجتماعي والسياسي السلبي، ومخاطبة أسباب البؤس، وهذا هو الفرق بين الدول التي تعمل على تغيير واقعها وتلك التي تعيد إنتاج الأزمة. في العام 2011، إنتظر العالم بفارغ الصبر أن يبدأ شعب جنوب السودان إعادة بناء حياته ودولته الوليدة بسلام، ووثام، وأمان؛ وأن يبنون اقتصاداً نابضاً بالحيوية يرتكز على الزراعة وتوظيف أموال النفط لتدوير عجلات الاقتصاد وبناء دولة ومجتمع على أسس القانون والنظام، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإقتصاد حيوي يبرر 21 عاماً من الحرب.

للأسف، لم تقابل النوايا الدولية الحسنة هذه باستعداد وطني موازي لبناء دولة ناجحة، بل بدأ القادة في تصفية حساباتهم الشخصية وتعويض ما فات عليهم أثناء النضال، بينما أسهم قتالهم هذا في تأليب الجماهير البريئة على بعضهم. لا يعرف العالم عن جنوب السودان الآن غير أخبار الحرب، والموت، والتشرد، والجوع. اتضح الآن أن معاناة جنوب السودان من فعل نُخبها السياسية، والعسكرية، والتجارية. ففي ظرف عشرة سنوات، تحولت النخبة التي تشكلت في سياق النضال من أجل الحرية، والعدالة، والإخاء، والرخاء، إلى مجموعة ضباع تلتهم الناس وموارد البلاد، بل وتكرر نفس ممارسات الأنظمة السودانية منذ عام 1956، بمساعدة أصدقائهم الأجانب. يحدث كل هذا لسبب بسيط، وهو طبيعة المثقفين الجنوب سودانيين أنفسهم، إذ يعاني كثيرهم حالة فقدان ذاكرة جماعية وضمور عقلي وهم كالخنازير و ذاكرتهم صغيرة

جداً. السبب الآخر هو امتناعهم عن ممارسة التعليم، والنقد الذاتي، والقراءة لتعلم أو تجاوز الأفكار والمفاهيم التي عفا عليها الزمن. نتيجة كل ما ذُكر، سرعان ما يعيدون إنتاج الظرف الذي دفعهم للنضال.

هذا كتاب عن جمهورية جنوب السودان، البلد الذي أُستقبل لحظة ميلاده بفرحة كبيرة من مواطنيه وشعوب العالم، لدرجة أن أعتزف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإستقلال جنوب السودان يوم 8 يوليو 2011 قبل إعلانه دولة بطريقة رسمية، ورفع علمها أمام عشرات الالاف من المرابطين تحت أشعة الشمس عند ضريح الدكتور جون قرنق. منذ ذلك الحين لم تتواتر أخبار إيجابية باستثناء الثروات التي حققها الكابويات وهؤلاء الذين قدموا للسلب والنهب بينما لم تختبر عدد كبير من المناطق في جنوب السودان السلام أبداً. مع التوقيع على إتفاقية السلام الشامل عام 2005، تجددت النزاعات القديمة التي طفتها حرب التحرير. بدأت حرب بالوكالة بين لواش وباوينج كانعكاس للتنافس بين ابنائهم في الجيش الشعبي، صراع بين عشيرتي آقوك وآفوك في قوقريال، نزاعات بين عشائر آقار فيما بينهم، وضد جيرانهم قوك في رومبيك. نفس الأمر بين شيج، آتوت وألياب في مستنقعات يروول. في ولاية جونقلي ظهرت المناوشات بين لو نوير، والمورلي، والدينكا، أما بالقرب من العاصمة جوبا، فقد تخانق باري ومنداري حول الأرض. في العام 2009، بلغت حروب الرئيس سلفا كير مملكة شلو (الشلك)، وبعد عامين بلغت شمال جونقلي. في الاستوائية، تحديداً في ياي، حيث عاشت القبائل هناك في استقرار ووثام لسنوات

خلت، تسبب الرعاة المسلحين من الدينكا والهاربين من هجمات نهب الأبقار في مناطقهم في نزاعات مع السكان المحليين غالباً نتيجة تعديهم على محاصيل المزارعين المحليين في مندري (2005)، يامبيو (2005)، مريدي (2015)، وياي (2016). معلوم أن معظم الأبقار التي يربعاها شباب مسلحين مملوكة لكبار ضباط الدينكا بالجيش الشعبي لتحرير السودان وتنطبق نفس الأسباب على نزاعات غرب بحر الغزال. أجزاء كبيرة من جنوب السودان في حالة فتنة دائمة نتيجة إنتشار الأسلحة النارية على نطاق واسع، ومعلوم أن مصدر معظم الأسلحة هو مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان.

يناقش هذا الكتاب ويدرس فشل النُخبة السياسية بجنوب السودان في محاولة تحديد الأسباب التي أوصلت الدولة لهذه المرحلة. يجبرنا فشل هذه النخب على التساؤل عن كيف نجحوا في إقناع الجماهير بتقديم هذه التضحيات الكبيرة وخوض الحرب الأهلية. عكس العديد من المساهمين في التدوين عن جنوب السودان، أكتب، بطريقة أو بأخرى، من موقع الفاعل والمشارك في الوضع الراهن. فهذه الكتابة مدفوعة برغبتني لتحريك الخطاب السياسي نحو حلّ الصراع ورسم خارطة التطور الإجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لجنوب السودان، كل هذا باستصحاب تجارب المدرسة السياسية التي أومن بأفكارها، والتي غالباً ما قاومها العديد من مثقفي البلاد.

وصلت لاستنتاج مفاده أن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تخض حرب التحرير الوطني لتحقيق الإستقلال، بل

لتعيد على الجماهير نفس المصير الذي طالما كافحوا ضده، وضحوا بحياتهم من أجله، وفقدوا فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسببه. فالهدف من تبني الماركسية اللينينية ومثلها العليا من الحرية، والعدالة، والإخاء والرخاء، مع إنتاج ممارسات ومفاهيم معاكسة، فُصد منه، كما اتضح جلياً، ازدراء وكراهية الأيديولوجيا الاشتراكية. يظهر هذا التأثير في مقاومة العديد من مثقفين جنوب السودان للتفكير الثوري، مع عدم القدرة على فهم أسباب التخلف الاجتماعي والإقتصادي من منظور علمي ومعرفي. هذا هو حال القادة الحاليين من الضباط والمقاتلين السابقين بالجيش الشعبي لتحرير السودان ممن خضعوا للتدريب السياسي في إثيوبيا وكوبا وهم من أتوجه إليهم بالنقد هنا. في الواقع، أشعر بالاشمئزاز من زملائي الذين يعتقدون أنهم ضد النظام الإثني الكليبتوقراطي، بينما يمارسون ذات الأيديولوجيا في تنظيماتهم السياسية. لقد تسبب ضعف المعارضة في إطالة حياة النظام، وبالتالي إستمرار الكوارث الإنسانية بجميع أنحاء البلاد.

هذا الكتاب ليس نقداً من أجل النقد فقط، بل رغبة صادقة في تحفيز وإبتدار نقاش صادق بهدف بلوغ معرفة علمية للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، وتوضيح التأثير السلبي للوضع الحالي على حياة الناس، ووضع خارطة لإحداث التحول المنشود. وتأتي إشارتي للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في سياق الكتاب، بغرض توضيح تطور الخوف، واللامبالاة، والتأمر، وعدم الصبر على التغيير طويل المدى، وازدواج الخطاب السياسي، وكلها صفات لازمت الحركة في مسيرتها النضالية. فمن الضرورة

محاربة هذه الثقافة لتحرير أنفسنا من الجشع والأنانية اللتان منعا المثقفين من التصدي لمسئوليتهم التاريخية، وهي رفع وعي الجماهير. تشكلت هذه الثقافة لأن دافع معظم من إنضموا للحركة الشَّعبية لتحرير السودان حينذاك لم يكن التطوع ونكران الذات، بل البحث عن فُرص لم يكن تحقيقها ممكناً. لم يكن من المدهش أن عمل الرفاق في الحركة على الحيلولة دون بلوغ بعضهم قمة التسلسل الهرمي للسلطة، كما حرصوا على توريث بعضهم في مشاكل عميقة. السلوك الساخر الذي كان يُعبر عنه في جملة «دعه يرتكب مزيد من الأخطاء» أثناء النضال يثبت ذلك. كان يتم تجاهل الفرد حتى تتراكم أخطاءه، ومن ثم يتعرض لمساءلة القيادة، واعتقاله وتوجيه التُّهم في نهاية المطاف.

ويبدو أن هذا السلوك مرده الحكمة الشَّعبية في أوساط الدينكا والنوير «لا تنصح الفرد عند البداية، أنصحه عندما يعود» حتى يتثنى للفرد الإستفادة من أخطاء أو فشل الآخرين. وهو سلوك يُنم عن نفسية اجتماعية رجعية تشجع التأمير والحسد - أن لم أستفد مما تفعل، سأحرص على أن لا تفعله - وبالتالي، يعيق تقدم المجتمع. ولا عجب أن ظلت المجتمعات الجنوبية في حالة ركود طوال المائتين عاماً الماضية. وهي نفس ثقافة الصمت الذي قد تفسر لماذا لم يتجرأ أحد من دائرة المقربين من الرئيس سلفا كير، ولا سيما كبار ضباط المخابرات والأمن و أعضاء مجلس كبار أعيان الدينكا (JCE)، على مصارحة الرئيس بحقيقة ما يجري في الدولة. يخشي هولاء أن الديكتاتور كير قد لا يريد سماع أي شيء سلبي، بل قد يتضرر فقط من يجاهر بالحقيقة.

طريقة تعامل إيقاد وقادة المنطقة مع الحرب الأهلية بجنوب السودان والكوارث الإنسانية الناتجة عنها، تعيد إلى الأذهان حكاية أفراس النهر في ملكال. في أحد أيام العام 1976، إشتبك فرسا نهر في معركة غاضبة على ضفة النهر، غافلين عن خطورة الوضع على كليهما. تسبب قتالهما في لفت نظر الصيادين الذين أطلقوا عليهم النار وقتلوهم لتوفير الطعام. بإسقاط الحكاية أعلاه على الوضع، نجد أن اقتصادات البلدان المجاورة قد استفادت من الحرب الحالية، وهي نفس الدول التي تنشط في لعب دور وساطة محادثات السلام الفاشلة التي تجري حالياً. فالحكومة عضوة في الإيقاد ويحضر ممثلوها اجتماعات مجلس وزراء الإيقاد عن الصراع بجنوب السودان، وهي اجتماعات تمكن ممثل الدولة من التعبير عن تأثير الحرب والإعتراض على أي تقارير سلبية. موقف إيقاد يثير شكوك أن بعض القادة الإقليميين، لا سيما الذين يدعمون الرئيس سلفا كير علناً، سبب في تأجيج النزاع بغرض تحقيق مصالحهم الإقتصادية.

كتبْتُ من قبل عن مراكز البحث الدينكاوية - معهد سود ومركز إيبوني - اللذان انضما للجوقة عبر وضع سياسات عجلت لاحقاً بانحدار البلاد لهذا المستوى. أنتج المعهدان ثلاث دراسات مررها الرئيس كير لاحقاً كقرارات رئاسية أدت لتأزيم الوضع السياسي أكثر من ذي قبل. كان أولها القرار الرئاسي 36/2015، الذي أنشأ بموجبه 28 ولاية، لتتحول الدولة لبقع إثنية دون أي أساس اقتصادي لضمان بقائها، وكان القرار بمثابة تأخير عملية بناء الأمة. أدت الدراسة الثانية لتكوين لجنة «الحوار الوطني»، والتي

لم تكن في الحقيقة سوى حوار النظام مع نفسه، خصوصاً وإنه لا يمكن إجراء حوار وطني والحرب مستعرة في البلاد. أما الدراسة الثالثة والأخيرة، كانت مقترح «توحيد» فصائل الحركة الشَّعبية المتناحرة: الحركة الشَّعبية في الحكومة (سلفا كير ميارديت)، والحركة الشَّعبية في المعارضة (ريك مشار تنج ضورقون)، والحركة الشَّعبية - المعتقلين السابقين (باقان أموم). ونظراً لمستوى العداء بين هذه الفصائل، كانت محاولات توحيدهم مستحيلة وأشبه بمطاردة السراب.

يتكون هذا الكتاب من مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، تعكس تجربتي الشخصية في العمل السياسي بالحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان بالمعارضة. وكلِّي أمل أن يجد مثقفو ونخب جنوب السُّودان الوقت الكافي لقراءة واستيعاب هذه السطور.

جاء التكوين الاجتماعي الحالي لجنوب السُّودان وشعبه ثمرة تطورات تاريخية في منطقة وادي النيل خلال الألف أو الألفين سنة الماضية. شهد القرنان الماضيان أحداثاً درامية، مثل التدخل الأوروبي، والاستعمار والاحتلال، وتشكيل الدولة السُّودانية التي لم تكن سهلة بأيِّ شكل من الأشكال. أما جنوب السُّودان بشكله الحالي، فهو نتيجة عمليات الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للدولة السُّودانية. حيث بدأ اختلال السلطة وأبعادها السياسية والاقتصادية منذ الحقبة الاستعمارية، واستمر بعد الاستقلال، وطوال فترات الحكومات السيادية.

يناقش الفصل الأول الازدواجية الاجتماعية والسياسية. وأعرفها «بالمواقف، السلوكيات، والمتلازمة النفسية-الاجتماعية السلبية

التي نشأت عن ظروف الحرمان السياسي، السلطوي، والمعرفي، والتي تتمظهر في سياسات الإقصاء السياسي، والإهمال أو التهميش الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي القائم على أسس العرق، واللغة والثقافة».

ظلَّ جنوب السُّودان وشعبها دائماً على هامش السُّودان. أُعتبر على المستوى الإقليمي كجزء قصيٍّ عن البلاد يقطنه مجتمعات وثنية. كما عانى الإقصاء السياسي، والتمييز الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي. حدّد السلوك العنصري الموروث ووصمة عار الرق (العبيد) شكل العلاقة بين الجنوبيين ونظرائهم الشماليين، مما دفع الجنوبيين إلى التفوق داخل إثنياتهم، واجدتهم الضيقة، والمواقف، والسلوكيات السلبية التي تعيق التفكير الإيجابي بخصوص الدولة التي ينتمون إليها. من هنا جاءت بداية خصوصية جنوب السُّودان وشعبها، التي دفعتها للميل نحو الانفصال وتفضيل المعاملة كحالةٍ خاصة. ومع مرور الوقت بدأ الجنوبيين في استبطان التصورات النفسية الدنيئة، عن كونهم أقلية، وموضوعة أنفسهم خارج نطاق الثقافة والتاريخ السُّودانيين.

أعاق و أحبظ هذا الموقف السلبي، أو الازدواجية الاجتماعية السياسية، تشكّل الوعي القومي بجنوب السُّودان. فالوعي القومي الجنوبي، وبالتالي النضال من أن أجل نيل الاستقلال، ينطلق من نقطة سلبية: هي عداء الجنوب للشمال كعدو. وأصبح هذا العدو القاسم المشترك للإحساس بالأمّة الذي تشترك فيه أربع وستون إثنية. ومع انتفاء العدو المشترك مع الإستقلال، وغياب نقطة انطلاق إيجابية لمشوار بناء الأمّة، ولدت الازدواجية الاجتماعية

السياسية ظروف نمو السياسة الإثنية، والهيمنة الاقتصادية لإثنية واحدة، لتبلغ الأزمة ذروتها في الحرب الأهلية. موقف وسلوك النخبة الإستوائية بتفضيل الانفصال عن بقية جنوب السودان لاعتقادهم في استحالة مقاومة هيمنة وتسلط الدينكا، كما حدث في الثمانينيات أثناء حادثة «كوكرا»⁽¹⁾، يعكس نفسية الجنوبيين. وهي ذات النفسية التي يتأسس عليها الخطاب السياسي للمعارضة ومجموعات غير الدينكا في مطالبهم بتطبيق الفيدرالية.

الفيدرالية ليست حلاً سحرياً لأمراض جنوب السودان السياسية. والإقصاء السياسي، والتمييز الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي التي نراها الآن هي نتيجة مباشرة لوجود هذا النظام القمعي. لن تزول هذه المشاكل بتقسيم البلاد لثلاث أو حتى عشرة أقاليم. لن تكون الفيدرالية في ظل النظام الحالي سوى تعميم التجربة الديكتاتورية على كل قرى جنوب السودان. فالخيار الموضوعي هو تعبئة، وتنظيم وتوحيد الشعب لإسقاط هذا النظام كشرط لتحقيق وبناء الأمة على أسس العدالة، والحرية، والإخاء، والرخاء وهذا هو جوهر مفهوم السودان الجديد. بدون تغيير جوهري في النهج والافتراضات الأساسية، لن يكون بمقدور شعب جنوب السودان وقف القهر وترسيخ وحدة البلاد وشعبه. فالميل لإنشاء المزيد من الولايات سيمكن هذا النظام الغاشم من شراء ذمم القادة وإعادة إنتاج نفسه، كما أن عدد الولايات الكبير حالياً هو أحد معوقات بناء الدولة والأمة.

(1) كوكرا هو مصطلح يستخدم للإشارة لاضطرابات سياسية بين القادة الجنوبيين في سبعينات القرن الماضي، حين طالب بعض القادة بالفصل بين الأقاليم. لفظة كوكرا في الأصل كلمة من لغة باري وتعني التقسيم (المترجم).

كان تشكيل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي ينشد أعضاءه وجنوده شعارات سودان جديد إشتراكي، أمراً صعب التصديق لكثير من السياسيين اليساريين. ليس لأنه لا يمكن لحركة يسارية أن تخرج من الجنوب، بل لأن المجتمع الجنوبي كان لا يزال يعيش حالة تخلف على مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي، زائد الضعف الملازم لقواه المنتجة. تزامن التحول الأيديولوجي من الثورة التحريرية إلى الليبرالية وتبني المفاهيم اليمينة مع إنهيار المعسكر الاشتراكي، وأدى ذلك إلى تحول في الموقف السياسي من رؤية ومفهوم السودان الجديد للمطالبة بحق تقرير مصير جنوب السودان، الأمر الذي مهّد الطريق لرحلة تفاوض على سلام ليبرالي بلغ ذروته باتفاقية السلام الشامل (CPA) في عام 2005، ثم الاستقلال وميلاد جمهورية جنوب السودان في يوليو 2011.

يناقش الفصل الثاني ثورة الحركة الشَّعبية لتحرير السودان، ويصفها بالثورة الزائفة. حيث يعتقد قادتها أنها ثورة حقيقية رغم ممارساتهم المخالفة للروح الثورية. فقد افتقرت للأيديولوجيا السياسية، وتجنّب قادتها التدريب الأيديولوجي، والتنوير السياسي للجماهير، وتنظيم مؤسسات وأدوات السلطة الشعبية، لينحصر الأمر في النهاية إلى مجرد مؤسسة عسكرية. فهي لم تكن مؤسسة تحرير لأنها عملت على قمع الوعي الاجتماعي والسياسي على حساب النزعة العسكرية وعبادة الزعيم الفرد التي تَمظهرت في شخصنة الحركة بدلاً عن مأسستها. تسبب طغيان النزعة العسكرية، الذي يضعف الوعي، بجانب عبادة القائد الفرد، في بزوغ القومية الإثنية للدينكا، وظهور نخبة مغتربة عن الجماهير، ومفارقة لروح

التحرير. بينما صرفت هموم السلطة والمحافظة عليها الحركة عن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرتها العسكرية. وقد كان السعي للهيمنة أحد المسببات الرئيسة للخلافات السياسية الداخلية التي أدت لانقسام الحركة، وتسببت في القتال الداخلي من فترة لأخرى أثناء مسيرة حرب التحرير. أسهمت الانشقاقات والحروب الناتجة عنه في تأخير حرب التحرير وإعاقة وضع أجندة عملية تساعد في القضاء على السياسات والميول الإثنية والمناطقية.

واصلت الحركة على نفس نهجها في حرب التحرير حتى بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل، وأدى هذا إلى تنشيط ظروف نشوب الحرب الأهلية. الصراع الحالي في جوهره هو انعكاس للفشل السياسي والإقتصادي للحركة الشَّعبية كقوة ثورية بجنوب السودان. ومع إتفاقية السلام الشامل وجدت الحركة نفسها في وضع غير مألوف يتطلب مهارات في إدارة الحكومة و الدولة، وهي مهارات افتقر إليها قادتها.

يناقش الفصل الثالث أسباب إندلاع الحرب الأهلية في عام 2013، والصراع المدفوع بالأيديولوجيات الإثنية. ومن الضرورة الإشارة لواقع أن فشل الحركة في وضع السياسات وبناء المؤسسات أثناء حرب التحرير أسهم في شخصنة السلطة التي تسببت لاحقاً في تغذية الخلافات الداخلية في الحزب. تضافرت الروابط بين سلطة الدولة، والأيديولوجيات الإثنية، والتراكم البدائي للثروة في خليط متفجر حول النظام إلى ديكتاتورية إثنية، كليبوقراطية، وشمولية. وجدت هذه الديكتاتورية الدعم من قبل الرأسمالية الكومبرادورية

الإقليمية والدولية الساعية لاستخراج ونهب موارد جنوب السودان الطبيعية.

كان يمكن تجنب الحرب ما لم يضعف الرئيس سلفا كير مؤسسات الدولة والحزب المنوطة بالتدخل على مختلف مستوياتها الدستورية لوقف تصاعد الأزمة السياسية في الحركة الشعبوية والتي أدت لإندلاع الحرب. هذا بجانب عمله على تفريغ مؤسسات الحزب من أدوارها كحزب حاكم، بينما تنازلت الجمعية التشريعية أيضاً عن دورها الرقابي، وتحولت بفعل السياسة الإثنية إلى لعبة في يد السلطة التنفيذية. أما السلطة القضائية، فقد خسرت استقلاليتها خصوصاً و ان رئيسها عضواً في مجلس كبار أعيان الدينكا ورئيس مجتمع أقوك، عشيرة الرئيس كير، لدرجة أن صارت السلطة القضائية غير قادرة على الطعن في قرارات الرئيس الدستورية. يشرح الكتاب أيضاً كيف أبتز الرئيس كبار ضباط الجيش الشعبي بالسماح لهم بسرقة المال العام لدرجة صمتهم عن تجنيده وتسليحه جيشه الخاص تحت اسم «لنحمي الرئيس» Dotku Beny كجيش موازي للقوات التي يرأس قيادتها العامة. فقد كان بإمكان الجيش منع الحرب بإعتقال الرئيس والتحفظ عليه بتهمة الخيانة.

كان اتفاق تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان (ARCISS) بوساطة الإيجاد معيماً منذ بدايته بسبب طريقته في التفاوض. خلق الانقسام داخل الوساطة ثغرات لعدم التنفيذ، ما أدى إلى خلق ظروف إعادة إحياء الحرب، وبالتالي انهيار حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية (TGoNU) والإتفاقية. ليس من الواضح ما إذا

كانت محاولات تنشيط الاتفاق ستؤتي ثمارها على الإطلاق، خاصة مع ضعف المعارضة وتعنت الرئيس كير والعناصر المتشددة في نظامه.

كان بإمكان المنتدى رفيع المستوى لتنشيط إتفاقيه السلام القيام بما هو أكثر من معالجات سطحية لضمان تقاسم السلطة والثروة وإبقاء مسببات الصراع. فدون تغيير راديكالي في الطبيعة القمعية للنظام، لن تؤدي الإنتخابات المقررة مع نهاية الفترة الانتقالية إلا لنتيجة واحدة وهي تجدد الحرب وإعادة البلاد للمربع الأول. وسط دوامات الحرب و السلام هذه يبقى سؤال البديل ماثلاً.

في الفصل الرابع أناقش مسألة الثورة الوطنيّة الديمقراطية NDR كخيار أمثل لمخاطبة الأزمات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في جنوب السودان. تقوم هذه الثورة على فرضية أن سبب التناقض الأساسي في جنوب السودان هو قرون من التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، تميز بالفقر، والجهل، والأمية، وانتشار الخرافات. تستولي هذه الشروط على وعي الجماهير وتمنعها الإدراك الصحيح للواقع. أناقش أيضاً الأساس البرامجي للثورة، محاولاً تقديم إجابات على المخاوف التي تعيق قادة التيارات اليمينية والتقليدية من فهم طبيعة الثورة الوطنيّة الديمقراطية.

يتمتع جنوب السودان بإمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية، لذا ستكون أولى مهام الثورة الوطنيّة الديمقراطية تطوير وتحرير القوى الوطنيّة المنتجة من كافة أشكال السيطرة والهيمنة الخارجية. ولإشعال هذه الثَّورَة، لابد من تحالف جميع القوى

السياسية والاجتماعية الديمقراطية التقدمية للعمل معاً وبناء الدولة الوطنيّة الديمقراطية التنموية في جنوب السودان. دولة تخاطب قضايا التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي. فالبرنامج الوطني الديمقراطي أداة لمجابهة الفقر، والجهل، والأمية في المجتمع؛ والتصدي للسياسات الإثنيّة التي تمارسها النخب لإستغلال الجماهير وضمان بقائها في السلطة. الثورة الوطنيّة الديمقراطية هو نموذج إرشادي للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، تناسب هذه المرحلة التاريخية للتنمية في جنوب السودان.

الغرض من هذا الكتاب هو تحفيز النقاش الجاد حول الخطاب السياسي بين أبناء الوطن في الداخل والديسابورا، ودفعهم للتفكير حول مستقبل البلاد ومصير شعبه. فأبناء جنوب السودان يحبون بلادهم على الرغم من الصعوبات التي سببتها النخبة السياسية في سعيهم وطموحهم الأناني للسلطة والثروة. هو شعب مرن، وصامد، ومتسامح و سيتمكن يوماً ما بوجود حكومة مسؤولة ونظام عادل من إعادة بناء حياته.

منبع الضعف الجماعي لشعب جنوب السودان هو عدم قدرته على تحرير نفسه من مخالب الإثنيّة السلبية. يتضح هذا من سلوك الذين هاجروا بأعداد كبيرة لدول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا حاملين معهم فيروس القبليّة، وشكّلوا مجتمعاتهم هناك على أسس الإثنيّة والعشائرية، والتفاعل بنفس تحيزات وعداوات أقاربهم في الوطن. تعزز انقسامات أبناء جنوب السودان في الديسابورا الصراعات داخل الوطن، وتخلق دائرة مفرغة من التدمير الذاتي. أنصح هؤلاء الذين يعيشون في

الديسابورا بالاندماج والاستفادة من مجتمعات الدول المضيفة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا مثلما يفعل الآسيويون والأوروبيون، حتى تستفيد منهم جمهورية جنوب السودان مستقبلاً.

الفصل الأول

النَّخْب، السياسات الإثنيَّة، الدولة المعطوبة

لا يمكن فهم الفرحة العارمة، بل والهستيرية، التي وسمت احتفال استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، إلا من خلال النضال الجماعي الذي امتد لما يقرب من ستة عقود. لشعب جنوب السودان الحق في أن يبتهج. ذرف الكثيرون الدموع عند رُفِع علم الحركة الشَّعبية لتحرير السودان وإنزال العلم السُّوداني الذي ظل يرفرف فوق تراب جنوب السودان منذ مطلع يناير 1956. أجتاز شعب جنوب السودان طريقًا مضطربًا نحو الاستقلال، وأتى كفاحه الدؤوب، المستوحى من أحلام الحرية، والعدالة، والأخوة، والازدهار ثمَّاره أخيرًا، ومنحه السيطرة الكاملة على مصيره. حظيت ولادة جمهورية جنوب السودان بحسن نية شعبيها، وأعضاء المجتمع الدولي الذين ساعدوا في النضال من خلال التدخل الإنساني الدولي المكثف، وكذلك الأصدقاء الإقليميون والأفارقة الذين قدموا الدعم العيني خلال حرب التحرير⁽¹⁾.

من الصعب أن تتمكن منطقة خارجة من حرب أهلية لعقود مثل جنوب السودان من التصدي لمهمة بناء دولة. لا تزال الهشاشة بائنة في جميع جوانب الحياة البشرية في جنوب السودان ما بعد الحرب، ولا زال قادة التحرير يعانون من نفسية الحرب. إن ثقافة السلام وبناء الدولة، من حيث مؤسسات وأدوات السلطة، لم تتغلغل بعد وتنعكس على المهارات الإدارية للدولة الجديدة.

(1) كان أول الداعمين للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان هم: حكومة وشعب إثيوبيا، والقائد الليبي العقيد معمر القذافي، واليمن الجنوبي.

علاوة على ذلك، كان فن الحُكم والحكم الرشيد في هذا الشأن تحدياً للعديد من قادة وكوادر الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان، إذ إنضم بعضهم لحرب التحرر الوطني في طور المراهقة السياسية. لم تكن لتشكل هذه الحقيقة تحدياً إن حرصت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السُّودان على تدريب وتطوير كوادرها معرفياً. تفتقد بعض قادة الدولة الوليدة للوطنية والإحترام، وهم في ذلك أسوأ مما كانوا عليه عندما انضموا للنضال. تتطلب المهمة العاجلة أمامهم مهارات وأخلاق مختلفة تماماً عن سلوك حرب التحرير الوطني. كانت إدارة السُّلم مختلفة، لذا شهدت الدولة الوليدة انفصلاً اجتماعياً و سياسياً نتيجة سعي القادة لإدارة الدولة بالطريقة الهشة نفسها التي قادوا بها حرب التحرير الوطني، ما أدى لوأد فرحة الاستقلال وانزلاق الدولة للحرب بعد أقل من عامين على استقلالها، الحرب التي أكدت شكوك من حاججوا بعدم قدرة السُّودانيين الجنوبيين على حُكم أنفسهم.

قد يختلف الأكاديميون والباحثون والسياسيون في تحديد مسببات هذه الأزمة، إلا أنني على قناعة بأن الأمر لا يتعلق بفشل شعب جنوب السُّودان في حكم نفسه؛ بل بفشل القيادة السياسية في تلبية تطلعات الشعب، ففن الحكم شيء يكتسب من خلال التعلم والتجربة.

ينبع فشل النخبة السياسية في تلبية التطلعات التنموية، الاجتماعية والاقتصادية، من عاملين أساسيين: العامل الأول هو الافتقار إلى أيديولوجيا سياسية من شأنها أن تمكن من فهم طبيعة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، ومناهج التغيير. ارتبط

ذلك برفض تنظيم وبناء المؤسسات السياسية الديمقراطية وأدوات القوة اللازمة لإدارة عمليات التحرير قبل ان تتحول هذه العوامل لقنبلة موقوتة تهدد بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية في جنوب السودان. في هذا الصدد، لا تتعلق القيادة بالفرد الموجود على رأس التنظيم فحسب، بل بحركة التحرر الوطني نفسها. تتعلق بالحزب الحاكم: أيديولوجيته، وأهدافه السياسية، ومؤسساته، وأدوات النفوذ والسلطة الشعبية التي بناها القادة أو لم يبنوها خلال عقدين من النضال. أي بمعنى آخر، الفشل في تحويل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة جماهيرية عفوية يقودها أفراد في سياق النضال من أجل النضال إلى حركة تحرر وطني حقيقية ذات أهداف سياسية استراتيجية محددة، تسعى لإحداث تغيير في بنية التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي لجنوب السودان.

اعتقدنا أن حرب التحرير الوطني كانت نفيًا للنظام الراسخ الذي يكرس الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي، الذي ساد في السودان. كان من المقرر أن تكون الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان حلاً ثوريًا للتناقض المتأصل في تاريخ السودان الاستعماري وما بعد الاستعماري. أي ضرورة أن تؤسس نظامًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا مختلف تمامًا عن نظام حزب المؤتمر الوطني (NCP)، والأنظمة التي سبقتة في حكم السودان. هنا يكمن الفشل السياسي الذي تحول الآن إلى حرب أهلية، وأزمة اجتماعية، وإقتصادية، وسياسية متفاقمة. فهذه الأزمات نتيجة طبيعية لمحاولات القيادة لإعادة سياسات الأنظمة السابقة.

كان السودان، وبالتالي جنوب السودان، بنيانًا استعماريًا في

ظل ظروف غاية العنف، لا زالت بقاياها حتى يومنا هذا ترشد وتشكّل مواقف وسلوكيات وعلاقات الشعب السّودانيّ، سواء في الجنوب، الغرب، الوسط، الشرق، أو الشّمال. أقصد بالبناء الإستعماري أن تطور السّودان ووعيه الاجتماعي ظل مرتبط ارتباطاً جوهرياً بالسياسة الاستعمارية، وعمليات الهندسة السوسيو سياسية المهيمنة آنذاك، والآثار النفسية الناتجة عنها. لذلك على كل باحث التنقيب في السياق الحالي لجنوب السّودان عبر دراسة التاريخ السّوداني الحديث والمعاصر طالما أن جنوب السّودان كان حتى عام 2011 جزءاً لا يتجزأ من السّودان. ترتبط النضالات في الجنوب، التي توجت في النهاية بانفصاله عن السّودان، ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في السّودان منذ عام 1821، في أعقاب الغزو التركي-المصري لشمال السّودان. يمكن إرجاع المواقف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الجنوب اليوم لذلك التاريخ، لذا ينبغي النظر إلى تطور الجنوب كمفهوم سياسي، وانفصاله في نهاية المطاف كدولة مستقلة، في سياق السياسة الإستعمارية البريطانية.

في هذا الصدد، من الضروري بادئ ذي بدء مراجعة بعض المفاهيم والتصورات التي توجه تطور الوعي الاجتماعي في جنوب السّودان باعتباره جزء من كل يختلف عن ويتعارض مع الوعي القومي السّوداني السائد في شمال البلاد الذي يهيمن عليه العروبة والإسلام. يتفق كل من النخبة الجنوبية والشّمالية على أن التوصيف غير الشامل، المشار إليه باسم «مشكلة الجنوب»، سيطر على العلاقات بين جنوب السّودان والسّودان بعد الاستقلال. إن مفهوم

«مشكلة الجنوب» بحد ذاته يعبر عن تصور يميني غير قادر على فهم الطابع الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي للسودان، ومثّلت قراءة خاطئة للواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للسودان الأنجلو-مصري. فالتناقض الأساسي الذي لا زال السّودان يعانيه (كلا جمهورية السّودان وجمهورية جنوب السّودان) هو المشكلة العامة للتخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للشعب السّودانيّ.

رغم إن حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عامة في جميع أنحاء السّودان، كان الوضع مُفترطاً بشكل خاص في الجنوب بسبب سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الاستعمارية غير المتكافئة، الساعية لنهب خيرات الأرض والأرباح. كان هناك قدر من التنمية في بعض أجزاء شمال السّودان، وخاصة في الجزيرة والخرطوم. أدى هذا التطور الانتقائي المبني على المصالح الاقتصادية الاستعمارية إلى ظهور قطاع اقتصادي صغير مرتبط بالدولة الاستعمارية، الرقعة التي سُميت لاحقاً بـ«مثلث حمدي»، تاركاً باقي البلاد مصدراً للعمالة الرخيصة في مشروع الجزيرة ومشاريع زراعية آلية أخرى على نطاق واسع في مناطق النيل الأبيض والقضارف⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الاحتلال البريطاني للسودان جاء في سياق التدافع الأوروبي على إفريقيا. حكم السّودان أمراء الحكم الثنائي البريطاني-المصري بموجب المعاهدة الأنجلو المصرية المشتركة لعام 1899. من المهم أيضاً ملاحظة الأهداف السياسية الثلاثة

(1) أعتقد الاقتصادي عبد الرحيم حمدي، وزير مالية حكومة المؤتمر الوطني، أن النخبة الحاكمة في كيان الشمال يجب أن تركز على الرقعة التي تقع بين عطبرة شمالاً، الأبيض غرباً، سنار جنوباً، و كسلا، والقضارف و بورتسودان من الشرق؛ وتجاهل جنوب واقصى شمال السّودان و دارفور.

الرئيسة التي دفعت بريطانيا لإعادة احتلال السودان ودحر المهديّة⁽¹⁾. أولاً، معاقبة وهزيمة المهديّة على قتل تشارلز جوردون، الحاكم العام للسودان التركي- المصري؛ ثانياً، إعادة السودان للتاج المصري؛ وثالثاً، القضاء على العبودية في وادي النيل والبحر الأحمر، ووضع حد لتجارة الرقيق في السودان. حقق البريطانيون أهدافهم، لكنهم رفضوا إعادة السودان إلى التاج المصري. كان السودان الأنجلو-مصري خاضعاً للإدارة البريطانية بشكل أساسي، بينما يدفع المصريون فاتورة الإدارة. أدى هذا إلى حدوث إحتكاكات سياسية بين القوتين في تنفيذ معاهدة الملكية المشتركة، ونتجت عن فتور العلاقة السيادية هذه ثورة اللواء الأبيض التي قامت بها عناصر سودانية في جيش الإحتلال المصري في السودان.

جاء رد الفعل البريطاني على ثورة اللواء الأبيض متوقعاً: العقاب الجماعي لمن تحدوا قوة وسلطة الإحتلال. نجحت السلطة الاستعمارية البريطانية في قراءة التهديد الذي يشكله الأفارقة المتأسلمون والمستعربون على مصالحها الاستعمارية. ويكفي القول إن قادة ثورة اللواء الأبيض - الملازم علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماطز - كانا سودانيين أفارقة سُود في الجيش المصري. قررت الإدارة البريطانية عزل الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق - مناطق تواجد الأفارقة غير المسلمين - عن بقية البلاد والعالم المتحضر، وسنّت قانون المناطق المقفولة، وأسست «سياسة الأقاليم الجنوبية» التي قسمت الجنوب لأقاليم بحر الغزال، الاستوائية، وأعالي النيل، على أن تُدار بشكل منفصل عن باقي البلاد. كما

(1) الدولة ونظام الحكم التي تأسست في السودان بعد الثورة المهديّة التي هزمت الدولة التركية المصرية عام 1885.

فرضت الإدارة البريطانية تصاريح سفر للعبور إلى هذه المناطق. تمثّل الجانب السلبي في السياسة البريطانية في الأقاليم الجنوبية، بصرف النظر عن إهمالها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تسليم الجنوب للمبشرين المسيحيين وترك مهمة التعليم في الجنوب للكنائس. لم يكن لدى المبشرين المسيحيين أي صفة أخرى غير التبشير، وكان الهدف من التعليم المحدود والمتدني المستوى الذي قدمه المبشرون هو تخريج كتبة مبتدئين، ومحاسبين، ومعلمين في مدارس القرى، وموظفين لخدمة الإدارة الاستعمارية. كان تعليمًا مصممًا بشكل متعمد لغرس الكراهية المتطرفة لشمال السودان بشكل عام، والعرب والإسلام بشكل خاص. كما غرس في نفوس شعب الجنوب عقدة الدونية والخوف من السلطة، وخلق منهم ذوات غير سياسية، وأحبط التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي المشاعر المناهضة للاستعمار والروح القومية. نجح هذا التعليم المتدني في تحويل انتباههم عن تخلفهم إلى كراهية السودانيين الشماليين. وهكذا، ودون وعي، وجد الجنوبيون أنفسهم في جانب الاستعمار البريطاني فيما يخص قضايا التحرر الوطني، مدفوعين باعتقاد خاطئ أن البريطانيين سيطورون الجنوب إلى المستوى الذي يمكنه من حكم نفسه يوماً ما.

كان الوضع في شمال السودان مختلف. أدى قربها من مصر والشرق الأوسط إلى سهولة الحصول على مرافق التعليم الحديثة حتى المستوى الجامعي؛ كان هناك وعي اجتماعي وسياسي مرتبط بالعقيدة الإسلامية، ساعد في نشوء الأندية الاجتماعية والمؤسسات المدنية في شمال السودان، ووضع الأسس الاجتماعية

والسياسية للحركة القومية المناهضة للاستعمار⁽¹⁾. إن الصحوه الاجتماعية والوعي السياسي هما حجر الأساس للحركات القومية المناهضة للاستعمار، كما أنهما من نواتج تطور قوى الإنتاج الوطنية، وبالتالي يعكسان مستوى التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، والسياسية. يلعب التعليم ومعرفة العمليات الاجتماعية والسياسية دوراً محورياً في تطور الوعي الاجتماعي السياسي. لذلك، فإن السياسة الاستعمارية البريطانية بشأن قانون المناطق المقفولة و«سياسة الأقاليم الجنوبية» - المفروضة على محافظات الجنوب وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق - حكمت على أهل جنوب السودان بالجهل، والأمية، والخرافة المتأصلة في بيئة إثنية وحياة قبلية مغلقة على ذاتها.

الجانب الآخر من السياسة البريطانية للمقاطعات الجنوبية المرتبطة بإعادة فتح أهداف التبشير المسيحي، كان النية غير المعلنة لفصل المقاطعات الجنوبية من السودان وضم المنطقة إلى شرق إفريقيا البريطانية، بمزاعم وقف إنتشار الإسلام في وسط إفريقيا. وهي حجة مضللة لأن الإسلام وصل وسط إفريقيا من ساحل المحيط الهندي قبل فترة طويلة من الاحتلال الأوروبي للسودان. ومع ذلك، أدت الحقائق السياسية التي أثارها الحركات المناهضة للاستعمار في عالم ما بعد الحرب إلى عكس هذه السياسة للسماح بإعادة توحيد الأجزاء التي كانت تدار بشكل منفصل في السودان. جاء هذا التحول بعد حوالي ثلاثة عقود من التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي المنفصل والمتفاوت بين شمال

(1) الإسلام دولة، ودين، وثقافة. جميعها مترابطة، وبالتالي تشكل الوعي الاجتماعي والسياسي.

السّودان وجنوبه، أفرزت حساسيات وخصوصيات سياسية مختلفة، قادت في النهاية إلى مشاكل اجتماعية وسياسية في علاقة الطرفين. علاوة على ذلك، لم تفعل الإدارة البريطانية الكثير من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحسين الظروف المعيشية، وبالتالي تهدئة مخاوف الجنوب بشأن بناء علاقات متوازنة مع أخوتهم في الشمال. فقد اتى مخطط مشروع تطوير الزاندي بعد فوات الأوان كمحاولة لمعالجة الاختلالات.

في الشمال ، وعلى عكس الإقليم الجنوبي، كانت هناك تجمعات اجتماعية وسياسية. نشأت أحزاب سياسية منظمة مرتبطة بالطوائف الدينية والتكوين الفكري العلماني مثل مؤتمر الخريجين، الذي قاد الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار في الشمال، وعكس مستوى عالٍ من الوعي الاجتماعي السياسي. أما في المقاطعات الجنوبية، فقد رسخت السياسة الاستعمارية الظروف الاجتماعية والثقافية التي حالت دون تطور وعي قومي سياسي مشترك بين الجنوبيين. ونظراً لعدم وجود أحزاب سياسية منظمة، لم يتمكن السياسيون الذين تصدوا لتمثيل شعب الجنوب من جذب الجماهير إلى برنامج ديمقراطي وسياسي ذي صلة بالحركة الوطنية المناهضة للاستعمار في الشمال. اما (لجنة الرفاه) التي عكست المطالب الاجتماعية والاقتصادية للجنوب، وحاولت الضغط على الإدارة الاستعمارية، لم تتشكل إلا بعد مؤتمر جوبا (1947).

إن التخلّف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الفتّاك في الجنوب، والأصولية القبليّة، والغياب التام لطبقة قومية عمالية أو برجوازية، لا تزال عائقاً أمام تشكيل دولة وطنية حقيقية تحقق التكامل

الوطني والإستقرار. لم يتغير الوضع حتى بعد إستقلال السّودان في خمسينيات القرن الماضي. وهذا يعود في جانب لاعتقاد القادة السياسيين الجنوبيين أن الإدارة الإستعمارية ستعمل على حماية الجنوب من الشّمال، لدرجة أن أعتبر الشّماليون الجنوبيين وكلاء أو دُمى في يد القوة الإستعمارية. ممثّل فقر الصحوة الاجتماعية والوعي السياسي أرضاً خصبة للقومية الإثنيّة وأيديولوجيا التفوق الإثنيّ، وتغلب على محاولات تشكيل أيديولوجيا تحرير وطنية تقدمية من شأنها توحيد الجماعات الإثنيّة في الجنوب كما ساشرح في الفصل الثاني.

تطور العمل السياسي في الجنوب

جاءت الجهود المحمومة للإدارة الاستعمارية البريطانية لتوحيد شطري السودان مع اقترابها من الاستقلال على شكل مؤتمر. على الرغم من إنه بدا وكأنه منتدى للرأي الجنوبي حول الوحدة المقترحة مع الشّمال، جاء مؤتمر جوبا لعام 1947 في أعقاب تغيير السياسة البريطانية بشأن المقاطعات الجنوبية (1946). عقد السكرتير المدني الاستعماري، السير جيمس روبرتسون، مؤتمر جوبا للتأكيد على هذا التغيير السياسي الذي سيضع حدًا لثلاث عقود من فصل شمال السودان عن جنوبه. لم يكن المؤتمر سوى خديعة للتلاعب بممثلي الجنوب لقبول الوحدة مع شمال السودان. لاحقًا أعترف السير جيمس روبرتسون:

اعتبرت المؤتمر مجرد وسيلة لاكتشاف قدرات الجنوبيين، وكان من غير الدقيق القول لاحقًا أن مؤتمر جوبا شهد موافقة ممثلي الجنوب الإنضمام للشّمال. لم يكن من المتاح اتخاذ أي قرار في المؤتمر، طالما أعضائه لم يتلقوا أي تفويض من شعوبهم. القرار الوحيد الناجم عن المؤتمر اتخذته بنفسه⁽¹⁾.

كشف مؤتمر جوبا مدى ضرر السياسة البريطانية على الجنوبيين، تاركًا إياهم في ربة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي مقارنة بالشماليين. لاح خوف ممثلي الجنوب من هذا التفاوت الاجتماعي والسياسي بينهم وشمال السودان، و عندما طلب

(1) حوار مع والتر كونجوك ايوكير، طالب دكتوراة بجامعة أكسفورد في 1970. مقتبس من كتاب دوغلاس جونسون (2015)، (South Sudan Past Notes and Records).

بعضهم من الحكومة الاستعمارية السماح للجنوب بالبقاء تحت الحكم البريطاني لحين استعدادهم لحكم نفسها، كان يأسًا ناجمًا عن شعور الجنوبيين بالدونية والاعتراب عن الشماليين. لذا من الصعب النظر إلى الطلب على أنه رغبة أو إرادة حقيقية لشعب الجنوب. وبغض النظر عن التوصيات التي خرج بها مؤتمر جوبا، لا بد من مراعاة أنه في حين أنه مثل شمال السودان خريجي القانون، والاقتصاد، والعلوم الإنسانية الأخرى، فقد مثل الجنوبيين زعماء القبائل، وصغار الكتبة، وغيرهم من الموظفين في الإدارة الاستعمارية الذين لا يعبرون عن أي رأي سياسي بحكم وظائفهم. ومن هذا المنطلق، احتج السيد إدوارد أودوك ديديغو في المحضر أنه لا يمثل شلو لأن ذلك من اختصاص الملك.

حقق مؤتمر جوبا هدف الإدارة الاستعمارية المنشود لاسترضاء المسؤولين البريطانيين في الجنوب، وكانوا قد عارضوا المؤتمر الإداري لعام 1946 الذي أوصى بضم أعضاء جنوبيين إلى الجمعية التشريعية في الخرطوم، ما يهدد لوحدة السودان كدولة مُستقلة. ويذكر أن المؤتمر قد أسهم في ترسيخ شكوك الجنوب تجاه الشمال، لا سيما في ضوء المواقف العنصرية الصريحة لبعض النخبة السياسية الشمالية ونبه المؤتمر سكان الجنوب إلى عملية لم تخطر على بالهم من قبل. لقد حفّز وعيهم وعلقت آمالهم على العملية المؤدية إلى الاستقلال، الأمر الذي بشر ببدء النشاط السياسي الجنوبي. لم يكن الحراك وعيًا مستندًا على جوهر السياسة، ما صعّب من دمج وتوحيد الحركة السياسية الوليدة في الجنوب مع الحركة القومية المناهضة للاستعمار في شمال السودان، بغض النظر عن حقيقة أن

السّودان قريباً على وشك أن تصبح دولة مستقلة واحدة.

أدت التطورات القومية والسياسية في مصر إلى تسريع عملية استقلال السّودان. جدير بالذكر أن الإطاحة بالنظام الإقطاعي كان له أثر عميق على السلطة الثنائية، فقد أرادت الحكومة القومية الجديدة في القاهرة استقلال السّودان في إطار وحدة حوض النيل. ونصّت اتفاقية القاهرة الأنجلو المصرية في فبراير 1953 على تقرير مصير الشعب السّودانيّ، وسرعت من عملية الحكم الذاتي وتشكيل حكومة لقيادة البلاد نحو الاستقلال. كان لدى النخبة السياسية الشّمالية مواقف متعالية وأبويّة تجاه نظرائهم في جنوب السّودان (كما ينعكس في اتفاقهم مع النظام المصري الجديد دون إشراك الجنوبيين). خلق هذا نظرة مختلفة لدى الجنوبيين تجاه وحدة ما بعد استقلال السّودان، وعزّز فكرة الاتحاد الفيدرالي مع الشّمال.

إن التخلّف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي السائد، والحياة القبلية والريفية الخالصة في الجنوب هي ظروف تمنع تطور الصحة الاجتماعية والوعي السياسي، ناهيك عن ثقافة العمل السياسي المنظم. تؤدّي الصحة الاجتماعية، والوعي السياسي، والنشاط السياسي المنظم إلى تنشيط وتعزيز التفكير النقدي وتطوير النشاط السياسي، مما يترجم في مهارات تنظيمية أكثر دقة. بدأت السياسة في الجنوب، وخاصة النضال من أجل الحقوق، في أواخر خمسينيات القرن الماضي. وكما ذكرنا سابقاً، تخلت السياسة البريطانية في المقاطعات الجنوبية عن مسألة التعليم وأسلمته للمبشرين المسيحيين الذين قمعوا الوعي السياسي، وبالتالي شلّوا

قدرة الجنوبيين على التنظيم السياسي. كان الحزب الليبرالي (1954 - 1958) أول حزب سياسي أصيل أنشئ في جنوب السودان. وبدءاً من مؤتمر جوبا عام 1947، كانت جميع الشخصيات المؤثرة التي ظهرت في تاريخ النضال السياسي في جنوب السودان، دون استثناء، من تيارات اليمين، أو ليبراليين، أو محافظين تقليديين ترسخت معتقداتهم في الحياة القبلية الحصرية.

تكمن مشكلة السياسيين اليمينيين والتقليديين في الجنوب، كما هو الحال في كل مكان، في افتقارهم إلى الفهم العلمي لأسس تنمية المجتمع. وهو ما يفسر تجاهلهم التناقض الأساسي بين الشعب السوداني والإمبريالية، وبالتالي ضرورة نضال اجتماعي وسياسي مشترك ومنسّق من أجل الاستقلال والسيادة. بدلاً من ذلك، أبرزوا وزادوا حدّة التناقضات الثانوية بين الجنوبيين والشماليين من أجل تعزيز النزعات الانفصالية في عملهم السياسي مما أدى إلى خلق بيئة سياسية يسودها عدم الثقة المتبادلة، والشك، والتلاعب، والخداع في سياسات الخارطة السودانية التي تتميز بخلل كبير في توزيع السلطة والثروة.

نشأة الازدواجية الاجتماعية والسياسية

نقصد بالازدواجية الاجتماعية السياسية المواقف، والسلوكيات، والمتلازمات النفسية التي تظهر في بيئة سياسية تتميز بعدم تكافؤ مُفرط في السلطة. تحدد السلطة، في الصعيدين السياسي والاقتصادي، العلاقات بين المجموعات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تحدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد من عدمه. تتجلى الازدواجية الاجتماعية والسياسية في الخداع السياسي، والنكوص عن العهود، والإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي على أساس العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس؛ وكذلك في متلازمات الدونية، والتفوق، والهيمنة، والسيطرة، ومواقف مثل «وُلدنا لنحكّم».

إن متلازمة الازدواجية الاجتماعية والسياسية التي نلاحظها بين النخبة السياسية في الجنوب، هي نتاج العلاقات التي أشعلت الحربين الأهليتين في السودان، وأدت في النهاية إلى استقلال البلاد عام 2011. وهي متلازمة من صميم الشخصيات المُضطَّهدة، كما تخبرنا مؤلفات فرانز فانون «معذبو الأرض» (1963) وباولو فرييري «تعليم المقهورين» (1975). تتبدى هذه المتلازمات في مأزق جنوب السودان الحالي المؤلم، وتتمظهر في شكل الادعاء الفارغ، وخيانة الأمانة، وازدواجية الخطاب، وهوية وطنية غير متماسكة، والتعالي على الجماهير ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ودفعهم لشعور الدونية، بجانب التعتيم على الفكر والممارسة السياسية الرشيدة.

هذه العوامل الاجتماعية، والنفسية، والسياسية موروثة من تكوين الدولة الاستعمارية في السودان. وبالتالي فهي بنيات اجتماعية-سياسية رسخها العنف المرتبط بتشكيل الدولة، وما تلى من تطور اجتماعي - اقتصادي - سياسي غير متكافئ في السودان. كان طرفا السودان على مستويات مختلفة ومتفاوتة من التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية عندما غيرت الإدارة الاستعمارية البريطانية سياستها تجاه المقاطعات الجنوبية بهدف توحيد البلاد قبل الاستقلال.

أدى الضعف الواضح لقوى اليسار في الحركة القومية في شمال السودان إلى ترسيخ هيمنة التيار اليميني والقوى السياسية الدينية والطائفية على ممارسة السياسة في الدولة السودانية الناشئة. إن الدور الثانوي المنوط بالسياسيين الجنوبيين، المستلهم من المواقف المتعالية لشمال السودان تجاه الجنوب بشكل عام، ووصفهم بالعبيد، و«أبناء المبشرين»، من بين كلمات أخرى مهينة، أضعف الأجندة القومية لوحدة الشعب السوداني، وزاد عزم الجنوبيين في الوقوف ضد توحيد البلاد. كان السؤال عن أي حزب طائفي، حزب الأمة التابع لطائفة الأنصار أم الحزب الوطني الاتحادي التابع لطائفة الختمية، سيرفع علم الاستقلال عاملاً مهماً في انتخابات المجلس التأسيسي (1954)، الذي قاد إلى إعلان الحكم الذاتي. فاز إسماعيل الأزهري بأكثر عدد من المقاعد وصار أول رئيس وزراء. استطاع الأزهري أن يحصل على أصوات سياسيي الجنوب بعد وعدهم بمناصب في الحكومة. افتقر سياسيو الجنوب إلى جماعة سياسية منظمة، ما جعلهم يكتفون بلعب دور ثانوي في الخلافات

على السلطة المُسيطر عليه من قبل حزبي الأمة والشعب الديمقراطي المعروفين معًا باسم كيان الشّمال.⁽¹⁾

لم يعامل أعضاء كيان الشّمال السياسيين الجنوبيين بنديّة، مما زاد من الشكوك المتبادلة التي تصاعدت إلى مغامرات سياسية من الجانبين في سودنة الدولة الاستعمارية. قادت سياسة الكلام المزدوج والوعود الفارغة إلى العمل العسكري الذي قام به ضباط وجنود الفيلق الجنوبي في توريت في 18 أغسطس 1955. في الواقع، لو تعامل كيان الشمال بحكمة وحساسية تجاه حساسيات الجنوبيين أثناء إدارتهم سودنة الوظائف، لكان من الممكن دحر مؤامرة تقسيم البلاد. حتمت محاولتهم قمع المعارضة العماليّة في مدينة إنزارا، والنقل القسري للفيلق الجنوبي التابع لقوات دفاع السّودان إلى شمال السّودان، تمرد توريت واندلاع «الاضطرابات الجنوبية» في أغسطس 1955.

لم تُؤدي هيمنة الأيديولوجيات اليمينية والليبرالية الجديدة على سياسات الدولة الوليدة فقط إلى تشويه الحركة القومية المناهضة للاستعمار وتقسيمها، بل لعبت دورًا واضحًا في الأحداث السياسية التي أدت إلى تمرد توريت، والتداعيات اللاحقة، وحملة الانتقام. جاء التمرد انعكاسًا لنقص التطور السياسي بين الجماعات السياسية في الجنوب، واستغلالها من قبل عناصر من المؤسسة

(1) لم يشارك أي قيادي من الجنوب في محادثات اتفاق القاهرة لعام 1952. فقد اقتصرتم المشاركة على الأحزاب السياسية الشمالية والنظام المصري الجديد وقد نصت هذه الاتفاقية على ممارسة حق تقرير المصير. أصبح هذا الاقضاء أساس حجة الحركة الشعبية لتحرير السّودان خلال مفاوضات اتفاق السلام الشامل، على ارضية أن سكان الجنوب، عكس نظرائهم في شمال السّودان، لم يمارسوا حقهم في تقرير المصير.

الاستعمارية البريطانية. على الرغم من أن شعب جمهورية جنوب السودان يحتفل بيوم 18 أغسطس 1955 باعتباره إيذانا ببداية المقاومة المسلحة للمؤسسة السياسية في شمال السودان، إلا أن ذلك جاء كفكرة لاحقة وكذبة روجتها الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعقاب حرب التحرير الوطني.

لم تكن أهداف التمرد مرتبطة بالحركة القومية المناهضة للاستعمار بهدف تسريع عملية الاستقلال. كان التمرد في الواقع نقيضاً للاستقلال، وجاء نتيجة صراع على السلطة بين الجماعات السياسية المتنافسة في الجنوب (Garang, 1961)، وتعتيم ممارسته عناصر في الإدارة الاستعمارية البريطانية أرادت إدامة الحكم الاستعماري بدعوى انفصال الجنوب، وضمه إلى شرق إفريقيا البريطانية. لم يكن لدى هذه العناصر البريطانية أي مساعدة تقدمها عندما حانت ساعة صفر التمرد، مما أجبر المتمردين على الاستسلام للقوات التي نُقلت جواً من شمال السودان. لم يؤد التمرد (وما تلاه من سياسة) إلى زيادة تلوث العلاقات بين الشمال والجنوب فحسب، بل حرم أيضاً الجنوبيين من الاستفادة من الدور الوطني الذي لعبوه في التصويت بالإجماع على استقلال السودان في الجمعية التأسيسية في 19 ديسمبر 1955. تعامل كيان الشمال، بعدما سيطر كُليّة على الدولة، مع الجنوبيين كمواطنين من الدرجة الثانية في بلدٍ ولدوا فيها. أدى التمرد والاضطرابات في المحافظات الجنوبية، حيث ذكرت المؤسسة السياسية أن التمرد قد اجتاح كل الجنوب، إلى تفاقم العلاقات الضعيفة أصلاً بين شمال السودان وجنوبه مع اقتراب البلاد من الاستقلال.

سيطر كيان الشّمال على الدولة ومثّل الكيان المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للعرب في السّودان، رغم أنه أقلية ديمغرافية. لم يقتصر الأمر على احتكار القوى السياسية والاقتصادية للدولة الوليدة، بل قاموا أيضًا بتحديد هوية السّودان على مقياس الإسلام والثقافة العربية، معتبرين الإنسان السّوداني في مرحلة انتقال إلى الاندماج في الأمة العربية. خلق تعريف السّودان وفق المعايير العربية والإسلامية واقعًا اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا زائفًا، كما سيتضح لاحقًا، وفشلت النخبة السياسية المهيمنة في الجنوب في المقاومة السياسية، و بدلاً من ذلك استعدت للانضمام إلى النظام. تسببت الجماعات النيلية المُستعربة، يشار إليها مجتمعة باسم كيان الشمال، وهم الحكام الفعليين للسودان، في استياء السّودانيين الأفارقة، ممن تم تصنيفهم حسب مناطقهم «غرابة»، و«شرقين»، و«جنوبيين».

ادعاء شمال السّودان عروبوته له صلات بالتاريخ الإسلامي للمنطقة. واعتاد حكام المنطقة تصوير أنهم أقرباء الرسول أو أحفاده، ما يعزز افتراض أهليتهم للحكم تلقائيًا، ويدعم الافتراض الخاطئ أن الإسلام والثقافة العربية هما السمتان السائدتان في السّودان. في ظلّ هذا التكوين الاجتماعي والسياسي للسودان، كان من الصعب على المسلمين غير العرب، ولا سيما أهل دارفور وشرق السّودان، أن يُحاججوا ضد هذا الظلم. وحتّم على الجنوبيين وحدهم، بمن فيهم المسلمون، أن ينافسوا ويحاربوا هذا الظلم في شكل حربين أهليتين. من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، هندسة التضامن والوحدة بين المستبعدة سياسيًا، والمهملين اقتصاديًا، والذين يعانون من التمييز الاجتماعي. وتشكل الأخويات

والطوائف الدينية قوة مُضادة أقوى من التضامن الطبقي. ظهر هذا في سرعة تلاشي دعم فكرة اتحاد فدرالي لإقليم جنوب السودان وسط الكتلة الأفريقية (البجا والنوبة) في الجمعية التأسيسية. 1956 في هذا الصدد، كان من الأسهل على كيان الشمال حشد وتحريك الإثنيات الأفريقية المسلمة في شمال السودان (بما في ذلك الفور، والزغاوة، والمساليت، والنوبة، والفونج) على أساس التضامن الديني. وبالفعل، لم يتمكن هؤلاء الأفارقة، الغارقون في الفقر والجهل، من إدراك تشابه شروطهم الاجتماعية والاقتصادية مع تلك السائدة في المقاطعات الجنوبية. لذلك خاض أبناء تلك المناطق الحرب (1955-1972) في الجنوب كجنود مشاة بقيادة ضباط من كيان الشمال على فقه (أضرب العبد بالعبد)، مما يشير إلى أن عرب النهر لم يثقوا في المسلمين الأفارقة في الشمال.⁽¹⁾ يأخذ هذا الموقف - الغرابة مقابل أولاد البحر - دلالة أخرى في سياق التناقض العنيف الذي ظهر بين خليفة عبد الله التعايشي والأشرف (أقارب المهدي) بعد وفاة محمد أحمد المهدي عام 1885، وأدى إلى تمرد الأخيرين على حكم الخليفة في المحافظة الشمالية.⁽²⁾

(1) نال الجنوب الحكم الذاتي بعد اتفاقية أديس أبابا (1972). بينما خاض جنود المشاة من دارفور، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق الحرب بحماس وتعصّب، وقاموا بتدمير القرى، واغتصاب، وقتل الجنوبيين دون تمييز وبلا رحمة، ثم عادوا إلى قراهم ليتحملوا مرارة كيان الشمال. عندما اندلعت الحرب مرة أخرى في عام 1983، حمل هؤلاء الأفارقة السلاح للقتال من أجل حقوقهم.

(2) في هذا السياق، اعتبر، عرب نهر النيل، الأشراف، أنفسهم الورثة الشرعيين للدولة المهدية من حيث السلطة والثروة. ظهر هذا التناقض في توحيد غرب السودان كمعقل للأنصار، بينما كان شرق السودان معقل الختمية. مع صعود الحركة الأصولية الإسلامية النخبوية، أصبحت قاعدتها الاجتماعية في دارفور وكردفان، بينما قيادتها من أولاد البحر، وهذا هو التناقض الذي قاد إلى حرب دارفور.

تشرذمت الهوية السّودانية والوعي القومي في حقبة ما بعد الاستعمار على أسس عديدة. فمن ناحية، كانت هناك الهوية العربية الإسلامية وتركيز الثروة السياسية والاقتصادية في يد كيان الشّمال الذي يسيطر الآن على المرّك؛ ومن ناحية أخرى، الجماهير الأفريقية المضطّهدة، الفقيرة، والمستبعدة سياسياً في الغرب، والجنوب، والشرق. وُضعت السياسة الوطنية للحفاظ على هذا التكوين الاجتماعي السياسي، وولدت عدم تكافؤ مريع في توزيع السلطة والثروة، وخلق انقسامات بين الحكام والمحكومين على أسس إثنية واضحة.

كان العرب هم الحكام والأفارقة هم المحكومين. نتج عن هذا الوضع صور التفوق والدونية في النفسية والوعي الاجتماعي للحكام والمحكومين، ومنع ظهور قيم مشتركة مثل الوعي القومي والالتزام بهوية وطنية. كانت هذه الهوية المنقسمة شديدة الوضوح بالنسبة للسودانيين الجنوبيين، على عكس مواطنيهم الأفارقة الآخرين حيث أسهم عامل الدين الإسلامي في إخفاء بعض التناقضات.

تُظهر مراجعة سريعة للفترة من الاستقلال (1956) والانقلاب العسكري اليساري في مايو 1969 نمطاً من المواقف والسلوك تسود الطبقة السياسية والمثقفين الجنوبيين، أكدت لا تكافؤ القوة بين الشّمال والجنوب، و بين العرب والأفارقة في السّودان. ظهرت سمات مماثلة في التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، لجمهورية جنوب السّودان المستقلة، والتي تدعم التعميم النظري لفكرة الازدواجية الاجتماعية والسياسية في الفكر السياسي للنخبة السياسية في جنوب السّودان. بحيث يمكننا القول إن عوامل الازدواجية الاجتماعية-السياسية التي أشعلت فتيل المواجهة بين

شمال وجنوب السودان، والحرب الأهلية الدائمة وبلغت ذروتها في تقطيع أوصاله، لا تزال تعمل في جنوب السودان، وتعيق انتقاله إلى دولة وأمة متماسكين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيل الأول من سياسيي الجنوب (-1940 1965) اتسموا بطموحات عالية من حيث وعيهم السياسي، وتنظيمهم وتعبئتهم الجماهيرية لأغراض سياسية، وهم من هندسوا مشاعر القومية الجنوبية، كتعبير أفضل لوصف المشاعر البدائية اللاشعورية التي تطورت نتيجة تنفيذ السياسة الاستعمارية البريطانية في المقاطعات الجنوبية. فقد وُحِدَت هذه الغرائز شعب الجنوب، وخاصة الطبقة المثقفة. كانت المدارس ساحة إثراء تلك المشاعر، وظهر خلالها الجيلين الثاني والثالث من القادة السياسيين والناشطين. كانت السمة اللافتة في هؤلاء السياسيين الأوائل هي الافتقار الواضح للنزوع الإثني في تعاملاتهم السياسية، والذي لم يظهر إلا لاحقًا في سياق تنظيم الأحزاب السياسية وتعبئتها.

أنتج الجنوب، من منظور التطور السياسي والتمرس في العمل السياسي، قادة سياسيين من الجيل الثاني (1956-1983)، والجيل الثالث (-1983الآن) دون تفوق ملموس، رغم توفر مرافق تعليمية وفرص أفضل لتطوير مهاراتهم السياسية والتنظيمية. ولأي سبب كان، حدث أن هؤلاء القادة السياسيون الناشئون، على الرغم من عملهم في بيئة سياسية ودبلوماسية وطنية ودولية أفضل، لم يكونوا قادرين بما يكفي على الاستفادة من تلك البيئة ويعود هذا لسبب بسيط. أدت السلبات المتأصلة في علاقاتهم مع كيان الشمال إلى تخييب وعيهم وحجب التفكير النقدي والاستراتيجي، مما دفعهم

إلى أجندة وحساسيات ضيقة الأفق. إحدى هذه السلبيات هي الازدواجية الاجتماعية-السياسية التي أعاقت وعرقلت هندسة المفهوم العلمي للوعي القومي لجنوب السودان من وجهة نظر إيجابية، كما حالت دون تبني مفهوم ورؤية للسودان الجديد كمحركات لفكرة التحرير واستبدالها بمفهوم لجنوب السودان كدولة وطنية يتأسس على مرجعية سالبة، وتستند على النضال وخصومة «العدو». أصبح العدو هو القاسم المشترك للشعور القومي، وهكذا، وبمجرد اختفاء هذا القاسم المشترك - سواء بالهزيمة أو الاستقلال - لم يولد الافتقار إلى نقطة انطلاق إيجابية لتشكيل الأمة سوى المزيد من الازدواجية الاجتماعية والسياسية.

في محاولة لتوضيح هذه الظواهر المتكررة دعونا ندرس الاحتلال التركي المصري لشمال السودان الذي أسس نظام فاسد وقمعي متمركز في الخرطوم. وكان أن وحد الإحتلال التركي المصري الشعب السوداني في ثورة يقودها محمد أحمد المهدي. لم تؤد هزيمة تركيا إلى قيام دولة مهدية عادلة وديمقراطية في السودان تعكس تطلعات الشعب السوداني الذي توحد ضد القهر ونهب ثرواته الطبيعية. أعادت الدولة المهدية (1881-1898) إنتاج نظام قمعي، ثم تمرد عرب النهر ضد حكم خليفة عبد الله. أدى التمرد والخلاف داخل حكم الخليفة إلى تسهيل وتسريع هزيمة المهدية وإعادة احتلال السودان، وقيام الدولة الأنجلومصرية في السودان (1898-1956).

ظهرت الحركة القومية المناهضة للاستعمار أولاً في شمال السودان، حيث تطورت الصحة الاجتماعية والوعي السياسي مستفيدة من التطور اللامتكافئ اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً

بسبب سياسة الحكم الاستعماري، فضلاً عن قرب شمال السودان من مصر والشرق الأوسط. ومع ذلك، استغلت النخبة السياسية الشمالية التي يهيمن عليها العرب ذلك لإلحاق الضرر بالجنوب. حفزت المواقف المهينة والمتعالية التي يتخذها الشماليون تجاه الجنوبيين الميول الانفصالية في الجنوب. ومع ذلك، لم تشجع هذه الحركات الانفصالية في جنوب السودان توقعات طبيعة الصحوة الاجتماعية والوعي السياسي الذي يمكن استخدامه بهدف تشكيل وتعبئة أسس دولة جنوب السودان الناشئة، بل شرعت بدلاً من ذلك في إثارة الذوات والحساسيات اللاواعية، مما أدى إلى نشوب صراع أهلي وإحباط عملية تشكيل الدولة وبناء الأمة.

أظهرت تجربة تكوين الدولة وبناء الأمة في السودان التي دامت قرابة ثلاثة عقود (1956-1983) مدى صعوبة محو صور العبودية وتجارة الرقيق السلبية من العقل الباطن للنخبة العربية، والتي مارسها أسلافهم على الأفارقة خلال القرن التاسع عشر. أدى الاستخدام الشائع لكلمة عبيد، ويقصد به تذكير الجنوبيين بالدونية، إلى توسيع الصدع بين الشماليين والجنوبيين طوال هذه الفترة. مارس الحزب الليبرالي، الجماعة السياسية الجنوبية الرئيسية، معظم أنشطته السياسية في الخرطوم وبلدات ومدن شمال السودان الأخرى بسبب حالة الطوارئ القائمة في الجنوب. أنهى الانقلاب العسكري في 17 نوفمبر 1958 العمل السياسي في البلاد، وشدد حالة الطوارئ في المقاطعات الجنوبية، ونتج عنه حل الحزب الليبرالي وتوجه معظم قادته إلى المنفى لمواصلة النضال من الخارج، على عكس الأحزاب السياسية الشمالية التي استمرت في النضال السري من داخل البلاد.

إن عدم قدرة الجنوبيين على العمل السري نابع من افتقارهم إلى التنظيم السياسي، لذا كان من الإستحالة حشد وتنظيم الأنشطة السياسية في الجنوب إلا من خلال دوائر مغلقة وحصرية على المعارف والاقارب، أو على أُسس إثنية، أو علاقات ضيقة توفر الثقة للتواصل داخل دائرة آمنة.

أدى عدم وجود أحزاب سياسية منظمة وراسخة في الجنوب إلى استحالة تنفيذ برنامج التثقيف السياسي، والتنظيم، والتعبئة، وتدريب القادة والكوادر السياسية من الشباب. لم يكن هذا هو الحال في شمال السودان: فقد كانت الأحزاب السياسية المنظمة والراسخة موجودة لفترة طويلة قبل بداية الحركة القومية المناهضة للاستعمار، وذلك بسبب العوامل المذكورة آنفاً. كانت الثورة المهديّة التي هزمت الدولة التركيّة المصريّة جزءاً من هذا الوعي السياسي بينما حوّلت الأحزاب المدارس إلى ساحات تجنيد وتطوير الكوادر والنشطاء السياسيين. من الجوانب السلبية والضارة بالفعل للسياسة البريطانيّة أنها عززت اللامبالاة السياسيّة، ويعني أن الجنوبيين كانوا يتطلعون فقط إلى إيجاد عمل داخل الخدمة المدنيّة، وركزوا على إظهار الاجتهاد من أجل الترقية الوظيفيّة. نتيجة ذلك أن الجنوبيين لم ينخرطوا في العمل السياسي إلا بعد تقاعدهم المهني.

عادة ما يكون قد فات الأوان للحاق بمن بدأوا نشاطهم السياسي في سنّ مبكرة. يتقن المرء السياسة والنضال السياسي من خلال الممارسة، وبدونها وجد الجنوبيون أنفسهم في كثير من الأحيان على طرف المتلقي في علاقاتهم مع الشماليين. يكتسب الناس المعرفة والمهارات السياسيّة من خلال التفاني في التعلّم والممارسة،

وليس من بديل لهذا الطريق. وهذا ما يفسر لماذا كان السُّودانيون الشماليون أكثر تنظيماً ومهارة في فنّ السياسة. استغرق الأمر حتى ثورة مايو عام 1969، عندما تم التخلص التدريجي من الجيل الأكبر سنّاً من السياسيين في الجنوب، بعضهم بالتقدم في السن، وآخرين بسبب تعقيد عمليات الهندسة الاجتماعية والسياسية للدولة، والتي تتطلب سياسيين أصغر سنّاً وأكثر تعليماً.

في بيئة يسودها الخوف من شرطة الدولة وعناصر الأمن في المحافظات الجنوبية، كان من الصعب البناء على خبرة الجيل الأكبر سنّاً من القادة السياسيين من خلال التجمعات السياسية، أو المؤتمرات الحزبية، أو الاجتماعات الرسمية. لذلك كان الحشد من أجل التمرد والعمل العسكري أسهل بكثير من الاحتجاجات والمظاهرات السياسية. نشأ معظم القادة والنشطاء السياسيين من الجيلين الثاني والثالث في الجنوب، باستثناء من التحقوا بالمدارس الشمالية والحركة الطلابية، وتطوروا في هذه البيئة السياسية القمعية، وأجبر كثير منهم على الانضمام إلى جيش أنيانيا. أثرت ظاهرة التطور المتأخر لثقافة العمل السياسي المنظم، تسبّب بها أولاً البريطانيون من خلال تعليم دون المستوى وإجراءات أخرى، بشكل سلبي على تطور الصحة الاجتماعية والوعي السياسي والأيدولوجي، وكذلك تنمية المهارات السياسية لدى مثقفي الجنوب، مما وضعهم في وضع غير جيّد مقارنة بنظرائهم في الشمال.

تسبب الفقر العام وعدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط السياسي وتمثيل شعوبها في وضع النخبة الجنوبية في واقع سيء، وجعلهم عرضة للتلاعب والابتزاز من قبل الطبقة

السياسية الشّمالية. كانت حالة نموذجية لاكتساب الحرية السياسية والاستقلال ولكن بدون قوة اقتصادية مقابلة. في الواقع، لم يعترف كيان الشّمال أبداً بالجنوبيين كمواطنين متساوين، وكثيراً ما أشاروا إليهم على أنهم عبيد لتذكيرهم بدونيتهم، وبالتالي لا ينبغي لهم المطالبة بالمساواة في الأمور المتعلقة بحكم السّودان. كان هذا لتنفير الجنوبيين، وجعلهم شركاء غير متكافئين في السّودان المستقل الناشئ، ومُضاعفة إحساسهم بالدونية، وهو ما تم توظيفه في العديد من المواقف عندما خدعهم السياسيون الشّماليون (أبيل أليز، 1990).

صار هذا الخداع السياسي سمة ملازمة للعلاقات بين الشّمال والجنوب، ولا سيما خلال فترات الأنظمة الديمقراطية المتقطعة بين سنوات 1956 و1989. وبسبب قوتهم الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة، وجد السياسيون في الجنوب أنهم مواطنين من الدرجة الثانية عندما يتعلق الأمر بالسلطة وحكم البلاد. الفترة القصيرة للحكومة الانتقالية التي أعقبت أكتوبر 1964 هي الوحيدة التي تعامل فيها كيان الشّمال مع الجنوب بإنصاف في توزيع الحقائق الوزارية. ولأول مرة شغل جنوبي حقيبة سيادية (وزارة الداخلية) وحقيبتين خدميتين، بالإضافة إلى عضو في المجلس الأعلى للدولة. كما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها السيد لويجي أدوك، ممثل الجنوب في المجلس الأعلى للدولة، الرئاسة الدورية للمجلس (مارس 1965)⁽¹⁾. منذها اقتصر تعيين الجنوبيين في وزارات أقل أهمية مثل العمل أو الموارد الحيوانية.

(1) كان أن صادف دورة السيد لويجي أدوك زيارة ملكة بريطانيا للسودان، الواقعة التي أغضبت السياسيين الشماليين الذين اعتبروا أنه لا يجوز لسياسي جنوبي إستقبال الملكة. وكانت النتيجة إجراء تعديلات دستورية بإلغاء الرئاسة الدورية و تسمية الأزهري رئيساً دائماً.

طال الأمر حتى الفترة التالية لسقوط نظام مايو في عام 1985 ليتمكن الجنوبيون، ومعظمهم من السياسيين الشباب حديثي التخرج، من المنافسة جنباً لجنب مع نظرائهم الشماليين في صراع السلطة. ومع ذلك، أثناء التفاوض على الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب في أبريل 1985، وفي خطوة مذهلة لتأكيد وجودهم، ظهر من العدم السياسيون الأكبر سناً، وأعاقوا هؤلاء السياسيين الشباب، واكتفوا بما قدمه أسيادهم الشماليون لهم من مطلب متواضع من خلال المنسق السياسي في المجلس العسكري. أراد السياسيون المثقفون الأصغر سناً حقيقةً رئيس الوزراء لشخص من الجنوب، طالما أن شخصاً من الشمال كان رئيساً للدولة من خلال رئاسته للمجلس العسكري. في مواجهة موقف جنوبي منقسم، وافق المنسق العسكري على طلب الاتحاد السياسي لجنوب السودان (SSPA) إنشاء منصب جديد، هو نائب رئيس الوزراء، سيخغله شخص جنوبي إلى جانب حقيقة وزارية وقد ساهمت هذه الخطوة في حل الصراع الوزاري بين المتنافسين الشماليين على منصب رئاسة الوزراء⁽¹⁾.

بسبب من مستوى التنظيم السياسي العالي والقوة الاقتصادية، ظهر كيان الشمال كقوة سياسية مهيمنة في البلاد وورثة للدولة الاستعمارية. لم يكن للسودانيين من الجنوب، والغرب، والوسط،

(1) مجموعة من السياسيين الذين عملوا سابقاً في ما كان يُطلق عليه الإقليم الجنوبي. تشكلت هذه المجموعة للمشاركة في النظام الجديد، بطريقة تذكرنا تكوين الجبهة الجنوبية (SF) بدلاً من إحياء الحزب الليبرالي بعد الإطاحة بالنظام العسكري الذي حظر الأخير. على عكس الأحزاب السياسية الشمالية التي استمرت في العمل سراً في ظل الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، حلّ السياسيين الجنوبيين أحزابهم طواعية لتسريع اندماجهم في النظام الجديد.

والشرق سوى مشاركة هامشية، ومُنحوا دوراً من الدرجة الثانية في الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدولة. أضافت وصمة العبيد على الجنوبيين، غرض النظر عن وضع الشخص منهم الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، معاناة مُضاعفة، وجعلتهم أسوأ حالاً من الآخرين. ففي علاقاتهم مع الشماليين تم قهرهم، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، في الأمور المتعلقة بصنع القرار وتخطيط السياسة، مما يكشف عن عدم توزيع سافر للسلطة.

كان من المرجح أن يتقدم المواطن الشمالي في الوظيفة العامة بشكل أسرع ليرأس زميله الجنوبي الأقدم في التسلسل الهرمي، حتى لو تخرجوا سوياً في نفس الدفعة الجامعية. وفي بعض المهن والخدمات، كان يتم تكليف الجنوبيين بمهام فنية بينما ينخرط الشماليون في الجوانب الإدارية، مما يمنحهم فرصة اكتساب مهارات صنع القرار وتخطيط السياسات. وهذا يطبع صورة نفسية عن السودانيين الشماليين بوصفهم متفوقين وقادة في جميع جوانب الحياة، سواء في التجارة، أو الصناعة، أو الإدارة، أو سياسة الدولة. في الواقع، تم الترويج للعلاقات المبنية على مثل هذه المفاهيم الخاطئة، أو البنى الاجتماعية المشوهة، بشكل متعمد وفَعَّال لتولد في الجنوب متلازمات الدونية، وعدم الكفاءة، وكرهية الذات، وعدم الالتزام، والاغتراب، وعدم الأمانة، والتمرد؛ وباختصار، الازدواجية الاجتماعية والسياسية التي تلخص كل هذه السلوكيات والمواقف.

أبرز نقاط ضعف مثقفي الجنوب هو عدم قدرتهم على تنظيم أو الانخراط في أنشطة سياسية منظمة يمكن أن توحد نضالهم عبر الخطوط الإثنية والإقليمية، على الرغم من أن هذا إرث استعماري

مرتبط بشكل خاص بالتعليم التبشيري المسيحي⁽¹⁾ وهو نظام تعليم يستهجن السياسة بشكل عام ويغرس التبعية للسلطات الرسمية. نتيجة ذلك، إلى جانب قمع الحكومة للأنشطة السياسية في المقاطعات الجنوبية، لم يكن من السهل على جيل السياسيين الجنوبيين تحرير أنفسهم من هذا الإرث. واتخذ التحريض والتعبئة السياسية لمقاومة سياسات التعريب والأسلمة (1958-1964) شكل تجمعات إثنية سرية، يُجرى فيها التواصل باللغات المحلية لتجنب مخبري الشرطة السرية وعناصر الأمن والذين غالباً ما يكونوا من الشمال.

بدأت الجمعيات الإثنية والإقليمية في المدارس في البداية كإجراء احترازي ضد عناصر الأمن ومُخبري الشرطة؛ ومع ذلك، فقد ترسخت، كإجراء أمني، في مواقف وسلوكيات الانتلجنسيا الجنوبية. وأصبحت، كما سأشير في الأقسام التالية، وسيلتهم الوحيدة للتنظيم وزعزعت وحدة هدفهم. جاء تدخل الإثنية والجهوية في سياسات نضال الجنوبيين ضد الأنظمة السودانية في أعقاب انشقاق الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) عام 1964، وعودة وليم دينق نيال إلى مسقط رأسه للانخراط في السياسة تحت نفس اسم التنظيم. تزامن هذا مع المعارك المريرة في غابات الجنوب بين مقاتلي الحرية في حركة أنيانيا، الذين وصفهم رولف شتاينر إنهم «يتصرفون «بجن» عندما يتعلق الأمر بمواجهة القوات الحكومية،

(1) تم توحيد أنظمة التعليم بين جنوب وشمال السودان مع إدخال المنهج الجديد في عام 1970. قبل ذلك الوقت، كان المنهج الجنوبي مختلفاً في المحتوى والنطاق عن المناهج القومية؛ على سبيل المثال، لم تقدم موضوعات مثل تاريخ السودان والتربية المدنية، والتي كان بمقدورها رفع الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الطلاب. بدلاً من ذلك، عُرضت مواضيع أكثر حيادية مثل الجغرافيا وتاريخ أوروبا.

وبضراوة فيما بينهم، متناسين قضيتهم المشتركة⁽¹⁾. كان الصراع ضد بعضنا البعض، في مواجهة عدو مشترك، نموذجيًا للنخبة السياسية في الجنوب، ويأتي من منظور يعطي الأولوية للتناقضات الثانوية على التناقضات الأولية ويشوه أو يقمع تصورهم للعدو المشترك.

أدى عدم القدرة على تنظيم النشاط السياسي في مواجهة القمع الحكومي المتزايد في الوطن إلى اللامبالاة واليأس لدى الجنوبيين، وأدى إلى الرفض الكامل لكل ما هو سياسي. أتذكر بوضوح تلك الأمسيات في نادي الطلاب بجامعة الخرطوم، عندما كان طلاب الجنوب يلعبون الورق بينما زملائهم - ممن سيكونون مثلهم القادة السياسيون المستقبليون - ينخرطون في مناقشات سياسية حول الوضع في البلاد. تم خوض كفاح مريير لتغيير اسم جبهة رعاية الطلاب (SWF) إلى الجبهة الوطنية الإفريقية (ANF)، لمنحها محتوى سياسيًا ظاهري وربطها بالنضال السياسي والمسلح الذي كانت تخوضه أنيانيا في غابات الجنوب. وحتى مع التذرع بالخصوصيات السياسية للافروعمومية، لم يؤثر هذا على الفكر السياسي اليميني المهيمن في المنظمة. ولم يمض وقت طويل قبل أن تتآمر العناصر الرجعية في قيادة الجبهة الوطنية الأفريقية لإخراج التقدميين من الحزب. كان عليهم تشكيل مجموعة بديلة (تقدميو جنوب السودان) لتحدي قيادة الجبهة الوطنية الإفريقية، التي يراها المجلس التنفيذي الأعلى، في سياسات الحركة الطلابية للجنوب.

(1) كان شتاينز مرتزقًا ألمانيًا ساعد في تدريب قوات أنيانيا في الاستوائية. قبض عليه عملاء الحكومة السودانية في أوغندا، ونقلوه جواً إلى الخرطوم لمحاكمته. أطلقوا سراحه لاحقًا، على الأرجح بعد تدخل حكومة ألمانيا الغربية.

العديد من القادة السياسيين والعسكريين الحاليين هم نتاج تلك الحقبة من التطور السياسي في جنوب السودان. لقد تلقوا تعليماً أفضل من القادة السياسيين في حقبة الاستقلال، وأتيحت لهم فرصة الاختلاط والتفاعل على قدم المساواة مع زملائهم في شمال السودان؛ لم يكن لديهم سبب للشعور بالنقص. معظمهم حقق أداء أكاديمي جيد، وحصلوا على درجات عالية، دخلوا الجامعات، بل وأصبحوا جزءاً من هيئات التدريس. لقد مارسوا العمل السياسي خلال النظام السياسي الشمولي القائم - الاتحاد الاشتراكي السوداني (SSU) - لكن دون الاندماج الكامل في السياسات المؤيدة للعروبة أو القومية العربية. بسبب هذه القيود، لم يتمكنوا من رسم مسار أيديولوجي أو سياسي لحركة بان أفريكانز حقيقية واضطروا في النهاية لتأييد السياسات التي كانوا يقفون ضدها. حرم هذا التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، الجنوب من السياسة اليسارية والثورية. لم تكن البيئة الاجتماعية والسياسية في الجنوب مواتية لأنشطتهم بأي حال من الأحوال. نشأ الماركسيون والديمقراطيون الثوريون القلائل وتطوروا داخل النقابات العمالية والحركات الطلابية في الشمال، ولم تتح لهم أبداً فرصة التأثير على الأحداث في الجنوب. لم تحل فرصة بزوغ سياسة يسارية في الجنوب إلا مع انقلاب عام 1969 العسكري في الخرطوم، ونظام مايو الذي تلاه، مما أدى إلى تغيير المشهد السياسي. فقد حظر النظام الجديد الديمقراطية الليبرالية اليمينية ومكّن السياسيين اليساريين والنشطاء السياسيين من اعتلاء المسرح السياسي.

أقر المجلس الثوري، في بيان له، بالتفاوت الاجتماعي،

والاقتصادي، والثقافي بين جنوب السودان وشماله، ودعا إلى برنامج سياسي لسد الفجوة. خلق هذا بيئة للقوى الاجتماعية اليسارية والديمقراطية في الجنوب للتنظيم والمشاركة في العمل السياسي. ورغم احتدام الحرب، أدى إنشاء وزارة شؤون الجنوب وتعيين جوزيف أوكيل قرنتق لرئاسة هذه الوزارة إلى تغيير الحياة السياسية في الجنوب تمامًا. لكن الفترة القصيرة، بين مايو 1969 ويوليو 1971، شهدت اضطرابات سياسية وأيديولوجية في المعسكر الثوري وقلبت المد الثوري في الجنوب. حدث انقسام داخل الحزب الشيوعي السوداني في عام 1970، مع فصيل يطالب بحله في حركة ديمقراطية جماهيرية تضم فصيل القومية العربية والجماعات اليسارية الأخرى. وقد أصبح أعضاء هذا الفصيل نواة نظام مايو ومنظري الاتحاد الاشتراكي السوداني. تلا ذلك تحالفًا مضادًا للثورة من الجناح اليميني السياسي تحت مظلة الجبهة الوطنية والمقاومة المسلحة في أم درمان والجزيرة أبا في مارس 1970. وبعد عام واحد فقط شهدت البلاد انقلاب اليسار المناهض للنميري، وانقلاب النميري المضاد، في 19 و21 يوليو 1971، على التوالي⁽¹⁾. وبلغت هذه التطورات السياسية ذروتها بانعكاس كامل للثورة، ووضع السودان تحت قيادة الرئيس جعفر محمد النميري.

كانت أحداث يوليو 1971 كارثة للقوى الديمقراطية والثورية

(1) كانت أحداث مثيرة على مدى ثلاثة أيام، ولها أبعادها الوطنية والدولية. قاد الرائد هاشم العطا انقلابًا غير دموي أثناء نهار 19 يوليو، واعتقل النميري والعديد من ضباطه، وأعلن ثورة وطنية ديمقراطية. بدأت مؤامرة إمبريالية في لندن، وعلى إثرها أمر العقيد الليبي معمر القذافي بهبوط طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، واعتقل من على متنها المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله. أدى هذا الإجراء إلى انقلاب مضاد في الخرطوم وإعادة جعفر محمد النميري إلى الرئاسة.

في السّودان لا يمكن إصلاحها. أعدم النميري كبار قادة الحزب الشيوعي، الأمين العام عبد الخالق محجوب، نائب رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال الشفيع أحمد الشيخ، والمحامي جوزيف أوكيل قرنيق عضو اللجنة المركزية للحزب. ترك هذا الحزب الشيوعي والحركة الثورية والديمقراطية بأكملها في البلاد في حالة من الصدمة والارتباك التام. كان لإعدام قرنيق تأثير كبير على تطور الحركة الديمقراطية والثورية الوليدة في الجنوب. وتزامنت الحملة على الأنشطة السياسية اليسارية مع التحول الأيديولوجي للنظام إلى اليمين، ودفعها إلى اتفاق مع حركة تحرير جنوب السّودان الانفصالية (SSLM)، الجناح السياسي للأنانيا، في مارس 1972، في أديس أبابا. خلقت اتفاقية أديس أبابا بيئة سياسية في جنوب السّودان مواتية لتنفيذ النسخة المشوهة من إعلان 9 يونيو الذي نص على الحكم الذاتي الإقليمي.

أوضحت طبيعة القوى التي توسطت في اتفاق أديس أبابا أن الإقليم الجنوبي سيقع في قبضة القوى الرجعية المضادة للثورة. ومثل فرصة سائغة للسياسيين اليمينيين الجنوبيين البائدين، الذين احتشدوا في الاتحاد الاشتراكي السّوداني المنشأ حديثًا من أجل إعادة التنظيم السياسي وإدارة الحكم الذاتي الإقليمي. لم يضم الاتحاد أي شخصية ذات ميول اشتراكية من حيث الأيديولوجية أو البرنامج السياسي باستثناء اسم التنظيم. قام نميري بإلغاء تأميم الشركات والصناعات، وشرع في مسار رأسمالي للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية تحت وصاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أنهت اتفاقية أديس أبابا الحرب التي استمرت 17 عامًا، لكنها

لم تعالج التناقضات الأساسية التي مثلت أساس الحرب. وبسبب ربط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان بإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا سيما فرض برنامج التكيف الهيكلي المخيف، ضاع على الإقليم الجنوبي والاتحاد الاشتراكي السودان فرصة معالجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الجنوب. كان جوهر الحكم الذاتي الإقليمي هو تمكين سكان جنوب السودان من أجل تغيير حالة الفقر، والجهل، والأمية، والخرافة التي دامت قرونًا، وذلك تحت قيادة القوى الديمقراطية والثورية المنفذة لبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية. قام نظام مايو وفصيله في الإقليم الجنوبي بتخدير الجماهير بشعار «الوحدة الوطنية» لدرجة عدم التفاتهم للطابع القمعي والمتلاعب للنظام.

لقد أظهر التاريخ أن الفصيل اليميني من البرجوازية الصغيرة لم يكن أبدًا وفيًا للجماهير، بل يستغلوا توك الجماهير إلى التحرر من الفقر والجهل من أجل غاياتهم السياسية الأنانية. وهو ما يوضح أميلكار كابرا (1966)، أنه كي تقود البرجوازية الصغيرة الجماهير في النضال من أجل التحرر، يجب عليها أن تنتحر طبقيًا وتُبعث مرة أخرى في شكل مثقفين ثوريين. دون هذا التحول الأيديولوجي، ستعود هذه الطبقة إلى السعي وراء مصالحها الاقتصادية والسياسية الضيقة. في هذا الصدد يمكننا افتراض أن إملاءات المصالح الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية الطبقية أجبرت النخبة السياسية، التي خاضت الحرب الأهلية الأولى التي دامت 17 عامًا في الجنوب، على خيانة الجماهير والتخلي عن مسؤولية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. انضم سياسيو النظام القديم والقادة السابقون لحركة

تحرير جنوب السودان إلى الاتحاد الاشتراكي السوداني، والذي كان مظلة واسعة قاموا من خلالها برعاية المصالح الإثنية الضيقة أثناء مشاركتهم في صراع عنيف على السلطة. لم يكن بإمكانهم تصور معالجة تلك المصالح الضيقة في مجمل الإقليم الجنوبي دون تقسيم الجماهير على أسس إثنية وإقليمية بالضرورة. أدى هذا الصراع على السلطة في النهاية إلى تدمير الإقليم الجنوبي نفسه. لقد كان نمطاً سياسياً نموذجياً لليمين، يوصل التناقضات الضيقة أو الثانوية لمراحل خطيرة، ويجعل التسوية و إعلاء المصالح الوطنية العليا مستحيلة.

ضمت أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب الجهاز التنفيذي، تحت اسم المجلس التنفيذي الأعلى (HEC)، والجهاز التشريعي، تحت اسم مجلس الشعب الإقليمي (PRA). ومثل إنشاء هذه المكاتب انتصاراً كبيراً لشعب إقليم جنوب السودان. على الرغم من الطبيعة الشمولية وغير الديمقراطية لنظام مايو، والتي تسببت في نهايته، إلا أن تشكيل الحكومة الإقليمية وضع أسساً راسخة لتحقيق المزيد من المكاسب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. لكن هيمنة العناصر اليمينية على الاقتصاد السياسي للأقاليم جعلت من المستحيل تحويل هذه المكاسب السياسية إلى مكاسب اجتماعية واقتصادية للشعب. بدلاً من ذلك، اندلع الصراع على السلطة والهيمنة. إن تشكيل جمعيات إثنية مثل وحدة الدينكا، واتحاد لوو، والمجموعات الإقليمية مثل اللجنة المركزية للاستوائية (ECC) كقوة دافعة لهذا الصراع على السلطة داخل دوائر الاتحاد الاشتراكي، أعطى الحزب الحاكم مظهرًا من الشرعية. استغل النميري هذه الخلافات غير المبدئية ليس فقط في تقسيم هؤلاء السياسيين

وإضعاف موقفهم المشترك بشأن قضايا الحدود، ومكان مصفاة النفط، بل لتفكيك الإقليم الجنوبي و إلغاء اتفاقية أديس أبابا⁽¹⁾.

نعرف أن كل بنية اجتماعية تحمل في داخلها بذور تدميرها أو تحولها. أنتج النظام الاستعماري قوى اجتماعية وسياسية في السودان طردت الإدارة الاستعمارية. أدت سياسات الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي ضد غير العرب وغير المسلمين في السودان المستقل إلى ظهور قوى في أطراف السودان أدت إلى تقطيع أوصاله في عام 2011. الوضع الحالي في جنوب السودان هو حالة نفي النفي. إن جمهورية جنوب السودان مليئة بالتناقضات الاجتماعية والسياسية، والتي ستؤدي إما لتفتيت جنوب السودان أو إصلاحه ليصبح بلدًا مستقرًا، ومساملاً، ومزدهرًا. ومن المرجح أن يؤدي استمرار الوضع إلى ظهور نمط جديد/ أو علاقات إنتاج غير متوافقة مع الظروف السائدة.

ليس هناك تطور ملموس في القوى المنتجة في جنوب السودان . ظلت البلاد غارقة في التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، على الرغم من الموارد الطبيعية الهائلة التي لم تستثمر بعد بسبب الحرب الأهلية. يجدر بالذكر أن شكوك شمال السودان في النوايا الانفصالية لجنوب السودان كان السبب الرئيسي وراء ابتعادهم عن تمويل المشاريع التي أظهرت دراسات الجدوى أنها ذات نفع اقتصادي، وشمل ذلك مشروع الاستوائية، سكر منقلا، مشاريع ملكال، مصائد الأسماك، وصناعات تعليب الفاكهة. الغريب أن هذا

(1) وقف المجلس التنفيذي الأعلى ومجلس الشعب الإقليمي بحزم ضد قرارات النميري لبناء مصفاة النفط في كوستي، وتغيير حدود الإقليم الجنوبي من أجل جعل موقع حقول النفط داخل إقليم كردفان.

المنطق المعوج أدى للانفصال لأن إنجاز هذه المشاريع كان سيشكل بداية مختلفة للثقة، خصوصاً وأن افتقار جنوب السودان للتنمية كان الدافع الرئيس للحركات الانفصالية في جنوب السودان. وبعد خمسة وخمسين عامًا من استقلال السودان، ولدت جمهورية جنوب السودان من رحم نصف قرن من الصراعات والحروب، فُقدت فيه الأرواح والموارد. لكن للأسف، فإن فشل دولة جنوب السودان الحديثة في الانتقال إلى دولة وقومية يشبه في واقع الحال انهيار دولة السودان ما بعد الاستعمار.

ما أعقب تاريخ 1 يونيو 1983 يشكل موضوع هذا الخطاب: الازدواجية الاجتماعية والسياسية في الفكر والعمل السياسي لجنوب السودان. هذه الازدواجية هي نتاج انعدام التزام حقيقي بأي مسار، سواء نحو البلد، أو الشعب، أو الأرض؛ بجانب الميل لإعلاء المكاسب الشخصية في التدافع على السلطة والثروة. انخرط السياسيون الجنوبيون في هذه اللعبة السياسية مع المؤسسة السياسية الشمالية منذ خمسينيات القرن الماضي، عندما عززوا وحدة السودان من أجل شراء مصالح سياسية شخصية عبر الترويج لقضية جنوب السودان التي لم يلتزموا بها حقًا⁽¹⁾. وكان أن أجادوا اللعب، بلا خجل أو ذنب، على التناقض بين طرفي الهوية الجنوبية الأفريقية، والثقافة السودانية التي تدعي أنها إسلامية وعربية.

في أقل من عشر سنوات (1972-1981)، انقسمت النخبة السياسية للحكومة الإقليمية إلى جماعات قوة معادية لا تستند إلى

(1) عينٌ نميري وزيرًا للإعلام والثقافة في جنوب السودان من أجل دعم وحدة البلاد وتعزيز الثقافة العربية، في الوقت الذي كان الإقليم الجنوبي يعمل بجد لِيُبرز هويته الأفريقية.

الأيدولوجية بل على الشخصيات، وبالتالي على طول الخط الإثني والمناطقية. لقد كانوا غافلين تمامًا عن الخطر الكامن وراء سياساتهم الخلفية، ولم يتمكنوا من إدراك تلاعب النميري بخلافاتهم. اعتبر السياسيون الجنوبيون المتطرفون أن أبيل أير زعيمًا ضعيفًا لن يعبر عن إحباط الجنوب من إهمال النميري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجنوب. بدأ النضال، الذي تركز على عزل أبيل أير من منصب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى، مع انتخابات عام 1978 التي أعادت الجنرال جوزيف لاقو إلى منصب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى، فيما أطلق عليه شعبياً «رياح التغيير». وقد دفع هذا على الفور إلى تدخل نميري المباشر في العملية الديمقراطية في الإقليم الجنوبي، بالتزامن مع اكتشاف شركة شيفرون لرواسب بترولية ضخمة في غرب أعالي النيل. لا يمكن أن يكون هذا خطأ فادحًا في التقدير، فقد أدى اكتشاف ودولارات البترول إلى تحويل تركيز الجنوبيين عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مثل النميري ونظامه المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لكيان الشمال الذي يفرض ضمناً إبقاء الجنوب معتمداً كلياً على الشمال ومنع انفصاله. ومن المؤكد أن اكتشاف النفط في الجنوب حفز أفكاراً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي كان مناقضاً لهذه القاعدة الضمنية. وجاءت فكرة النميري بإختيار مدينة كوستي موقعاً لمصفاة النفط، وفقاً لما تمليه المصالح الاقتصادية لشركة شيفرون، متناسباً وأهداف كيان الشمال. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى خلافات داخل الإقليم الجنوبي: تحدثت الحكومة الإقليمية ومجلس الشعب الإقليمي خطة نقل مصفاة النفط

المقترحة من بانتيو إلى كوستي، وانتهى الأمر إلى مواجهة سياسية مع نميري والحكومة المركزية. قام النميري، في إستراتيجية ذكية، بتحويل هذه المواجهة السياسية من خلال تقسيم المعارضة الجنوبية، واستغلال الصراع على السلطة في الإقليم الجنوبي بين الإستوائيين بقيادة الجنرال جوزيف لاقو، والدينكا بقيادة أبيل أير.

بحلول نهاية عام 1980، كان الجنرال جوزيف لاقو قد نجح في إفساد «رياح التغيير» داخل الاتحاد الاشتراكي السوداني التي أوصلته إلى رئاسة المجلس التنفيذي الأعلى. كان لاقو قد جاء من خارج السياسة الواقعية العملية لإقليم جنوب السودان. وأدت محاولاته ضم أعضاء من معسكر أبيل أير إلى حدوث أزمة سياسية، وانتهى الأمر بعزله بتهم ملفقة. أعيد انتخاب أبيل أير رئيساً للسلطة الإقليمية على أساس إثني، ورفضت الكتلة الاستوائية التصويت لصالح الدينكا. شكّلت محاكمة لاقو وإعادة انتخاب أبيل أير نقطة تحول في العلاقات الاجتماعية والسياسية في الإقليم الجنوبي، وخدم هذا أهداف واستراتيجيات النميري السياسية لتطوير واستغلال حقول النفط في غرب ولاية أعالي النيل، والتي أعاد تسميتها ولاية الوحدة للتأكيد على رسالته القوية ضد النزعات الانفصالية الجنوبية.

كان للصراع الضاري على السلطة بين السياسيين الجنوبيين انعكاس على الاستقرار السياسي والأمن القومي في السودان، وبالتالي، كان يمكن للنميري التدخل المباشر في الإقليم الجنوبي من خلال مرسوم دستوري. وهكذا، عندما امتد الصراع على السلطة إلى قضية مصفاة النفط، اتحدت الحكومة الإقليمية ومجلس الشعب الإقليمي وتضامنت ضد نقل المصفاة من بانتيو. استغل الرئيس

نميري الانقسامات السياسية التي أحدثها انتخاب أيلير رئيساً للجنة العليا وأصدر مرسوماً بحل الحكومة الإقليمية، وتشكيل إدارة عسكرية مؤقتة لتجهيز المنطقة لانتخابات مبكرة. تصعب الممارسة الديمقراطية في بيئة شمولية تمزقها الحساسيات الإثنية والإقليمية، بل وتفتقد المباشرة لأن القضايا ليست محددة بوضوح. كانت عناصر الإنفصال السلبي بين الجنوبيين حاضرة: التنافس على السلطة الشخصية المتجذرة في الإثنية والريفية، ووجود ديكتاتور انتقل إلى المعسكر الإمبريالي في سياق التنافس الأيديولوجي وسباق القوى العظمى في القرن الأفريقي.

وسط هذا الوضع المعقد، ظهر معسكرين متعارضين في الإقليم الجنوبي للتنافس على انتخابات مجلس الشعب الإقليمي في أوائل عام 1982. الأول هو مجلس وحدة جنوب السودان (CUSS)، الذي يضم جميع نخب الجبهة الجنوبية بقيادة أيلير؛ والثاني هو معسكر إعادة التقسيم، الذي يضم اللجنة الإستوائية المركزية (ECC)، وأعضاء سانو، وأفراداً غير منظمين. نتج عن تحالف المعسكر الثاني إعادة انتخاب المهندس جوزيف جيمس طمبرا رئيساً للمجلس. لكن هذا التحالف انطلق من خداع السياسي وإزدواج المعايير تمثل في تعيين ضول أشويل أليو نائباً للسيد طمبرا. لم توافق قيادة حزب سانو، في شخصية صموئيل بول أرو، على تفكيك الإقليم الجنوبي، ويبدو أن ضول أشويل وماثيو أوبور أيانق صوتوا للسيد طمبرا مقابل الحصول على مناصب شخصية، وليس بسبب مصالح أيديولوجية طويلة الأجل تربطهم بالتحالف. بدأت الانقسامات داخل التحالف عندما أصرت لجنة تنسيق

الطوارئ، من خلال الجنرال جوزيف لاقو، على تنفيذ إعادة تقسيم أجنحة الإقليم الجنوبية، وأدى ذلك إلى اعتقال واحتجاز قادة مجلس وحدة جنوب السودان، والسيد ماثيو أوبور أيانق، رئيس مجلس الشعب الإقليمي، ونائبه زول أشويل اليو. أسهمت الخطوة في خلق ارتباك تام بين السياسيين وتعقيد الوضع. لم يمتلك الرئيس نميري زمام المبادرة السياسية فحسب، بل كان المحرك الرئيسي للدّمي السياسية، وسحب كل الخيوط التي ربطت فصائل الجنوبيين وربطها بهدفه السياسي الاستراتيجي للبقاء في السلطة.

أعمت المصالح الذاتية الضيقة وطموحاتها في السلطة، النخبة السياسية الجنوبية - سواء كانت من الدينكا أو الاستوائية أو النوير أو الإثنيات الصغرى - عن حيل نميري السياسية لتدمير الحكم الذاتي الإقليمي الذي تحقق بشق الأنفس. لو أنهم وقفوا بحزم وركزوا على قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإقليم الجنوب، لكانت احتمالات تراجع نميري عن إجهاض الإتفاقية مقابل دعم الإقليم الجنوبي له ضد منتقديه في الشمال وارداً. وعلى الرغم من تحالفه الجديد مع د. حسن الترابي من الجبهة الإسلامية القومية، كان بإمكان النخبة السياسية الجنوبية تذكير الرئيس نميري بخطاب الأب ساتورينو الشهير أمام البرلمان عام 1958، لمنع الإنقسام وحسم جدل «إعادة تقسيم» أو «وحدة» الإقليم، وتركيز النقاش على التخلّف الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم الجنوبي.⁽¹⁾

(1) «ليس للجنوب نية للانفصال عن الشمال. أما لو أراد ذلك، فليس من شيء على وجه الأرض يمكن أن يمنع المطالبة بالانفصال. وهو حق يمنح للشعب الحرّ في تقرير مصيره. سينفصل الجنوب في أي لحظة عن الشمال، عندما يقرر الشمال ذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال القهر الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للجنوب». من وقائع البرلمان، مارس 1958.

يُظهر الوضع الاجتماعي والسياسي في إقليم جنوب السودان، عشية قرار النميري إلغاء الأساس الدستوري للحكم الذاتي الإقليمي، الافتقار التام للقيم المشتركة بين النخبة السياسية الجنوبية. لقد رفعوا سيوفهم ضد بعضهم البعض بلا خجل، ولم يكن سوى نميري هو وسيطهم في كل ما يربطهم بالجنوبيين. نسوا بسرعة قضيتهم المشتركة وحرب السبعة عشر عامًا التي خاضها الشعب لتحقيق الحكم الذاتي. في غضبهم تجاه بعضهم البعض تغاضوا عن الخطر الذي يمثله نميري والمؤسسة العربية على وجودهم كشعب، وكانوا مستعدين للتقهقر في مناطقهم في بحر الغزال، والاستوائية، وأعالي النيل. جاءت أقوى أصوات المقاطعات في الغالب من الاستوائية، التي تحركت بشدة من أجل «كوكرا» (تُرجمت بشكل فضفاض إلى «اللامركزية» أو «الفيدرالية»). ومضى سياسي شديد الحماس من أعالي النيل إلى أقصى حدٍّ للمطالبة بـ «منطقة أعالي النيل بدون دينكا بور».

من المحتمل أن تكون الأحداث التي أدت إلى تمرد الجيش في بور قد عجلت بإلغاء نميري لاتفاقية أديس أبابا، لكن يمكننا افتراض أن نميري هو من خطط هذه الأحداث من خلال اللواء الصادق البنا، قائد الفرقة الجنوبية للقوات المسلحة السودانية، واختلاس الأموال لتهيئة ظروف تفكيك الإقليم الجنوبي. يثير هذا الشك في الادعاء الوارد في بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان (1983) بوجود منظمة سرية لضباط أنيانيا السابقين وخطط تمرد كمقدمة لعصيان مسلح ضد شمال السودان الذي يهيمن عليه العرب. حقق النميري هدف تقسيم الإقليم الجنوبي، وإن كان بتكلفة

باهظة. كان قادراً على سحق التمردات في بور، وفشلا، وأيود، لكنه لم يتوقع قيام الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان كقوة هائلة. وما أن عطلت حركة «أنيانيا تو» أنشطة شيفرون في حقول النفط في فبراير 1984 حتى انتقل السياسيون في الحكومة الإقليمية البائدة من أعضاء الاتحاد الاشتراكي إلى الخرطوم لإعادة تفعيل نفس الألعاب السياسية منذ الستينيات، حيث يلعب كل منهم ضد الآخر.

ساهمت حرب الجنوب في سقوط نظام مايو في 6 أبريل 1985 فيما بدا وكأنه إعادة لإسقاط نظام عبود العسكري عام 1964 بكل أبعاده الاجتماعية والسياسية. فقد أدى التمرد في الجنوب، والانتفاضة الشعبية في الخرطوم، والمدن الشمالية الأخرى إلى استسلام الدكتاتورية العسكرية. من الضروري ملاحظة الدور المتغير للنخبة السياسية الجنوبية في بداية عودة نشاط الأحزاب السياسية في النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي الجديد بعد سقوط نظام مايو. كانت النخبة السياسية الجنوبية على استعداد لإعادة نفس الدور الذي كانت تلعبه في عام 1965، رغم الطابع المتغير للتمرد الجنوبي. تفوق هؤلاء السياسيون الجنوبيون على أنفسهم داخل جماعاتهم السياسية البائسة في التنافس لكسب تأييد مختلف عناصر كيان الشمال. ومع ذلك، في عرض نادر للنزاهة والمبدأ، انسحب المؤتمر السوداني الأفريقي من حكومة الصادق المهدي احتجاجاً على حرق قرى في أعالي النيل وقتل الجنوبيين في الضعيف جنوب دارفور. استمرت الأحزاب السياسية الأخرى في الحكم غير متأثرة بالجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات الحكومية في دوائرها

الانتخابية، وتظاهر بعضهم لاحقًا بأنهم كانوا أعضاء سريين في الحركة، يقدمون المعلومات إلى المقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء خدمتهم في حكومتي الصادق المهدي وعمر البشير. شهدت حقبة ما بعد النميري تطورات سياسية مثيرة للاهتمام. اصطفت النخبة السياسية في الجنوب على جانبي الانقسام السياسي لأول مرة، وإن كان ذلك بشكل مزدوج، من أجل وحدة السودان. لم يثر أي حزب سياسي، سواء في الحكومة الائتلافية الصادق المهدي (1986-1989) أو في المعارضة «مشكلة الجنوب»، كما كان يُطلق عليها في عهد الجمهورية الثانية. فقد تحطمت مظاهر الوحدة بين السياسيين الذين كانوا جزءًا من إنشاء الحكم الإقليمي الذاتي في الجنوب بشكل لا يمكن إصلاحه، وظلوا مرتابين من بعضهم البعض. الأمر الذي خدم كيان الشمال، وساعد الصادق المهدي في المماطلة في قيام المؤتمر الدستوري المتفق عليه في كوكادام، حتى نُفذت الجبهة القومية الإسلامية انقلابًا أطاح بحكومته في 30 يونيو 1989⁽¹⁾. الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، على الرغم مما جاء في أدبياتها أنها حركة تحرير وطني، جاء أغلب تكوينها وقيادتها من جنوب السودان. ومع ذلك، فقد دعت إلى سودان جديد اشتراكي موحد يقوم على الحرية، والعدالة، والأخوة، والديمقراطية. ما يعكس أن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، مثلها مثل الأحزاب السياسية الأخرى المتمركزة في الجنوب، قد تنازلت عن انفصال الجنوب لصالح وحدة السودان.

(1) عقدت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوى الاجتماعية والسياسية للانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنميري مؤتمرًا لمناقشة مستقبل البلاد في مارس 1986 في كوكادام، إثيوبيا. كان من بين القرارات عقد مؤتمر دستوري.

وهذا يتطلب مناقشة في ضوء التحول من مفهوم ورؤية السودان الجديد إلى تقرير المصير وانفصال جنوب السودان المنصوص عليهما في اتفاقية السلام الشامل 2005.

عند مناقشة مواقف وسلوكيات النخبة السياسية الجنوبية في الظروف السياسية المختلفة سواء في السودان أو بعد الاستقلال في عام 2011، نجد أنفسنا في مواجهة سؤال ملح عمّا إذا كانت لقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي كانت في الغالب جنوبية، وأغلبها من الدينكا، رغبة حقيقية في وحدة السودان؟ إن كانت الإجابة نعم، فمتى ولماذا تغيرت إلى أقصى درجات مطالبة سكان الجنوب بممارسة حقهم غير القابل للتفاوض في تقرير المصير؟ هل أدى انهيار حكومة الديرغ في إثيوبيا وإعلان الناصر لهذا التغيير المفصلي؟⁽¹⁾ كيف يعقل أن تدعم الأحزاب السياسية، التي شكلت ميليشيات قبلية لدعم حرب الخرطوم ضد الجيش الشعبي ممارسة حق تقرير المصير، لدرجة أن بلغ التصويت على استفتاء تقرير المصير 98.7 في المائة لصالح الانفصال؟ وهل توقع أحد أن يصوت عضوية حزب المؤتمر الوطني والأحزاب الأخرى المتمركزة في شمال السودان لصالح وحدة السودان؟ كيف نفسر الحرب الأهلية الجديدة التي تمزق جنوب السودان وشعبه، في وقت كان ينبغي أن توجه الجهود نحو تعزيز حرية واستقلال الأمة الجديدة؟ وكيف يعقل بعد حربا دامت ستة عقود أن يعتمد جنوب السودان على المنظمات الإنسانية الدولية ويصبح

(1) في معظم خطابه المسجلة، يقول جون قرنق بفخر أن رصاصته الأولى كانت ضد من أرادوا أن تقاتل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل انفصال جنوب السودان.

مستعمرة اقتصادية لكل من أوغندا وكينيا؟ هذا تناقض خطير، نشأ من موقف الازدواجية الاجتماعية - السياسية وهي قول شيء يدعي خدمة مصالح أوسع، و القيام بشيء آخر مختلف ينبع من مصلحة ضيقة وشخصية.

كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بمثابة بناء سياسي أنجزه الجيل الثاني والثالث من النخبة السياسية في الجنوب، والذين هم أنفسهم نتاج ثقافة الازدواجية الاجتماعية والسياسية التي ميزت السياسة الجنوبية طوال العقود الثلاثة من فترة ما بعد الاستقلال في السودان. تعلم العديد من هؤلاء السياسة ومارسوها أداةً للبقاء والمنفعة الشخصية والاجتماعية. وهي تستند على حقيقة أن التذكي والخداع يمكن أن تكونا استراتيجيات بقاء مفيدة في حالات اختلال القوة. عندما تنتظم السياسة وممارستها على أساس معايير تستبعد أو تميّز المواطنين الآخرين سيلجأ الناس إلى ممارسات تشوه واقعهم. قد تكون هذه الممارسات فعالة على المستوى الشخصي أو بغرض تحقيق أهداف محدودة للغاية؛ غير أن لتحويلها إلى عمليات هندسية اجتماعية وسياسية أوسع، وتبنيها داخل حركة التحرر الوطني، عواقب وخيمة.

إستغرب كثير من الشماليين، وخاصة ممن ينتمون إلى اليسار السياسي، ظهور الحركة الشَّعبية وتبنيها شعار الاشتراكية في السودان موحد. كان قرار بعضنا، من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، بالانضمام إلى صفوف الحركة، مسألة نضال أيديولوجي ذاتي جاد داخل الحزب. حرص الحزب الشيوعي السوداني، في أدبياته السرية والعلنية، على تشجيع أعضاءه والقوى الديمقراطية الأخرى لدعم

الحركة. ومع ذلك كانت الخطوة مدفوعة فقط بنية التحالف ضد عدو مشترك. أما احتمال قيام ثورة في جنوب السودان فقد كان بعيد المنال، خصوصاً وأنه من أكثر الأجزاء تخلفاً في السودان، حيث لم يتم حشد أي طبقة عاملة صناعية لبناء الاشتراكية، ولم يكن بوسع قيادة الحزب الشيوعي، حتى نظرياً، تصور قدرة الفلاحون والرعاة على تعبئة وتنظيم أنفسهم سياسياً لبدء الثورة، رغم أن الثورات الصينية، والكوبية، والفيتنامية كانت كلها ثورات فلاحين.

ومع ذلك، يمكن القول أن انضمامنا إلى صفوف الحركة كان خطأ: لم تكن «الحركة» ثورة، وتحولت إلى أن تكون تعبيراً آخر عن الازدواجية الاجتماعية والسياسية للنخبة السياسية الجنوبية. تعاملت هذه النخبة مع مواطني الشمال بنفس الخداع والخطرة السياسية الذي مارسته نخبة الشمال ضدهم. كان شعار السودان الاشتراكي المُوحد حيلة سياسية، وفشلت قيادة الحركة في تحويل الشعار إلى واقع اجتماعي وسياسي في شكل برنامج. وهذا ما يفسر انهيار التجمع الوطني الديمقراطي الذي عبّر في جوهره عن هذه الوحدة، وإلا كيف يمكن للحركة أن تبني الوحدة والاشتراكية دون مشاركة متساوية لقوى اجتماعية وسياسية من أجزاء أخرى من السودان؟ كانت عناصر البرجوازية الصغيرة في كل من جنوب السودان وشماله متساوية في لعبة الخطرة السياسية.

القيادة السياسية هي نتاج سياق اجتماعي، اقتصادي، وسياسي بينما تظهر القيادة الثورية في سياق الوضع الثوري. لكن قد يظهر بعض القادة المشبعين بالفكر الثوري قبل أن ينضج الوضع الثوري، وبالتالي يتصرفون بطريقة تؤدي إلى إجهاض أو تخريب الثورة. وفي

معظم الحالات يطغى الواقع الموضوعي على الثورة، ويغمر هؤلاء القادة ويجبرهم على التخلي عن الثورة على غرار «إن فشلت في إلحاق الهزيمة بهم أو كسبهم إنضم لهم». إن تصاعد القومية الإثنية للدينكا في سياق حرب التحرير الوطني بقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يمكن أن تجد تفسيراً إلا في هذا الوضع الثوري المجهض في جنوب السودان. ومن خلال تجنب الوعي السياسي والأيدولوجي، شجعت قيادة الحركة، عن قصد أو لا، على ظهور أيديولوجيات إثنية أعاقت تطور الثورة.

تمثل أيديولوجيات الهيمنة والسيطرة الإثنية نفيًا حقيقياً للتحرر والتحرير الاجتماعي وتعبيراً عن الازدواجية الاجتماعية والسياسية للنخبة. عندما بدأ بعض عناصر بحر الغزال في ترديد شعار الدينكا «Awich ku aich ku» (نعرف ما نريد) في الأيام الأخيرة من حرب التحرير الوطني، كانت هذه إشارة واضحة أن الخيانة قد حدثت. وأقصد هنا خيانة التحرير، لأن المقولة تشير إلى أن الدينكا فقط - من بين جميع الإثنيات الـ 64 المشاركة في عملية التحرير - يعرفون ما كانت وآلت إليه الأمور. نتج عن ذلك تشكيل مجلس حكماء بحر الغزال (BGE)، تمهيداً لمجلس حكماء جينق (JCE) لدعم قيادة سلفا كير لإقليم جنوب السودان، فور اعتلاءه المنصب بعد وفاة الدكتور جون قرنق دي ماببور في يوليو 2005. أدى هذا إلى تحويل سياسة الحركة لمشاجرة شجعة على السلطة والثروة، بلغت ذروتها في اندلاع أعمال العنف في ديسمبر 2013.

النخبة، والازدواجية الاجتماعية والسياسة، وتحديات الانتقال

يعيش جنوب السودان حربًا أهلية حطمت آماله في الانتقال من الحرب إلى السلام. إذا كان هناك عامل واحد ساهم بشكل كبير في فشل الانتقال من الحرب إلى السلام وإقامة الدولة وتشكل القومية، فهي النخبة السياسية وموقفها تجاه السلطة والثروة و تضم النخبة السياسية قادة حرب التحرير الوطني الذين تجمعوا في جوبا بعد إبرام اتفاق السلام الشامل. إن الجشع الذي يتم التعبير عنه في صيغة «أنا وعشيرتي/إثنتي أو لا شيء»، ووضعه فوق الأجندة الوطنية، يؤكد سلوك بعض هؤلاء القادة ممن أشعلوا فتيل الحرب الأهلية الحالية.

هذا الموقف هو نتاج حراكين مرتبطين بحرب التحرير الوطني: إعلان الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في غابات الجنوب؛ و الإنقاذ، وأقصد به نتائج ثورة الإنقاذ لعام 1989، في الخرطوم ومدن الجنوب المحصنة. ففي سياق هاتين العمليتين، تطور الولاء للعائدي والطاعة الأنية للسلطة، وتجلت في الولاء للإنسان لا للمنطق، ولشهوة الثروة والسلطة، والفساد السياسي والأخلاقي. تجمعت هذه الأتام وصارت ثقافة عامة جردت النخبة السياسية، والعسكرية، والتجارية من غرائزها القومية ووطنيتهم، وأدت إلى تدمير القيم الأساسية المجتمعية المتمثلة في النزاهة واحترام الممتلكات العامة.

كان الهدف السياسي الاستراتيجي لحرب التحرير الوطني، بصرف النظر عن الاستقلال والسيادة، هو تطوير قوى الإنتاج الوطنية وتحريرها من جميع أشكال السيطرة والهيمنة الأجنبية. يتطلب إنجاز هذه المهمة قيادة سياسية، وطنية، متحررة من الإرث الاستعماري والعبودية الإثنية / القبلية، وهي خصائص لا تتطور من تلقاء نفسها، بل تُغرس ضمن عملية تعلم وممارسة. وهنا يكمن فشل الحركة في بناء ثقافة تحرر تضع الجماهير في مركز عمليات الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية و هذا هو سبب عدم قدرة جنوب السودان على تجاوز ثنائية الحرب والسلام.

أنهت حرب الأرض المحروقة أي أمل لدى سكان الجنوب من نظام الإنقاذ. فقد عمل القادة السياسيون الجنوبيون بعد خروجهم من مؤسسات الإنقاذ وانضمامهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان على ضمان فشلها. كما لم تبني الحركة جدران حماية ثورية أو أخلاقية قوية لحماية أنظمتها من فيروسات الإنقاذ. تداخل هذان النظامان وتمفصلا في البنية الأكثر فساداً في تاريخ إقليم جنوب السودان؛ وهي بنية تتجاهل أو تتغاضى عن المزايا، والمؤهلات والخبرة لصالح الولاء السياسي والأيدولوجية الإثنية. ونتج عن ذلك أن انضم جيل من القادة الشباب الأميين، والفاستدين، والمتعاطشين للسلطة إلى المسرح السياسي، وأرسلوا إلى مزبلة التاريخ القادة الأكثر خبرة ممن أنتجهم السودان في ميادين السياسة والخدمة العامة.

ليس في يد النخبة السياسية التي برزت على سُدَّة السلطة في جمهورية جنوب السودان سيطرة على وسائل الإنتاج، وتنبع

قوتهم من السيطرة على الدولة ومؤسساتها. تدير هذه النخبة اقتصاداً قائماً على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج، ويعتمد بشكل كامل على عائدات النفط. تنبع قوة وتأثير هذه الطبقة من علاقتها الطفيلية بجهاز الدولة؛ وزراء، وبرلمانيون، ومقاولون، ومتربحون، ووسطاء تجاريّون، ووظائف وسيطة أخرى. مكّنت السيطرة على الدولة ومواردها هذه الطبقة الطفيلية من إعادة إنتاج نفسها في أجزاء مختلفة من جنوب السودان وهي نخبة مفلسة أيديولوجياً، لذا ليس بمقدورها وضع تصور ينقذ البلاد من حالة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي.

يبدو أن قسماً كبيراً من هذه النخبة السياسية على درجة عالية من التعليم. يحمل العديد منهم درجات أكاديمية في الاقتصاد، والقانون، والحوكمة، والطب، والهندسة، والفنون؛ لكنهم مع ذلك متخلفون وبدائيون في فكرهم السياسي. وأغلبهم، لا سيما من ينحدرون من المجتمعات الرعوية، بالكاد تحرروا من الحياة القبلية وما يلازمها من ضيق الأفق والشوفينية. يظهر هذا بوضوح في الطريقة التي أداروا بها الدولة الوليدة كما لو كانت نظاماً قروياً، تتأسس بشكل كامل على العلاقات الاجتماعية ويعتمد التعيين في مؤسسات الدولة على العشيرة، أو المجموعة الإثنية، أو المقاطعة، بطريقة تتغاضى عن الجدارة التعليمية، والمؤهلات و/أو الخبرة، والاجتهاد. وجد أفراد يقتصر أفقهم الفكري على قريتهم أنفسهم يتعاملون مع الملفات الوطنية، والإقليمية، والدولية في أروقة سلطة الدولة وأصبح بعض من عادوا إلى ديارهم من الديسابورا في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وأوروبا - حيث

عملوا في نظافة الشوارع، ونوادل، وحمّالين، وعمّال في محطات الوقود - وزراء في حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات بعد فترة وجيزة من اتفاقية سلام 2005.

عاد كثيرون من الديسابورا وهم يحملون شهادات أكاديمية مزورة، لكن ذلك لم يمنع أبناء قبائلهم من تعيينهم في مناصب عليا في الخدمة المدنية، وأسهموا في إفساد المعايير البيروقراطية المتدهورة بالفعل. أساس الدولة هو بيروقراطية تتألف من موظفين متعلمين تعليماً عالياً ومدربين وفعالين يتم تعيينهم على أساس الاجتهاد والجدارة و يمثل البيروقراطيون الذاكرة المؤسسية للوزارات والإدارات الحكومية. لذا فأى تدخل سياسي في عمل البيروقراطية يؤثر على الموظفين، ويجعلها غير مهنية، وغير فعالة، وعاجزة بحيث يتعطل تنفيذ السياسات الحكومية ويتوقف النظام. يُتخذ القرار البيروقراطي من أسفل إلى أعلى من قبل أفراد مدربين على اتخاذ القرارات ويؤدي غياب التدريب أو فرض موظفين غير الأكفاء إلى تعطيل وخلل النظام. وهذا ما حدث عندما تشكلت حكومة جنوب السودان في عام 2005، التي جاء معظم وزرائها، لا سيما في الجيش والمجتمع المدني من شخصيات بلا سابق خبرة في الحوكمة.

لقد أهمل نظام الإنقاذ البيروقراطية في الولايات الجنوبية وقوّضها. كان مجلس جنوب السودان، الذي تم تشكيله بعد اتفاق الخرطوم، نسخة هزلية من الحكومة الإقليمية البائدة. بدأت حكومة جنوب السودان فعلياً من الصفر بلا نقطة مرجعية، في وقت لم تجتهد الحركة الشّعبيّة لتحرير السودان في وضع نظام جديد، وهو ما يفسر افتقار حكومة جنوب السودان لسياسة

عملية في أي مجال، رغم تفاخر نشطاء الحركة الشعبيّة لتحرير السودان بوجود ما يطلقون عليه «الإطار الاستراتيجي للانتقال من الحرب إلى السلام»، وهي وثيقة اجتماعية واقتصادية طُرحت على عجل بعد حفل توقيع اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير 2005. لم تواجه الحركة صعوبة في وضع الأفكار والبرنامج. كانت الصعوبة الحقيقية هي عدم وجود مؤسسات بيروقراطية وأجهزة تنفيذ السياسات. ومنبع هذا الفشل مرجعه للرفض المستمر لأيّ تنظيم و بناء مؤسسي داخل حركة التحرير.

يتكرر نفس تقاعس السلطة التنفيذية في الذراع التشريعي للحكومة؛ المجلس التشريعي لجنوب السودان، المكلف بوظائف الإشراف والرقابة. ومن الجدير بالذكر أن الصوابية السياسية والقبليّة أصابت البرلمان بالشلل، وحالت دون قيامه بعمله. وأصبح من الطبيعي أن تتغاضى بعض لجان البرلمان المتخصصة عن إخفاقات المسؤولين من أفراد قبيلتهم، وعدم محاسبتهم على أفعالهم وتقاعسهم في الفرع التنفيذي للحكومة. أدت هذه السياسات إلى تشكيل توجهات إثنية داخل المجلس، وحدث انقسام في مركز السلطة السياسية والاقتصادية، بتحريك من القومية الإثنية الدينكا، يعبر عنها مجلس كبار أعيان الدينكا، الذي نأى بنفسه وصار المتحكم في ميزان القوى حول الرئيس سلفا كير ميارديت. جلب هذا السلوك نفس الازدواجية الاجتماعية - السياسية لمفهوم «الحكام والمحكومين» الذي سيطر على النظام السياسي السوداني إلى سياق جنوب السودان الناشئ، يتولى فيه الدينكا دور كيان الشمال فيما يتعلق بموقفهم من الإثنيات الـ63 الأخرى في جنوب السودان.

تزامن ظهور مجلس كبار أعيان الدينكا مع التحول السياسي للرئيس سلفا كير من زعيم وطني إلى زعيم إثني، مما وضع سلطته كرئيس للحركة، وجمهورية جنوب السودان تحت أهواء مجلس الدينكا. صار الرئيس سلفا كير يتغاضى عن هياكل الحركة الشعبوية لتحرير السودان ومؤسسات جنوب السودان، ويعتمد في إدارة البلاد على مراسيم رئاسية وجهاز الأمن والاستخبارات القومي، الذي جاء تصميمه على غرار جهاز المخابرات والأمن الوطني التابع لحزب المؤتمر الوطني. أدى هذا إلى تهميش، بل إخصاء، الأجهزة السياسية، والتنفيذية، والتشريعية التي وضعها دستور جنوب السودان الانتقالي (2011). كان صعود مجلس كبار أعيان الدينكا في أروقة السلطة بمثابة استيلاء إثني على الدولة، مع نية مُعلنة لبناء دولة قومية الدينكا في جنوب السودان⁽¹⁾. وكما ذكرنا في مكان آخر من هذا الكتاب، كان تشكيل المجلس أسمى تعبير عن القومية الإثنية للدينكا، حيث أدى تدشينه إلى ظهور نظام شمولي كليبوتوقراطي يمثل المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تسيطر الآن على الدولة الوليدة⁽²⁾.

أقامت هذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية تحالفًا وثيقًا مع الرأسمالية الكومرادرورية الإقليمية (شرق إفريقيا) والدولية، بهدف استخراج ونهب الموارد الطبيعية لجنوب السودان. وفي هذا الصدد،

(1) قام بعض قادة مجلس أعيان الدينكا، دون خجل أو إحساس بالذنب، بمقارنة هيمنة الدينكا السياسية والاقتصادية في جنوب السودان بهيمنة نخبة كوكيو في الحياة الاقتصادية والسياسية في كينيا.

(2) The Sentry Report, 2015.

قد نفهم بشكل أفضل سبب زجّ الرئيس كير بجنوب السودان في مجموعات اقتصادية إقليمية متعددة الأطراف مثل مجموعة شرق أفريقيا (EAC)؛ ومنظمات أمنية مثل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. كان طلب جنوب السودان وقبوله في عضوية مجموعة شرق أفريقيا بمثابة خطوة لحماية المصالح الاقتصادية للطبقة الرأسمالية الطفيلية، وضمان بقاء النظام عبر الإنتماء لهذه الهيئات الإقليمية. سبق وتقدم جنوب السودان بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية من أجل الاستفادة من مواردها العسكرية، وبسبب علاقته المتنامية مع مصر، حيث يقع المقر الرئيسي للجامعة العربية، وهي خطوة مُخجلة خصوصاً مع مراعاة أن السودانيين الجنوبيون كافحوا لعقود من أجل الانفصال عن السودان، ليس فقط لأن كيان الشمال صبغ السودان بالإسلام والثقافة العربية، ولكن أيضاً لأنهم رأوا في القومية السودانية خطوة أولى في دمج جنوب السودان الأفريقي في الأمة العربية.

تزامن انضمام جمهورية جنوب السودان إلى المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى مع أعظم أزمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية تمر بها البلاد. وافق النظام الحاكم على بروتوكول ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المتبادل الصادر عن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، المادة (106)، كجزء من استراتيجيته للبقاء. حيث تعمل أداة لتمكين النظام من تلقي الدعم السياسي، والأمني، والعسكري من الإقليم والإدارة الأمريكية، تحت غطاء إحلال السلام والأمن في جنوب السودان. وكانت أهم توقعات النظام الحاكم من هذا الدعم الإقليمي هو أن يعلن المؤتمر جميع المجموعات التي

تعارض سلفا كير ونظامه «قوى سلبية». كما يسمح البروتوكول للرئيس موسيفيني بالاحتفاظ بجنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF) في الاستوائية تحت ستار مكافحة الإرهاب العالمي، بينما هدف تواجدهم هو قطع ونهب أشجار التيك والمهاوجني في ياي، ومريدي، و يامبيو، بالإضافة إلى صيد الفيلة ووحيد القرن.

لا تسمح المرحلة الحالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان بالانخراط في التجارة والتبادل التجاري مع دول مجتمع شرق إفريقيا بشروط عادلة ومنتساوية، لأننا نفتقر القدرة على التصنيع، بينما زراعتنا على مستوى الكفاف في أحسن الأحوال. يجعل الوضع الحالي جنوب السودان مستعمرة اقتصادية لدول مجموعة دول شرق إفريقيا، ولا سيما كينيا وأوغندا، اللتان تتخلصان من منتجاتها الزراعية في سوق جنوب السودان. وهذا هو سبب إبقاء النظام على سرية المعلومات حتى تفاجأ الناس بجنوب السودان عضواً في مجموعة شرق إفريقيا. كانت الصدمة الأولى في هذه العملية الصامتة هي استبعاد أعضاء برلمان شرق إفريقيا الذي عينهم الرئيس كير في عام 2017.

أطلق محامٍ من جنوب السودان صافرة الإنذار، ما أدى لقيام برلمان جنوب السودان بانتخاب تسعة أشخاص بطريقة إجرائية لتمثيل جنوب السودان في برلمان شرق إفريقيا. جاء قبول جمهورية جنوب السودان في مجموعة شرق إفريقيا سريعاً، حتى قبل أن تتمكن من تحقيق الشروط أو تكون مستعدة للتنافس على قدم المساواة مع الدول الأعضاء، وهو عمل ينم عن سوء نية سياسية

من جانب بعض القادة الإقليميين. فقد خدم الإنضمام في تسريع غسل الأموال المسروقة من قبل الطبقة الرأسمالية الطفيلية ونقلها نقدًا لإيداعها في بنوك دول شرق إفريقيا.

أدى قرار نخبة جنوب السودان القاضي بانضمام البلاد إلى مجموعة دول شرق إفريقيا، في هذه المرحلة المبكرة من التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، لجنوب السودان، إلى تحويل الدولة الفتية إلى مكبّ نفايات المنتجات الزراعية والصناعية الرخيصة المنتجة في شرق إفريقيا. تقوم أوغندا وكينيا منذ عام 2005 بتزويد أسواق المواد الغذائية في جوبا، ومدن جنوب السودان الرئيسية الأخرى، بسبب عدم بذل حكومة جنوب السودان جهدًا كافيًا لتوفير وسائل النقل لمناطق إنتاج الأغذية الفائضة في مريدي، ويامبيو، وياي. ظلت الطرق المؤدية إلى هذه المناطق في حالة يرثى لها، وجعل استيراد السلع الغذائية، بما في ذلك الخضّر والأسماك، من أوغندا وكينيا، أرخص. لم تولي النخبة السياسية أي اهتمام بتطوير القوى الإنتاجية الوطنية، وفضّلت جعل شعب جنوب السودان، وهو أساسًا شعب مزارعين و رعاة، يعتمد في بقائه على مزارعي أوغندا وكينيا.

يتضح التباين بين جمهورية جنوب السودان ودول الإقليم الأخرى في مسائل التجارة والتبادل التجاري في تهريب العملات الأجنبية، ولا سيما الدولار الأمريكي، من جنوب السودان إلى دول مجموعة شرق إفريقيا في أوغندا وكينيا. يدفع جنوب السودان بعملية قابلة للتحويل بدلاً من جنيه جنوب السودان مقابل السلع المنتجة والمباعة بعملات دول شرق إفريقيا، لا شيء إلا

لأنه لا يُصدّر شيء بالمقابل. وهذا يعني أن ما يتراوح بين 4-5 مليار دولار أمريكي، الدخل السنوي لجنوب السودان من النفط، لم يكن ذو تأثير إلا على اقتصادات أوغندا، وكينيا، وإثيوبيا. يفضح هذا الطبيعة الجاهلة، والفاسدة، وغير الوطنية للنخبة السياسية في جنوب السودان. لقد أصبح من الواضح أن المخاوف الأنايية وحماية الثروة المخزنة في بنوك وعقارات كينيا وأوغندا كانت الدافع الرئيسي للانضمام إلى مجموعة شرق أفريقيا.

يتطلب التحول الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع مُفقر متعدد الإثنيات مثل جنوب السودان أكثر من مجرد موارد طبيعية. إنه يتطلب قادة ملمين ليس فقط بنظرية التحول الاجتماعي، ولكن أيضاً قادرين على دمج هذه النظرية بممارستهم في سياق الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للبلد. هذا يعيد إلى الأذهان ما قاله مواليمو جولوس نيريري ذات مرة:

درس المتعلمون على حساب شعبنا. يشبه اي منهم شاباً في قرية جائعة يعطيه الناس آخر ما يملكون حتى يجلب للقرية موارد إضافية من قرية بعيدة. وسيكون خائن إذا فشل في إحضار الطعام للناس⁽¹⁾.

خانت النخبة السياسية في جنوب السودان شعبها بسبب إخفاقها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتكديسها الأموال في أراضٍ أجنبية. أظهرت النخبة السياسية في خيانتها لشعبها بطرق متعددة، مما يثير تساؤلات حول سبب دفع هذه النخبة

(1) Quoted from We Must Run While They Walk: A Portrait of Africa's Julius Nyerere by William E. Smith (New York: Random House, 1976).

للشعب في الصفوف الأولى للنضال الطويل من أجل الإستقلال. لم يكن استقلال جنوب السودان من قبيل الصدفة التاريخية، لكنه سيكون خطأ تاريخيًا لا يغتفر إذا ظلت دولة جنوب السودان ميتة بسبب إخفاقات أبنائها وبناتها. ترتبط هذه الإخفاقات بما وصفته سابقًا بالازدواجية الاجتماعية والسياسية التي أظهرتها النخبة السياسية المهيمنة في الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لدولة جنوب السودان الوليدة. إنها تنبع من السياسة المزدوجة المستخدمة لتخليص أنفسهم من حالة عدم توازن القوة في السودان، وإدعاء الهوية السودانية أمام الشماليين، بينما يتبنون مشاعر انفصالية قوية في حضور الجنوبيين.

يتجلى هذا الافتقار إلى الشجاعة والنزاهة، في أن يكون الفرد على حقيقته، في ذرائع مثل السعي وراء أجندة وطنية لجنوب السودان بينما يروجون عمليًا لأجندة هيمنة إثنية ضيقة الأفق، كما في حالة مجلس كبار أعيان الدينكا. علاوة على ذلك، وفي إطار إيديولوجيا الدينكا الإثنية التي يتبعها أعضاء المجلس، يحدث أن تنحدر هذه الإيديولوجيا إلى دعم النزاعات والصراعات العشائرية. يشمل ذلك حالة مقاطعات آقوك وأفوك من دينكا ريك في قوريال عاصمة ولاية واراب، وعشائر لوش وباوينج من دينكا فدانق في ولاية جونقلي. يكشف تحليل موقف وسلوك النخبة أن الدافع الأساسي ليس الإثنية أو التضامن مع أبناء القبيلة، بل الطموح الشخصي للسلطة والثروة. على سبيل المثال، لم تدفع المذبحة الإثنية ضد النوير في جوبا بين 19-16 ديسمبر 2013، والتي ارتكبتها جيش خاص من الدينكا، إلى إيقاظ ضمير الجنرال جيمس هوث ماي،

وينحدر من قبيلة النوير، والذي كان آنذاك رئيس أركان الجيش! فقد كان منشغلاً بحماية سلطته وامتيازته بينما فُتحت أبواب الجحيم وبدأت رحلة جنوب السودان من هشاشة الدولة إلى فشلها وانهارها.

ونظراً لعدم وجود شخص يعلن الانهيار، ضغطت النخبة المهيمنة والحاكمة في اتجاه استمرار إنتاج النفط، للإبقاء على دوران عجلات الحرب؛ حرب عبثية جعلت جنوب السودان جرحاً نسيجه الصدمة، والوحشية، والإرهاب، والفقر، والاغتراب، وسوء التغذية - كل هذا تحت أنظار أعضاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، والمفوضية المشتركة للرصد والتقييم (JMEC)، وآلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMM)، من بين أجسام أخرى. ومثل حرس قديم لا يبالي في منجم سطحي مهجور، باشرت هذه المنظمات مهامها بإصدار تقارير تحمّل جميع الأطراف مسؤولية انتهاك اتفاقية وقف الأعمال العدائية التي توسطت فيها إيقاد. انعدام الأمل كان واضحاً للعيان، حتى أن مستشار رئاسي للشؤون العسكرية طلب من شعبه نسيان أمر جوبا لأنه «لا توجد حكومة في جنوب السودان». بينما يستمر الرئيس في تعيين وإعفاء المسؤولين، والمشاركة في جولات عقيمة لإعادة توحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان المتناحرة بدلاً من استعادة السلام في البلاد.

أومن بما لا يدع مجالاً للشك، أن الفشل في بناء الدولة بدأ قبل فترة طويلة من تولي الرئيس كير منصب الرئاسة، على الرغم من أن قيادته أدت إلى تفاقم تشوّه التحرر الوطني عبر الازدواجية

الاجتماعية والسياسية، كما نوقش أعلاه. يتمثل الخطر الأكبر الذي يواجه شعب جنوب السودان في صعود القومية الإثنية بين أكبر قوميتين: الدينكا والنوير. إن تشكيل مجلس أعيان الدينكا، ويمثل المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدينكا، وميله الواضح للهيمنة، أثار استجابة موازية وسط النوير. لجأ النوير إلى أسطورة نبوءة نفوندينق التي روج لها الدكتور ريك مشار ومثقفو النوير المتعطشون للسلطة. ومعروف أن الدينكا والنوير هما أكبر وثاني أكبر إثنيين في جنوب السودان، وكلاهما لم يعرف فكرة الزعيم الواحد وتقاليد الدولة في بنيتهما التقليدي. وتشكل المنافسة بين نخب المجموعتين، القائمة على الغطرسة الإثنية، عقبة أمام ظهور برجوازية وطنية قادرة على توحيد البلاد. والسبب بسيط، وهو أنها نخبة تتكون من أشخاص جهلة ومفلسين سياسياً، لا يفقهون كيف تُدار سياسة واقتصاد الدولة الحديثة. اعتناقهم للأيديولوجيات الإثنية هو جزء من مفهوم بناء الدولة في جنوب السودان على أسس ثقافة وأبوية الدينكا، ما يدفعهم إلى السعي وراء مصالح ضيقة، وشخصية، وإثنية، ومحلية على حساب أهداف وطنية أوسع. إنهم يفضلون الأجندة الإثنية على الوطنية، وبذلك أصبحت الأجندة الوطنية والإثنية في تضاد يؤدي إلى إرباك العديد من الأشخاص، ولا سيما الأجانب والجنوب سودانيون المنحدرين من مجتمعات ذات تقاليد قوية في ما يخص مفهوم الدولة التقليدية. من الملاحظ أن العديد من قادة مجلس أعيان الدينكا يجمعون بين المناصب التنفيذية الرسمية في الحكومة وقيادة عشائريهم / مجتمعاتهم، مما يشير إلى أن وجودهم التنفيذي بهدف تمثيل مجتمعاتهم. وهذا ما يفسر تمثيل الدينكا بشكل كبير في كل

حكومة شهدتها جنوب السودان منذ العام 2005.

لم يخف الرئيس كير ميوله الشوفينية الدينكاوية منذ توليه قيادة جنوب السودان، ولا عزمه التمكين السياسي والاقتصادي لدينكا بحر الغزال، وخاصة المنحدرين من واراب وأويل. شمل التمكين السياسي تعيين أشخاص من واراب في منصب محافظ البنك المركزي، ورئيس القضاة، ومفتش عام الشرطة، ومدير عام جهاز المخابرات الوطني، ومدير عام دائرة الهجرة، ومدير ومسؤولي مكتب الرئيس. على الصعيد الاقتصادي، قام بتمكينهم من خلال منح انتقائي لعقود الحكومة الكبيرة في مجال الإنشاءات، ولا عجب أن تصدر أقرباؤه وشركاؤه في العمل، قوائم الاحتيالات المالية التي كُشفت حتى الآن⁽¹⁾.

في عام 2009، وفي محاولة للتوفيق بين عشيرتي لواش وباوينج المتناحرتين، منح الرئيس كير هذه العشائر أراضٍ تابعة للشك، وتسبب في اندلاع حرب أهلية في مملكة شلو⁽²⁾. وفي محاولة يائسة لإفصال اتفاقية تسوية النزاع في جنوب السودان، التي توسطت فيها إيقاد، أصدر كير قرار رئاسي رقم 36/2015، قسّم وفقا له جنوب السودان إلى 28 ولاية. حصل الدينكا بمقتضاها على 14 ولاية. بدت الخطوة وكأنها محاولة لتمكين الشعب من خلال

(1) Sentry Reports 2015, 2016 and 2017.

(2) كان هذا تحريفاً للعدالة بهدف شراء الولاء السياسي. في عام 1980، قررت لجنة عينها رئيس اللجنة التنفيذية العليا أن المطالبات بالأرض التي قدمها جون جيجانج أوول ومايكل مي اكول، الرئيسان الأعلى والتنفيذي لمجتمع أطار، لا أساس لها من الصحة. بعد زيارة ومسح حدود منطقتي كودوك وفنجاك، خلصت اللجنة إلى أنه: «لم تعبر أي نقطة على طول حدود كودوك / فنجاك كلا من نهر النيل ونهر السوبات في النقطة المرجعية، مما يشير إلى أن ادعاء ممثلي أطار ليس له أساس من الصحة.

أيلولة السلطة إليهم، بينما هي في الحقيقة تركّز السلطة في يد الرئيس في العاصمة جوبا. على الرغم من أن الهدف كان شراء ولاء الدينكا، إلا أن هذا المخدر الفعال استحوذ على خيال الجماهير الفقيرة، وعزز عن غير قصد غطرسة الدينكا الإثنية وافتتانهم بالسلطة. ناهيك عن أن تقسيم الولايات الجديدة لم يوفر أي فرصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وستستفيد منه النخبة السياسية المحلية فقط عبر التعيينات في حكومات الولايات.

كان القرار الخاص بزيادة عدد الولايات غير حكيم، وقاد إلى نشوب نزاع بين القبائل وزيادة التوترات حول الحدود، لا سيما في واراب. أما في أعالي النيل، فقد تسبب القرار الذي فرضه الرئيس كير بمنح أرض الشلك - كامل الأراضي على امتداد الضفة الشرقية لنهر النيل، من تونجا في الجنوب إلى ملوط في الشمال - لدينكا فدانق. لم يأت هذا القرار استجابة لنداء مفاجئ من سكان فدانق في شكل استيطان استعماري في أراضي الشلك، بل خطة طويلة الأمد تهدف لسيطرة نخبة مجلس كبار أعيان الدينكا على الأرض من أجل الزراعة التجارية الآلية وتربية الماشية. وهناك روايات غير مؤكدة أن بعض أعضاء المجلس أخذوا مبالغ طائلة من بعض المضاربين في دول الخليج لاستئجار أراضٍ في أعالي النيل⁽¹⁾.

ناقشتُ في دراسة نُشرت مؤخراً (أمير إدريس، 2018) الدور الذي لعبته النخبة السياسية في فشل انتقال جنوب السودان إلى

(1) حدث وضع مماثل في عام 2007، عندما ادعى شخص أمريكي أن فاولينو ماتيب باعه جزءاً كبيراً من ولاية الوحدة؛ وادعى مواطن أمريكي آخر أنه دفع مائلاً للرئيس المحلي في وندوربا بولاية وسط الاستوائية مقابل استئجار مساحة كبيرة من الأراضي، تضم عديد من القرى. لم تُحل هذه الحالات إلى الآن.

دولة قومية. أحد هذه الأسباب، والذي يؤكد تخلف النخبة، هو تجريدتها من ثرواتها:

أقامت نخبة البلاد نظامًا كليبتوقراطيًا يسيطر على جميع قطاعات الاقتصاد، وأهدرت فرصة تاريخية لتطوير دولة فعّالة. تلعب هذه الشبكات الاقتصادية المفترسة دورًا رئيساً في الحرب الأهلية الدائرة، لأن جزءًا كبيراً من الصراع مدفوع من قبل نُخب تحاول إعادة التفاوض على حصتها في ميزان القوة السياسية والاقتصادية باستخدام العنف⁽¹⁾.

يلخص هذا التقرير كل شيء. وهو بمثابة لائحة اتهام لقادة وكوادر الحركة. لم يكن التزامهم بالتحريير وراء التحاقهم بصفوف الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، بل البحث عن الثروة. يتعارض هذا السلوك مع صورتهم كمتطوعين في حرب التحريير الوطني. ويثبت أن الطبقة الحاكمة في جنوب السودان هي مجموعة جاهلة، ومتخلفة، وغير وطنية.

مع تأسيس حكومة جنوب السودان قبل الانفصال، لم يكن لدى قادة الحركة الشَّعبية لتحرير السودان أي فكرة عن استخدام عائدات النفط التي تُقدَّر بمليارات الدولارات. توجد دراسات جدوى قديمة ترجع لمشروعات التنمية منذ عهد الحكومة الإقليمية البائدة، كان من الممكن أن تشكل نقطة بداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان. شملت هذه الدراسات

(1) «الفساد والصراع في جنوب السودان»، تقرير نشرته سنترتي في يوليو 2015، وهي مبادرة من مشروع Enough Project مع شركائها الداعمين، مركز دراسات الدفاع المتقدمة.

مشاريع أسمنت بورتلاندي في كويتنا، وتوليد الطاقة الكهرومائية في نمولي، ومجمع صناعي زراعي في منقلا، ومصنع قصب السكر في ملوط، وتعليب الفاكهة في واو، وزراعة الكفاف في تونج، ومشروع الشاي في تالانقا، والمجمع الصناعي الزراعي في أنزارا. هذه دراسات جدوى لمشاريع تتطلب التمويل فقط، ولن تكلف النخبة الحاكمة الكثير من الجهد لبدء تنفيذها. ومن المفارقة أن جمهورية جنوب السودان تُخطط الآن لاستيراد الكهرباء من أوغندا وإثيوبيا، بينما كان بإمكان المبالغ المنهوبة والمخبأة في أوغندا بناء مشروع للطاقة الكهرومائية.

اجتذب جهل، وجشع، وافتقار هذه النخبة للروح الوطنية، إلى جنوب السودان جميع أنواع المجرمين الدوليين، بمن فيهم خبراء مؤسسات بریتون وودز. بحلول أوائل عام 2013، بدأت جنوب السودان تظهر علامات الإفلاس. ارتكبت النخبة الحاكمة أخطاء فادحة على مدى ثماني سنوات مثل فشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشن حرب حدودية على السودان. غدت هذه الأخطاء صراع القوى داخل الفصائل الناشئة. وسرعان ما أغرقوا جنوب السودان في حرب أهلية مدمرة، وعطلوا الانتقال من حالة الهشاشة إلى الدولة والأمة. لا يوجد فرق أيديولوجي كبير بين هذه الفصائل المتصارعة - فصيل الحكومة بقيادة الرئيس كير وفصيل المعارضة بقيادة الدكتور رياك مشار - لإحداث حرب أهلية باستثناء الغرور المتضخم والطمع في السلطة.

أنتجت ظروف اختلال السلطة بين جنوب السودان وشماله مواقف وسلوكيات اجتماعية تسببت في نشوب حروب أهلية.

أمضى الجنوبيون ستة عقود في محاربة تجليات هذه العلاقات غير المتكافئة، واستمر في ذلك حتى انفصلوا عن بقية البلاد. بدلاً من تحرير أنفسهم والمضطهدين، أعادوا إنتاج الاختلال مرةً أخرى. يشبه الوضع الحالي للنخبة السياسية في جنوب السودان، سواء في الحكومة أو المعارضة، ما كتبه كلٌّ من فرانز فانون في «بشرة سوداء وأقنعة بيضاء» وباولو فيراري في «تعليم المقهورين»، عن كيف يتسبب السلوك والموقف من الاضطهاد، والحرمان، والتمييز إلى اجترار التجربة. إنَّ دافع النخبة الحاكمة للسيطرة على الآخرين، ومعاملة الآخرين مثل البيادق، وتجميع الثروة بأي وسيلة متاحة، هو انعكاس لحاجة داخلية للتعويض عمّا فاتها، ليس بالضرورة في الواقع المادي فقط، بل قد يكون جزءاً لا يتجزأ من العقل الباطن.

خلقت الحرب الأهلية الحالية، والطريقة العنيفة المتسارعة التي نفذها بها أبطالها، كراهية لا يمكن تصورها بين الناس. يعتقد البعض أن دولة جنوب السودان لن تستطيع الوقوف على قدميها موحّدة. تساهم عدة عوامل في ظهور هذا الميل. العامل الأكثر إيلاماً هو البعد الإثني، والطريقة التي تصاعدت بها إلى حرب الجميع ضد الجميع، ما جعلها أكثر تعقيداً وصعوبة في الحل، حتى بعد عزل جوانبها السياسية على نحو ما حددت محادثات السلام الحالية بوساطة الإيقاد. هذا بسبب أن أغلب تكوين الجيش وقوات الأمن من قبيلة الدينكا، ما يجعلها حرب الدينكا ضد بقية الإثنيات. هذا بفضل رئاسة كير لجنوب السودان والدعم السياسي والعسكري الذي يتلقاه من الرئيس الأوغندي

يوري موسيفيني. أدى هذا إلى شدّ انتباه الجميع إلى أعين مارد الغضب والمرارة، والذي متى ما لم يجد نصيبه من المراقبة، سيجعل إنهاء الحرب مستحيلاً.

الوضع الإنساني المتدهور، والتعنت، وعدم العناية بالشعب الذي أظهره الرئيس كير، والجهل والأمية السياسية، وعدم نية أعضاء مجلس كبار أعيان الدينكا التوقف عن الرحلة بلا رجعة لتأسيس دولة الدينكا في جنوب السودان، جميعها أسباباً قوية من المرجح أن تديم الصراع بعد أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه. أدت الحرب إلى نزوح، وتشريد، وتعطيل سبل عيش الناس. صاروا غير قادرين على حراثة الأرض لإنتاج طعامهم، ويعتمدون الآن بشكل كامل على المساعدات الإنسانية الدولية. لن يحدث أي فرق دون تغيير في الفكر السياسي للنخبة. وبما أن نخب الحكومة والمعارضة منغمسة في الصراع على السلطة، فهذا يعني أن أي خلافات، خاصة خلال الانتخابات بعد أي فترة انتقالية، ستؤدي بالتأكيد إلى إشعال العنف. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون أولوية مبعوث إيقاد الخاص إلى جنوب السودان إحداث نقلة نوعية تمكن هذه النخب من التفكير خارج الصندوق السياسي، ومناقشة مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وليس السلطة وتقاسمها، لأن هذا من شأنه أن يغير التناقضات الأساسية التي تقود الصراع؛ أي الفقر، والجهل، والأمية.

الضعف السياسي والعسكري للمعارضة، ولا سيما الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، هو عامل آخر يديم حالة اللا سلام الراهنة. إن تشكيل وانتشار مجموعات معارضة مسلحة

وسياسية مختلفة ما كان ليحدث لو كان لدى الحركة - في المعارضة قراءة سياسية صحيحة للوضع. بحيث يتمكن قادتها من رسم أهداف واستراتيجيات سياسية واضحة لمحاربة سلفا كير ومجلس كبار أعيان الدينكا. لقد أدى فشل ريباك مشار في تحويل الحرب الأهلية إلى ثورة - ثورة وطنية ديمقراطية - إلى تشتت المعارضة واضعافها خارج البلاد وداخلها، بينما أدى سجنه في جنوب إفريقيا إلى إضعاف المعارضة لدرجة أصبح استمرار المعارضة السياسية في المنطقة غير وارد، خصوصاً مع حرص المنطقة استدامة الوضع الراهن في جنوب السودان تحت قيادة الرئيس سلفا كير ميارديت.

وقد دفع هذا ببعض جماعات المعارضة، ولا سيما قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان المعروفين الآن باسم «المعتقلين السياسيين السابقين»، إلى اقتراح شكل من أشكال الإشراف على جنوب السودان من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي. إن التنازل عن السيادة، الذي يشير إليه هذا الاقتراح، هو سمة من سمات فقر الجماعة السياسي والأيدولوجي. لقد تناسوا أن اقتراحهم هذا يتماشى مع الهراء الشهير لما يُطلق عليه «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية». فلا يمتلك الاتحاد الأفريقي حتى القدرة المادية لهذا الإشراف، في حين قد يتحول إشراف الأمم المتحدة إلى وضع دائم، على غرار مهمته في الكونغو التي امتدت حتى الآن إلى خمسة عقود. لا ينبغي التفكير في فكرة الإشراف: ستخلق وضعاً قد يؤدي إلى تفكك جنوب السودان.

يقع حل الحرب والصراع على عاتق النخبة السياسية. إن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى إفقار الجميع، بما في ذلك

مرتكبو الفساد ونهب موارد البلاد، إلى جانب عدم وجود مساحة ديمقراطية والسلوك الديكتاتوري للرئيس كير، أجبرت الكثيرين على إعادة النظر في موقفهم السياسي. فشل ما يسمى بـ «الحوار الوطني» في تحقيق النتائج المرجوة أو المتوقعة، وألقى لوم الحرب على الحكومة. إنها تخلق مناخاً سيجعل المصالحة والأساليب التقليدية الأخرى لحل النزاعات أكثر جاذبية من السلام الليبرالي الذي تسعى إليه إيقاد والمجتمع الدولي. قد يكون من الضروري التفكير في اللجوء إلى الطريقة التقليدية لحل النزاع، والتي تمت تجربتها بنجاح في معاهدة سلام ونليت بين الدينكا والنوير (1999)⁽¹⁾، لتسوية النزاع في جنوب السودان. قد يكون هذا بديلاً أفضل لاتفاقية إيقاد لعام 2018، التي اقتصرت فقط على تقاسم السلطة والإصلاحات السطحية للنظام.

وبعيداً عن إشعال شرارة ثورة وطنية ديمقراطية لبناء دولة وطنية ديمقراطية في جنوب السودان، يجب أن تكون النخبة السياسية مبتكرة وتولد أفكاراً وبرنامجاً سياسياً لإخراج جنوب السودان من هذا العذاب الذاتي. سنناقش أدناه أن الثورة الديمقراطية الوطنية - تشمل جميع تشكيلات جنوب السودان

(1) تحول الانقسام في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان الناصر (1991) إلى صراع إثني، صاحبه انتهاكات وتجاوزات جسيمة وواسعة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المناطق المحررة لصالح العدو المشترك. نتج عن مؤتمر السلام التقليدي الذي ترعاه الكنيسة في ونليت، بحر الغزال، وشارك فيه قطاعي الدينكا والنوير المتورطين في الصراع، ميثاق ونليت للسلام، وتأسيس عملية سلام بين الشعبين. تبع ذلك عمليات مماثلة في جميع أنحاء جنوب السودان. أصبح السلام والمصالحة عاملاً محفزاً لإعادة توحيد الفصائل المتحاربة في الحركة، فضلاً عن مفاوضات السلام التابعة لإيقاد، والتي أسفرت عن اتفاق السلام الشامل لعام 2005 بين حكومة السودان والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية - لديها القدرة على معالجة ليس فقط قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن أيضًا التناقضات المتأصلة في تعددية الإثنيات والقوميات. الحل الجماعي لهذه التناقضات هو الطريقة الوحيدة التي يمكن لجنوب السودان من خلالها الانتقال من حالة الانهيار الحالية إلى السلام، والاستقرار، وإقامة دولة قابلة للحياة. ليس هذا مجرد شرط ضروري لبناء أمة تضم تعددية إثنية، ودينية، وثقافية، ولغوية مثل جنوب السودان؛ هو أيضًا شرط الحرية، والعدالة، والأخوة. ما من شأنه تمكين «الوحدة في التنوع» وبناء ثقافة وطنية.

حان وقت تحقيق ما قاله أميلكار كابرال، في أن تنجز النخبة السياسية، وهي جزء من البرجوازية الصغيرة، انتحارًا طبقياً لكي تحيا من جديد تحت ستار الفلاحين، والمثقفين الثوريين. وهو ما سيمكن هؤلاء السياسيين من تخليص أنفسهم من ضيق الأفق الإثني، والازدواجية الاجتماعية والسياسية، وخطل الثنائيات، التي أغرقت دولة جنوب السودان الناشئة وشعبها في الهاوية.

الفصل الثاني

الثورة الزائفة

الثورة ليست مجرد اسم يُطلق على أي حدث . تُعرف الثورة من طبيعة قيادتها، سواء خرجوا من رحم المجتمع أو صُنعوا في أنبوب إختبار.

- ريجيس دوبريه⁽¹⁾

تعيش جمهورية جنوب السودان، أحدث دول العالم، حالة يرثى لها و يؤكد الهواجس التي أعرب عنها العديد من المنتقدين، سودانيون وغيرهم، بشأن قدرة الجنوبيين على حكم أنفسهم. إن قدرة الشعب على حكم نفسه هي دالة لعدة عوامل. يمكن للشعب نفسه بناء بعضها اجتماعيًا وسياسيًا. لم يحدث في تاريخنا المعاصر، قبل استقلال 2011، أن مارس الجنوبيون السلطة السيادية. وتأتي التنبؤات بعدم قدرة شعب جنوب السودان على الحكم الذاتي من الواقع الاجتماعي والسياسي، الناجم تاريخيًا عن التهميش، والقمع، والاستغلال، والتمييز. تتجاهل هذه السردية الحقائق الاستعمارية لجنوب السودان، والقمع السياسي الذي عاناه الجنوبيون في ظل السيطرة القمعية للشمالين. أنتج هذا في نفوسهم تعقيدات نفسية من عقدة دونية، وعنف، وكره الذات. وهي نفس الدوافع التي تطبع وتحرك المواقف والسلوكيات السياسية في الوضع الراهن. ظهرت القيادة الحالية من السياسيين في سياق النضال من أجل التحرر الوطني ضد قمع الدكتاتورية العروبية في السودان. كان

(1) Quoted from Régis Debray, A Critique of Arms (Penguin, 1978).

معظم هؤلاء القادة نتاجٌ لحرب التحرير، بل كانوا بالفعل قادة في تلك الحرب. لم يكن لدى معظمهم خبرة سابقة في السياسة والحكومة. وبما أنهم ثمرة الحركة الشعبىة / الجيش الشعبى لتحرير السودان، فإنّ عدم الكفاءة، والجشع، والغرور، وانعدام الروح الوطنية التي اظهروها في إدارة جمهورية جنوب السودان الفتية يجب أن تجد جذورها في تكوينهم الطبقي خلال عملية التحرير نفسها. لا توجد مقارنة بين قادة حقبة التحرير هؤلاء والقادة السياسيين والتكنوقراط الذين أداروا العشر سنوات من تجربة الحكم الذاتي في الإقليم الجنوبي (1972-1983)، سواء من حيث المساحة السياسية أو الموارد المالية والاقتصادية المتاحة لهم. عملت قيادة القادة الإقليم الجنوبي في بيئة سياسية واقتصادية صعبة، ومع ذلك حققوا بعض النجاح، وإن كان ذلك في ظل نظام سياسي شمولى طغى على دورهم في الفشل المنهجي. ولمعرفة سبب فشل قادة التحرير في تأسيس الدولة الفتية على قواعد صحيحة بهدف تشكيل الدولة وبناء الأمة، وتسببهم في الحرب الأهلية الحالية والاضطراب الاجتماعي والإنساني الرهيب، لا بدّ من مناقشة افتقار الحركة الشعبىة / الجيش الشعبى لتحرير السودان للأيديولوجيا السياسية أثناء حرب التحرير الوطنى.

من الضرورى في هذه المرحلة ذكر القليل عن تطور العمل السياسى المنظم في الجنوب. تاريخياً، على الأقل بعد عام 1947، لم يكن هناك تقليد لعمل سياسى منظم يعبر عن تطلعات الشعب. كانت مقاومة الاستعمار والاحتلال الاستعمارى مادىة وعنيفة في طبيعتها وليست فكرىة وسىاسىة. تطور النشاط السياسى في جنوب

السّودان وانتشرت تحت الوصاية السياسية والاقتصادية للمؤسسة السياسية الدينية والتقليدية في شمال السّودان. كان الحزب السياسي الوحيد الأصيل في جنوب السّودان في أعقاب انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 1954 هو الحزب الليبرالي، ودعا إلى اتحاد فيدرالي مع شمال السّودان. وجاء قادته السياسيين المؤسسين من المحافظين اليمينيين أو الليبراليين الذين نظروا إلى السياسة من منظور السلطة الاستعمارية.

حدد مؤتمر جوبا (1947) مصير الجنوب ليكون جزءاً من السّودان، ما يشير إلى أن النخبة السياسية في الجنوب ستلعب منذ الآن دوراً في سياسات الجسم الوطني على قدم المساواة مع نظيرتها الشماليّة. لكن تسبب التعليم دون المستوى لأعضاء النخبة، وافتقارها إلى ثقافة سياسية، والضعف المالي في جعل العملية السياسية غير مستقرة مع عشية استقلال السّودان، وأدى في النهاية إلى تمرد الفيلق الجنوبي لقوات الدفاع السّودانيّة بتاريخ 18 أغسطس 1955. اندلاع العنف في جنوب السّودان، وما أعقبه من تداعيات، مهدت الطريق لما أصبح يعرف «المشكلة الجنوبية». طالب الجنوبيون باتحاد فيدرالي وتقرير المصير، وطرحوا جميع أنواع المطالب السياسية لمزيد من الحماية الدستورية.

تغير هذا الوضع في مايو 1969، عندما أطاح ضباط يساريون في القوات المسلحة السّودانيّة بالحكومة الليبرالية متعددة الأحزاب. أدى اعتراف نظام مايو بالتفاوت الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي بين جنوب السّودان وشماله، وبالتحديد في إعلان 9 يونيو، إلى خلق الظروف السياسية والأيدولوجية لظهور شخصيات تنتمي لليسار

وسط الجنوبيين المهمشين وأغلبهم من النشطاء السياسيين. وبدأت فكرة الحكم الذاتي الإقليمي، المطروحة لحل المشكلة الجنوبية، تلاقي القبول؛ وكان الأمل معقوداً على القيادة التقدمية لتسهم في إدارة الحكم الذاتي الإقليمي، وتنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة التفاوت الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي بين شطري البلاد. كان هذا التطور السياسي قصير الأجل. حيث حدث تحول أيديولوجي داخل المعسكر الثوري السوداني نحو اليمين، وتقهقر النظام إلى السياسات الليبرالية المحافظة.

دفع الانقلاب الرجعي المضاد، في يوليو 1971، الجنرال جعفر نميري للتخلي عن برنامج الثورة الديمقراطية الوطنية، بما في ذلك دعم الحكم الذاتي الإقليمي. وبدأ نميري في التفاوض على السلام مع حركة تحرير جنوب السودان، القيادة السياسية لجيش حرية الأرض في أنيايا، تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي وحضور الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي. أدت هذه المفاوضات إلى توقيع اتفاق أديس أبابا في 3 مارس 1972، الذي منح الحكم الذاتي الإقليمي للمقاطعات الجنوبية في بحر الغزال، والاستوائية، وأعالي النيل. جاءت اتفاقية أديس أبابا، المدمجة في دستور جمهورية السودان، نسخة مشوهة من الحكم الذاتي الإقليمي المنصوص عليه في إعلان 9 يونيو 1969.

أنهت اتفاقية أديس أبابا الحرب في جنوب السودان، لكنها لم تحل الأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للنظام. أدى اندماج النظام في فلك النفوذ الإمبريالي وتطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تأجيج الأزمة و تحول النظام إلى

ديكتاتورية استبدادية تحت قيادة رجل واحد يقمع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن سياساته الاقتصادية غير المدروسة. أدت دورات الأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في النهاية إلى زوال النظام في انتفاضة شعبية في أبريل 1985. لم يسلم الإقليم الجنوبي من هذه الأزمات، حيث أقامت النخبة السياسية نظامًا فرعيًا ديمقراطيًا شبه ليبراليًا، كان بمثابة مجموعة فرعية هامشية للنظام الشمولي. أثار الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم الجنوبية اضطرابات سياسية في المقاطعات، وبدأت الجماعات المسلحة في العمل ضد الحكومة⁽¹⁾. أدى الصدام بين النظام الشمولي في وسط البلاد والنظام الديمقراطي شبه الليبرالي في الأقاليم الجنوبية إلى قيام النميري بإلغاء اتفاقية أديس أبابا وتفكيك الحكومة الإقليمية (يونيو 1983)، وفرض الشريعة الإسلامية (سبتمبر 1983) على جميع أقاليم السودان.

كان إلغاء اتفاق أديس أبابا وتفكيك الإقليم الجنوبي خطوات إستراتيجية متجددة نحو أسلمة السودان. جدير بالذكر أن الانقلاب اليساري في مايو 1969 كان قد أجهض مشروع الدستور الإسلامي، لذا جاء إلغاء اتفاق الحكم الذاتي ثمناً توجب على نميري دفعه مقابل إدراج الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) في النظام⁽²⁾. كان الهدف من فرض قوانين الشريعة الإسلامية، وخاصة تطبيق ما

(1) قاومت بعض عناصر قوات أنيانيا التي تم استيعابها في القوات المسلحة السودانية وقررت على أوامر نقلها إلى شمال السودان. حدث هذا في أويل (1975)، وأكوبو (1976)، وجوبا (1977). وانتهى بهم الأمر إلى تأسيس أنيانيا نو، للقتال من أجل تحرير كامل لجنوب السودان.

(2) اتفقت الأحزاب السياسية اليمينية الشمالية (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي وجهة الميثاق الإسلامي) مع نميري في فبراير 1977 (اتفاقية بورتسودان) للانضمام إلى نظام مايو بشرط أن يلغي نميري اتفاقية أديس أبابا وتفكيك الحكم الإقليمي في الجنوب.

يسمى بـ «العدالة الناجزة»، هو قمع معارضة النظام وسط تنامي الاغتراب الشعبي حيث انجرف النظام أكثر إلى الفلك الإمبريالي.

أدت الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية واكتشاف شركة شيفرون الأمريكية للنفط في مقاطعة غرب أعالي النيل، تغيرت لاحقاً إلى مقاطعة الوحدة، إلى بروز اسم السودان في السياسة الخارجية الأمريكية. أثار اكتشاف النفط حماس النخبة الجنوبية، متوقعة أن يساهم في تنمية المنطقة. لكن قرار الرئيس نميري في عام 1980 ببناء موقع مصفاة النفط في كوستي بدلاً من بانتيو، بما يتناسب مع مصالح شيفرون الاقتصادية ومصالح الطبقة الرأسمالية الطفيلية في شمال السودان، أثار اضطرابات سياسية في الإقليم الجنوبي. أقرّ مجلس الشعب الإقليمي اقتراحاً ضد القرار، مما أثار استياء نميري. بدأت المجموعات المحلية المسلحة، أصبحت فيما بعد أنيانا تو، تتشكل في المنطقة مُعارضة التنقيب عن النفط. ومع تدهور الوضع السياسي، شرع نميري في إستراتيجية اللامركزية الإدارية في السودان كوسيلة لكسر السلطة السياسية لحكومة الإقليم الجنوبي. استغل نميري عزل مجلس الشعب الإقليمي للجنرال جوزيف لاقو في عام 1979، وعودة أبيل أير إلى رئاسة المجلس التنفيذي الأعلى (HEC)، وقام بإعفاء أبيل أير من منصب نائب رئيس الجمهورية وتعيين الجنرال جوزيف لاقو بدلاً له. أدى هذا إلى زرع بذور الانقسامات السياسية داخل الإقليم الجنوبي على طول خطوط الصدع الإثنية والإقليمية. كما عجلت بتطبيق خطط نميري اللامركزية، حيث لجأ إليها العديد من السياسيين خارج دائرة أبيل أير، بهدف تقسيم الإقليم الجنوبي لأسباب سياسية تخصهم.

كان الإقليم الجنوبي خارج الاضطرابات التي أثرت على نظام النميري في الخرطوم وشمال البلاد لبعض الوقت، جزئياً بسبب الطبيعة الانفصالية للجنوب. ومع ذلك، كان الصراع على السلطة بين النخبة السياسية في جنوب السودان جزءاً من أزمة النظام العامة، وأدى بالفعل إلى الدعوة لإعادة تقسيم الإقليم الجنوبي والتعبئة اللاحقة للحرب ضد النظام. ستختلف الآراء بالتأكيد حول مدى ارتباط الأحداث، التي أدت إلى تمرد الكتيبة (104) للقوات المسلحة السودانية في بور بتاريخ 16 مايو 1983، بصراع السلطة في جوبا. لم يكن هناك ارتباط سياسي مباشر بين العمل العسكري والصراع على السلطة الذي أدى في مارس 1983 إلى اعتقال اثنين من أعضاء مجلس وحدة جنوب السودان، الرئيس ماثيو أوبور أيانق ونائب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى زول أشويل اليو. توجه سياسيون آخرون إلى الأدغال بعد ما ألغى نميري اتفاقية أديس أبابا وأصدر المرسوم الجمهوري بتفكيك الإقليم الجنوبي في 1 يونيو 1983. وكان من بينهم جوزيف أودوهو، وصمويل قاي توت، وأكوت أتيتم، ووليم عبد الله شول، وبنيامين بول أكوك، ومارتن ماجيير. كان هناك شعور بالإحباط بين القادة السابقين لحركة تحرير جنوب السودان (SSLM) بشأن تنفيذ اتفاق أديس أبابا وتدخل نميري في العملية الديمقراطية في الإقليم الجنوبي. وكان تهريب الأسلحة في أعالي النيل وبحر الغزال، الذي صاحب انتخابات المجلس التنفيذي الأعلى في أوائل عام 1982، دليلاً على أن السياسيين قرروا عودة الحرب في الجنوب. جدير بالذكر أن عناصر من جماعة أنيانيا تو كانت تنشط بالفعل وتشتبك مع

القوات المسلحة في شرق أعالي النيل وشمال بحر الغزال.

أما الرواية القائلة إن التمرد في بور كان مخططاً له كجزء من تشكيل الحركة، كما يزعم منفسو الحركة الشعبية، فهو يتطلب التحقق من مصداقيته للأسباب التالية. أولاً، نُشر المنفسو بعد قرابة ثلاثة أشهر من أحداث بور وأيود. ما ينفي أن تكون تمردات بور وأيود مقدمة لتشكيل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من المفروض، مثلما يحدث في هذه المواقف، أن يخرج بيان في وسائل الإعلام يعلن بدء التمرد قبل الحدث بوقت طويل. ما يجعلنا نقول إن منفسو الحركة زيف تاريخ تأسيسه؛ ثانياً، ارتبطت أحداث بور بعدم الانضباط الإداري واختلاس المرتبات من قبل الضابط القائد، الرائد كارينو كوانين، وبالتالي كان ذا طبيعة إجرامية. وهي جريمة ذات أسباب شخصية لا علاقة لها بأي صراع سياسي؛ ثالثاً، كان كرويننو ضابطاً سابقاً في أنيانيا، لكنه شارك في محاربة تمرد أنيانيا تو في شرق أعالي النيل.

من الوارد أن الأحداث التي أدت إلى تمرد بور من عمل المخابرات العسكرية المرتبطة بالقيادة السياسية للبلاد، وذلك من خلال قائد القيادة الجنوبية للقوات المسلحة السودانية، اللواء الصادق البناء، الذي عمل وعُرف صديقاً للرائد كارينو، وجمعتهم علاقات ودية تجاوزت الواجب والمهنة. في ضوء هذه الحقيقة، من الضروري التحقيق في تمرد بور في سياقه الخاص، كحدث مرتبط بالانضباط العسكري وكبار ضباط الجيش في الخرطوم بدلاً من كونه جزءاً من الصراع على السلطة في الإقليم الجنوبي. سأنظر إلى هذه الفترة من منظورين.

يتعلق السيناريو الأول باستراتيجية نميري للتحريض على الاضطرابات السياسية وإثارة الاضطرابات في الإقليم الجنوبي من أجل تسريع إلغاء اتفاق أديس أبابا وتفكيك الإقليم الجنوبي. فقد سمح اندلاع أعمال العنف لنميري بالالتفاف على العملية السياسية لتعديل الدستور وإلغاء اتفاقية أديس أبابا وتفكيك الإقليم الجنوبي، ولم يكن يعلم أن إلغاء الاتفاق سيؤدي لحرب تعجل في النهاية بسقوط نظامه وتغيير نظام الحكم السوداني.

السيناريو الثاني يتعلق بوجود العقيد الدكتور جون قرنق في بور، وهو ضابط كبير في القوات المسلحة السودانية. كانت الحكومة على علم بالوضع المتقلب في بور، وكالعادة في مثل هذه الحالة، لن يسمح كبار ضباط الجيش لضابط كبير بالعتلة في مكان مضطرب مثل بور. لا بد أن نميري كان يعتمد على تخصص قرنق في مكافحة التمرد لقمع الاضطرابات بين متمرد بور عند الموافقة على طلب قرنق السفر إلى بور. كان من الممكن أن يتصرف قرنق مثل المسؤولين البريطانيين الذين وثق فيهم المتمردون الجنوبيون واستسلموا لهم خلال تمرد توريت في أغسطس 1955، لمنع تحول التمرد إلى حركة راديكالية وربطه بالقوى المناهضة للإمبريالية في القرن الأفريقي.⁽¹⁾

يتحدث بيان الحركة عن حركة تحرير وطني «تشن كفاً مسلحاً طويل الأمد⁽²⁾» من أجل «تحويل الحراك الجنوبي من

(1) كان هذا مصدر قلق الإدارة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية (CIA)، التي ظلت تراقب تنافس القوى العظمى في الإقليم والشرق الأوسط.

(2) SPLM Manifesto, Chap. 8, Art. 23(a), in PaanLuel Wël (ed.), The Genius of Dr. John Garang (2013).

حركة يقودها رجعيون معنيون فقط بالجنوب والوظائف والمصالح الذاتية إلى حركة تقدمية يقودها الثوار ومُكرسة لإنجاز الاشتراكية في كل أجزاء البلاد»⁽¹⁾. من منظور أيديولوجي، ومن واقع السودان الموضوعي، يبدو أن هذا المنفستو تكتنفه التكهّنات والأحلام، يستوجب تحقيق نقدي يفصل الأسطورة عن الواقع.

أشار المنفستو إلى أن بقايا الكتيبة 104 (بور) والكتيبة 105 (أيود) شكلت الحركة. إذا كان هذا هو الحال، فهو يتناسب مع التحليل القائل إنّ تشكيل الحركة كان ذو صلة بأفكار الدكتور جون قرنق الثورية السابقة حول الثورة الأفريقية، والتي استلهمها من فكرته حول وجود قومية عربية قمعية في السودان. جاء إيجاز هذه الأفكار في رسائله إلى دومينيك أكيج محمد في فبراير 1972، وإلى الجنرال جوزيف لاقو ولجنة مفاوضات حركة تحرير السودان (SSLM) خلال محادثات السلام في أديس أبابا يناير⁽²⁾ 1972.

كان تمرد بور ووجود العقيد جون قرنق متصلين بتشكيل الجيش / الحركة الشَّعبية لتحرير السودان، ولكن فقط في سياق ضيق. وهذا يعني أن جون قرنق كانت لديه منذ عام 1972 فكرة شنّ حرب مطولة بدلاً من التفاوض مع نظام نميري المحتضر، حيث كتب أن «شرط الثورة الدائمة لم تُخلق بشكل كاف داخل منطقتنا». وهذا ما يفسر ازدرائه لقيادة أنانيا كما يظهر في المنفستو، ووصفهم بأنهم مجرد موظفين، رجعيين، أنانيين.

(1) Ibid, Chap. 7, Art. 22.

(2) January 1972, quoted in The Genius of Dr. John Garang, vol. 2 (2013): pp. 20 and 23.

من الصعب الربط بين فكرة بناء سودان جديد اشتراكي، كما أرادت قيادة الحركة، ومظالم جنوب السودان. بعد الانقلاب المضاد لثورة يوليو 1971، كان الجنوب مناهضاً للشيوعية، وانفصالياً بشكل عميق. جاء منفستو الحركة الشَّعبية لتحرير السودان ذروة للنفاق والشعبوية الخادعة، وعبر عن آراء بعض المثقفين اليساريين العائدين من الغرب بمعرفة نظرية سطحية للماركسية، وفشلوا في تضمين أي تحليل موضوعي لواقع الجماهير.

ليست الاشتراكية شيئاً يفرضه شخص، سياسياً أو إلهياً، مثلما قال الرب في سفر التكوين «ليكن هناك نور». الاشتراكية هي بناء اجتماعي سياسي في سياق التطور المتقدم لقوى الإنتاج الاجتماعية والمادية. وهذا يعني أن الحديث عن الاشتراكية بناء السودان الجديد الاشتراكي، في سياق المنفستو كان وسيلة تحايل، في وقت تميزت فيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان بتدني مستوى تطور قواها الإنتاجية. لا يزال السودان في المرحلة التي يصنفها الماركسيون عادة على أنها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وهي مرحلة تسرع فيها القوى التقدمية في تطوير القوى المنتجة لمعالجة التناقضات الأساسية في الدولة والمجتمع. لذلك، كان ينبغي أن يكون دور الحركة هو تحرير الجماهير من الفقر، والجهل، والأمية، والخرافات، وترسيخ الاستقلال الوطني والأخوة بين الجماهير.

شمل الطيف السياسي والأيدولوجي السودانيّ الحزب الشيوعي السوداني في أقصى اليسار، وهو حزب عمالي ماركسيّ لينينيّ، وفي أقصى اليمين تجد الأصوليين الإسلاميين، بالإضافة إلى

تشكيلات سياسية ليبرالية يسارية، ويمينية، ومحافضة. ما هو موقع الحركة في هذا المطياف؟ وهل كانت جزءاً من القوى الثورية الوطنية الديمقراطية السودانية؟ من منظور ماركسي، فإن الأيديولوجية الاشتراكية التي طرحها قادة الحركة الوليدة، لم تتبع من واقع اجتماعي أو قناعة حقيقية بالمثُل الاشتراكية، بل كانت خطوة انتهازية لتلقي الدعم السياسي، والدبلوماسي، والعسكري الخارجي. وهذا يعني أن قيادة الحركة تظاهرت بالمثُل الاشتراكية فقط كاستراتيجية خادعة لربط نفسها بإثيوبيا والأخوة الاشتراكية بغرض التماس الدعم السياسي والعسكري، وهذه نقطة سأعود إليها بعد الانتهاء من الإجابة على الشكوك التي أعرب عنها الآخرون بشأن قدرة الجنوبيين على حكم أنفسهم.

تعتمد قدرة شعب على حكم نفسه، بشكل حاسم، على القيادة التي أنتجها أو يواصل في إنتاجها. لكن هؤلاء القادة لا يأتون من العدم، هم ثمرة تجارب حياة الناس ويعكسون تطلعاتهم التاريخية. في هذا الصدد، فإن الفوضى الاجتماعية والسياسية التي يمر بها جنوب السودان ليست متأصلة في جنوب السودان وشعبه، بل لها مسببات خارجية، وهي ثمرة التشويش الذي أدخلته الحركة في عملية التحرير. ينتج عن تخطي مرحلة من التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع أو الاندفاع إليها عواقب سلبية غير مقصودة. وقد سجل التاريخ إرتفاع معدلات الانتحار بين المجريين في السبعينيات والثمانينيات في حوادث مرتبطة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي المفاجئ من حياة فلاحين إلى بروليتاريا صناعية بعد الإصلاحات الزراعية الجذرية والانتصار على الثورة

المضادة في عام 1956.

يخبرنا التاريخ إن سكان إقليم جنوب السودان، في مختلف تشكيلاته الاجتماعية، حكموا أنفسهم بالطريقة التي تناسبهم. امتلكت المجتمعات الإثنية، مهما كانت بدائية أو منظمة بشكل بدائي، أنظمة حكم أصلية خلقت علاقات متناغمة مع جيرانها، حتى أدى التدخل والاحتلال الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى تعطيل نظامهم الاجتماعي. منذ ذلك الحين لم يدم السلام والوئام فيما بينهم. لذلك، فإن الوضع الحالي، الذي يدفع البعض إلى الشك في قدرة جنوب السودان، هو نتاج تجربة الحركة وإدخالها سمات، ومواقف، وسلوكيات لم تكن غريبة على مجتمع الجنوب، بل و على عمليات التحرير في العالم. توجد مواقف مماثلة في العالم الحديث والمعاصر. يمكن مقارنة تجربتنا بجمهورية نيجيريا في الستينيات والسبعينيات، عندما أغرق القادة النيجيريون مدفوعون بالجنش والطموح، الدولة الأفريقية الغنية بالنفط إلى نشهده اليوم من صورة كاريكاتورية عن نفسها قبل الاستقلال. انتهى الأمر بموارد نيجيريا في أيدي عدد قليل من أفراد أثرياء، تسببوا في اضطراب اجتماعي وسياسي لمنع تحول نيجيريا إلى دولة أفريقية قوية سياسياً واقتصادياً (أثشيبي، 1983).

من حيث تعرضه للمؤامرات والتنافس الإقليمي والدولي لتخريب التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وازدهار شعبه، يمكن مقارنة جنوب السودان بدولة الكونغو البلجيكية، التي تغير اسمها إلى جمهورية الكونغو، ثم زائير، وأخيراً جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم أنها لا جمهورية ولا ديمقراطية، ولا توفر لشعبها

الرخاء رغم الثروات الطبيعية الهائلة. أما من ناحية القيادة، فلا يمكن أن نقارن جنوب السودان بعد الموت المأساوي للدكتور جون قرنق دي مابور، و تسنم خلفه الرئيس سلفا كير ميارديت للرئاسة بغتة، إلا بالشخصية الفريدة للزعيم الكمبودي بول بوت. إن القائد والقيادة الجيدة أمران حاسمان لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعب في أي بلد. الواقع الماثل، والبيئة الاجتماعية والسياسية التي تحيط بجنوب السودان، ورئاسة كير، تعيد إلى الأذهان مشهداً من مذكرات الكاتب الكيني نجوجي واثيونغو «محتجز: مذكرات سجن كاتب» (1981)، عندما يروي ملاقاته لزميل اعتقل وأرسل للسجن، حيث يقول له ساخراً: «إن حريتنا وخروجنا من سجن كاميتي المشدد يتوقف على وفاة كينياتا».

يعتقد العديد من مواطني جنوب السودان، بمن فيهم الذين دعموا الرئيس كير على أساس التضامن الإثني، أنه تحول الآن إلى كابوس لدرجة أن موته فقط هو ما سيجلب الراحة لشعب جنوب السودان. من المروع بشكل لا يصدق أن يرتبط مصير شعب بوفاة زعيمه، ناهيك أن يكون عضوا بارزا في حركة تحرير قادت النضال من أجل استقلال البلد. يمنحنا هذا فكرة حقيقية عن اليأس في ضوء التوقعات المحبطة والكارثة الإنسانية. ومع ذلك، فإن زوال كير، سواء عبر موته أم بطريقة أخرى، لن يوقف الانزلاق الحتمي لجنوب السودان إلى الهاوية، لأن أي انقلاب عسكري سيجعل الوضع أسوأ، وقد يؤدي إلى صوملة الدولة. الطريقة الوحيدة لإنقاذ جنوب السودان هي العمل الجماعي لمن خاب أملهم في هذا النظام الاستبدادي الكليبتوقراطي.

يعيش جنوب السودان حالة من الانهيار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. ولا يمكن أن يكون الجشع الجامح للثروة والكرهية المتبادلة بين القادة، إلى حد التضحية بشعبهم من أجل النفعية السياسية، إرثاً لثورة اشتراكية، حتى في ظل قيادة يمينية. قد نجد تفسيراً ما يحدث الآن من خدعة قيادة الحركة شعب السودان والمنطقة بشأن طرحها نفسها حركة يسارية بينما سعت في الحقيقة لثورة مضادة. فظروف حقبة الحرب الباردة، والتنافس الأيديولوجي بين القوى العظمى في القرن الأفريقي والشرق الأوسط، بالإضافة لضعف التأهيل الأيديولوجي للديرغ الإثيوبي، حال دون التدقيق في الخلفية الماركسية لقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كان لحكومة الديرغ الإثيوبية الحق في الإشراف على ما تفعله قيادة الحركة من خلال الدعم المادي الذي تلقته منها ومن الدول والأحزاب الاشتراكية الأخرى على أساس التضامن، إلا إنها لم تفعل ذلك. عملت الحركة بطريقة تناسب أهدافها السياسية، وكان شعب السودان وحده القادر على محاسبتها وقيادتها، لكن تُركت الأمور للتاريخ ليدينها أو يبررها. لذا علقت قيادة الحركة في شبكة من المؤامرات والخداع الإقليمي والدولي، فضلاً عن التحولات الأيديولوجية التي سببتها الحرب الباردة.

أعلن منفسو الحركة الشَّعبية لتحرير السودان (1983) بشكل صحيح أن التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي في جنوب السودان يلخص الوضع العام في أطراف السودان. واستمر في تحديد الأعداء الحقيقيين والمحتملين للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وخلص في الفصل 11 إلى أن:

الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤمنة بصحة توجهها الاشتراكي. ويرتكز برنامجها على الحقائق الموضوعية للسودان، كما يقدم حلاً لأزمة الهوية والمسائل الدينية في سياق السودان الاشتراكي الموحد لمنع البلاد من التفكك الحتمي.

أصدر الحزب الشيوعي السوداني، الحزب العمالي الرائد للحراك الثوري في السودان، تقريره العام في عام 1967، والذي اعتمده المؤتمر الرابع للحزب⁽¹⁾. أوضح هذا التقرير، بعبارات أيديولوجية واضحة، المعالم البارزة للوضع الإقليمي والدولي في ذلك الوقت. وحلل الوضع السياسي السوداني والحركة الجماهيرية، وآفاق تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية كوسيلة لتصعيد الحركة الجماهيرية، باعتبار أن السودان لا يزال في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

نظر المجتمع السياسي السوداني إلى منفستو الحركة وكأنه صدى التقرير العام للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعي. في الواقع، تجاوزت الحركة في بيانها، الإعتراف بالحزب الشيوعي السوداني، أو أي قوى يسارية، أو ثورية أخرى في البلاد. وافتقر في نقاش الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للسودان بشكل عام، وجنوب السودان بشكل خاص، إلى التحليل العميق، مما يشير إلى أن الأفكار الواردة في المنفستو قد تم استيرادها من واقع غير واقع السودان.

شهد التاريخ حالات قام فيها المثقفون الثوريون، ربما بنفاد صبرهم من النضال السياسي البطيء ولكن المتسق الذي تخوضه الطبقة العاملة، أو أجبرتهم الظروف السياسية الموضوعية، بالنضال المسلح ضد البرجوازية الوطنية القمعية لإحداث تغيير اجتماعي.

(1) الماركسية وقضايا الثورة السودانية (الخرطوم: دار الوسيلة للنشر، 1967).

كان هذا صحيحًا بشكل خاص بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني في عام 1949 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية. كانت الثورة الكوبية، بقيادة حركة 26 يوليو، أحد الأمثلة التي هزم فيها المثقفون الثوريون النظام القمعي بينما بقي الحزب الشيوعي الأصيل، ليقود الصراع الطبقي في المدن والبلدات. اتبعت حركات التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية السابقة في إفريقيا نفس الكفاح المسلح الثوري. وبالعودة إلى الوراثة، جذت الحركة حذو هذه الحركات فيما بدا أنه ثورة اجتماعية في السودان قام بها فلاحون ريفيون ورعاة وليس بروليتاريا صناعية. لسوء الحظ، فشلت قيادة الحركة في فهم أن الفلاحين والرعاة، كطبقة اجتماعية، لا يطمحون لبناء الاشتراكية. في معظم الحالات، يكافح الفلاحون من أجل الإصلاحات الزراعية، لا سيما للحصول على حقوق الأرض من اللوردات الإقطاعيين. لكن لا وجود في جنوب السودان للعلاقات الإقطاعية. الأسباب التي دفعت الحركة إلى تعبئة الفلاحين ورعاة الماشية لخوض كفاح مسلح طويل الأمد تأتي في سياق آخر غير بناء السودان الاشتراكي الموحد. وهو ما تعالجه الصفحات التالية.

كان غرض الخطاب هو ترسيخ الأهلية الثورية للحركة. وهو ما نقرأه في المنفستو، ومنشوراتها اللاحقة، وخطب رئيسها للقوات في أوقات وأماكن مختلفة. لم يكن الحركة حزباً سياسياً أو منظمة اختارت الحرب الثورية وسيلة للنضال ضد نظام الأقلية القمعي في الخرطوم. لقد انطلقت كقوة عسكرية، بينما جاءت الصيغة السياسية لاحقاً. إن أهم العوامل الحاسمة في أي حرب

ثورية، والتي ترافق بالفعل التعبئة للحرب، هي الوعي السياسي والأيدولوجي للقادة، والكوادر، والمقاتلين، والجماهير. يتم تحديد الثورة من خلال أيديولوجيتها السياسية وبنيتها التنظيمية، والتي بدورها تحدد علاقاتها الداخلية، وكذلك العلاقات مع الجماهير. كما تتحدد أيضاً من خلال شخصية قيادتها، سواء كانت القيادة الأساسية رجلاً أم امرأة، وما إذا كانت القيادة خارجة من رحم المجتمع أم لا.

تنحدر قيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من طبقة الضباط العسكريين الرجعيين للقوات المسلحة السودانية. لقد نشأت وتبنت أجندة ثورية وطنية (السودان)، وانتهى بها الأمر إلى كيان إقليمي (جنوب السودان) بقيادة سلفاكير ميارديت الذي اتبع أجندة إثنية ضيقة الأفق، ما ينم عن انتهازية بحتة. تجلى ذلك فور تشكيلها في شكل صراع على السلطة هزّ الحركة الوليدة، ورفض التدريب الأيدولوجي، والتربية السياسية، وتنظيم المقاتلين. ليس نوع البنادق التي يحملها المقاتلون هو أعظم سلاح في الحرب الثورية، ولكن مستوى وعيهم الأيدولوجي السياسي. وقد ألقى غياب هذا التثقيف السياسي بظلال من الشك على الحركة باعتبارها حركة تحرر وطني حقيقية.

يجب أن تُروى قصة جمهورية جنوب السودان بصدق، ولو من باب التقدير والاحترام للدور الذي لعبته شعوب جنوب السودان، والنوبة، والفونج في حرب التحرير الوطني. وكلي ثقة أن في كل مرة نخدش فيها سطح قصة عذاب شعبنا ومعاناته التي لا تنتهي - سبها قادة طائشون متعطشون للسلطة - سنفهم حقيقة كيف

وأين حدث الخطأ؟ لا بد أيضاً أن نروي القصة لتوعية الناس حتى يحرروا أنفسهم، وتحفيزهم على العمل حتى يتمكنوا من تحويل الواقع القمعي الذي يغمرهم. حتماً ستتوقف الدماغوجية الإثنية عن تحريك حياة الناس وتوجيهها، ولن يمر وقت طويل قبل أن يدرك الجماهير أن الدعم غير المشروط الذي طالما قدموه لقادتهم، لإعتبارات إثنية أو مناطقية، هو مصدر فقرهم وجهل أمتهم.

دبّج السياسيون والباحثون والطلاب من جنوب السودان ونشروا الكتب، والأوراق البحثية، والمقالات الصحفية حول كفاح شعب جنوب السودان من وجهات نظر أيديولوجية متباينة، بينما كتب بعض السودانين الجنوبيين مذكرات تؤرخ لأدوارهم في الصراع الطويل. أحدث إصدار هو كتاب هيلدا ف. جونسون حول مأساة شعب جنوب السودان بعد الاستقلال⁽¹⁾. وقد كانت محقة في عدة أجزاء، خاصةً فيما يتعلق بروايتها للأحداث التي أدت إلى اندلاع العنف في ديسمبر 2013. ومع ذلك، فإنها ومثل العديد من الدبلوماسيين وموظفي الخدمة المدنية الدوليين، ممن عملوا في جنوب السودان، تجاوزت الدكتورة هيلدا مسؤوليتها ودورها كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، لتطور علاقات شخصية مع الجهات الرئيسة الفاعلة في حكومة جمهورية جنوب السودان. لا بُد أن التجربة علمتها أن علاقات الصداقة القائمة على التضامن مع قضية سياسية غالباً ما تكون هلامية ولا تتجاوز الأفراد والزمان والمكان. فقد كان الدكتور جون قرنق دي مبيور قائداً مختلفاً عن سلفا كير ميارديت والكُتلة التي تولت قيادة

(1) 37 South Sudan: The Untold Story from Independence to the Civil War (London: L.B Tauris, 2016).

الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان وحكومة جنوب السُّودان بعد رحيله المأساوي العام 2005.

مثل رصفائهم السُّودانيين، أتقن القادة السياسيون في جنوب السُّودان فنون التظاهر باللفظ، وإخفاء سلوكهم عن الدبلوماسيين الأجانب والبيروقراطيين الدوليين. ولهذا وقع العديد من الدبلوماسيين الأجانب ضحية الدخول في علاقات صداقة شخصية أثناء قيامهم بمهامهم الرسمية، وكانت النتيجة هي الفشل في رفع تقارير موضوعية لبلدانهم عن الوضع في جنوب السُّودان. يفسر هذا مرور احتمال اندلاع أعمال العنف في جوبا في 15 ديسمبر 2013 على الحكومات ذات التمثيل دبلوماسي في جنوب السُّودان، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والنرويج، فضلاً عن الدول الجارة مثل إثيوبيا وكينيا، باستثناء جمهورية أوغندا التي كانت جزءاً من فريق تخطيط النظام. فمن خلال التظاهر بالكياسة والتهذيب عند التعامل مع أقرانه ومبعوثيهم الدبلوماسيين، تمكَّن الرئيس كير التهرب من الفحص النقدي في قراراته وأفعاله في البلاد.

في حفل أقيم بتاريخ 26 أغسطس 2015 لتوقيع اتفاقية تسوية النزاع في جنوب السُّودان (ARCISS)، قدم الرئيس نفسه ضحية عدوان إقليمي ودولي وهمي ضد نظامه. رفض كير رفضاً قاطعاً اتفاق السلام التوفيقى، واعتبره جزءاً من مخطط لتغيير النظام. لم يتساءل أي من رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين التابعين للإيقاد، الذين حضروا الحفل، عن سبب إلحاق الرئيس 26 تحفظاً على الاتفاقية، على الرغم من أنه حضر قمة الإيقاد في أديس

أبأبا في 17-16 أغسطس، والتي فرضت اتفاق التسوية. تُرجمت التحفظات في النهاية إلى انتهاكات صارخة لاتفاق السلام. توضح الطريقة التي يعامل بها الدبلوماسيين الرئيس كير إلى أن علاقاتهم تتجاوز الأعراف الدبلوماسية العادية، خاصة من لديهم أعمال استثمارية مزدهرة في جنوب السودان، أو من يعودون إلى بلدانهم مع مظاريف ذات لون كاكي ممتلئة بالنقود⁽¹⁾. يشجع هذا الرضا والدعم الضمني من جانب المحاورين الإقليميين والدوليين سلفا كير على التصرف خارج الدوائر الدستورية، ويمكّنه من إضعاف السلطة التشريعية، والقضاء، والخدمة المدنية، وكذلك الحركة الشَّعبية لتحرير السودان الحاكمة.

يتكون جنوب السودان من 64 مجموعة إثنية، هي ثمرة التاريخ والديموغرافيا. إنه مزيج فريد من تشكيلات اجتماعية قروسطية، جنبًا إلى جنب مع أخرى حديثة، في مُط معقد، يؤكد طبيعة مازقها الحالي ككيان سياسي. يحتوي المزيج على مكونات اجتماعية ثقافية ذات قدرات هائلة تعيق وتقوض تقدم الجميع، ويدعم فشل تشكيل الدولة وبناء الأمة في جنوب السودان. إن مقارنة جنوب السودان بطفل صغير يبلغ من العمر ست سنوات، هو في حقيقة الأمر تبخيس، إن لم يكن تسمية خاطئة توحى أن العالم يجب أن يغفر لقادة هذا البلد جنوحهم وسلوكهم غير المهذب والطفولي.

في متاهة السخافات هذه، قد نواجه أيضًا البراعة المتناقضة

(1) يستخدم مصطلح «الكاكي» للإشارة إلى رشوة الدبلوماسيين. وقد استخدمت حكومة جنوب السودان آخر مبالغ مالية تملكها البلاد لرشوة زعماء الإقليم، وشراء الدعم السياسي والعسكري.

التي أظهرها بعض قادة جنوب السودان. سلوك يميل لتفضيل الحكمة التقليدية لدرجة أن تجد حامل شهادة دكتوراه في الاقتصاد يحيط نفسه ليس بمثقفين من نفس مستواه، بل بوحوش الجيش السودانيّ الأيمن وظيفيّاً، ممن حولوا حركة التحرر الوطني إلى نقيضها. خلقت هذه البراعة قيادة لم تعرفها الأوساط اليسارية السودانيّة من قبل؛ قيادة أعلنت ثورة اشتراكية في أيام احتضار النظام الاشتراكي العالمي بقيادة الاتحاد السوفيتي. يمكن للمرء أن يغفر لليساريين السودانيّين اعتقادهم أن الحركة خدعة إمبريالية و جزء من الحرب الباردة: لقد كانوا على حق. لم تكن الحركة مشروع ثورة بالمعنى الفعلي للكلمة.

سنتطرق في السطور التالية لتأثير الحركة على البيئة الاجتماعية والسياسية في السودان، وبشكل أدق في إقليم الجنوب حيث نشأت. وتهدف هذه المناقشة لتناول شقين: تفكيك أسطورة أن الحركة كانت قوة تحرر وطني تقود ثورة اشتراكية، حيث أهدف من تفكيك هذه الأسطورة إلى توعية الجماهير، لا سيما الشوفيّين الإثنيّون من الدينكا الذين يديرون مجلس أعيان الدينكا (JCE) بصفتهم سمسرة سلطة يلتفون حول رئاسة سلفا كير ميارديت. إن أسطورة التحرير، التي يؤمنون بها، ليست سوى حيلة تبرير امتيازهم ودعم أيديولوجيا الهيمنة الإثنيّة للدينكا التي أوصلت جنوب السودان لمرحلة الأزمات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الراهنة. أما الهدف الآخر، فهو التحقيق في أصل فكرة «السودان الجديد الاشتراكي»، والتحوّل الأيديولوجي لليمين الذي حدث لقيادة الحركة بعد حرب الخليج الأولى.

كانت الحركة ريفية من حيث العضوية (معظمهم من الفلاحين)، يتسم أعضائها بتدني مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي و تكشف فكرة بناء سودان جديد «اشتراكي» في بيئة ريفية متخلفة، عن انفصال واضح بين النموذج والواقع. تبنّت القيادة خطابات مختلفة بينما مارست نقيضها. لقد تجاهلوا ديالكتيك حرب التحرير الوطني، وبالتالي أسسوا نسخة أخرى من النظام الذي ناضلوا ضده. طرحتُ في الفصل الختامي من كتاب «سياسة التحرير في جنوب السودان: نظرة من الداخل» (نيابا، 2000: 198)، سؤالاً بلاغيًا، «ما هي الحركة الشَّعبية لتحرير السودان وأين هي؟». إذا طرحتُ نفس السؤال اليوم، ستكون الإجابة أن الحركة كانت أعظم خدعة. لقد تعاملت قيادتها مع الشعب السودانيّ في الشَّمال والجنوب بمكر. فالحركة اليوم ليست حتى صورة كاريكاتورية لما كانت عليه في عام 1983، بل جسم مبني على أكاذيب تحولت إلى حقيقة من كثرة تكرارها.

سيحكي شعب جنوب السودان لأجيال ويعيدوا سرد قصة الحركة كجزء من تاريخهم. سيتحدثون عن القادة السياسيين والعسكريين، وكيف اشتهروا خلال حرب التحرير الوطني. تروي حكاية شائعة في جمهورية المجر الشعبية خلال الحرب الباردة أن روسيًّا سأل عن كيف تمكن الأتراك من حكم المجرين المتمردين بطبعهم لما يقرب من 500 عام. كان رد التركي: «لم نفعل شيئًا لتذكير المجرين بوجودنا طوال هذه السنوات». بنفس الكيفية، ومن خلال صراعاتهم على السلطة وجشعهم للثروة، سيبقى قادة الحركة حاضرين في أذهان شعب جنوب السودان كلما استدعوا

الظلم، والفساد، والقسوة. إنه لأمرٍ مروّع إذا كانت هذه هي الطريقة التي سيتذكر بها الناس قادة الحركة، وهذا ما يُعُضد ما كتبتُه سابقاً عن الشك في دورها كحركة تحرر وطني. يتجلى دليل هذا الفشل في الواقع الحالي، وفي تنظيم الحركة الداخلي ومؤسسات وأدوات سلطتها وقيادتها، وفي الطريقة التي أدارت بها الحرب، وفي علاقات عضويتها، وبينها و الجماهير.

هل كانت الحركة الشَّعبِيَّة نسخة جديدة عن حزب سانو؟

إذا اردنا الحكم على الحركة الشَّعبِيَّة لتحرير السُّودان باعتبارها مهندس الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي الحالي لجنوب السُّودان، فلا مناص من الرجوع إلى منفتو 1983. يُظهر التقييم السياسي والأيدولوجي النقدي للمنفتو عن زيف سردية أصول الحركة في طرح نفسها كحركة تحرر وطنية. ليس بسبب الطبيعة الانقلابية لقيادتها، بل بسبب افتقار الوضوح الأيدولوجي بطريقة تؤكد مخاوف كثيرين من اليسار السياسي السُّوداني عندما قالوا إن الحركة كانت حسان طروادة يميني في حظيرة الاشتراكية.

تعكس الخلفية الاجتماعية والتدريب الأيدولوجي لقيادتها ميولهم اليمينية والنيوليبرالية بجلاء. لا يمكن أن ينتج عن تسيّد قيادة يمينية على حركة تحرير سوى ثورة مضادة. وفي سياق جنوب السُّودان، انبثق التعبير عن الثورة المضادة من خلال الأيدولوجية الإثنيّة التي حلّت مكان الهيمنة السياسية التاريخية للعرب في شمال السُّودان. ورغم محاولات مواراتها، ظهرت الميول الإثنيّة بوضوح في المنفتو السياسي في شكل عبارة تقول «الحسم المبكر للعمل على منع اختطاف الحركة». بتحليل هذا الإقتباس، يتضح أن الحركة عانت من الفكر الحتمي الذي عبّر عنه بشعارات شعبية وليس بمصطلحات الصراع الطبقي.

تظهر هذه الحتمية بوضوح في سيرورة اجتماعية وسياسية قادت

إلى بلوغ الدكتور جون قرنق هرم الحركة الناشئة؛ إذ لولا تدخل الديرغ العسكري لحلّ الصراع على السلطة، لما أصبح قرنق قائداً للحركة. لم يكن الدعم الإثيوبي لقرنق قائماً على أسس أيديولوجية، بل على مؤهلاته العسكرية والأكاديمية. مثل هذا القرار الانقلابي، مع عمل كبار ضباط الجيش الإثيوبي للتوسط في نزاع السلطة داخل الحركة الناشئة ودعم قرنق - «حتمية قيادته المبكرة للحركة» - بداية الاستيلاء العسكري وتشويه تطورها كحركة تحرر وطني حقيقي. حيث كان التركيز على السلطة ومن يسيطر عليها وليس على الثورة والبرنامج السياسي الذي تنجزه. أغلقت هذه الخطوة الباب أمام الحوار السياسي مع قوات أنيانيا تو، والتي كانت في أساسها من النوير، وذلك لتهيئة الأرضية لمواجهة عسكرية بين الحركتين، متجاهلين الانعكاسات الاجتماعية والسياسية المحتملة لهذه الخطوة على الحركة الناشئة.

أدى انسحاب أنيانيا تو للسودان وتحالفها مع النظام القمعي في تعزيز الهيمنة العرقية للدينكا داخل الحركة الناشئة؛ بينما أسهم أثننة (ethnicization) الاختلافات السياسية والأيدولوجية بين الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أنيانيا تو في خلق بيئة سلبية وإقصاء متبادل. وشاع بين قيادة الحركة نعت أبناء النوير بمصطلح خائن (nyagat)، الشيء الذي أثر على ترقية وتعيين الجنود من النوير في صفوف الحركة وفاقم التوترات الإثنية بين الدينكا والنوير. ليس هذا فحسب، بل رسّخ الشعور بالتفوق العسكري في أوساط الدينكا وعزمهم على حماية هذا الامتياز. كان السعي المبكر لحماية قيادة الدينكا للحركة الناشئة مبرراً بضرورة

منع الجماعات الإثنية أو الأيديولوجية الأخرى من اختطافها، وهذا ما ساعد له بالتفصيل في الأجزاء التي تناقش إقصاء الديمقراطيين الثوريين، وتساعد القومية الإثنية للدينكا داخل الحركة.

من المهم هنا تسليط الضوء على بعض المعلومات الأساسية بخصوص الصراع السياسي في جنوب السودان من أجل توضيح مواقف وسلوك بعض القادة. ينطلق زعيم الحركة، الدكتور جون قرنق دي مابور، من نفس المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها معلمه وليم دينق نيال، وهي تمجيد القومية الإثنية للدينكا وأيديولوجيا الهيمنة والسيطرة على الأقليات الإثنية الأخرى. تقول هذه المدرسة أنه بدون قيادة الدينكا لن يتحرر الجنوب أبدًا من الشمال. وهو ما دعى وليم دينق لمغادرة شرق إفريقيا عام 1965، تاركاً زملائه أقري جادين، وجوزيف أودوهو، وآخرين، ويعود إلى السودان. كان هؤلاء القادة قد أسسوا معًا حزب الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (SANU) في عام 1961. وبعد انهيار مؤتمر المائدة المستديرة حول مشكلة الجنوب في مارس 1965، بقي دينق نيال في البلاد لتأسيس وقيادة فصيل الداخل وممارسة السياسة من الخرطوم، قبل أن تغتاله المؤسسة السياسية الشمالية التي يهيمن عليها العرب في عام 1968. فقد تسببت أفكار دينق السياسية، وتعاونه مع الصادق المهدي وحسن الترابي في «مؤتمر القوى الجديدة»، بإثارة المؤسسة السياسية الإقطاعية التقليدية والدينية، مما دفعهم لاغتياله في مايو 1968 في رومبيك.

اتحد قرنق مع كير داخل الحركة في أيديولوجيا الدينكا الإثنية هذه. في الواقع، كان الاثنان يمثلان طرفين مكملين لأيديولوجيا

الهيمنة الإثنية للدينكا على الحركة؛ طرفان يمتدان من أكسفورد عبر الخرطوم إلى ياي، حيث وقعت ما أصبح يُعرف بـ«أزمة ياي» في عام 2004. وهي الأزمة التي نخرت الحركة حتى النخاع. كان واضحاً أن شخصنة السلطة، بدلاً عن مأسستها وتنظيم السلطة الشعبية، سيقود إلى أن تقود خلافات قرنق وكير إلى تدمير الحركة. بدأت الأزمة عندما تردد أن قرنق على وشك ترقية نبال دينق نبال لموقع الرجل الثاني في التسلسل الهرمي لقيادة الحركة كبادرة احترام لمعلمه الراحل وليم دينق نبال من جانب، والتأكد من عدم خروج السلطة من دائرة أخوية الدينكا، خاصة بعد عودة الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول غير الموثوقين عند قرنق، رغم معرفته ببراعة الاثنين مقارنة بسلفا كير أو جيمس واني إيغا. بعد بقاءه لفترة طويلة في خانة الرجل الثاني وإخلاصه لقرنق، لم يقبل كير ترقية نبال دينق. وكان كير قد أصبح بمثابة قائد منطقة بحر الغزال في الجيش، وهو نفوذ يدفعه لرفض تعيين نبال دينق الذي يصغره في التسلسل الهرمي العسكري نائباً لقرنق. تمسك كير، ووجد دعماً من ضباط جنود الجيش الشعبي المنحدرين من واران وأويل، في تحد لقيادة الدكتور جون قرنق. وقد تطلب الأمر تدخل أصدقاء الحركة لنزع فتيل الأزمة واستعادة الانسجام. كانت هذه مخاطرة جسيمة ليس بمقدور كير تحمل عواقبها. كان هذا في عشية التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، التي أمضى قرنق وعلي عثمان طه وقتاً طويلاً في التفاوض حولها في ضاحية نيفاشا الكينية. ومع ذلك، نجا كير وورث دفة القيادة وتنفيذ مشروع التمكين الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للدينكا.

لم تدحض الحركة، خلال أكثر من عقدين منذ تكوينها، تصورات كثير من اليساريين، داخل وخارج الحركة، بأنها حصان طروادة يميني داخل المعسكر الثوري. يعرف الثوار بعضهم البعض من خلال الأيديولوجيا، والتنظيم، والتركيز على التربية السياسية وتنظيم الجماهير بهدف تنمية الوعي الاجتماعي السياسي. كان الديرغ الإثيوبي قد تردد في دعم أنيانيا تو، حتى على أساس المعاملة بالمثل ضد الحكومة السُّودانية، لأنها منظومة انفصالية. لذا رفضت الحكومة الإثيوبية دعم قيادة أنيانيا تو الرجعية، خشية أن تتسبب الخطوة في إنتحارها سياسياً ودبلوماسياً. ومع ذلك، اختاروا دعم قرنق، بناءً على اتصالات مع الخرطوم⁽¹⁾. والجدير بالذكر أن مروحية تابعة للقوات الجوية الإثيوبية كانت قد اقلت العقيد جون قرنق من منطقة أدورا داخل السُّودان.

قررت قيادة الديرغ دعم قيادة الحركة الجديدة. وكان الثوار السُّودانيين الذين تجمعوا في إيتانق، غرب إثيوبيا، لإطلاق الحركة الجديدة، التي ستقود الآن الحرب الثورية لتحرير الوطني، هم فقط من أيدوا هذا القرار. أثار إعلان العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيساً وقائداً عاماً للحركة / الجيش الشَّعبية لتحرير السُّودان إستياء السياسيين الذين أرادوا فصل القطاعين السياسي والعسكري. وهذا ما يفسر قلة الوقت الذي خُصص لمناقشة الموضوع، وتدخل الجنود الإثيوبيون في مسرح الأحداث لطرد الجزء الأكبر من أنيانيا تو التي دعمت قيادة صموئيل قاي توت، وهو

(1) اتصلت خلية من مثقفي الدينكا التقدميين في الخرطوم بالسفارة الإثيوبية في العاصمة السُّودانية، وأبلغتها باندلاع القتال في بور. وذكروا أن ضابطاً تقدمياً اسمه جون قرنق في طريقه إلى غامبيلا، ويحتاج مساعدة من الرفاق في الديرغ.

من مجموعة نوير لو. لم يسهم التدخل الإثيوبي في معالجة بذور الشقاق والحرب بين الحركة حديثة التكوين وأنيانيا تو، والتي أُجبرت على التحالف مع حكومة السودان، بل شوهدت التطور السياسي والأيدولوجي للحركة، وعززت طابعها العسكري، ومهدت الطريق لشخصنة السلطة، بدلاً من إضفاء الطابع المؤسسي، وهو الأمر الذي لا يزال يلقي وباله على شعب جنوب السودان.

بمجرد حل أزمة التنافس على القيادة مع أنيانيا تو، توقع البعض أن تستقر قيادة الحركة للاضطلاع بمهامها السياسية والتنظيمية اللازمة لحركة التحرير الناشئة. كانت المهمة العاجلة هي استكمال التنظيم والهيكل، وسيادة القيادة السياسية على الجيش. كان من شأن هذه الخطوة تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة للأجهزة والأفراد الذين يمارسون تلك السلطات؛ ثم الانتقال للمهمة التالية، وهي تحديد الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للحرب، وذلك لضرورتها في وضع الأهداف السياسية، والاستراتيجيات، والتكتيكات المطلوبة لتحقيقها. هذه الخطوات التي على كل زعيم ثوري إنجازها من أجل تأسيس سلطة تنطلق من الشعب، وكفاح مسلح يهدف لتغيير الواقع القمعي.

حدثت بدلاً عن ذلك، أشياء مريبة خلال تشكيل قيادة الحركة وبصرف النظر عن حقيقة تألفها من ضباط سابقين في القوات المسلحة السودانية، فقد جاء أغلبها من الدينكا. كان قرنق الرئيس والقائد العام؛ يتبعه الرائد كاريننو كوانين في المرتبة الثانية نائباً للرئيس والقائد العام؛ والرائد وليم نيون بانج رئيس الأركان العامة للجيش؛ والنقيب سلفا كير ميارديت مدير الاستخبارات العسكرية؛

بينما تمتع الراحل أروك طون أروك بعضوية القيادة السياسية العسكرية العليا دون تولي منصب معين. بصفته قائد الاستخبارات العسكرية، أصبح كبير قائداً لمراكز تدريب الجيش في بونجا وبلفام، حيث قاموا بزراعة وغرس النزعة العسكرية والطاعة التامة بين صفوف المجندين.

هناك جانب غريب في علاقة قرنق-كبير أقوى من الرابطة الإثنية. أسهم التدريب العسكري للرجلين في تسهيل تحول الحركة/ الجيش من حركة تحرر وطني إلى شبكة مُحاباة سياسية وراثية، وأخيراً إلى ديكتاتورية إثنية شمولية. تدرّب كبير كضابط استخبارات في الجيش السوداني، وترقى إلى رتبة نقيب وقت تشكيل الحركة؛ فيما التحق قرنق، وهو خريج جامعي بشهادة في الاقتصاد، بالجيش برتبة نقيب وترقى إلى رتبة عقيد⁽¹⁾. تخصص قرنق في مكافحة التمرد - الحرب الإستراتيجية الأمريكية ضد حركات التحرر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا خلال الحرب الباردة. هذا يطرح السؤال البريء حول قدرة ضابط مكافحة تمرد على قيادة تمرد ناجح.

حاز قرنق على كل ما يحتاجه من موارد بشرية، ولوجستية، وعسكرية لاقتناص السلطة في جوبا أو حتى الخرطوم. سأتناول هذه المسألة هنا في سياق مدى ملاءمة ضابط مكافحة التمرد في قيادة تمرد، ناهيك عن تمرد ثوري. كانت الاستراتيجيات التي اتبعتها قرنق في إدارة الحرب بين عامي (-1983 1987) أشبه بشنّ تمرد مضاد استنفد موارده البشرية والمادية أكثر منه تمرداً ضد عدو،

(1) انضم قرنق إلى أنيانيا تو في عام 1970، بعد تخرجه من جامعة دار السلام، ثم إلى القوات المسلحة السودانية برتبة رائد، بعد اتفاق أديس أبابا في عام 1972.

وكانت النتيجة أن خسرت الحركة/ الجيش آلاف المقاتلين في معارك تكتيكية قليلة الأهمية، لا سيما في مناطق جيكاو، وملوال، ويابوس وغيرها. شملت الخسارة ضباطاً أقوياء كان بإمكانهم التنافس على مناصب قيادية في الحركة الناشئة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل من المحتمل أن يؤثر تدريبه المهني كضابط في مكافحة التمرد على طريقة إدارته للحرب؟ السؤال مُبرر بواقع أن انتصارات الجيش الشعبي كانت باهظة الثمن عادة، وفي تعارض مع قوانين حرب العصابات: تدمير العدو والمحافظة على القوات.

من المهم ملاحظة أن الدكتور جون قرنق دي مبيور وسلفا كير ميارديت أقاما شراكة عمل لسنوات. وقد شهدت تلك العلاقة السيطرة على قيادة الحركة، وإزاحة بعض من الأعضاء الدائمين في المجلس العسكري؛ وبالتحديد كاريننو كوانين بول، وويلم نيون بانج، وأروك طون أروك؛ وتصفيات غير مُبررة لبعض القادة السياسيين، بمن فيهم بنجامين بول أكوك، ومارتن ماجير قاي، وجوزيف أودوهو، وجوزيف ملاس، وضباط عسكريون أكفاء مثل مارتن ماكور آيو، ومارتن كاجيفورو، وغيرهم. معظم هؤلاء الضباط لم يسقطوا في المعارك، بل تم إعدامهم سرياً في ظروف مريبة. طرح هؤلاء الضباط السابقون في القوات المسلحة السودانية أنفسهم، سواء في تعاملاتهم وتصريحاتهم العامة، كقادة لحركة التحرير الوطني وثوار يشاركون الولاء للقضية الثورية. لكن في الخفاء، ومن خلال التلاعب والتداول، كانت شراكة تخريب للثورة. كانت شراكة بين العملاء الإمبرياليين والطبقة الرأسمالية الطفيلية المزدهرة التي تطلع إليها نظام مُيري العسكري. كان مشروعاً

بالغ التعقيد: سمح نميري لقرنق بقيادة تمرد في جنوب السودان حتى يتسنى له استكمال مشروعه الإسلامي في السودان. كان الأمر أشبه بضرب عصفورين بحجر واحد. وتمثل الهدف الاستراتيجي في منع تحول التمرد في جنوب السودان إلى حركة راديكالية عن طريق منعه من الانضمام إلى الانتفاضة الشعبية ضد نميري في السودان والقوى الثورية المناهضة للإمبريالية في القرن الأفريقي والشرق الأوسط. وتمكن نميري وأصدقاؤه الإمبرياليون من استغلال العلاقات المتينة بين الحركة/ الجيش والداعمين الإثيوبيين.⁽¹⁾

شهدت السبعينيات والثمانينيات تغيرات اجتماعية وسياسية عميقة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى. فقدت الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في إثيوبيا بعد الانقلاب الذي أطاح بالإمبراطور هيلا سيلاسي في عام 1974، واقترب الديرغ أكثر من الاتحاد السوفيتي وكوبا بعد هزيمة سياد بري في أوجادين. عبر خليج عدن كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في منطقة النفوذ السوفياتي. أما في السودان، فقد كان الجنرال جعفر نميري قد عاد لتوه بعد فشل الانقلاب اليساري، وأعدم القيادة العليا للحزب الشيوعي السوداني، وتقدم ببطء نحو علاقات أكثر متانة مع الإدارة الأمريكية. خلقت كل هذه العوامل مناخًا مكن مجلس الكنائس العالمي من التوسط في اتفاقية أديس أبابا للسلام بين النميري والجنرال جوزيف لاقو يانقا، زعيم حركة تحرير جنوب السودان (SSLM)، تحت رعاية الإمبراطور هيلا سيلاسي.

(1) كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تعتمد كليًا على الحكومة الإثيوبية، في الوقت الذي كانت تخوض فيه حروبًا في إريتريا وإقليم تيقراي. كان لهذا آثار سلبية على النظام الإثيوبي.

في أوائل الثمانينيات، كان القرن الإفريقي، الذي يضم السودان وإثيوبيا والصومال، في قلب التنافس الجيوسياسي الأيديولوجي والاستراتيجي بين القوى العظمى. شهدت المنطقة اضطرابات اجتماعية وسياسية كبرى. كان الإريثريون يقاتلون من أجل الانفصال عن إثيوبيا. وفي السودان، واجه نميري، صديق إدارة ريغان حينها، مشاكل سياسية واقتصادية خطيرة، أدت إلى إضرابات ومظاهرات ضد النظام في الشمال. في الإقليم الجنوبي، اندلع نوع مختلف من الاضطرابات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وإن لم يرتبط بشكل مباشر بأحداث الشمال. شهد الجنوب تحديات سياسية خطيرة مرتبطة باكتشاف النفط في غرب أعالي النيل، وقرار النميري بتسليم الحدود، وبالتالي تعيين حقول النفط داخل اقاليم شمال السودان.

لم تغفل الإدارة الأمريكية عن أهمية موقع السودان الاستراتيجي كحلقة وصل بين إفريقيا والشرق الأوسط، وحدودها الطويلة مع إثيوبيا. كان لشركة شيفرون استثمارات تزيد عن مليار دولار أمريكي في حقول نفط الجنوب مما سيجعل من أي تمرد أو ثورة مهددا بإغلاق أو وقف عمليات شيفرون، وبالتالي، تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة. ستحاول وكالة المخابرات المركزية إذن منع مثل هذا الأمر. وهذا ما يدعم فرضية أنه ربما كانت هناك استراتيجية جيوسياسية في الحرب الباردة لتخريب الثورة في الجنوب. تخريب الثورة أمر وارد، ويعلمنا التاريخ عن فشل العديد من الثورات في تحقيق أهدافها، سواء بسبب الضعف الداخلي للثورة أو التدخل الخارجي.

على الرغم من هشاشته السياسية المضطربة، كان الإقليم الجنوبي أقل مكان في المنطقة من حيث جاهزية إنطلاق ثورة اشتراكية، عكس مزاعم منفسو الحركة الشَّعبية لتحرير السّودان. لم تكن الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية كافية لاندلاع الثورة، لأن الثورة الاشتراكية تحتاج بروليتاريا صناعية لقيادتها. ينبع استحالة الثورة الاشتراكية في الجنوب من غياب حركة طبقة عاملة متقدمة. عُرف الجنوب بهيمنة المحافظون والسياسيون اليمينيون منذ الاستقلال في العام 1956، ومن الطبيعي أن يفشل هؤلاء في تحفيز أيّ عمل ثوري في أوساط الجماهير بسبب طبيعتهم وفشلهم في استيعاب التناقضات الأساسية المتأصلة في التخلّف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي.

أضف إلى ذلك أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسودان يعرّض أي حركة ثورية في المنطقة للتخريب. ففي سياق الجغرافيا السياسية والتنافس بين القوى العظمى في الحرب الباردة في القرن الأفريقي، لن يتسامح الأمريكيون مع حركة ثورية لها القدرة على العمل مع النظام الإثيوبي أو القوى الثورية الأخرى في الشرق الأوسط، لان مثل هذه الخطوة ستمثل أزمة كبيرة للإمبريالية. لذلك كان من الضروري القضاء عليها في مهدها، من خلال توظيف الخبرة المهنية لقرنق وكير لمهام متقطعة حاذقة معادية للثورة. كان الهدف هو منع تطورها إلى حركة تحرر وطني حقيقية، ينمو داخلها الوعي السياسي والأيدولوجي يربط المقاتلين والجماهير.

لقد ناقشت العوامل الخارجية المرتبطة بتنافس القوى العظمى في القرن الأفريقي. هذه العوامل في حد ذاتها لن تنجح في تخريب

الحركة وتحولها إلى حركة تحرير بدون عوامل داخلية مقابلة. كان هناك عامل داخلي مرتبط بالواقع الموضوعي لإقليم الجنوب، وهو طموح قرنق للسلطة. لولا هذه السمة الشخصية لما تمكن قرنق من بناء الحركة بجيشٍ ضخم يضم السّودانيين المهمشين، ممن وثقوا به وانضموا بعشرات الآلاف للقتال من أجل الحرية، والعدالة، والأخوة. فالعلاقة بين الحركة كجسم تحرري، ومشروع السلطة الشخصية دقيقة ويصعب أحياناً ملاحظته. وقد توفي قرنق بشكل مأساوي قبل أن يتمكن من ممارسة السلطة التي عمل طويلاً على تحقيقها.

سيطرة العسكرتاريا: ثقافة الخوف والأناية

من مآثورات ماو تسي تونغ أن «القوة تخرج من فوهة البندقية»، وتعني أن كل من يرغب في السلطة يجب أن يبني جيشًا موليًا له فقط. كان الجيش أداة مهمة في التحرر الوطني في منطقتي القرن والبحيرات الكبرى في إفريقيا، وخاصة مع نهاية الحرب الباردة، سواء بهدف الثورة الاجتماعية، أو الإطاحة بطاغية، أو خدمة أجندة شخصية. حيث أسقطت أنظمة قبل مطلع القرن الماضي في كل من السودان، وإثيوبيا، والصومال، وأوغندا، ورواندا، وزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد. أما تأثير حركات / جهات التحرير / المقاومة هذه على الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، في فضاءاتها، فهي مسألة أخرى خارج نطاق الكتاب.

ظهرت الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان في سياق تفكيك «السودان القديم» وبناء «السودان الجديد». ما قد يعني المساومة وتقاسم السلطة مع حزب المؤتمر الوطني. فشلت الحركة في تحقيق أهدافها السياسية، واستقرت بدلاً من ذلك في جنوب السودان، مما أثار استياء النوبة، والفونج، وغيرهم من المهمشين في شرق وشمال السودان. هدف هذا القسم هو مناقشة تحول الحركة من جيش ثوري (راديكالي) إلى جماعة رجعية (عسكرية) تخدم أجندة قائدها الشخصية في حيازة السلطة.

كان الدكتور جون قرنق دي مبيور أحد المثقفين الأفارقة القلائل الذين انبهروا باستخدام الأساليب العسكرية في عملية

التحرر الوطني. انضم لحركة أنيانيا فور تخرجه من جامعة دار السلام عام 1969، قبل استيلاء الجنرال نميري على السلطة في ذلك العام بانقلاب عسكري يساري وضع السودان على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، وإن كان لفترة قصيرة جداً. لم يكن من قبيل المصادفة أن يختار ثوري مؤمن بأفكار البان أفريكانزم الإنضمام لحركة أنيانيا الرجعية بدلاً من العودة للمشاركة في بناء حركة ديمقراطية في الجنوب بعد ثورة مايو. والسؤال الذي يطرحه الناس هو ما إذا كان قرنق قد استخدم معرفته بمكافحة التمرد لإخفاء نيته في الانضمام إلى المتمردين في بور.

جاءت سهولة تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان، من حيث توفر الموارد البشرية والمادية، لتكون وبالأومصدر صعوبة على شخص مهتم بالسلطة الشخصية. ودفح إلى ضرورة «التحديد المبكر للقيادة»، واتخاذ تدابير أمنية صارمة أدت إلى تطور التنظيم إلى جيش مغلق، وسري، ومليء بالمكائد. اعتمدت الحركة/ الجيش نفس كود الأمن والاستخبارات الذي اعتمده الجيش السوداني. وهكذا، ومنذ البداية، تشكّل الجيش الشعبي لتحرير السودان على غرار الجيش السوداني الرجعي من حيث التدريب، والعقيدة العسكرية، والتوجيه المعنوي، والعلاقات بين الضباط والجنود. ومالت أكثر نحو العسكرية، مما جعل التسلسل الهرمي (السلطة) أكثر أهمية من الأفقية (الرفاقية) في تشكيل وتكييف العلاقات بين الرفاق. تم فرض هذا التسلسل من خلال شبكة ضباط استخبارات عسكرية ومخبرين، تمثلت مهمتهم في غرس الخوف ونشر الشائعات.

وُلد هذا الوضع ثقافة الشك والخوف، وأصبح الناس مهووسين بحبّ النفس والقيّل والقال. انتشرت اللامبالاة وانعدام الثقة أو التضامن بين القوات والضباط. ظلّ الرفاق متشككين في بعضهم البعض، وحافظوا على ولائهم لشخص واحد فقط: الرئيس والقائد العام. كان مناخاً لعبادة القادة، والتملق، والصراع؛ حيث يقبل الناس كلّ ما يقوله القائد مهما كانت فظاظته ومفارقته للذوق؛ لقد أراد الجميع محبة القائد. كان وضعاً مليئاً بالنفاق، يناقش الرفاق فيه القضايا الخاصة والعامّة بالهمس، خاصة ما يتعلق بمواقف وسلوك ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومسؤولي القيادة العامّة، والحراس الشخصيين. كانت بيئة محكومة بالخوف والمنافسة على الرتب العليا. نتج عنها التجسس على الرفاق، والنميمة، والتسلق، وشهادات الزور في صفوف الحركة التحريرية. كانت العسكرتارياً دواءً فعالاً لإجبار الناس على الخضوع؛ أيّ نقيضاً مباشراً للتحرير.

عندما يعمل المرء على تحقيق السيطرة الفردية نادراً ما يدفع الآخرين للترقي نحو القيادة. وكقاعدة عامّة، يولي القائد عناية فائقة لضمان وجود غير الأكفاء في المناصب العليا. تصرف العديد من القادة العظماء على هذا النحو، ولوحظ تلاعبهم وتجاهلهم للجدارة. ويوحى تصريح جاك ماليه دو بان القائل أن «الثورة تأكل بنيتها» حقيفاً بأن القائد يدمر أفضل العقول من حوله، أو من يشتهه في رغبتهم في القيادة. كانت هناك كثير من حالات الموت غير المبررة، وحالات اختفاء، واعتقالات طويلة الأمد لقادة وكوادر الحركة بين سنوات 1984 - 1996. كان من الصعب، في بيئة

محكومة بالخوف وغريزة البقاء، معرفة السبب الحقيقي لموت و إختفاء بعض القادة.

يتطلب بناء سلطة الفرد في حركة تحرر وطنية، قمع الوعي السياسي الأيديولوجي، وخلق كتلة تفتقر ملكة النقد. الجدير بالذكر أن الأبوية الاحتكارية والمحسوبية السياسية طغت على أي روح ثورية داخل الحركة، وسهّلت على القائد التلاعب بالمقاتلين من خلال توظيف التناقضات الإثنية. وبما أن اللعب على أوتار الخطاب الإثني لم يكن كافياً، كان من الضروري تعزيز النزعة العسكرية لسببين: فرض عبادة شخصية القائد، ومحاربة ثقافة المساواة الأصيلة عند الدينكا، والتي لا تقبل الاستبداد وعبادة الشخصية. والجدير بالذكر أن غالبية المقاتلين كانوا من إثنية الدينكا المنحدرين من شمال بحر الغزال.

عمل قمع الوعي الإيديولوجي والسياسي، وتعزيز النزعة العسكرية داخل حركة التحرر الوطني، على دعم عبادة شخصية القائد، وخدمت أغراضاً متعددة مرتبطة بطموحات قرنق في السلطة. أولاً، كانت الفكرة هي استدعاء الولاء المطلق والشخصي لقيادة الدينكا، ممثلة في شخص قرنق، واعتباره تجسيداً للقائد وليم دينق نيال وخليفته في قيادة الدينكا⁽¹⁾. ترتبط هذه الصورة بظهور قرنق في قيادة حرب التحرير، وهو الدور المفترض لدينق نيال في حركة أنيانيا، لذلك، كان مجندي الدينكا يقضون ساعات طويلة بمعسكرات التدريب في تأليف الأغاني الحماسية في مدح

(1) كان الراحل وليم دينق نيال هو الزعيم المطلق لدينكا بحر الغزال، وسيطر حزبه على جميع مناطق الدينكا في بحر الغزال، باستثناء بعض المناطق في رمبيك وقوقريال.

قرنق ودينق نيال بدلاً عن الثورة.

ثانيًا، ظهر بعض قادة الدينكا من بحر الغزال مثل كارينو كوانين (قوقريال)، وبنيامين بول أكوك، وكواش مكوي (أويل)، في سياق التعبئة السياسية لحرب التحرير الوطني. شكك هؤلاء وتحذروا قيادة قرنق، لأنه ينحدر من أقلية دينكا بور في أعالي النيل وليس من دينكا بحر الغزال. لذا كان من الضروري إحباط طموحاتهم القيادية من خلال غرس أيديولوجية الدينكا الإثنية، التي تتغاضى عن الاختلافات الطفيفة بين الطوائف أو العشائر داخل أمة الدينكا. ففي ضوء هذا المنطق، ينبغي على مقاتلي الدينكا التظاهر باللامبالاة وعدم الانحياز في الصراع على السلطة بين قرنق ونائبه كارينو كوانين بول، أو أي زعيم آخر من زعماء الدينكا. ليس هذا فحسب، بل يجب عليهم أيضًا الوقوف إلى جانب قرنق في أي صراع على السلطة مع زعيم ينتمي إلى إثنية أخرى، مثل صموئيل قاي توت. وقد أتى ذلك ثماره عندما أمر قرنق باغتيال بنجامين بول أكوك، واعتقال القائد أروك طون أروك الذي كان قد كسب ولاء معظم ضباط وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان المنحدرين من بور.

أما الهدف الثالث، فكان لرفع قرنق لمستوى الإله في السيكلوجيا الاجتماعية للدينكا، وغرس شعور الولاء والإخلاص لشخصه فوق كل شخص غرض النظر عن خلفيته الاجتماعية. نجحت حيلة إبراز أيديولوجيا الدينكا الإثنية من خلال شخصية قرنق بشكل جيد للغاية، كما نجح قرنق في إعدام بعض أبرز قادة الدينكا السياسيين والعسكريين بتهم واهية مثل اختطاف الحركة. لم يكن

لدى هؤلاء القادة فرصة طرح قضيتهم لأن أيديولوجية الدينكا الإثنية شلت أو تغلبت على حقوقهم الفردية في استجواب القائد الذي حظي باحترام كبير من جميع الدينكا مثل المسيح تقريبًا. كان المهتم هو هيمنة المجموعة (الدينكا) على السلطة، وفي سبيلها يمكن التضحية بأفراد من نفس المجموعة. خفف هذا من رد فعل أفراد دينكا ملوال عندما قُتل زعيمهم الكاريزمي بنيامين بوك أكوك في عام 1984 بدم بارد؛ و دينكا تويج عندما احتجز كاربينو كوانين عام 1987، وأروك طون أروك في عام 1988، وكلاهما أعضاء في القيادة العليا. جاءت واقعة سجن القائد أروك طون أروك أكثر دراماتيكية، إذ لم ينقذه أيًا من أفراد الحركة/الجيش المنحدرين من بور، حتى نجح في الهرب من سجن قرنق بفضل الخلل الأمني الذي حدث مع إعلان الناصر في عام 1991. يُذكر أن أيديولوجية الدينكا الإثنية رفعت قرنق لمستوى رئيس الدولة، حيث تمتع بمعاملة الرؤساء والسجادة الحمراء في عواصم الإقليم، في وقت كان لا يزال زعيم متمردين في غابات جنوب السودان.

التخريب السياسي والأيدولوجي للثورة

ليس من الضرورة أن يكون الفلاحون، الذين شكلوا قاعدة الحركة ، ماركسيين أو قادرين على استيعاب الفلسفة الماركسية. لكن كان من المستحيل عليهم الانخراط، دون حد أدنى من التوجيه الأيدولوجي والتدريب، في ثورة تهدف تغيير حياتهم. كانت الدعوة إلى «سودان اشتراكي موحد»، وهو شعار يعبر عن أيدولوجيا يسارية، تفترض مسبقاً معرفة بالنظرية الثورية. الأمر الذي أثبت بالفعل أن جنوب السودان كان في حالة دنيا من التطور الاجتماعي والاقتصادي، ويفتقر ثقافة العمل السياسي اليساري المنظم. تنحدر قيادة هذه الحركة الوليدة من هذه البيئة - الجزء الأكثر تخلّفاً اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً في السودان، حيث انعدمت الظروف الموضوعية لقيام ثورة اشتراكية.

أبسط وسيلة لخداع الفقراء، في حالات الجهل والفقر، ليتبعوا مساراً من هذا النوع هو وعدهم بحياة سماوية حيث يتدفق الحليب والعسل. يضمن كل من الإسلام والمسيحية حياة أفضل بعد الموت لمعتنقي تعاليمها واتباعها، لكن لم يعد أحد من هناك ليخبرنا ما إذا كانت هذه هي الحقيقة. أما الاشتراكية، فهي على الأقل تعد بحياة أفضل قبل الموت، وقد شهد كثيرون كيف حسّنت الاشتراكية حياة ملايين الصينيين. هذه هي صورة «الاشتراكية» كنظام اجتماعي اقتصادي، تحفز أذهان المضطهدين وتدفعهم إلى العمل. اجتذبت الحركة الاشتراكية التي وعدت بالحرية، والعدالة، والازدهار (بقيادة

شخص من الجنوب) آلاف الأتباع، لا سيما من أطراف السودان في أقصى الشمال، والشرق، والغرب، والوسط. لقد رأوا في الحركة مُخلِّصًا وانضموا بعشرات الآلاف في تجاوز للإنتماءات الإثنيّة والإقليمية.

يمكن لمنفستوا الحركة الشَّعبية لتحرير السودان أن يُقبل بسهولة كقطعة من الأدب اليساري المتطرف. لقد كان دقيقًا وقاطعًا، بشكل مفاجئ، لسياسات الائتلاف المميزة للحركات التحررية أو القومية، واستخفَّ ووجه انتقادات لاذعة لقيادة أنيانيا، التي صُعدت من هول هذا الازدراء الشخصي. يكشف فحص محتوى المانفستو عن فراغه الأيديولوجي. لقد كان وثيقة بلا طعم مزخرقًا برطانة وشعارات الاشتراكية، بعضها حتى لا يناسب ظروف السودان أو إقليم الجنوب. لا بدّ أن قلة، أو ربما مثقفًا واحدًا، على دراية بالأدب والعبارات اليسارية، قد صاغه بهدف وحيد هو الحصول على مساعدة سياسية وعسكرية، لكنه افتقر إلى اللمسة الأيديولوجية التي ترافق عادة الأدب اليساري. لم يضع المنفستو برنامجًا يعالج التناقضات الأساسية التي فرضت النضال الذي زعم أنه يتزعمه. إن مفهوم ورؤية «السودان الجديد» معلقة في مكان ما بين الخيال السياسي والخداع.

تسبق أي ثورة اشتراكية أمرين مهمين: الطبيعة الطبقيّة للنضال، ومستوى عالٍ من الوعي السياسي في صفوف المقاتلين والشعب. إن شريحة المجتمع القادرة على خوض صراع طبقي هي الطبقات العاملة وقسم من البرجوازية الصغيرة، وذلك بحكم امتلاكها الأدوات الأيديولوجية والسياسية اللازمة للنضال. يتيح هذا الوعي السياسي إدراكًا صحيحًا للواقع من خلال النظرية

(التفكير) والممارسة (الفعل). لا وجود لثورة اشتراكية دون نظرية ثورية، كما يقول المأثور الماركسي؛ ويجب أن يكون لكل حركة تحرير ايدولوجيا تلخص تحليلها النظري للسياق، وبرنامج عملي لتحقيق هذا الهدف. وعلى حدّ تعبير أميلكار كابرال، فإن النضال من أجل التحرير هو بالضرورة تعبير عن التناقضات الداخلية في الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتاريخي. وهو الأمر الذي ينطبق على السودان وجنوب السودان. ما يعني أن على حركة التحرر الوطني أن تفسح المجال للمعرفة الملموسة لهذا الواقع الأساسي عند صياغة أهدافها وبرنامجها السياسي الهادف لتغيير ذلك الواقع.

كان أول ما فعلته قيادة الحركة هو تشويه سمعة التعليم والمعرفة. جاء ذلك في إحدى خطابات قرنق أمام مجندي الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومعظمهم من رعاة الماشية الأميين في مركز تدريب بونجا:

أخبروا هؤلاء [أي الضباط والطلاب السابقين] بالتخلص من شهاداتهم، إذ ليس لها فائدة هنا. سيأتي منكم (الفلاحون والرعاة) المدراء والإداريين، ولن يكون هؤلاء [أي الضباط والطلاب السابقين] سوى سكرتيرين يعملون تحت أمرتكم.

أي نوع من الثورة الاشتراكية أو الحكومة الثورية يديرها أميون جاهلون⁽¹⁾؟ كانت هذه بداية الشعبوية، وسرّعان ما تُرجمت إلى

(1) يتناقض هذا مع فكرة كابرال عن أن القلم أهم من السلاح في مسيرة التحرر الوطني في غينيا بيساو، ومقولة توماس سانكارا «أن الجندي بلا تدريب ايدولوجي مجرد مجرم محتمل».

حظر التدريب والتثقيف السياسي المنظم والمنهجي للمقاتلين. لا يجوز الانخراط في النضال السياسي، ناهيك عن الكفاح المسلح الثوري، دون حد أدنى من التثقيف السياسي والمعرفة، تطبع وتتوسط العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المقاتلين، وبينهم والجماهير التي يتفاعلون معها في سياق حرب التحرير.

لا يمكن فهم حظر التثقيف السياسي، خاصة مع انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي والمعرفة الضحلة فيما يخص العمل السياسي المنظم وسط فلاحين ورعاة الجنوب، إلا بالرغبة في منع تطور الوعي الثوري بين قادة الحركة، وكوادرها، والمقاتلين، وكذلك وسط الجماهير. لذا، فإن ما بدا على أنه فشل في إحداث تطور للوعي الثوري الجماهيري، كان في الواقع مصمماً بشكل متعمد لتفويض الثَّوْرَة. كان الهدف هو إنتاج كتلة غير نقدية سهلة الانقياد. يتضافر هذا - غياب الوعي الثوري - مع التركيز على النزعة العسكرية والروتين العسكري، ليخلق لنا ما نراه من علاقات تربط القادة، والكوادر، والمقاتلين، والجماهير.

إن غرس الوعي الثوري والوعي السياسي في حرب التحرير الوطني أهم من البنادق التي يحملها المقاتلون. وكما قال توماس سانكارا ذات مرة، «الجندي دون تدريب سياسي أو أيديولوجي هو مجرم محتمل». يجب أن تخلق الثورة الوعي الثوري، وتدفع المقاتلين في جيش الثوار إلى التصرف بشكل مختلف عن عناصر جيش النظام القمعي. دون الوعي الثوري لن يكون هناك فرق بين أفراد يرتدون الزي الرسمي ومجرمين يحملون السلاح. لقد كان انحرافاً جذرياً عن الروح الثورية عندما خاطب قرنق مجموعة

من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان في مركز تدريب بونجا: «أن الكلاشنكوف هو وسيلتكم للحصول على ما تريدون - الطعام والنساء». كان بمثابة إشارة لجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لنهب، واغتصاب، وقتل من يُفترض أنهم حملوا السلاح من أجلهم.

كانت معسكرات تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان يديرها معلمون رجعيون تلقوا تدريبهم في القوات المسلحة السودانية. غرس هؤلاء في صفوف المجندين وأعادوا إنتاج ثقافة العسكرة والطاعة العمياء للأوامر والتعليمات. أدى هذا إلى حدوث انقسام في مواقف وسلوك المقاتلين في تواصلهم مع الناس في قراهم. بينما ردد ضباط وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان شعارات الحرية، والعدالة، والمساواة، والحكم الديمقراطي، والازدهار للجميع، انخرطوا في أعمال تتعارض مع هذه القيم. ولّد هذا ارتباكاً في أذهان الناس. لا عجب أن احتج بعض الناس في منطقة ألياب بولاية البحيرات عندما وصفهم مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنهم «رفاق»، إذ ظنوا أن «الرفيق» هو شخص يتصرف بشكل سيء، ويضرب الأبرياء، ويسرق مواشي الآخرين. تسبب منع التعليم السياسي والتدريب الإيديولوجي في وجود مقاتلين غير مسيحين، يفتقرون الحساسية في مراعاة مخاوف البسطاء، الذين سرعان ما أدركوا الفرق بين الأقوال والأفعال.

هناك أمر خبيث في تعمد عدم تسييس مقاتلين حركة تحرر وطني، يتعلق بطبيعة علاقات السلطة بين ضباط وجنود حرب التحرير من جانب، والحركة والسكان المدنيين من جانب آخر.

يفرض الوعي السياسي والأيديولوجي معرفة السياق الاجتماعي والسياسي للنضال. ويكتسب الناس هذه السمات من خلال التعلم والتجربة، من خلال التفكير والعمل، أثناء سيورة تكوّن الوعي، إذا أعدنا صياغة عبارة بولو فيري (1974). يتعلم القادة والشعب، ويعملون معًا لتغيير الواقع القمعي الذي طمر وعيهم. يقول هذا الوعي الأيديولوجي المثقف الثوري والمزارع في الفكر والسلوك، حتى يستوعب المفاهيم والقيم الجوهرية، ويحفز تغيير الموقف الذي يتيح الإدراك الصحيح للواقع. تأتي ضرورة الثورة من ضرورة إحداث تغيير في المواقف والتصورات، وتصحيح الواقع القمعي، من أجل إطلاق دوافع تقود لإحداث التحول.

منحت الحكومتان الأثيوبية والكوبية فرصًا وتسهيلات للحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل التثقيف السياسي والأيديولوجي لقادة وكوادر ونشطاء الحركة الناشئة، سواء في مدرسة يكايت السياسية الثانية في أديس أبابا، أو مدرسة في جزيرة خوفينتود في كوبا. مثلت هذه فرصة كبيرة للحركة، خاصة كوبا حيث أرسل العديد من حركات التحرير في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط كوادرها. كانت هذه فرصة للتعلم المشترك، ومقارنة وتبادل الخبرة بين الممارسات الثورية. تعمّدت الحركة الشّعبيّة لتحرير السودان إرسال أفراد بالكاد قد يستفيدوا، سواء من حيث أميتهم أو إرادة تلقي الأفكار التقدمية، وعادوا من الدورات التدريبية في كوبا وأديس أبابا مشبعين بأفكار الثورة المضادة. هناك علاقة مباشرة بين حظر العمل السياسي والأيديولوجي داخل الحركة/الجيش - خنق الوعي والتأكيد على العسكرة -

وعبادة شخصية قرنق. جاء دعم الديرغ للحركة الناشئة على أساس التضامن الأيديولوجي، وهو ما يفسر احجامهم عن دعم حركة أنيانا تو، التي نشأت بعد تمرد أكوبو في عام 1975. هذا الموقف التضامني، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي العسكري، يفترض مسبقاً تطور الموقف الأيديولوجي والتنظيم السياسي داخل الحركة. سيُساعد الأيديولوجيون الإثيوبيون في تحديد واختيار المرشحين المحتملين من الحركة للخضوع للتدريب السياسي والأيديولوجي ليصيروا مفوضين سياسيين، ويتولون بعد ذلك التوجهات السياسية والمعنوية داخل الجيش. لسوء الحظ لم يكن هذا هو الحال. قامت قيادة الحركة/ الجيش باختيار ضباط لم يتمكنوا من استيعاب جوانب من الفلسفة الماركسية والاقتصاد السياسي، ثم ممارسة تلك التعاليم. بالكاد استوعبوا المفاهيم الأساسية، ولم يتمكنوا من تفسير أو نقل معانيها الصحيحة للمقاتلين أو الجماهير.

جاءت الواجهة الاشتراكية التي طرحتها الحركة من قبل خيال العديد من أصحاب التفكير التقدمي واليساري، بما في ذلك بعض أعضاء الحزب الشيوعي السوداني. كان بمقدور هؤلاء الرفاق تشكيل نواة كوادرات اشتراكية داخل الحركة، ويصبحوا مفوضين سياسيين أكثر معرفة وجاهزية. من الحكمة دائماً نشر كوادرات ذات سمات قيادية جيدة، ومعرفة بالسياسات الثورية، وتستوعب التناقضات التي تبرر حرب التحرر الوطني، للقيام بالعمل السياسي، لا سيما على المستويات الدنيا مثل الجنود و السكان المدنيين. من شأن هذا العمل السياسي والأيديولوجي أن يتوسط العلاقات بين الجيش والجماهير، ويساعد في توضيح الطابع الطبقي للحرب، وتحديد

الأعداء أو الأصدقاء. كما سينشر التصور الموضوع للدولة والمجتمع التي سعت الحركة إلى بنائها أثناء وبعد حرب التحرير.

للأسف لم يكن هذا هو الحال. اختصرت القيادة العمل السياسي في مجرد ترديد الشعارات من قبل المقاتلين والجهاهير. وهذا ما يفسر سبب قيامها بتحديد أفراد معينين مناسبين لهذا النوع من العمل السياسي، ما أدى في النهاية إلى تربية محتالين ومجرمين تحت ستار اسم مفوضين سياسيين وثوَّار. وهكذا، وفي طريقها لدحر العدو، خلَّفت وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان آثاراً دائمة لحالات الاغتصاب، والقتل، والوحشية، وتجريد المدنيين من إنسانيتهم، وخاصة النساء والفتيات (نيابا، 2000: 51). صار من زعمت الحركة حمل البنادق من أجلهم ضحاياها. كان من الواضح أن هدف منع مقاتلي الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وكوادرها من أي انشغال بالسياسة هو إنتاج وتعزيز ثقافة التملق واللامبالاة، وتشجيع الانشغال بالتسلسل الهرمي والرتب، وضمان طاعة عمياء للأوامر. خلقت هذه الثقافة رجالاً آليين يحملون الكلاشنكوف، ومدربين على ممارسة القتل، بمن في ذلك أصدقائهم.

ليس هذا فحسب. عملت هذه الثقافة على الحط من قدر الفكر وسعة الاطلاع. أخبرني أحد المدربين (تعلمجي) في معسكر تدريب كتيبتنا (كتيبة سونكي): «شهادة الدكتوراه التي بحوزتك لن تفيدك هنا. يمكنك استخدامها في لف التبغ». كان يستعرض سلطته عبر احتقاري منطلقاً مما قاله قرنق سابقاً في إحدى محاضراته للمجندين. أثارت هذه الإهانة حفيظتي، ودون اهتمام بالعواقب

رددت متحدياً: «الدكتوراه ليست ورقة، بل معرفة كامنة في عقلي». عوقبت بأن أمضيتُ أسبوعاً في تدريبات إضافية. عرفتُ بعضاً من خريجي الجامعات أصبحوا أميين بعد ستة أشهر في مركز تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان في بونجا. وهو المركز الذي عُرف لاحقاً باسم معهد الحرب والدراسات الثورية، رغم انعدام كل ما هو ثوري في مناهج المعهد ليبرر الاسم.

لم يكن من الصعب استنتاج أن المعاملة الوحشية التي يتعرض لها كوادر ومقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتجريدهم من إنسانيتهم، كانت تهدف إلى إنتاج قوة عسكرية سهلة الانقياد. وهي نفس طريقة التعامل مع السكان المدنيين عندما يكون الجيش الشعبي خارج قواعده ويتصرف كجيش احتلال. ارتكب أفراد الجيش الشعبي انتهاكات ليس بمقدورهم توقع حدوثها في بيوتهم، مثل اغتصاب الفتيات، والأمهات المرضعات، وحتى النساء المُسنَّات. يذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان وشعب الديدنقا (في شرق الاستوائية) باعتزاز، قائد كتيبة النحل مارتن مانييل أيويل، على مهنيته العسكرية التي أظهرها عندما طلب من القائد العام أن يأمر بعودة الكتيبة إلى بحر الغزال وتجنب صراع وشيك مع شعب الديدنقا، الذين قضوا على فصيلة من الجيش الشعبي لتحرير السودان قوامها 51 رجلاً، بعد تنفيذ الكتيبة عمليات اغتصاب وحشية في قرى الديدنقا.

حرب التحرر الوطني هي عملية هدفها تحرير المجتمع من جميع أنواع المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنفسية. كان ينبغي أن يكون هذا هو الردّ على السؤال البلاغي

«تحرير من من؟»، الذي طرحه مدافع عن الاتحاد الاشتراكي السودانيّ عندما هيمن الجيش الشعبي لتحرير السودان على عناوين الصحف في عام 1984. من المؤسف أن أعتقد العديد من مقاتلي الجيش الشعبي أن التحرير يعني حمل بندقية كلاشنكوف، وإطلاق النار على جنود العدو، واحتلال مواقعهم. من هنا جاء شعورهم باستحقاق شغل المناصب الحكومية، والحصول على رتب في القوات النظامية، وقبل كل شيء الامتياز والثروة بحلول نهاية الحرب. وهذا ما حدث. «نحن من حرّ الوطن»، ليبدأ بعدها ترهيب المنافسين المحتملين، خاصة من ظلوا في مناصب الوظيفة العمومية في ظل نظام الشّمال القمعي بعد ثورة الإنقاذ.

لم يأت هذا الموقف وشعور الاستحقاق من فراغ. هو نتاج تطور الحركة/ الجيش، والطريقة التي أدارت بها حرب التحرر الوطني خارج سياقها السياسي والأيدولوجي. إنها النتيجة المباشرة للتخلي عن التدريب الأيدولوجي والتنوير السياسي للقادة، والكوادر، والمقاتلين، الأمر الذي وضع البحث عن الربح بدلاً عن التضحية غير الأنانية والعمل التطوعي الذي دفع في البداية المجندين إلى صفوف الحركة/الجيش. قلتُ في وقت سابق أن الأيدولوجيا هي أحد العناصر الأكثر أهمية في حرب التحرر الوطني ضمن عناصر أخرى مثل التنوير السياسي، والتنظيم، والمأسسة.

من الخطر دعوة الناس إلى حمل السلاح دون منحهم التريية السياسية. والأخطر من ذلك هو تأجيل العمل السياسي للتحرر الوطني إلى مراحل لاحقة بسبب أولوية المواجهة العسكرية المباشرة مع العدو. يرقى هذا الفعل إلى قطع العلاقات الديالكتيكية بين

وظيفتيّ التحرير الوطني. فالجيش فعال وضروري فقط في سياق هدف سياسي. بدأت الحركة في تنظيم وبناء الجيش الشعبي قبل الكادر السياسي. في الواقع، لم يكن القطاع موجوداً إلا في لحظات التقلبات والارتباك، حيث يظهر الجسمان في علاقة جدلية. بينما هيمن الفصيل العسكري على الفصيل السياسي في جميع الأمور العملية للحركة. لا بد أن المواجهة الأولية بين السياسيين والضباط العسكريين، التي منعها التدخل الإثيوبي، دفعت قيادة الحركة إلى نبذ العمل السياسي بشكل عام، والتنظيمي بشكل خاص. وهما أن كل شيء يحدث لسبب، فقد كانت هيمنة الجيش على الحركة الوليدة بهدف مركزة وحصر قوة وسلطة الحركة.

جدير بالذكر أنه بعد حسم الخلافات القيادية، لم تتمكن القيادة المكونة من السياسيين والضباط العسكريين من الاتفاق على الهيكل التنظيمي الذي من شأنه أن يمنح السلطة للقيادة السياسية وليس القيادة العسكرية. من الواضح أن التأثير المفرط الذي مارسه مبعوث الديرغ على هؤلاء القادة أدى لحسم التنافس لصالح القيادة العسكرية للحركة في شخص الدكتور جون قرنق دي مابيور. وكان نيله درجة الدكتوراه وكونه عقيداً في الجيش قد غيرت الموازين، وبرز رئيساً للجنة المركزية المؤقتة، وكذلك القائد العام للجيش. من الناحية العملية، سيكون التمييز بين رئيس الحركة والقائد العام للجيش واضحاً لو تمايز المكونان في مجالتهما المهنية. لم يحدث هذا، وبالتالي اندمجت الوظائف السياسية والعسكرية للحركة الناشئة في شيء واحد. أدى التركيز المفرط على الجيش في حركة التحرير إلى تهميش ونبذ السياسيين شيئاً فشيئاً.

ظهر الموقف السلبي تجاه السياسيين، والرغبة في تخليص الحركة من التنوير السياسي، داخل مراكز تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان المجندون يقضون ساعات، حتى في وقت متأخر من الليل، يرددون شعارات فارغة أو ينشدون أغاني معنوية تمدح رئيس وقيادة الحركة. ورفض المدربون بشدة محاولات تقديم تفسير سياسي لبعض الأحداث داخل السودان أو خارجه، وكانوا يجيبون عادة «هذا ليس برلماناً». فهمتُ هذا لاحقاً عندما جاءتني تعليمات حوالي الساعة الواحدة صباحاً بمقابلة قرنق. لقد أذهلني أنهم رأوا في بعض الدروس السياسية التي عرضتها على المجندين في كتيبة «سونكي» تحريضاً سلبي مضاد للحركة.

- «جاءتني معلومات بخصوصك من ضباط الاستخبارات».
قال لي القائد العام.

- «لا بد أنهم كذبوا عليك»

- «كف عن هذا»، قال محذراً من تغيير الموضوع. ثم
ألقي على مسامعي محاضرة عن كيف انتظر الثوار الإثيوبيون 12
عاماً قبل تأسيس حزب العمال الإثيوبي، وكيف ينبغي أن نفعل
الشيء نفسه دون استعجال.

- «أجبتُه» وضعنا مختلف عن الواقع الإثيوبي. لقد استولى
الضباط الثوريون هناك على السلطة بانقلاب، ووفقاً للظروف
الموضوعية في إثيوبيا، استغرق الضباط وقت كثير من أجل تحقيق
هذه المهمة، لأنهم كانوا مشغولون بمهام أخرى مثل تحرير الأرض
من الملكية الإقطاعية، وحملة محو الأمية لنشر المعرفة الثورية،

وغيرها، بينما بدأنا بقيادة الشعب في كفاح ثوري مسلح للاستيلاء على الخرطوم. هذا يعني أن على الناس معرفة وفهم جميع الخطوات التي نتخذها حتى يدعموا الثورة».

لم يعجب قرنق ما قلَّته، وهتف «انتباه. أخرج سآحادثك لاحقًا». لكنه لم يفعل.

وضعني لقاء منتصف الليل القصير هذا في دوامة فكرية منعتني النوم حتى شروق الشمس. استدعيْتُ منفسِتي الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان، وبدأتُ أفكر في فصوله، لا سيما البنود المتعلقة بالكفاح الثوري المسلح الذي طال أمده. ووجدتُ أنه من غير المفهوم إجراء كفاح ثوري مسلح دون قدر من التثقيف السياسي لمن يشكلون الجزء الأكبر من مجندي الجيش. قادت خلفيتي الأيديولوجية والسياسية والحوار القصير مع قرنق إلى استنتاج إما إنه لم يكن لديه سوى قليل معرفة بحرب الشعب، أو كان يستغل ظروف حرب الشعب من أجل طموح شخصي في السلطة، كما ناقشتُ سابقًا.

وهذا ما يفسر ازدرائه القادة السياسيين الذين انضموا إلى صفوف حركة التحرير في الأيام الأولى للحرب. كان وقتًا صعبًا حينها أن تكون سياسيًا، وخاصة السياسيون اليمينيون الذين لم يألفوا هكذا مواقف. فقد وجدوا أنفسهم تحت رحمة ضباط جيش لا يرحمون، وجدوا متعة في إذلال الوزراء السابقين في حكومة الإقليم الجنوبي، وانتهى المطاف بالعديد من هؤلاء السياسيين في سجون الجيش الشعبي ومعسكرات الاعتقال. كانت المعاملة المهينة للسلطة، والمثقفين بشكل عام، بمثابة النهاية والإهمال التام للعمل

السياسي المنظم في حركة التحرير. وأصبح التدريب العسكري إلزامياً على جميع المنضمين إلى حركة التحرير، بغض النظر عن أعمارهم ولياقتهم البدنية.

لكل شيء غاية. لا يهم ما إذا كنت تدرك ذلك الآن أو في المستقبل. الغرض من التنظيم في أي جسم - وبشكل أكثر تحديداً في الحركة السياسية - هو الجمع بين أجزائه وجعل النظام يعمل فعالية. في الحزب السياسي أو حركة التحرر الوطني، تشكل الأجزاء المختلفة معاً الكل، ولا يمكن للكل أن يعمل بفعالية دون الأجزاء المكونة. وفي هذا الصدد، سيكون من الصعب القيام بعمل سياسي دون تنظيم يربط الأجزاء المختلفة في وحدة سياسية وأيديولوجية. يجد التنظيم الوحدة، والوئام، والانضباط في الرتبة بناءً على الاقتناع بالقضية والالتزام بها بينما تتوقف هذه بداهة، على الوعي السياسي من جانب المقاتلين والشعب.

أدرجت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، نظرياً، في هذا التكوين، الوظائف المزدوجة للأبعاد السياسية والعسكرية للتحرير الوطني. لكن من الناحية العملية، لم ينفصل الاثنان كلاً في المجالات المهنية الخاصة به. رفضت القيادة فصل الحركة عن الجيش، بحيث تقود الأولى بينما تلتزم الثانية بسلطتها، كما يُمارس في الدول الحديثة حيث تخضع القوات المسلحة للسلطة السياسية والمدنية بحيث يظل رئيس الهيكل السياسي للحركة الشعبية هو القائد العام للجيش دون مخاوف، حتى لو شغل هاذين المنصبين نفس الشخص. لكن القيادة أصرت على علو الجيش على الحركة بحيث اختفى العمل السياسي المنظم داخل حركة التحرر.

الهدف السياسي الاستراتيجي للحزب أو حركة التحرر هو الاستيلاء على الدولة لتغيير المجتمع بما يتوافق مع ايدولوجيتها. وفي النضال السياسي للاستيلاء على سلطة الدولة، يجب على الحزب أو حركة التحرر الالتزام بدرجة معينة من الهيكل التنظيمي، يكون بسيطاً ويسمح بسهولة تداول الأفكار والاتصالات الحزبية، ويمكن الأعضاء من المشاركة في قرارات الحزب. الأدوات الأساسية في العمل السياسي هي الدستور، واللوائح الداخلية، والبرنامج السياسي. يشمل الأخير الفضاءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لعمل الحزب أو الحركة؛ بينما يحدد دستور الحزب أو الحركة نظرتها للعالم أو الأيديولوجيا، والمبادئ التوجيهية، والأهداف السياسية الاستراتيجية، وأجهزة الحزب، والعلاقات فيما بينها؛ بينما تحدد اللوائح الداخلية، كما يوحي الاسم، العضوية، والحقوق، والالتزامات والعلاقات فيما بينها، بالإضافة إلى وظائف مختلف أجهزة الحزب، أو بمعنى آخر، التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات.

تختلف الترتيبات العسكرية عن التنظيم السياسي. ومع الدمج بين الوظائف العسكرية والسياسية داخل الحركة الشَّعبية، تطلب الأمر درجة عالية من المهارة السياسية والأيديولوجية للعمل بفعالية دون التضحية بأي من المجالين. تنقسم أفواج الجيش إلى وحدات مكونة مثل الفرق، والفصائل، والسرايا، والكتائب، والألوية، وتعمل على الأوامر التي يتم تمريرها بشكل هرمي من الأعلى إلى الأسفل، مع وجوب الطاعة الفورية للأوامر؛ إذ لا يجوز الاختلاف أو إظهار عدم الانضباط في الجيش، الذي قد يؤدي لمحاكمة عسكرية تشمل الموت رمياً بالرصاص، أو السجن، أو الفصل.

لا يتطلب الحزب السياسي سوى الالتزام بالمبادئ، والدستور، والالتزام ببرنامج الحزب. ويحافظ الرفاق على علاقات أفقية وهمية في أداء وظائفهم الحزبية. يناقش الرفاق القضايا، وتمتاز الأحزاب الثورية بتأييد مبادئ المركزية الديمقراطية، والنقد، والنقد الذاتي، كما يُدار الخلاف السياسي والأيدولوجي من خلال أدوات النضال السياسي والأيدولوجي الديمقراطي وهو أسلوب يساعد على توضيح نقاط الاختلاف، ومعالجتها، وحلها بكل سهولة.

خلق الالتزام بالتقاليد العسكرية والسياسية داخل الحركة، تناقضًا وانفصالًا خطيرًا بين النظرية والممارسة. فبينما تتطلب القضايا العسكرية أوامرًا للتنفيذ، تُمارس السياسة من خلال النقاش حول الخلاف المحتمل. وجد العديد من الكوادر والمقاتلين، من أصحاب الوعي التقدمي، أنفسهم في وضع صعب عند التعامل مع كبار القادة الرجعيين و سيطرت الأوامر العسكرية في معظم الحالات. اختارت قيادة الحركة حلولاً سهلة لضمان نتائج سريعة وحل التناقضات المتأصلة في هذه البنية التنظيمية، وفرضت نظامًا وانضباطًا عسكريًا صارمًا، مما فضح الكذبة القائلة إن الفرد داخل الحركة/ الجيش كان جنديًا وسياسيًا في نفس الوقت. حاولوا تبرير هذه الكذبة بالقول إن قرار الفرد بالانضمام إلى حركة التحرير قرارًا سياسيًا. بينما كان الجندي/السياسي داخل الحركة مجرد آلة، بلا وعي، وبالتالي، لم يكن إنسان ثوري يخوض حربًا للتحرر الوطني.

ذكرتُ سابقًا أن لكل شيء هدف. لم تكن النية وراء التوليفة العسكرية وسياسية داخل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

سوى احتكار السلطة والنفوذ وشخصتها في صورة القائد. من خصائص الحركة السياسية أن السلطة والنفوذ تقع على عاتق قيادة سياسية مؤسسية، بحيث تتأسس هذه السلطة وتتنزل - كما في جميع أجزاء العالم - في شكل أجهزة وأدوات. رفضت القيادة مؤسسات وأدوات، رغم الاختلال الوظيفي الذي شاب عمل القيادة العسكرية السياسية العليا، وجعلها جسم بلا مهام أو لوائح تُسيّر أعمالها. لم تجتمع القيادة العسكرية السياسية العليا أبدًا حتى موتها الحتمي في العام 1994، وذلك لسبب بسيط: لم يرغب قرنق في مشاركة صنع القرار مع أي شخص، بما في ذلك أعضاء القيادة العسكرية السياسية العليا. فالاحتكام للمؤسسات يعني مشاركة بعض الأشخاص في اتخاذ قرارات بشأن حركة التحرر، الأمر الذي لن يقبله قرنق الرفض لتفويض أيًا من سلطاته.

كان لرفض التنظيم السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية أثرًا سلبيًا على العديد من الأصعدة. لتفادي الإطالة، سأناقش ثلاثة اضطرابات عظيمة هزت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. جاءت أول صدمة سياسية وعسكرية كبيرة بعد إعلان الناصر في 28 أغسطس 1991، بقيادة ثلاثة من أعضاء القيادة العسكرية السياسية العليا. كشفت الخطوة، والتي أطلقت عليها إسم «الثورة الكاسحة»، غياب الديمقراطية داخل حركة التحرر على رغم من رفع قادة ناصر شعار تقرير المصير لشعب جنوب السودان. قبل أربع سنوات، في العام 1987، أثار نائب رئيس الحركة ونائب القائد العام، كارينو كوانين، وبدعم من بعض الضباط التقدميين في الجيش الشعبي، قضية الديمقراطية داخل الحركة، وسرعان ما

قام قرنق، وبمساعدة الأمن الإثيوبي، بقمع هذه الخطوة الإصلاحية واعتقال واحتجاز كارينو وستة وعشرين ضابطاً آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة/ الجيش فت وتطورت بشكل كبير نوعاً وكماً. وكان لا بد أن يأتي وقت تغلب فيه الوظائف السياسية على الوظائف العسكرية، وبالتالي، كان من الضروري، بل الحتمي، بناء هياكل ديمقراطية تهدف لتدريب القادة، والكوادر، والمقاتلين على الحكم الديمقراطي. كانت الدعوة لإصلاح وهيكل الحركة حاضرة لولا إعاقة قرنق كلّ السبل أمام الخطاب الديمقراطي في الحركة، معتمداً على جهاز أمني واستخباراتي استبدادي لقمع أي تحريض من أجل الإصلاحات في مهدها. وُلد إعلان الناصر في هذا الجو السياسي الخانق، في وقت كانت فيه الحركة/ الجيش في أضعف حالاتها بعد الإطاحة بنظام الديرع الإثيوبي، ولم يعد بإمكان قرنق تلقي الدعم من إثيوبيا لقمع التمرد.

واجه إعلان الناصر صعوبات، وشابه ضعف يتعلق بغياب التنظيم والوعي السياسي. قد ظهر ذلك بوضوح في سوء الإعداد، من حيث العمل السياسي، والتنفيذ العسكري لهذه الخطوة. علمت المخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان بالخطط، واعتقلت الضباط الذين أرسلوا إلى الاستوائية للتحريض على هذه الخطوة. أظهرت الأحداث استحالة الاستيلاء على حركة تحرير منتشرة في جميع أنحاء جنوب السودان بدون تنظيم قوي. كان إصدار إعلان في مكان بعيد مثل الناصر، دون اعتقال قرنق، بداية غير حكيمة. تحدث الانقلابات العسكرية الكلاسيكية للاستيلاء على السلطة من خلال تحييد عناصر وأدوات تلك القوة

أولاً، جنباً إلى جنب مع الاستيلاء على الاتصالات وأنظمة البث العامة مثل الراديو والتلفزيون. لم يكن هذا هو الحال مع قادة الناصر، وهذا ما يفسر سبب هزيمة حركتهم في النهاية.

فشل إعلان الناصر في انتزاع السلطة ولم يكن هناك من طريقة لنجاح هذه الخطوة. فقد اندفعت تجاه ما أصبح سمة مميزة لحركة التحرير: نبذ التنظيم السياسي وقمع الوعي. استخدم قادة إعلان الناصر نفس الأساليب غير الديمقراطية لبناء ديمقراطية زائفة. ولأنها حركة انقلابية في الجوهر وليست سياسية، جاءت الأوامر بإعدامات ناجزة على المنشقين، وهم بشكل رئيسي من الدينكا المقيمين في الناصر. أدى إعلان الناصر إلى حدوث انقسام داخل الحركة/ الجيش، أثمرت عن اندلاع قتال داخلي بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان وتدمير هائل في الأرواح والممتلكات. تحمل أفراد مجموعة الدينكا في جونقلي وطأة هذا الدمار، بما في ذلك اختطاف الأطفال والنساء وسرقة الماشية. ويقال أن بعض الجماعات في جونقلي ما زالت تحمل ضغينة ضد زعماء الناصر بسبب ممارساتهم السابقة، ومثل إنشقاق الناصر حلقة مرجعية في تحديد علاقات بعض قادة بور بقيادة الإنشقاق. يكفي أن نقول إن خطوة الناصر توحى لكثير من الناس في جنوب السودان عن كيف تتحول الأحداث السياسية داخل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لعداءٍ إثنيّ.

ينبغي تعلم كثير من الدروس من إعلان الناصر فيما يتعلق بما يجب على حركة التحرير فعله لتحسين العلاقات بين إثنيات جنوب السودان. وكان مفاجئاً أن قيادة الحركة/ الجيش الشعبي

لتحرير السودان (فصيل توريت) لم تستخلص الدروس في مؤتمرها القومي العام (1994) من حيث إعادة تنظيم وهيكله الفصيل، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء التي أدت إلى إعلان ناصر. تتطلب العديد من القضايا، الوطنية، والإقليمية والدولية، تحليلاً وتقييماً نقدياً، تحديداً تلك التي من شأنها أن تعيد تحديد مسار تطور الحركة بعد هزيمة هيلاسيلاسي وصعود الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية إلى السلطة. أدى الانسحاب المفاجئ، وغير المخطط، للجيش الشعبي لتحرير السودان إلى داخل حدود السودان، وتفاقم الوضع الداخلي، إلى اعتقال ثلاثة أعضاء دائمين وتمرد أربعة أعضاء مناوبين في القيادة العسكرية العليا للحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان⁽¹⁾. لم تتم مناقشة هذه الأمور بشكل كافٍ، وبالتالي، لم ينتج عن المؤتمر العام أي اتجاه واضح.

لا تذوب التناقضات الاجتماعية والسياسية أو تختفي من تلقاء نفسها؛ يتطلب حلها معالجة عناصر الصراع المتأصلة في التناقض. أما التحايل، وتجاهل أو رفض معالجة هذه العناصر المتضاربة، على أمل حلها أو اختفائها، فهو ضمان مظهرها بطريقة عنيفة. تحرك هذه التناقضات الصراع وتدمر المنظومة. بالعودة للتاريخ، كان من الممكن تجنب معظم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي ابتليت بها الحركة الشعبية في حال انشئت حركة التحرير مؤسسات وأدوات لمعالجتها. لم يعالج المؤتمر القومي الأول (1994) إشكالية إعلان ناصر والانقسام الذي تلاه بهدف تحديد نقاط ضعف المنظومة الداخلية. كان من شأن ذلك أن يساعد في تقوية

(1) كارينو كوانين بول، أروك طون أروك، وليام نيون بنج، جون كولانق بوت، ريك مشار، لام أكول أجاوين، جوردون كونق شول.

نقاط الضعف ومتمتين الوحدة والانضباط الداخليين في الحركة. كانت فرصة لم تستغل لتقييم الأداء السياسي والعسكري للحركة منذ نشأتها في 1983. وهي المرة الأولى التي يلتقي فيها قادة، وكواد، وضباط الحركة منذ مغادرة مراكز التدريب، ومثلت لحظة فريدة بعد ثلاث سنوات من انقسام الحركة/ الجيش.

مثل المؤتمر القومي الأول فرصة للتعلم وممارسة النقد والنقد الذاتي. لسوء الحظ، فإن ثقافة الغرور المفرط تصعب على الناس التعلم. كان المؤتمر مجرد اندفاع من أجل «نسيان الماضي»، «فتح صفحة جديدة»، و«المضي قدماً»، وجميعها «أمور معتادة» في الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم تحتوى مخرجات المؤتمر الذي حمل عنوان «قرارات الانطلاقة الجديدة»، أي أفكار أو خطط جديدة. افتقر المنظمون ثقافة العمل السياسي المنظم والمعرفة الفنية اللازمة لتنظيم مؤتمر ضخم يشارك فيه الآلاف من جميع أنحاء السودان. كانت عواقب تجاهل الحاجة إلى التنظيم واضحة في الجوانب الفنية، والأيدولوجية، والسياسية التي شهدها أول مؤتمر عام للحركة.

الأزمة الثانية التي هزت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان الناصر هي أزمة ياي، وأثرت بقوة على قيادتها العليا. طغت الخلافات الشخصية بين قرنق ونائبه سلفا كير ميارديت على نقاط الضعف الهيكلية والتنظيمية الأساسية، والتي انعكست في شخصنة النفوذ والسلطة العامة بدلاً عن مأسستها. ظل هذا المحرك الرئيسي للتناقضات الداخلية للحركة، والسبب الأساسي لفشل اتفاق المصالحة بين الجيش/ الحركة الشعبوية

لتحرير السودان مع (أنيانا تو) عام 1988. أدت الإتفاقيات التي أعادت كل من مشار (2002) ولام أكول (2003) للحركة لإندلاع أزمة ياي عام 2004. إن عودة مشار، لام، وأوشانق، وآخرين دون تغييرات هيكلية، تحدد أدوارهم ومسؤولياتهم، سيؤدي لا محالة إلى اضطراب جديد.

لم يتمكن مؤتمر رومبيك في ديسمبر 2004 من معالجة أزمة ياي، ولم يخرج بمخرجات تفيد معالجة نقاط الضعف الهيكلية في الحركة. مثل كل اجتماعات ومؤتمرات الحركة/ الجيش الشعبي قبلها، بدا أن اجتماع رومبيك قد تجاهل القضية الحقيقية. اتضح أنها كانت مجرد لوم متبادل على «قيادة» غير متبلورة دون تحديد صريح لماهية المشكلة. وانتهى الأمر بشعور «دعونا نفتح صفحة جديدة»، مما سمح لقرنق وكير بالتصالح. لا يمكن للمؤتمرات حل التناقضات الحركية الداخلية، فقط المؤسسات ذات الصلة بيدها القيام بذلك. وفي ختام المؤتمر لم يشر أحد إلى كيفية حل أزمة ياي. انهارت المحاولات الفاترة لإعادة هيكلة قوة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلطتها بمجرد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع حزب المؤتمر الوطني، وذهبت طيّ النسيان. وبعد فشله في إعداد الحركة لإدارة الدولة، أرسل قرنق، أخيراً، قادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكوادرها بشكل جماعي للتدريب في جنوب إفريقيا.

خرج مؤتمر رومبيك بقرارات هامة هي تعيين سلفا كير ميارديت لإعادة تنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ مشار لتنظيم وهيكله السلطة المدنية للسودان الجديد (CANS)؛ جيمس

واني إيغا لتنظيم حركة التحرير في حزب سياسي، الحركة الشعبية لتحرير السودان. كانت هذه مهام شاقة تأخرت 21 سنة، ويبدو أن رحلة جنوب إفريقيا قد سهلت على الزعماء الثلاثة نفورهم من تنفيذ الأوامر. ومع ذلك، كان من الممكن أن تمثل هذه فرصة إجراء بعض الإصلاحات قبل أن تشرع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إدارة حكومة ولايات جنوب السودان بعد نيفاشا. أدى الفشل في معالجة تكوين السلطة، وتوزيع وعلاقات الأدوار والمسؤوليات إلى حدوث اضطراب ثالث. جاء الصراع السياسي هذه المرة بين الرئيس كير ونائبه مشار، والذي اندلع أخيراً على شكل قتال عنيف في 15 ديسمبر 2013، وأدى إلى اندلاع حرب أهلية جديدة.

تؤكد هذه الاضطرابات على أهمية التنظيم داخل حركة سياسية عسكرية مثل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. فأكثر الأنظمة استبداداً، في جميع أنحاء العالم، تتمتع بتنظيم فعال، وتدير أجسام فعالة تديم سلطتها. كان من الصادم أن تعارض الحركة تطور نظام حكم رسمي في الدولة. لدرجة أن نافست نظام النميري في سوء، وهو النظام الذي اعتاد قرنق احتقاره ووصفه بـ«نظام الرجل الواحد»، رغم تمتع نظام نميري بجسم بيروقراطي لإدارة الدولة. ظلت الحركة تقاوم التغيير على مدى 21 عاماً، حتى أصبح من المستحيل مأسسته، خاصة بعد وفاة قرنق، الوحيد الذي كان قادراً على إدارته.

يعيدنا هذا إلى العوامل الكامنة وراء رفض قرنق تنظيم ومأسسة الحركة/ الجيش، وما إذا كان هذا مرتبطاً بطموحه الشخصي

للسلطة، أو ذو علاقة بالبعد الأوسع لتنافس القوى العظمى في القرن الأفريقي. كان رفض تنظيم الحركة ومأسسته هو الجانب الآخر من الجهود المبذولة لخلق الديمقراطية، وإعاقة نهوض الوعي داخل حركة التحرر. ويمكن أن تكون الحركة/ الجيش تعبيراً جديلاً عن النظرية والممارسة، باعتبارهما وجهي عملة، داخل حركة تحرر وطني. يمثل الجانب الأول البعد السياسي ووظائفه، وتتمظهر في الإدراك العام والوعي السياسي. في هذا البعد يتجه الرفاق إلى تداول، ونقاش، وحسم قضايا التحرير بشكل ديمقراطي. بينما على الجانب الآخر هناك الجيش، ويعمل بناءً على الأوامر. إن خلق أحد أبعاد النضال التحريري هو النقيض التام لعملية التحرير، وخاصة ذلك الذي يستلزم قمع الوعي الاجتماعي والسياسي. تخبرنا طبيعة إدارة الأمور داخل الحركة/ الجيش أن هذه العلاقة الديالكتيكية لم تهدف إلى الجمع بين الجيش والسياسة. تمثلت غلبة النزعة العسكرية في غرس الطاعة العمياء، وإشغال المقاتلين بالروتين العسكري، والتسلسل الهرمي، وآداب السلوك؛ وفي نفس الوقت توجيه الوعي بطريقة لا تشكك في القائد. كان هذا بمثابة خيانة للشعار الشائع أن الفرد في الحركة كان جندياً وسياسياً في نفس الوقت.

ينتج عن خلق الديمقراطية شيوع الممارسة الديكتاتورية، وبناء نظام يخدم الإمبرياليين المهتمين باستخراج ونهب الموارد الطبيعية. كان بإمكان قرنق تحقيق رغبته في السلطة المطلقة والشخصية من خلال بناء جيش بدلاً من حركة سياسية. ساهمت عدة عوامل في تطور حكم الفرد داخل الحركة ومن ضمنها، وجود أعداد كبيرة

من الفلاحين الأميين المنغلقيين داخل لغاتهم وكان من غير المرجح أن يطالب هؤلاء بمخاطبة احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية. أدى الانخفاض المفرد في أعداد أعضاء الجماعات الإثنية الأخرى داخل الحركة/ الجيش ، بسبب الانشقاقات التي أعقبت إعلان الناصر واتفاقية الخرطوم، والتي اجتذبت العديد من النوير إلى حكومة السودان، في تعزيز هيمنة الدينكا على الحركة، ولا سيما دينكا بحر الغزال⁽¹⁾.

وبحلول عام 1995، لم يعد أحد يتحدث عن المنفستو، وهجر كوادر ونشطاء الحركة استخدام المثل والاصطلاحات الإشتراكية في أحاديثهم الشفهية والمكتوبة. حلت عبارة «صاحب السعادة» محل كلمة «الرفيق». ومثل هذا بداية التخلي عن الروح الرفاقية الثورية. تراجعت حركة التحرير إلى حيث توقفت حركة تحرير جنوب السودان وأنيانيا عام 1972، ولسان حالهم يقول، «إذا لم تتمكن من هزيمتهم انضم إليهم». اختفى مفهوم ورؤية السودان الجديد، ولم تستطع الحركة إكمال مسيرة التحرير الوطني. توقف الكفاح المسلح الثوري الهادف لتدمير زمرة الأقلية الحاكمة في السودان، وانعدمت الحوارات حول «السودان الجديد»، في وقت ركنت فيه الحركة لخيار التوقيع على إتفاق سلام ليبرالي.

فشلت الحركة في إحداث ثورة في حرب التحرير الوطني. تحدث المنفستو عن الحساسيات الشعبية، لكنه فشل في إحداث تحول

(1) لم يكن معظم سكان الاستوائية على دراية بنوع الحرب والمعارك التقليدية التي خاضها الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق بعيدة ، لذا تركوا ساحة المعركة وعادوا إلى ديارهم. كما أجبر القتال الضاري الذي أعقب إعلان الناصر مجموعات النوبة والفونج على ترك الجيش الشعبي لتحرير السودان والعودة إلى مواطنهم الأصلية.

يعقلن المشاعر التي تدفع الناس إلى حمل السلاح. في الواقع، كانت الخلافات المحلية، والرغبة في الحصول على الأسلحة النارية، هي ما جذب العديد من الفلاحين للانضمام إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في بداية الحرب (نيابا، 2000: 24). لم يكن هذا الفشل بسبب نقص التدريب الإيديولوجي، والتنوير السياسي، والتنظيم والمأسسة فحسب، بل بسبب افتقار الحركة إلى برنامج سياسي. ومع غياب البرنامج الثوري، كان من الصعب، إن لم يكن مستحيل، تحويل انتصارات الجيش الشعبي العسكرية إلى حوافز اجتماعية أو اقتصادية للجماهير.

تجلت عيوب افتقار الحركة إلى برنامج سياسي في الحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية في القرى والبلدات التي خضعت لإدارتها. عندما يسيطر التمرد على جزء من البلاد، خلال حرب العصابات الكلاسيكية، تخدم المناطق المحررة كقاعدة خلفية». لا يمكن المبالغة في التأكيد على الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لما يسمى بالقرى والبلدات المحررة. كان يجب تأسيس هذه «القاعدة الخلفية» الدولة المضادة الآخذة في النمو. تتطور الدولة المضادة في نطاق جغرافيا وديموغرافيا المناطق التي تحررت من النظام القمعي بينما تتقدم الحرب، وتجبر القوة المتزايدة للثورة العدو على التراجع والقيام بانسحاب كامل.

كان ينبغي ان تكون هذه «القاعدة الخلفية»، المواقع التي تبدأ فيها الحركة بتطبيق رؤيتها ومفهومها «السودان الجديد»، بما يحتوي من مفاهيم الحرية، والعدالة، والأخوة، والازدهار، المثل التي لطالما تغنى بها المقاتلون في أناشيدهم الحماسية،

بحيث تقوم الحركة بتنظيم هياكلها ومأسسة الأجهزة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية لسلطة الشعب. تستلزم المأسسة هيكلية حركة التحرير في مجالات مهنية متنوعة، بحيث تصبح الحركة حزب الشعب، والجيش الشعبي جيش الشعب، مع بقاء السلطة السياسية في يد هياكل الحركة، بحيث تتمكن من تنظيم الإدارة، والاقتصاد، والخدمات الاجتماعية للدولة الوليدة لتبلغ ذروة التعبئة السياسية في جميع أنحاء البلاد، ويشارك الجميع في الحرب بشكل أو بآخر، باستثناء أولئك الموجودين في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة النظام القمعي. ستعمل الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان على تحفيز تنمية قوى الإنتاج الشعبية في جميع قطاعات الزراعة، باعتبارها الدعامة الاقتصادية الأساسية للبلد الجديد و تبني اقتصاداً يشارك فيه الناس في أنشطة إنتاجية مثل إنتاج الغذاء، والتجارة، والصناعات المنزلية؛ بينما توفر إدارة الحركة الشَّعبية لتحرير السُّودان الأمن، والخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة، والتعليم، والخدمات البيطرية، وبناء طرق تربط مختلف أنحاء البلاد. من هنا تتولد الثورة، وتعزز لدى الناس شعوراً بالاعتماد على الذات. وفي نفس الوقت تحرر القوى الإنتاج الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي.

فشلت الحركة/ الجيش في بناء برنامج سياسي يوازي حرب التحرير الوطنية والاشتباك العسكري مع العدو. وتسبب هذا الفشل، ضمن عوامل أخرى، في الاعتماد الكبير على الدعم المادي والمعنوي الخارجي، كما لم تستطع تلبية متطلبات وأوجه القصور الناتجة عن قطع الاتصال مع البلدات المحصنة، الأمر الذي

تسبب في زيادة معاناة الناس. أدى هذا بدوره إلى هجرة سكانية على نطاق واسع، لا سيما من أعالي النيل وجونقلي، إلى مخيمات اللاجئين في غرب إثيوبيا. مثل هذا بداية اعتماد جنوب السودان على المساعدات الإنسانية الدولية داخل وخارج البلاد. أثبت هذا فراغ الشعارات الثورية التي رفعتها، كما ناقش في أقسام أخرى من الكتاب، وخاصة فكرة الكفاح الثوري المسلح المطول. لا يمكن حدوث ونجاح حرب طويلة الأمد إلا في ظل ظروف تمكن الناس على الصمود، والابتكار، والاعتماد على أنفسهم بدلاً من الموارد الخارجية. وهذا يفسر دعوتنا تنمية قوى الشعب الإنتاجية من أجل تشجيع الاعتماد على الذات. وهذا بدوره يعزز عزيمة الشعب، وعزمه على التحرر، واستعداده للتضحيات.

ماذا فعلت الحركة عندما أصبحت أجزاء كبيرة من الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب الأزرق تحت سيطرتها العسكرية؟ كان النوبة محظوظين للغاية و لديهم زعيم سياسي في شخص القائد يوسف كوة مكي، والذي تمكن من إنشاء إدارة يديرها قادة اجتماعيين ودينيين محليون. فقد تطلب الوضع في جبال النوبة هذا النوع من القيادة لبناء أساس الاعتماد على الذات. في جنوب النيل الأزرق وجنوب السودان كانت الأوضاع في القرى والبلدات المحررة سيئة، تذكرنا بالاحتلال العسكري الاستعماري بالمعنى الحقيقي للكلمة. عامل الجيش الشعبي لتحرير السودان السكان المدنيين مثل الشعب المحتل، لدرجة أن فضل كثيرون نقلهم إلى مخيمات اللاجئين في وقت طبقت فيها الحركة نظام إداري غير معروف في السودان. وبدلاً من المقاطعات والمناطق التقليدية،

طرحت فكرة «المناطق الإدارية المستقلة» بوجود مسؤول مدني - عسكري في شخص قائد بيده سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية على الشعب.

جاءت تجربة المناطق الإدارية المستقلة، إلى جانب هيكل قيادة المنطقة المستقل، كارثية، وخلفت ذكريات مريرة مع السكان المدنيين. غالباً ما كان قائد المنطقة العسكري المدني ضابطاً شاباً في الجيش الشعبي لتحرير السودان ارتقى في التسلسل الهرمي العسكري دون خبرة سابقة في الخدمة المدنية، ومعظمهم ممن ترك مقاعد الدراسة من المتوسطة أو الثانوية عند بدء الحرب، وأغلبهم من الحراس الشخصيين السابقين للدكتور قرنق. كان عليهم تعلم القيادة عن طريق التجربة، في أماكن بعيدة عن مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان. هذا جعلهم محبوبين لدى الرئيس والقائد العام لأنهم كانوا قادرين على جمع ثروة خرافية من خلال الفساد والابتزاز المباشر.

بحلول عام 1990، أصبحت رقعة الأراضي الواقعة شرق نهر النيل من جنوب نهر السوبات ونزولاً إلى حدود السودان مع كينيا وأوغندا، وكامل غرب الاستوائية، تحت سيطرة الحركة. تراوح عدد سكان هذه المناطق من ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة في منطقة تفوق مساحتها كينيا. وبسبب الافتقار إلى المؤسسات السياسية والإدارية، وعدم وجود أنشطة اقتصادية، أصبحت المناطق المحررة مثل مخيم كبير للاجئين، تعتمد على المجتمع الدولي في البقاء. وتجلت فشل الحركة في التنظيم السياسي وغياب المؤسسات السياسية والإدارية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها العسكرية في بروز صراع

سياسي داخلي⁽¹⁾. يوضح تحليل هذه الديناميكيات الداخلية - لا سيما إعلان ناصر (1991)، وأزمة ياي (2004)، والحرب الأهلية (2013) - أن القاسم المشترك بينها هو الاستبداد وشخصنة السلطة العامة، وهو فعل لا يخالف المبادئ والممارسات الديمقراطية فقط، بل يقف على النقيض من تقاليد المساواة في مجتمع يهيمن عليه الفلاحون.

(1) شهدت الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ تأسيسها في 1983 عدة انشقاقات داخلية. أودوهو وماجير (1985)، كاريننو (1987)، أروك تون (1988)، مشار، ولام، وغردون (1991)، وليم نيون (1992)، سلفاكير (2004)، لام (2009)، مشار وآخرون في الحرب الأهلية الحالية (2013).

تصاعد القومية الإثنية داخل الحركة الشعبية

أدت سياسة اللامركزية الإدارية إلى نشوب صراعات بين المجتمعات لتحديد حدود مجالسها المحليّة. ومساعدة عملاء مخبرات نظام نميري، بدأت المجتمعات سباق تسلح. من المهم الإقرار هنا أن نية العديد من الشباب ممن انضموا في البداية للجيش الشعبي لتحرير السودان كان جمع الأسلحة ثم العودة إلى ديارهم لتسوية النزاعات المحلية. كان لشباب أبيي وشمال بحر الغزال صراع مع عرب البقارة (مراحيل)، بينما عانى شباب بور من صراع دائم مع المورلي حول سرقة الماشية واختطاف الأطفال. في شمال جونقلي واجه دينكا فدانق نزاع حول الأراضي مع شلك فانيكانق. وكان قد أسهم تشكيل الحركة في صيرورة هذه الصراعات جزءاً من حرب التحرير الوطني.

كان من الضروري توعية الجماهير أن صراعاتهم حول الحدود هو تناقض ثانوي ناجم عن التناقض الأساسي بينهم والنظام القمعي. عندما تخلت الحركة عن التعليم والتنوير السياسيين، قامت عن غير قصد بإثارة الوعي الزائف وإبقاء الجماهير في حالة رجعية تجاه الإثنيات الأخرى ورأوا فيها العدو. يتجلى في هذه الحالة المصطلح الماركسي حول الاغتراب أو «فصل الشعب عن وسائل نضاله». توجّب توجيه غضب الجماهير ضد النظام القمعي، ودفعه إلى تحرير أنفسهم بغية تحقيق التحول الذي لم يكن ليتم دون توجيهاً إيديولوجياً وسياسياً.

ترك غياب التدريب الإيديولوجي والعمل السياسي وسط
الريفيين، وشكلوا غالبية مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان،
فراعًا نفسيًا مليئًا بالمواقف الإثنية الضيقة أنتجها وضعهم
الجديد. جاء صعود الأيديولوجيات الإثنية الضيقة بسبب الفراغ
الإيديولوجي والسياسي الناشئ عن إهمال الحركة/ الجيش الشعبي
لتحرير السودان دورها التنويري. لدرجة أن صبغ الصراع حول
السلطة، الذي هزَّ الحركة الوليدة في بداية تشكيلها، بطابع إثني
بين قرنق (الدينكا) ضد صموئيل قاي توت (النوير).

تدخلت إثيوبيا وأخذت جانب قرنق. ورغم أن القرار استند
إلى سبب غير إنتمائه الإثني، إلا أنه لعب دوراً في التنافس
التاريخي بين الدينكا والنوير، ودفح حركة أنيانا تو، وقوامها
الرئيسي من النوير، للتمرد والتحالف مع نظام نميري ضد حركة
التحرير. لم يكن من المستغرب أن تتصاعد القومية العرقية للدينكا
وأيديولوجيتها الخاصة بالهيمنة والسيطرة إلى درجة احتكار جميع
مفاصل الحركة/ الجيش، بل وتمضي أبعد وترى أنها القوة المضادة
الوحيدة في جنوب السودان للنخبة السياسية الشمالية التي يهيمن
عليها العرب في السودان.

غدَّت الهيمنة العرقية للدينكا داخل الحركة الوليدة القومية
الدينكا الإثنية، وأصبحت في بعض الأحيان السمة التعريفية للحركة/
الجيش كحركة تحرير وطنية، رغم وجود الإثنيات السودانية
الأخرى. حصر الحركة في قومية الدينكا، ويؤكد أنه أربعة من
خمسة أعضاء في قيادة الحركة كانوا من إثنية الدينكا، أسهم
في تأجيج حساسية ونفور الإثنيات الأخرى من إحساس الدينكا

بالتفوق والخطرة الإثنية، وقاد إلى ظهور إيديولوجيات مضادة داخل الحركة في جميع أنحاء الجنوب ، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، تسببت بدورها في هروب جماعي للقوات إلى مناطقها الأصلية، وبالتالي، شلل عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

يعزى تصاعد القومية الإثنية للدينكا إلى قوتها العددية داخل الحركة الوليدة، وانتشار استخدام لغتها، وحقيقة أن قيادة الحركة كانت في الغالب من الدينكا. ليس الأمر مجرد صدف في حركة تتكون من أكثر من 60 إثنية من الجنوب ، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. لذا من الضروري، بل الأهمية القصوى، فحص تصاعد القومية الإثنية. ورغم أنها بدأت بشكل غير محسوس في المراحل الأولى من حرب التحرير الوطني، إلا أنها تطورت، وتداخلت مع سلطة الدولة والتراكم البدئي للثروة، وخلقت خليطاً يندرج بالانفجار.

تقطن جنوب السودان أربع وستون قومية ومجموعة ذات أوزان ديموغرافية مختلفة، وعلى مستويات متفاوتة من التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. تسبب الاحتلال الاستعماري الأوروبي، بدءاً من عام 1821، في قطع التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي الطبيعي، وجمده في المرحلة البدائية. يظل هذا الانقطاع هو النقطة المرجعية الوحيدة للوجود المادي والنفسي والسياسي لجنوب السودان ككيان. تعايشت هذه القوميات في ظل العلاقات التي تميز نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. وشيد الزاندي، الشلك، والأنوك، شبه دول مركزية بجيوش دائمة على أراضيها. بينما افتقر الدينكا والنوير، أكبر وثاني المجموعات الإثنية على التوالي، إلى تقليد السلطة المركزية التقليدية، ولا يزالون حتى الآن بلا قيادة

وفي سيرورة تجزئة مستمرة.

كانت الميزة الأكثر عمقا للدولة التركية-المصرية في السودان هي استغلالها النهم للموارد من أجل تمويل إدارتها. جاب الأتراك، والمصريون، والنوبيون المستعربون غابات ومستنقعات جنوب السودان بحثا عن الرقيق.

أسهم عدم وجود الأسلحة الحديثة، وانعدام التضامن بين قوميات جنوب السودان في الضعف الفردي والجماعي، الأمر الذي مكّن المصريين، والأتراك، والمتعاونين من شمال السودان من تعذيبهم، وهزيمتهم، واستعبادهم، واستعمارهم. لكنهم قاوموا بطرق ووسائل مختلفة. من الجدير بالذكر أن الاسترقاق أصاب سكان العديد من المجتمعات لأن طبيعة سكنهم وانعدام التضامن جعلهم عرضة للخطر. هذه المقاومة غير المتكافئة، والبسالة التي أظهرتها القوميات المختلفة، في مقاومة الاسترقاق الاستعماري وتجارة الرقيق، خلقت تصورات غير واعية وحواجز نفسية حددت لاحقاً مواقف وسلوكيات هذه المجموعات تجاه بعضها البعض. العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بين هذه القوميات، وحتى بين الأقسام والعشائر داخل نفس الإثنية، انكسرت بسبب المقاومة غير المتكافئة للعبودية وتجارة الرقيق. لُوّنت هذه المواقف النفسية والتصورات الذاتية سلوك الأفراد والجماعات، وكذلك علاقاتهم مع جيرانهم. وهو ما نلاحظه في وصف بعضهم البعض بما يخبرنا عن سلوكهم أثناء فترات التهديد الوجودي.

بعض عشائر دينكا بحر الغزال، وعلى وجه التحديد دينكا ملوال ودينك ريك، يطلقون على أنفسهم اسم مونجانق Muony

Jieng، بينما جميع مجموعات الدينكا الأخرى في البحيرات، وجونقلي، وأعالى النيل، يعرفون أنفسهم باسم جيئق Jieng. لا توجد فروق لغوية كبيرة بين معاني مونجانق وجيئق، تعنيان نفس الشيء وتفهمها جميع عشائر الدينكا. ومع ذلك، فإن مصطلح مونجانق يأخذ لدى دينكا ريك في تونج وقوقريال، ودينكا ملوال في شمال بحر الغزال، معنى آخر يفيد مدلولات الرجولة في طريقة أقرب لجملة (ألمانيا فوق الكل) «Deutscheland über alles». وهو إحساس مستمد من دورهم الاستثنائي المزعوم في مقاومة الرق وتجارة الرقيق في القرن التاسع عشر، بحيث يدل على القوة العدوية والبسالة⁽¹⁾. يشجّع هذا التصور الذاتي، الكامن في اللاوعي، على تجاهل أو احتقار الجيران مثل البونقو والفرتيت، الذين يشار إليها باسم (دوور)⁽²⁾.

جمعت حرب التحرر الوطني أهل جنوب السودان من خلفيات اجتماعية وإثنية متنوعة. جاء البعض حركة التحرير ممتلئاً بشعور التفوق بسبب التجربة التي ناقشناها للتو. أدى غياب أو حجب الوعي السياسي، واعتباره مسبباً للانشقاق، إلى ترسيخ هذا الشعور بالتفوق لدى بعض المقاتلين المنحدرين من

(1) في حرب الدينكا التقليدية، يضمن المرء النصر من خلال تجميع أعداد كبيرة من المقاتلين، بحيث يصبح أساساً للمطالبة بالسلطة أو التفوق على العشائر أو القبائل الأخرى التي تشترك في نفس نوعية التسليح (الرماح والعصي). قد يفسر هذا سبب مطالبة الدينكا (بحر الغزال) بقيادة جنوب السودان بسبب تفوقهم العددي.

(2) (دوور) لفظة مشتقة من الكلمة العربية «دور» وتعني تحرك. استخدمها تجار الرقيق لترتيب الرقيق في مسيرهم. بما ان قرى الدينكا على طول طريق تجار الرقيق، شاهدوا الرقيق، ومعظمهم من البونقو، يتلقون أوامر الحركة باللغة العربية (دور). لاحقاً استخدم المصطلح في وصف هؤلاء لتمييزهم عن الدينكا.

إثنية الدينكا. و حفز التفوق العددي دينكا ريك ودينكا ملوال على استعادة ذكريات التفوق بينما هم في مراكز تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما نسمع في أغانيهم الحماسية. وفي هذا السياق، ظهرت أيديولوجيا الدينكا الإثنية داخل الحركة/ الجيش الشعبي، وتعبيراتها عن التفوق، قبل أن تستغل النخب السياسية هذه الحساسيات الاجتماعية والسياسية الجماعية لتبرير امتياز الدينكا للسلطة والثروة في جنوب السودان المستقل.

يجعل إحساس الدينكا بالتفوق قيادة جنوب السودان حقاً بالميلاد للدينكا، وهو ما يبرر بحثهم عن السلطة وقيادة جميع المنظمات والجمعيات الاجتماعية. بحيث أصبحوا على استعداد للقتال فيما بينهم أو مع الجماعات الإثنية الأخرى بشأن مسألة السلطة والقيادة. دفعت هذه الفكرة بالسياسي وليم دينق نيال التخلي عن زملائه في حزب سانو في شرق إفريقيا العام 1965، والعودة إلى السودان منخرطاً في العمل السياسي الداخلي. استندت سياسات سانو بالداخل حينها على التعبئة الإثنية لضمان قيادة الدينكا للحزب، وإنجاز أجندة تخاطب طموح الدينكا للسلطة. إذا كان العرب أو النوبيون المستعربون يحكمون السودان، يجب أن يحكم الدينكا جنوب السودان. يتجلى هذا لأبعد حدود التطرف بحيث يصير أضعف قائد دينكاوي أفضل وأجدر من قائد ينحدر من أي إثنية أخرى. عطل هذا الموقف الرجعي الوحدة والتضامن بين نخبة الجنوب السياسية، وشئت جهودهم في اقتلاع الحقوق الاجتماعية والسياسية من الأنظمة الشمالية المتعاقبة التي هيمن عليها العرب. بدأت السياسات الإثنية القائمة على أيديولوجيا

شعبوية للديموقرافيا، وإدعاء البسالة في الحرب، والاعتداد المنافق بالنفس، تترسخ في سياسة جنوب السودان منذ العام 1965. وفي هذا السياق، جاء حزب سانو ليمثل التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لمجموعة دينكا (بحر الغزال)، بينما تمثل الجبهة الجنوبية، التي كانت يمينية ونخبوية، مصالح جميع الجنوبيين الآخرين بمن فيهم دينكا أعالي النيل.

إن أيديولوجيا الدينكا الإثنية ظاهرة مرتبطة ومتأصلة في نفسية دينكا ريك ودينكا ملوال في مناطق أويل، وتونج، وقوقريال، التي كانت مراكز نفوذ حزب سانو خلال الديمقراطية البرلمانية الليبرالية الثانية (1965-1969)، وكذلك فترة الحكم الإقليمي الذاتي (1972-1983). تسبب اغتيال وليم دينق نبال عام 1968 في حرمان حزب سانو ودينكا بحر الغزال من زعيم شعبي كاريزمي، بينما فاقمت ثورة مايو اليسارية (1969) تراجع هيمنة الدينكا على حزب سانو، وانتقال القيادة والسلطة إلى دينكا بور في أعالي النيل في شخصية مولانا أبيل أليز كوي، المحامي الشهير الذي أسهم في التوصل لاتفاقية أديس أبابا، وفاز بثقة نميري الذي عينه رئيساً مؤقتاً للمجلس التنفيذي الأعلى (HEC)، وظل في المنصب في الفترة 1972 - 1978. جدير بالذكر أن معارضي أبيل أليز كانوا زملائه من دينكا بحر الغزال، خاصة خلال «رياح التغيير» (1978)، المرحلة التي قادت الجنرال جوزيف لاقو لرئاسة المجلس التنفيذي الأعلى. كان لاقو دخيلاً على السياسة الجنوبية، خصوصاً وأنه سعد لمنصبه القيادي من الجيش كزعيم لحركة أينايا وحركة تحرير جنوب السودان (SSLM). وبسبب تكوينه العسكري، لم يكن لاقو

على دراية بسياسة حافة الهاوية⁽¹⁾ في جنوب السودان. لم يقتصر الأمر على إفساده التحالف الذي أوصله إلى السلطة، بل أن لاقو فقد السلطة بسرعة عندما صوت مجلس الشعب الإقليمي على عزله، وهي المرحلة التي نجح فيها أبيل الير من إستعادة نفوذه عبر برنامج وحدة الدينكا الذي وضعه المخضرم أندرو ويو، القيادي في حزب سانو المنحدر من دينكا فدائق بأعالي النيل. حدثت المناورات السياسية بخصوص الإقليم الجنوبي في ردهات الاتحاد الاشتراكي السوداني، لكنها شيدت على طول التنافس بين حزب سانو والجهة الجنوبية، وبالتالي، على خطوط إثنية. وبغض النظر عن الائتلاف الذي نظموه، فشل سانو في نقل السلطة إلى بحر الغزال؛ إذ فاز جوزيف جيمس طمبرة (زاندي) برئاسة المجلس التنفيذي الأعلى في عام 1982، ينوب عنه ضول أشويل أليو (دينكا)، وماثيو أوبور أباتق (شلو) رئيسًا لمجلس الشعب الإقليمي.

تأتي ضرورة السرد أعلاه من أجل تأكيد ديكتاتورية الأرقام في سياسة جنوب السودان وفي حركة التحرير. فقد أسهم حجم الدينكا داخل الحركة/الجيش في فرض استخدام لغة الدينكا وسيطاً للتواصل. عزز ذلك بدوره، ورسخ بروز الإثنية الإيديولوجية للدينكا. فقد شهد انسحاب الجيش إلى داخل الجنوب بعد هزيمة الديرغ الإثيوبي تداول رسائل في المناطق المحررة على شاكلة

(1) سياسة حافة الهاوية هي سياسة موجهة لتحقيق مكاسب محددة عن طريق تصعيد أزمة ما، وإيهام الخصم برفض التنازل أو الرضوخ ولو أدى ذلك إلى اجتياز حافة الخطر. ويُعتبر وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس أول من استخدم هذا المصطلح (المترجم).

(نعرف هدفنا) «Awich ku aŋich ku». إن الظهور المفاجئ لمثل هذه العبارات، وتعني أن الرفيق الدينكاوي يعرف ما لا يعرفه رفاقه من الإثنيات الأخرى، كانت مقدمة لما سيحدث في جنوب السودان فور استقلاله. ربما كانت إشارة إلى التحول الأيديولوجي الكامل من الثورة ورؤية «السودان الجديد» إلى جنوب السودان مستقل.

تأتي فكرة إبراز أيديولوجيا الدينكا الإثنية على الوطنية والأخوة في جنوب السودان في سياق حماية السلطة الشخصية. ومع ذلك، طورت نخبة الدينكا السياسية الفكرة إلى برنامج شامل لبناء دولة الدينكا في جنوب السودان. جاء ذلك في أعقاب الموت المأساوي لدكتور قرنق، وصعود سلفا كير لقيادة الحركة الشعبىة وحكومة جنوب السودان، وبنفس أسلوب النخبة السياسية الشمالية التي يهيمن عليها العرب، أو كيان الشمال الذي سيطر على الدولة السودانية. حدد الرئيس كير سمات هذا البرنامج على أنه التمكين السياسي والاقتصادي لشعب الدينكا. من الجدير بالذكر إن عدم تطرق مؤتمر رمبيك لأزمة ياي بعمق قد يكون بقصد وقف الخلاف بين الدينكا داخل الحركة/ الجيش وخارجها. وتم تجاهل تظلمات التهميش الزائفة، التي أثارها بعض أفراد النخبة السياسية والعسكرية المنحدرة من بحر الغزال لتحريك أزمة ياي، من جدول أعمال المؤتمر من باب أنها تشتت الانتباه ولن تخدم أجندة قوة الدينكا الأوسع.

بالقاء نظرة على أحداث الماضي، يبدو أن بناء دولة الدينكا في جنوب السودان كان مبرر وجود الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير

السُّودان. يستند هذا الاستنتاج على واقع رفض القيادة تنظيم ودمقرطة الحركة: القيام بذلك سيفتح فرصاً لأفراد من غير الدينكا تولى القيادة، كما أن البيئة الديمقراطية لن تسمح بنمو أيديولوجيا الدينكا الإثنية. قد يفسر هذا سبب الإشارة إلى «التحديد المبكر» لقيادة الدينكا في منفسو الحركة الشعبىة لتحرير السُّودان لعام 1983. إن إدعاء بعض مثقفي الدينكا وقادتها السياسيين في المحافل المحلية، والإقليمية، والدولية، بأن الدينكا خاضت الحرب بمفردها وحققست إستقلال جنوب السُّودان، برغم زيفه، يهدف إلى إضفاء المصادقية على أطروحة دولة الدينكا. و في غياب خطاب مفتوح وشفاف، شرعت النخبة السياسية للدينكا في تمذجة جنوب السُّودان على تقاليد وعادات الدينكا، ولم يتطلب الأمر سوى عدد قليل من المتعصبين المحيطين بالرئيس كير لدفع فكرة الهيمنة الإثنية في الحركة/الجيش، الحزب الحاكم الآن.

شهدت فترة الستة أشهر التي أعقبت وفاة قرنق ظاهرة غريبة من العداء غير المحسوس والمؤامرات بين قادة الصف الأول والثاني في الحركة. وسيطرت رغبة الاستيلاء على السلطة، والتنافس على التسلسل الهرمي والرتب بين القادة، والكوادر، والنشطاء. أصبح الصعود داخل النظام هو الشاغل الرئيسي لأي مقاتل في الجيش الشعبي، ونتج عن ذلك تراكم الضغط السياسي داخل الحركة. تمحورت معالم هذا الضغط حول مسألة السلطة، مع تلميحات متكررة لأزمة «ياي» بغرض تحديد من؟ وأي إثنية؟ يجب أن تمارس السلطة. زادت خطورة الأمر لدرجة استقالة بعض الأعضاء ومغادرة المشهد. استمرت اللعبة السياسية لترسيخ سلطة سلفا

كير الشخصية بلا هوادة في المؤتمر العام الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان (2008)، والذي أفسدته هذه اللعبة تمامًا. حتى الوفاة المأساوية في حادث تحطم طائرة لشخصين رئيسيين، أتردد في ذكرهما هنا، لم تردع المشروع وهدفه الاستراتيجي في تكوين سلطة إثنائية عن طريق التخلص من بعض القادة البارزين من خارج الدينكا وإبعادهم من التسلسل الهرمي للحركة.

فشل المؤتمر القومي الثاني فشلًا زريعًا، على الرغم من الموارد المالية والسياسية الهائلة التي وضعت لعزل بعض القادة، وخاصةً الدكتور ريك مشار من منصب نائب الرئيس، وباقان أموم أوكيج من منصب الأمين، من التسلسل الهرمي للحركة. تسبب فشل استخدام الدستور للتخلص من أعداء سلفا كير السياسيين في الحركة وحكومة جنوب السودان في غضب نخبة الدينكا السياسية، ودفعتهم لتبني استراتيجية جديدة. لم يعد الرئيس كير يخفي اشمئزازه وازدراء هذين الزعيمين، لكن لم يكن هناك من وسيلة للتخلص منهما سوى الوسائل الديمقراطية. كان عليه انتظار الفرصة المناسبة. وفي هذه الأثناء شرع في الخطة (ب)، وتهدف إلى شلّ الحركة. لجأ سلفا كير، بالتعاون مع نخبة الدينكا السياسية، إلى حكم جنوب السودان من خلال المراسيم الرئاسية، وذلك بفضل الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2011)، الذي فصله بعض رفاقه القانونيين لجعله حاكمًا مطلقًا. في هذا السياق، أنشأت النخبة السياسية والتجارية للدينكا مجلس كبار أعيان الدينكا كحلقة قوة حول رئاسة كير، لتحل مكان الحركة الشعبية في وظيفتها السياسية كحزب حاكم.

تسببت أيديولوجيا هيمنة الدينكا الإثنية، والمبنية على السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية والسياسية للبلاد، في تحريض ظهور أيديولوجيا إثنية مُضادة. عملت متطلبات حرب التحرير الوطني إلى زيادة اتساع الوعي الاجتماعي، رغم أنها جاءت ضمن معايير التكوين الإثنوثقافي كردّ فعل على الفكر الإثنيّ السائد. يجب أن يحذر أنصار القومية الإثنية من إطلاق عداوات إثنية لن تنتج إلا حرب الجميع ضد الجميع. يفخر النوير بأنفسهم في مقاومة الإستعمار البريطاني خلال الحقبة الاستعمارية و أدى هذا إلى اندلاع الحرب في لو نوير في عشرينيات القرن الماضي. ونتج عن تصوير النوير الدينكا جناء جشعين رفضهم قيادة الدينكا لجنوب السودان. أدى هذا إلى إحياء نبوءات نقوندينق المحفوظة في الأغاني، وحتى تصعيدها إلى مرتبة الديانة. تزعم بعض هذه النبوءات أن شعب النوير سيحكم جنوب السودان بعد نهاية الحرب مع العرب. ومن المؤسف أن بعض مثقفي وزعماء النوير السياسيين يعتقدون في هذه الرواية. فقد صدقوا الأسطورة وتبنّوها في مواجهة أيديولوجيا الدينكا الإثنية.

تعود نشأة وتطور أيديولوجيا الدينكا الإثنية إلى حرب التحرير الوطني. وهي أيديولوجيا رجعية، وانقسامية، وصراعية، تتأسس على سياسات الإقصاء، والتمييز الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي. وتعتمد في استمراريتها على ممارسة السياسة وتفاسم السلطة على أساس إثني. في هذا الصدد، يصبح الوزن الديموغرافي المعيار الوحيد للقوة. لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في جنوب السودان لا يمكن أن تسمح بقيام دولة الدينكا بناءً على

المعايير المذكورة أعلاه، خصوصاً مع مراعاة إن الدولة لن تتطور كبنية فوقية في مجتمع لم يتبلور فيه بعد نمط إنتاج محدد.

بناءً على ذلك، يجب في البدء أن يبرز جسم دينكاوي جامع، يوحد ويضم تحته أكثر من 200 عشيرة وبطن. وكما ذكرنا أعلاه، فإن مجتمعات الدينكا والنوير في حالة من التجزئة الدائمة، تجعل كل عشيرة في الدينكا مستقلة تمامًا عن الأقسام الأخرى، بدلاً من الاعتماد على بعضها البعض. جاءت وحدة الدينكا الظاهرية بسبب توسع الدولة الإستعمارية في السودان. إن السياسة الاستعمارية للحكم غير المباشر، والتي استلزمت بناء مؤسسات الحكم الأهلية، إلى جانب الهياكل الإدارية للدولة الاستعمارية، عجلت بهذا الشعور بالوحدة.

الواقع الذي تتحاشى نخبة الدينكا السياسية ذكره، خلال محاولتها تمثيل قومية/ إيديولوجيا الدينكا الإثنية، هو أن ظهور مجلس أعيان الدينكا، كبنية عليا مفترضة لأمة الدينكا، قد زاد من عملية التجزئة بين بطون وعشائر الدينكا، وأدت إلى خلافات بين العشائر نتيجة المنافسة والصراع على السلطة بين النخب السياسية والعسكرية. وعلى الرغم من أن مجلس أعيان الدينكا يضم بعض كبار مسؤولي جهاز الدولة، لم يمنع هذا الصراع المرير بين عشائرتهم. وساهم صراع هؤلاء القادة من أجل الصعود في زيادة حدة القتال العشائري، ولا سيما في واراب (قوقريال). الصراع الدائم بين أقوك وآفوك يحركه قادة مجتمعاتهم. وأنعكست المنافسة بين رئيس القضاء السابق أمبروز رينق ورئيس القضاء الحالي، رئيس مجتمع أقوك، شان ريج مادوت، على صراع العشيرتين. لم يساعد

كون الرجلين صديقان مقربان للرئيس كير في توظيف هذه العلاقة لخدمة السلام بين مجتمعاتهما. وارتكب الجانبان فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال هذا القتال؛ قتلوا النساء والأطفال، وألقوا بالأطفال الصغار في أكواخ مشتعلة.

في ولاية البحيرات تتقاتل عشائر الأقار فيما بينها منذ فترة طويلة. لم يستطيع حاكم ولاية البحيرات قمع هذه النزاعات، برغم قوة الجيش الشعبي الضخمة والشرطة التي تحت قيادته، وذلك لسبب بسيط، لأنه أصبح جزءاً من الصراع بسبب دعمه العلني لعشيرته بتقديم الأسلحة والذخيرة. أدى الوضع في ولاية البحيرات بسبب النزاعات العشائرية بين كل من أقار وقوك؛ أقار وشييك؛ شييك وألياب؛ شييك وآتوت؛ إلى إعلان حالة الطوارئ. في جونقلي، حيث عاشت عشائر الدينكا في سلام، بدأ مرض التنافس العشائري على السلطة يلقي بتأثيره. أصبح الوضع في مالك، جنوب بور، غير مستقر، حيث يتم تهديد عشيرة بالطرد من أراضي أجدادهم. هذه أمثلة تثبت لا جدوى قومية الدينكا التي تنشرها النخبة السياسية.

ينتشر دينكا فدانق على نطاق واسع في أعالي النيل (أبيالنتق، أجير، نييل، دونجول وقوك)، وجونقلي (لوش، روت، باونيچ)، والوحدة (بان أرو وألور)، وشمال بحر الغزال (أبيي)، وجزء من التونج (لاوش جينق)، ولا توحدهم غير لغة الدينكا فقط. بالرجوع لتاريخهم القريب، نجد شيوع الخلافات الداخلية فيما بينهم، وليس مع جيرانهم من شلو، أو النوير، أو المابان. يثبت هذا العداء المتبادل والتجزئة الدائمة أطروحة استحالة ظهور دولة

الدينكا في جنوب السودان، رغم سعي النخبة السياسية لمجلس أعيان الدينكا في إنجاز هذا المشروع.

إن إيديولوجية الدينكا التي وجدت تعبيرها في سياق الهيمنة والسيطرة على الإثنيات الأخرى، ليست سوى محاولة نخبة الدينكا السياسية والتجارية السيطرة على السلطة والثروة في جمهورية جنوب السودان الفتية. نشأت قومية الدينكا وإيديولوجيتها خلال حرب التحرير الوطني في جنوب السودان، وفي سياقها. لكن طابع حركة التحرير متعدد الأعراق لم تسمح لها بالانتشار خوفاً من تقسيم الحركة. في سعيه للسلطة الشخصية، كان على قرنق أن يضطلع بالعسكرة، والترويج للنزعة العسكرية، جنباً إلى جنب مع عبادة شخصية القائد، من أجل إنتاج كتلة مطيعة غير نقدية داخل حركة التحرير. كان جوهر قومية الدينكا حيلة من النخبة لعصب أعين الدينكا، وخذاعهم، وتحويل انتباههم عن فشل النخبة السياسية في توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أيديولوجيا الدينكا الإثنية هي في الأساس مشروع سلطوي نخبوي. ومثل حركة التحرير التي دفعتها إلى الوجود، تتأسس هذه الأيديولوجيا على فكرة كاذبة ومضللة حول ضرورة الإعتماد على القيادة الشخصية للدكتور جون قرنق دي مبيور بدل مؤسسة برنامج سياسي يخاطب التناقضات الأساسية لحرب التحرير الوطني. كما أنها أيديولوجيا مبنية على المحسوبية السياسية، وتفاعلات شبكة وثيقة من الأفراد مؤمنين بها. بعد موت قرنق بدأ التجاذب حول المشروع بسبب تنافس مراكز القوة داخل عالم الدينكا. يكمن الفرق بين قرنق وسلفا كير في أن الأخير روج

لقومية الدينكا في سياق التمكين السياسي والاقتصادي لعصابات دينكا ريك في واراب وأويل، بينما حال ازدرائه لأقار (البحيرات) وبور (جونقلي) في إضفاء بعد ضباي على أيديولوجيا الهيمنة. ارتقى الرئيس كير بأيديولوجيا الدينكا الإثنية لمستوى سياسة تمكين اجتماعي، واقتصادي، وسياسي لنخب الدينكا. ومع ذلك لم يتحقق الهدف رغم إنفاقه موارد مالية واقتصادية كبيرة على هذه العصابات. وكانت النتيجة تدمير الأخوة والترابط الاجتماعي في جنوب السودان، اللذان وحدتا الشعب طوال نضاله من أجل الحرية، والعدالة، والازدهار، دون بناء شيء جوهري في المقابل. في الواقع، ماتت الأخوة والتضامن في جنوب السودان بتاريخ 16 ديسمبر 2013، عندما ذبحت جحافل مليشيات ميثانق أنيور ودوتكو بنج آلاف النوير في جوبا، ثم أعمال القتل الانتقامية اللاحقة التي ارتكبتها النوير ضد الدينكا، وشلو، وقبائل أخرى في بور، وبانتيو، وملكال، والناصر، وأكوبو، وأجزاء أخرى من جنوب السودان. حدث كل هذا بسبب أئنة السياسة القومية وشخصنة السلطة والنفوذ.

جاء تصاعد قومية الدينكا الإثنية على خلفية تحول السلطة إلى نخبة أويل- واراب السياسية-العسكرية-التجارية: أي الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة التي ظهرت بعد وفاة الدكتور جون قرنق. نشأت هذه الطبقة مع أزمة ياي، وتركز هدفها حول انتزاع السلطة من قرنق، من منطلق أن غالبية مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان من بحر الغزال، وبالتالي، ينبغي أن تؤول قيادة الحركة وجنوب السودان لهم. إن عدم وجود مؤسسات

في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووضع كل السلطات في يد كبير، رسخ فكرة أن قوة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان مستمدة من نخبة بحر الغزال السياسية. وقد اسهمت سيطرة هذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية على الدولة في بناء علاقات بهدف تعزيز سلطتها على الصعيدين، الداخلي والخارجي.

التحالف من أجل استغلال ونهب الموارد الطبيعية الهائلة في جنوب السودان بين الطبقة الطفيلية المزدهرة والرأسمالية الإمبريالية متعددة الجنسيات المبنية، جعل من النظام سلطة ديكتاتورية شمولية، مركزية، وإثنية، مهمتها تسهيل الاستغلال والنهب. أسهم هذا النهب في إزدياد التناقض الداخلي الذي أدى إلى الحرب الأهلية. على الرغم من الدمار الهائل للحياة والممتلكات بسبب الحرب الأهلية، فمن الجيد ظهور إيديولوجيا الدينكا الإثنية مبكراً مع الحرب الأهلية. توفر الحرب الأهلية شروط تغيير مشهد الفقر، والجهل، والأمية في جنوب السودان. أصبح الجميع، بمن في ذلك موظفي الحكومة، يعتمدون على المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. تفتس قوات الأمن المدنيين لتغطية منصرفاتهم بينما الدولة على وشك الانهيار اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً. لقد فهم كل الجنوب سودانيين الآن، بمن في ذلك هولاء في الديسابورا، ما قد تفعله الأيديولوجيا الإثنية في دولة متعددة مثل جنوب السودان.

وسواء ارتبط بتخريب متعمد للثورة، أو منع تطور الصحة الاجتماعية والوعي السياسي لدى مقاتلي الجيش والجماهير، فإن إهمال العمل السياسي والأيديولوجي في حركة التحرير الوطني أدى

إلى ظهور القومية الإثنيّة، وترسيخها بين كل جماعة إثنيّة. هيمنت قومية الدينكا الإثنيّة بسبب قوتها العددية، وارتباطها بالسلطة في قمة هيكل حركة التحرير. إن ما حدث في جنوب السودان، بما في ذلك الحرب الأهلية، يرتبط مباشرة بافتقار القادة، والكوادر، والنشطاء السياسيين للوعي الإيديولوجي والسياسي.

الإحراف الأيديولوجي اليميني ورحلة السلام

شهد العالم في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تغيّرات أساسية. أهمها نهاية الحرب الباردة بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وانهيار الأخير وتراجع النظام الاشتراكي العالمي، ومن ثم التأثير على النظام العالمي ثنائي القطب. تسبب هذا التغيير في انهيار العديد من الدول التابعة التي كانت تعتمد في وجودها على مساندة السوفييت. لقد كان تغييراً هائلاً، أجبر العديد من حركات التحرر على التوجه نحو المدار الإمبريالي، والتراجع الإيديولوجي. لم تكن رياح التغيير هذه بعيدة عن منطقة القرن الأفريقي. انهار النظام في إثيوبيا بعد تقدم مسيرة الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية نحو أديس أبابا، واستولت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على السلطة في أسمرة. لقد غيرت هذه التطورات العميقة إلى الأبد التكوين السياسي للقرن الأفريقي الذي استند في السابق على حقائق ما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت مجرد مسألة وقت قبل أن يجري الإريتريون استفتاء لإضفاء الطابع الرسمي على استقلالهم عن إثيوبيا وإضفاء الشرعية عليه. تفككت الدولة الصومالية على إقطاعات عشائرية، مع تأثير مدمر على البنية الأمنية للقرن الأفريقي. في أجزاء أخرى من أفريقيا، انهار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتولى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة نيلسون مانديلا السلطة في انتخابات ديمقراطية.

باغتت التطورات غير المتوقعة على المسرح الإقليمي والعالمي الحركة. يُعد الاستعداد للاستجابة للتغيرات الدائمة مشكلة في الأنظمة التي يعتمد نشاطها على فرد واحد. بدأت الأزمة في وقت مبكر من نهاية العام 1990: كانت مسألة وقت فقط قبل أن تنهار حكومة الديرغ. كان الجيش الإثيوبي محبباً للغاية، لدرجة أن بدأ الجنود في الفرار من الجبهات دون حتى استخدام أسلحتهم. أدى هروب منقسو هيلي مريام من أديس أبابا في 20 مايو 1991 إلى تسريع انهيار النظام، لتجد وحدات الجيش الشعبي المنتشرة للدفاع عن أسوسا ضد القوات المشتركة لجهة تحرير أورومو وحركة تحرير شعب غامبيلا، في وضع حرج، خصوصاً وأنهم لم يتوقعوا الخسارة المفاجئة لصديقهم الذي لا غنى عنه.

لن يكون لهزيمة الديرغ أثراً كبيراً على نضال الشعب السّوداني لو أن الحركة تبنت نظريات وممارسات النضال الثوري المسلح. فمنذ نشأتها في عام 1983، وحتى انسحابها المفاجئ وغير المنظم إلى داخل حدود مناطق جنوب السّودان، خاض الجيش الشعبي الحرب من قواعده في غرب إثيوبيا. وهذا بحد ذاته يعكس أيديولوجيا قيادات الحركة وفكرتهم عن التحرير. ويرجع ذلك إلى أنه بحلول عام 1991، كانت الحركة/ الجيش تسيطر بشكل كامل على غرب الاستوائية، وأجزاء من وسط الاستوائية، وشرق الاستوائية كلها، وأجزاء من منطقة أعالي النيل جنوب نهر السوبات، وأجزاء كبيرة من بحر الغزال. يثير الحفاظ على القواعد في غرب إثيوبيا وليس جنوب السّودان الأسئلة، وقد تُلقى إجاباتها الضوء على طبيعة الحرب والهدف السياسي من الحرب.

نضع مفهوم «القاعدة الخلفية» بين قوسين بسبب أهميتها في جميع حروب التحرير. تشير «القاعدة الخلفية»، بمعناها السياسي والعسكري، إلى جميع الأراضي الواقعة خلف خط المواجهة المتاخمة للمنطقة التي يسيطر عليها العدو، بالتالي، يجب أن تشمل في سياق الجنوب كل المنطقة التي حررتها الحركة/ الجيش من العدو. وحسب اللغة الاستراتيجية والتكتيكية، فإن قوات العدو تخلّت عن المنطقة بسبب صلابة القوات الثورية. هذا هو المكان الذي يجب على حركة التحرير تشكيل حكومتها البدائية، والبدء في بناء الدولة والمجتمع الذي توخته في مفهوم ورؤية السودان الجديد. بحيث يبدأ في هذه المنطقة نظام اجتماعي، واقتصادي، وسياسي جديد في النمو والجذر. القاعدة الخلفية هي المدرسة حيث تدرب الحركة قادتها، وكوادرها، ونشطاءها في كل شيء، بما في ذلك فن الحوكمة. إنها المكان الذي تتطور فيه ثقافة جديدة من الأخوة والتضامن، وتوحيد الجيش والشعب في تشكيلاتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة، وكل ذلك استعدادًا للدولة الناشئة وتعميد السودان الجديد، كنقيض للسودان القديم المحكوم من قبل النظام القمعي المتمركز في الخرطوم.

من الضروري والمهم التشكيك في سبب استمرار الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في وضع قواعدها الخلفية في أرض أجنبية بينما تسيطر على أجزاء من جنوب السودان بعيدًا عن مواقع سيطرة الحكومة. التمعن في هذا الحقيقة سيساعد في فهم تقهقر الحركة من الثَّورَة إلى الليبرالية، والبحث عن تسوية مع الحكومة السودانية. أدت استجابة أعداد كبيرة من الجنوبيين

المتحمسين لحمل السلاح، بالتزامن مع وجود إمدادات ضخمة من الأسلحة، إلى تحولها مبكراً إلى حرب تقليدية (نيابا، 1997). بالطبع كان جميع الإمدادات العسكرية تأتي من الخارج بشكل أساسي. كان قرار توسيع رقعة الحرب، وزيادة عدد حملة السلاح، وبالتالي، إضفاء الطابع التقليدي على الحرب، غير موضوعي، ولا يتوافق مع حقيقة أن رسالة الحركة الثورية لم تصل بعد كل أركان جنوب السودان وقتها. ففي هذه المرحلة المبكرة من الحرب، لم تكن للمناوشات الأولى مع الجيش الحكومي أي تأثير إلا على منطقة جونقلي، ولحد ما ولاية أعالي النيل.

استلزم وصول أعداد كبيرة من المجندين إنشاء معسكرات عبور قبل توجيههم إلى معسكرات تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأتاح ترتيب المنظمات، من خلال وكالة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إطعام هذه الكتلة البشرية باعتبارهم لاجئين تبع إدارة مفوضية اللاجئين الإثيوبية. كان على الحركة لضمان الإمدادات المستمرة من المفوضية، توفير أعداد مماثلة من المجندين (اللاجئين) لملاء الفراغ الذي تركه من توجهوا إلى معسكرات التدريب. ضمت مخيمات العبور مخيمات اللاجئين في أسوسا، وإيتانغ، وثاربام، وبينني أودو، وديما في غرب إثيوبيا، والتي مثلت بالفعل قواعد خلفية لوجستية للحركة/ الجيش. ومن أجل الحفاظ على ثبات ديموغرافي، كما هو مسجل في مخيمات اللاجئين، شجعت الحركة المجتمعات، ولا سيما في جونقلي، وأعالي النيل، والنيل الأزرق، وأجزاء من الاستوائية، على الهجرة إلى غرب إثيوبيا. كانت حيلة لجذب المساعدات الإنسانية والإغاثة

الدولية، والتي سيتم إرسال بعضها لإطعام الجيش الشعبي لتحرير السودان داخل الجنوب. يفسر هذا الالتزام بالحفاظ على القواعد الخلفية في غرب إثيوبيا، وليس داخل الجنوب.

إن خوض حرب اعتماداً على أعداد المقاتلين الضخمة فقط، وليس استجابة لأسباب الحرب، يتطلب بعض النقاش. بحسب ماو تسي تونغ، فإن الحرب تتوافق مع القوانين الطبيعية، وأن قوانين الحرب تطورية، بحيث تخضع كل مرحلة في حرب التحرير إلى مبررات محددة. ويقول بطل الاستقلال الفيتنامي الجنرال فو نيفانق قيب: «في الغالب ستهزم إذا حاولت تجاوز قوانين الطبيعة». لم يكن من الضروري تحويل حرب العصابات، أو حرب التحرير الوطني، في الجنوب إلى حرب تقليدية منذ بداية الحرب. كان من الممكن لهذا أن يحدث بعد تطور الحرب من الكمائن المعزولة، والاشتباكات الصغيرة على مستوى الفصائل (التكتيكي)، إلى مستوى الكتيبة أو الفرقة (الاستراتيجي). تفترض هذه المشاركة على المستوى الاستراتيجي مسبقاً أن الحركة/ الجيش تسيطر على الإنتاج والإمداد العسكري (البنادق، والمدفعية، والذخيرة، والأزياء، وتموين للجيش) بالإضافة إلى نظام النقل والاتصالات. ما كان للحركة/ الجيش أن يستمر أبداً في الحفاظ مستوى أداءه الحربي دون اعتماد كبير على الدعم الخارجي، وكان مجبراً بالتالي على الاعتماد المطلق على الحكومة الإثيوبية، ومن ثم بقاء قواعده الخلفية في غرب إثيوبيا.

هل كان هذا السلوك نابع عن جهل القيادة بالمبادئ والقوانين الأساسية للنضال المسلح الثوري، أم تمريناً لمفاهيم وأفكار مقاومة التمرد التي تخصص فيها قرنق؟ إذا أعدنا صياغة تعبير أميلكار

كابرال، يمكننا القول، أنه يجب على خبير مكافحة التمرد أن يقوم أولاً بالانتحار المهني قبل الظهور في ثوب مقاتل حرب عصابات ثوري كفو، مشبعاً بمبادئ ونظريات الحرب الثورية وقيادة حرب تمرد. كانت نتيجة هذا الاستعجال في تجاوز المراحل، أن شهدنا بعض ممارسات الثورة المضادة وكان الأمر كما لو أنها تخرب نفسها بيدها. من المفهوم، بل يجوز، أن تقبل الحركة/ الجيش دعم سياسي وعسكري على أساس التضامن مع قضية الشعوب. ومع ذلك، كان من الصعب إلى حد ما فهم أو تحمل فكرة أن يعتمد جيش حرب العصابات على طعام الإغاثة، طالما أن هذا تسبب في بقاء القواعد العسكرية داخل غرب إثيوبيا. لقد هزم هذا السلوك جوهر الحرب الثورية، التي تضع الاعتماد على الذات و الموارد الخاصة على رأس أولوياتها.

ربما كان هذا السلوك هفوة ناتجة عن سوء فهم إحسان وتضامن الإثيوبيين. لكن قد يكون الجهل ونقص الوعي السياسي هو ما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد أن حكومة الديرغ ستلبي جميع متطلبات حرب التحرير الوطني في الجنوب لدرجة اعتبار هذه المساعدات حق أصيل. يبدو إنه لم يخطر على بال الكثيرين منهم أن الثورة شأنًا سودانيًا، وأن ما قدمه الشعب الإثيوبي وحكومته كان فقط على أساس التضامن. النضال الثوري المسلح حرب شعبية مشتركة، تسهم في تشكيل سلوك مجتمعي معين، يُترجم إلى وحدة الشعب العضوية مع جيش الغوريلا، في سعي مشترك من أجل الحرية والعدالة والازدهار، وبالتالي، تكون لكل مجموعة وظائف محددة في عملية التحرير.

يُقاتل جيش الغوريلا العدو، ويهيئ الظروف للسكان المدنيين لإنتاج جميع الضروريات الحياتية لهم ولجيش الغوريلا الذي يعمل في وسطهم. كانت فكرة طرد المجتمعات المحلية من منازلهم، وتحويلهم لاجئين في غرب إثيوبيا واحدة من الإخفاقات السياسية لقيادة الحركة. لقد حرمت الثورة من الموئل الطبيعي حيث يمكن أن تتطور في الممارسة اليومية للجماهير، كما تركتها عرضة للتأثيرات الخارجية غير الضرورية، وبشكل أكثر تحديدا لعمليات صنع السلام الليبرالية، بالإضافة إلى شيوع متلازمة الاعتماد على الإغاثات وهو ما يفسر العلاقة بين التدخل الإنساني الدولي ومبادرات السلام الليبرالية المفروضة على الحركة.

أشرف القائد سلفا كير على الانسحاب المفاجئ وغير المنظم إلى داخل الجنوب. كانت عملية كبيرة، شارك فيها اللاجئون والمقاتلون وعائلاتهم على عجل، ونتجت عنه خسائر فادحة في الأرواح. غرق كثير من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان من جبال النوبة وشمال بحر الغزال في نهر غيلو في أبوبو، بعد انتشار شائعات تقول أن قوات من الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية وعناصر من القوات المسلحة السودانية تطارد الجيش الشعبي. تسبب الخبر في حالة من الذعر وأدى إلى تدافع اللاجئين والمقاتلين في النهر. صُدم العائدون والمقاتلون عندما وصلوا إلى بلداتهم وقراهم في المناطق المحررة: الناصر، وأكوبو، وبوكالا، وبوما، وغيرها. لقد كانت فارغة ومهجورة، بعد التهمت قوى الطبيعة المباني الدائمة. هنا يمكن تلخيص فكرة تحرير الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان كالآتي: خوض معارك ضارية وطرد العدو في اتجاه الخرطوم،

ثم ترحيل المجتمعات إلى مخيمات اللاجئين. لحسن الحظ، كانت القيادة قد تفاوضت بالفعل من أجل التدخل الإنساني الدولي من خلال عملية شريان الحياة.

بدأ التدخل الإنساني الدولي تقديم الإغاثة لمناطق الجنوب التي مزقتها الحرب في عام 1989. وجاء ذلك بعد اتفاق ثلاثي بين الأمم المتحدة، وحكومة السودان، والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لإنشاء عملية (شريان الحياة) تحت رعاية اليونسيف باعتبارها ممثل الأمم المتحدة. تحول برنامج الأمم المتحدة وشريان الحياة هذا إلى بيزنس بمليارات الدولارات استمر لمدة 15 عامًا، وجذب برنامج الأغذية العالمي؛ وشركاء التنمية، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ بالإضافة إلى عدد كبير من وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية. خلق الانسحاب إلى الجنوب الظروف اللازمة لنقل الأنشطة السياسية والدبلوماسية إلى كينيا، حيث يقع مكتب الجمعية السودانية للإغاثة والتأهيل. كانت نيروبي مركزًا للرأسمالية الكومبرادورية الإقليمية والدولية، وأصبحت على قمة نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة. كما كانت أيضًا مركزًا للتدخل الإنساني الدولي وأنشطة الإغاثة داخل المناطق التي مزقتها الحرب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. تأتي العلاقة بين نقل الحركة/ الجيش أنشطتها السياسية والدبلوماسية إلى نيروبي وعملية صنع السلام الليبرالية من تسهيل دعم المانحين لجهود السلام. سعت عمليات صنع السلام إلى حلول ليبرالية ونيوليبرالية تتعارض والدوافع الأساسية للحرب في السودان. من الضرورة إعادة التذكير بإعلان الناصر والانقسام الذي تلاه.

حدث هذا الانقسام في أضعف لحظات تاريخ الحركة. اتفق فصيل الناصر مع نظام الجبهة القومية الإسلامية في الخرطوم، وأصبح وكيله الرئيسي في الحرب ضد الحركة الشعبية في تورت. فشلت محاولة التوفيق بين الفصيلين، واستمر الانقسام لحد الانخراط في إشتباكات ضارية. جمعت مبادرة السلام النيجيرية، بقيادة الرئيس إبراهيم بادامسي بابانجيديا في أبوجا (1992)، بين فصيلي الحركة/ الجيش (الناصر وتورت) مع حكومة السودان. صممت الحكومة النيجيرية محادثات السلام السودانية مع وضع أزمة بيافرا في الاعتبار، وبالتالي، أهملت الأسباب الأساسية للحرب في السودان. وكانت النتيجة أن فشلت هذه المفاوضات.

جاءت مباحثات إيقاد للسلام بمبادرة من حكومة السودان. وكانت أكثر من تحرك سياسي ودبلوماسي لعزل الحركة في المنطقة بصفتها مُعادية للسلم. تزامن هذا مع شنُّ الحركة حرباً على القوات المشتركة من القوات المسلحة السودانية و فصيل الناصر، بينما توجد قواعد الخلفية في الحدود مع كينيا وأوغندا. كانت حكومة السودان على يقين من الهزيمة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، وبالتالي كان جُلُّ ما تحتاجه هو تعاون إقليمي لعزل وتحييد الحركة. رأت أنظمة التحرر الوطني في إريتريا، وإثيوبيا، وأوغندا الوضع بشكل مختلف، مما تسبب في خلافاتهم مع النظام الأصولي الإسلامي ليستغرق التفاوض على اتفاقية السلام الشامل وقتاً طويلاً (1994-2005).

أطرح هنا عمليات السلام الليبرالية ليس فقط في سياق محاولات الإمبريالية السيطرة على اللعبة ومواءمتها مع مصالحها

الأمنية والاقتصادية في القرن الأفريقي، بل أيضاً من ناحية هدفها المتمثل في تخريب أي حل جذري للصراع. فالسلام الليبرالي يترك الواقع القمعي كما هو، ويخلق الظروف المواتية لاندلاع الصراع مرة أخرى. ولنا في اتفاقتين سابقتين خير نموذج: اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، واتفاق تسوية النزاع في جنوب السودان (ARCISS) في عام 2015، وكلاهما توسطت فيها الإيقاد. بخصوص الأولى، قد نعترف بمعالجة إتفاقية السلام الشامل لقضية انفصال جنوب السودان، لكنها فشلت في مخاطبة المشاكل الأساسية التي أدت لاندلاع الحرب.

على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية والسياسية بين نظام الجبهة القومية الإسلامية في الخرطوم والإمبريالية الأمريكية، كانت الجبهة القومية الإسلامية تمثل المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للطبقة الرأسمالية الطفيلية في السودان؛ أي تخدم بطريقة أو أخرى الرأسمالية العالمية⁽¹⁾. لذا، وعلى مستوى استراتيجي معين، كانت الجبهة القومية الإسلامية حليفاً للإمبريالية، وبالتالي، توفرت حاجة ملحة من جانب الإدارة الأمريكية لجمع نظام الجبهة القومية الإسلامية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال عملية سلام ليبرالية تهدف في النهاية لوقف الحرب والتوصل إلى تسوية لاستعادة السلام والاستقرار، الأمر الذي يسهل استخراج ونهب الموارد الطبيعية في السودان، وخاصة

(1) استضاف نظام الجبهة القومية الإسلامية أسامة بن لادن في الخرطوم. وتورط السودان في الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام (1998)، ومركز التجارة العالمي في نيويورك في سبتمبر 2001. منذها أصبح اسم السودان مدرجاً في القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

مخزونها النفطى. تطرقت سابقاً لاستثمارات شيفرون في حقول النفط، واحدة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في السودان، وعزمها بلوغ تسوية سلمية من شأنها تمكين شيفرون من استئناف التنقيب عن النفط في السودان.

يحفظ لنا تاريخ السودان الحديث عدد كبير من اتفاقات السلام الليبرالية التي وصفها أيل ألير بعنوان كتابه «نقض العهود والمواثيق» (1990)، ويجعلنا نرى أن هذه الاتفاقيات كانت ولا تزال تمارين علاقات عامة. تنخرط الأنظمة الديكتاتورية في هذه الاتفاقيات لكسب الوقت وتلميع صورتها، بينما تخطط للتغلب على خصومها. وعندما تسنح الفرصة ينتهكونها. على هذا المنوال، رفض الجنرال جعفر نميري اتفاقية بورتسودان (1977) مع الجبهة الوطنية⁽¹⁾. كما انتهك والغى اتفاقية أديس أبابا في عام (1983)، وقال للسياسيين الجنوبيين إنها «ليست بقرآن أو إنجيل». انتهك الرئيس عمر البشير ورفض تنفيذ اتفاقية دارفور للسلام التي وقعها مع حركة تحرير السودان في أبوجا بنيجيريا، ما أجبر مني أركو مناوي على حمل السلاح مرة أخرى؛ كما رفض تنفيذ بروتوكول أبيي والمشورة الشعبىة المنصوص عليها في بروتوكولي جنوب كردفان والنيل الأزرق لاتفاق السلام الشامل، وتسبب في عودة هذه المناطق إلى الحرب في عام 2011. وفي نفس السياق، أثناء التوقيع على اتفاق إيقاد بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (ARCISS)، ومن أجل تبرير تحفظاته على

(1) التحالف السياسي اليميني الذي هندسه حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وجبهة الميثاق الإسلامي، لمواجهة الانقلاب العسكري اليساري الذي أوصل نميري إلى السلطة في 25 مايو 1969.

الاتفاقية، قال الرئيس كير إن «الاتفاقية ليست إنجيل أو قرآن»، مؤكداً مخاوفنا أن اتفاقية السلام الليبرالية الأخيرة هذه معيبة.

تكمّن مشكلة اتفاقيات السلام الليبرالية في فشلها ربط الحرب بالمشاكل الأساسية مثل الفقر، والجهل، وأمّية الجماهير. ليس اكتشافاً مذهلاً، بل هي حقيقة مثبتة منذ فترة طويلة (قرنق، 1970)، وأكد منفسّو الحركة الشعبيّة لتحرير السّودان (1983) أن ما يسمّى «مشكلة الجنوب» كانت في الواقع مشكلة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي في عموم السّودان، متمثلاً في الفقر المدقع، والجهل، والأمّية والخرافة. وهي المشكلات التي تسببت في الحرب الأهلية والأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي أصابت البلاد. ليس بمقدور اتفاقيات السلام الليبرالية، التي تنص دائماً على شكل من أشكال تقاسم السلطة والثروة، حلّ هذه المشكلة الأساسية. يكمن الحل في التحول الجذري لطبيعة الدولة القمعية كشرط جذري لمعالجة هذه المشاكل. وهو عكس ما تفعله هذه الاتفاقيات، حيث تترك النظام القمعي على حاله، والذي بطبيعته غير قادر على تغيير نفسه، بالتالي، تخلق شروط إعادة إشعال الحرب. لم يمّس اتفاق السلام الشامل النظام القمعي الذي أقامته الجبهة الإسلامية بعد إطاحة انقلابها العسكري بحكومة الصادق المهدي المنتخبة ديموقراطيا في يونيو 1989. وكان نظام الجبهة الإسلامية قد قام بتشويه البلاد، بحيث تعذر الإصلاح واستحال. لقد لوّث البيئة الاجتماعية السياسية في البلاد بأيدولوجيتها الأصولية الإسلامية السامة، بحيث تطلب الأمر تحوُّلاً جذرياً، وليس اتفاقية سلام ليبرالي. كما سيطر حزب المؤتمر

الوطني على 52% من المقاعد الحكومية، وأفضل خطوات «التحول الديمقراطي» المرجو في اتفاق السلام الشامل، تحت ستار حرصهم على وحدة السودان. لم يستطع التجمع الوطني الديمقراطي تحقيق التحول الديمقراطي في ظل اتفاق سلام ليبرالي. تطلب الأمر صيغة سلام مختلفة، تقوم على التدمير الكامل لنظام حزب المؤتمر الوطني. وبما أن غالبية الأحزاب المكونة للتجمع الوطني الديمقراطي لم تنضم إلى الكفاح المسلح، لم يكن من الممكن فرض التحول الديمقراطي للنظام القمعي بالوسائل الدستورية والقانونية التي قدمتها اتفاقية السلام الشامل. أعطت اتفاقية السلام الشامل الحركة الشعبية لتحرير السودان نسبة 28% في حكومة الوحدة الوطنية و70% في حكومة جنوب السودان. مثل حزب المؤتمر الوطني، لم تكن القيادة الجديدة للحركة حريصة على الديمقراطية أو النضال السياسي لتحقيق التحول الديمقراطي للنظام السياسي السوداني، وكان واضحاً إن الرئيس كير يريد السيطرة على حكومة جنوب السودان من أجل متابعة حق المنطقة في تقرير المصير.

أقرت الاتفاقية إنشاء مؤسسات مؤقتة على مستوى جنوب السودان، وتقاسم عائدات النفط، الأمر الذي جعل ميزانية حكومة جنوب السودان السنوية أكبر من بعض دول المنطقة. لكن هذا وحده ليس كافٍ لكي تتمكن الأطراف من معالجة التناقض الأساسي في الدولة والمجتمع السوداني. كان ينبغي على حزب المؤتمر الوطني، والحركة/ الجيش الشعبي، وأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، والتنظيمات الاجتماعية والسياسية السودانية المختلفة، الانخراط في حوار وطني شامل للتوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية معالجة

القضايا الأساسية للبلاد فور التوقيع على الإتفاق، ووقف الحرب وإنهاء الأعمال العدائية؛ مع الوضع في الاعتبار مقررات مؤتمر كوكدام (1985) ومؤتمر أمبو (1989)، اللذان وضعاً أساس الحوار الوطني بين القوى السياسية السودانية. ولولا مفاصلة حزب الأمة، التي تسببت في انقلاب الجبهة القومية، كان من الممكن للحرب أن تنتهي من خلال إجماع يحافظ على وحدة أراضي السودان وليس اتفاق سلام ليبرالي.

تأكلت شروط الحفاظ على وحدة السودان بسبب عدم الجدية في التنفيذ وخيانة أو خرق اتفاقات النُخب السياسية. ظهرت الحركة كذروة انتفاضة شعبية وثورة اجتماعية رافعاً شعارات إعادة هيكلة النظام السياسي السوداني. كما خاطب المضطهدين والمهمشين الذين انضموا لصفوفه بالآلاف. في الواقع، وبالنظر إلى موقع الحركة في توازن القوى، لم يكن عليها التفاوض مع حكومة الجبهة القومية الإسلامية، بل مواصلة الحرب حتى نهايتها المنطقية كما حدث في كوبا، وفيتنام، والمستعمرات البرتغالية في موزمبيق، وأنغولا، وغينيا بيساو، والرأس الأخضر. أدى التحول السياسي والأيدولوجي الذي قام به قادة السودان إلى حصار الحركة في زاوية ضيقة، وصار بقاؤها يعتمد على قبول أي عملية سلام ليبرالية.

لم يكن هذا التحول ضرورياً لو خاضت الحركة/ الجيش حرب التحرير الوطني وفقاً لقوانين الكفاح المسلح الثوري. أدى الإهمال غير اللائق لهذه القوانين، لارتكاب العديد من الأخطاء الاستراتيجية في إدارة الحرب، وإدارة المناطق التي خضعت لسيطرتها العسكرية. من الصعب عدم اعتبار إعلان قرنق وقف إطلاق النار في مايو 1989، عندما كان الجيش الشعبي ينتصر في الحرب في جنوب

السُّودان، سوى خطأ كبير في مسيرة التحرر الوطني. أدت انتصارات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان المتكررة على جبهات مختلفة إلى إحباط معنويات القوات المسلحة السُّودانية، مما أدى إلى انسحاب بعض الحاميات إلى أوغندا عندما أعلن الجيش الشعبي عن بدء وقف إطلاق النار. جاء وقف إطلاق النار برداً وسلاماً على الجيش السُّوداني، ومنح فرصة للجبهة القومية الإسلامية لشن انقلابها ضد حكومة الصادق المهدي الديمقراطية. ثم أعادت الجبهة القومية الإسلامية تنظيم الجيش، وغرسته بالجهادية الإسلامية وشتت هجوماً مضاداً، مما دفع الجيش الشعبي لتحرير السُّودان للخروج من المناطق المحررة. إذا أردنا أن نستبعد التخريب الخارجي للثورة، كما نوقش أعلاه، فمن المحتمل أن قادة الحركة لم يكونوا ملتزمين بالثورة بمعناها الحقيقي، أو لم يكن لديهم قناعة بقدرة الناس على إحداث التغيير، بل استغلوا الحرب منصة سياسية بهدف السلطة الشخصية و التفاوض من أجل الحصول على مناصب في تشكيل السلطة في السُّودان. نصّ اتفاقية السلام الشامل على أن يكون قرنق، أو أيا كان رئيس الحركة الشعبىة لتحرير السُّودان، نائب أول لرئيس جمهورية السُّودان لم يأت من فراغ، وأظهر أن هدف حرب التحرر الوطني كان بناء ضغط سياسي كاف على نظام حزب المؤتمر الوطني بهدف تقاسم السلطة.

قد يفسر هذا الإحجام عن التثقيف السياسي وتنظيم المقاتلين والجماهير. استهدف خنق السياسة والديمقراطية داخل الحركة والمجتمع إنتاج كتلة سهلة الانقياد وغير نقدية. كتلة لن تشكك في قرارات القيادة. بحيث أصبح الاعتماد على العسكرة، والروتين

العسكري، وعبادة شخصية القائد، وبناء نظام من السلطة الشخصية على أساس المحسوية السياسية. كان على الحركة أن تتفاوض على السلام ليس لأنها لا تستطيع كسب الحرب ولكن لأن قيادتها هيكلت مسار حرب التحرير الوطني بطريقة تنتهي كما حُطَّ لها. لم يكن الخطاب الاشتراكي في المراحل الأولى سوى أكلوبة لخداع المعسكر الاشتراكي بهدف الحصول على الدعم العسكري. وأدى هذا الخطاب إلى استنزاف الموارد الاقتصادية والمالية الضئيلة لحكومة الديرغ الإثيوبية، المنخرطة بالفعل في حربين في شمال إثيوبيا، فضلاً عن اعتماد الحركة/ الجيش عليها في حربها في السودان.

من الخطأ التحدث عن تحول أيديولوجي أصاب الحركة لأنها لم تملك واحد في الأساس. لم تكن الرؤية يسارية أو يمينية، لسبب بسيط، هو أن الحركة يكتنفها الخداع والتأمّر. لقد تم تصميمها على غرار المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية والأمن الوطني لنظام ميري، بهدف رئيسي هو حماية نسق القيادة من خلال القضاء على المعارضة. كان إسقاط الخطاب الاشتراكي هو فضح وتقليم الثوار الحقيقيين الذين انضموا إلى صفوف حركة التحرير وترسيخ أعداء الثورة. لم يكن من المستغرب أن تشرع قيادة الحركة في صنع السلام مع النظام الأصولي الإسلامي بعد انهيار النظام الإثيوبي عام 1991. كانت عملية صنع السلام الليبرالية نتيجة منطقية لتخطيط استراتيجي ومُخطط سياسي، استنفد حكومة الديرغ اقتصاديًا وعسكريًا، وقاد إلى هزيمتها. تضمن هذا التخطيط الاستراتيجي تخريب الثورة في السودان بالتعاون مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

الفساد داخل الحركة الشعبية: ظهور الطبقة الرأسمالية الطفيلية

تمثلت إحدى نتائج إهمال الحركة العمل السياسي والأيدولوجي - عن قصد أم لا - في ظهور وهيمنة نخبة عسكرية وسياسية. وفي تأكيد لمأثور توماس سانكارا بأن الجندي دون وعي سياسي ليس سوى مجرم محتمل، شرعت هذه الطبقة النخبوية في افتراس من حملوا البندقية من أجلهم. في محادثة غير رسمية بمقر الجمعية القانونية للسودان الجديد في رمبيك، أدهش المسؤول السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي كان يشغل أيضاً منصب نائب حاكم منطقة بحر الغزال آنذاك، الحشد عندما قال، «سوف نبرئ ذمتنا المالية». شعر بعضنا بالذهول لأن المحادثة لم تكن ذات صلة بالثروة أو إبراء الذمة. حدث هذا في عام 2000، ولابد أن القائد كان متأثراً بقيادة حركة المقاومة الوطنيّة الأوغندية⁽¹⁾. كانت هذه ضمن المصطلحات التي بشر بها المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة، في جنوب السودان فيما تتعلق «بالشفافية» و«المحاسبة». وعقدوا حولها ندوات، وورش عمل، واجتماعات «لتوعية» عمالها وملتقي الإغاثة. كان إبراء الفرد لذمته المالية فكرة محببة لوكالات الإغاثة، وكان الوقت مناسباً لإعلان الممتلكات العامة والخاصة، خصوصاً وسط من بيدهم السلطة في الجنوب.

(1) كان ذلك في الوقت الذي طلبت فيه حركة المقاومة الوطنية من زعمائها ومقاتليها السابقين الردّ على الادعاءات المتزايدة بالفساد عن طريق إعلان أصولهم الشخصية وثروتهم.

لكن السؤال هو: من أين ملتطوع في حرب تحرير وطني أن يجمع ثروة؟ لذا كان من المفاجئ أن يعبر نائب الحاكم عن نيته إعلان ثروته أو ثروة أي شخص آخر. في الواقع، بدلاً من إعلان الثروة، يجب على الفرد أولاً أن يعلن طوعاً عن الوسائل التي راكم بها هذه الثروة دون امتلاكه دخل معروف. لم تقم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بتعويض مسؤوليها وناشطيها رسمياً، لقد استولوا على ممتلكات السكان، ونهبوا وكالات الإغاثة الدولية، من خلال الابتزاز، والفساد والسرققة الصريحة. لم يكن لنائب الحاكم الحق في إعلان ما استولى عليه. هذه مقدمة مناسبة لابنتار نقاش عن الفساد داخل الحركة خلال حرب التحرير الوطني، و نمو وتسارع هذا الفساد بعد تولي قادتها، وكوادرها، ومقاتليها زمام الحكم في جنوب السودان منذ عام 2005.

ترتبط حركات التحرير دائماً بالإيثار، ونكران الذات، التطوع، وتقديم التضحيات، بما في ذلك تضحية المرء بحياته. أعتقد أن هذه هي دوافع انضمام العديد إلى صفوف الحركة/ الجيش الشعبي، والمشاركة في حرب التحرير. يصعب غرس هذه القيم في الأعضاء دون التدريب الأيديولوجي والتوعية السياسية. صحيح أيضاً إن ليس كل من انضم هو ثوري مخلص. فقد ضمت الحركة كثير من الهاربين من نظام العدالة السوداني الذين بحاجة إلى إعادة تأهيل من خلال التدريب الأيديولوجي والسياسي المكثف لتحويلهم إلى ثوار. أدى غياب هذا التوجه إلى استمرار أنشطتهم الإجرامية كمقاتلين في الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم يكن من السهل أن يتخلى المجرمون والهابون من نظام العدالة السوداني

عن عاداتهم المعادية للمجتمع دون تعليم وتدريب سياسي. و قد كان من المفاجئ، معرفة إن بعض عناصر أمن ومخابرات نميري السابقين يتمتعون بالسلطة في معسكرات الجيش الشعبي لتحرير السودان. كانت نكتة سيئة، وإهانة لحساسياتنا الثورية، عندما تلقي بعض الشخصيات المريرة على مسامعنا محاضرات حول الثورة، والتحرير، و«السودان الجديد». نفس الشخصيات التي تعقبوا معارضي نميري وعذبوهم هم في مهمة أخرى مع نفس الثوريين. أذكر أن علق أحدهم قائلاً: أن «السودان الجديد سيكون أكبر من السودان القديم». وقد كان محقاً، فعضوية الحركة تسمح بفعل وقول كل شيء، حتى ما لم يطرق آذاننا من قبل في السودان.

إن وجود الفساد في الحركة/ الجيش الشعبي ليس وحياً جديداً. ومع ذلك نتحدث عنه كشيء كان يجب أن تناضل الحركة ضده كمسألة مبدأ، فالفساد سرطان اجتماعي يقضي على روح المجتمع. ظلّ منتشرًا في السودان، بل هو بين الأسباب التي أطاحت بنظام نميري. تصبح ظاهرة الفساد واضحة للعيان مع زيادة وعي الناس⁽¹⁾. من الصعب، إن لم يكن المستحيل، سرد كل فعل فاسد حدث في جنوب السودان. يكفي القول أن الفساد كان محورياً في تشكيل الحركة، مع الأخذ في الاعتبار أن سرقة رواتب الجنود أدت

(1) عند تسلّم السلطة، بعد الانقلاب العسكري في مايو 1969، انتشرت الشائعات حول فساد طبقة التجار، التي كان معظمها من أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي (DUP)، وأن إسماعيل الأزهري، رئيس المجلس الأعلى للدولة حينها، قد بنى طابقيًا ثانيًا في منزله من عائدات الصفقات الفاسدة. شعر جعفر نميري بالحرَج، واضطر إلى تسوية 2000 جنيه من الديون التي تراكمت على أزهري بعد صيانة منزله في أبوروف في أم درمان. ذكرتُ هذه النقطة للتأكيد على أن احترام الملكية العامة كان من القيم الأساسية في السودان إلى أن نشر نظام مايو ثقافة استغلال المناصب.

إلى تمرد بور في مايو 1983، وهي الحدث الذي تشكل بمقتضاها الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

صاحب تفشي الفساد في هياكل الحركة، إساءة استخدام السلطة في كل موقع تحت إدارتها واستمر ليكون بمثابة القاعدة وليس الاستثناء. بدأ كممارسة حميدة في شكل تحويل حصص الغذاء والمال التي تحت إشراف أو أمر أحد القادة، ونمت لتشمل الإدارة المعقدة للتجارة عبر الحدود والتبادل التجاري. تحول الفساد ليصبح بحثًا عن موارد مالية ترضي نمط حياة معين غير متوفر في الجنوب، ولكن في شرق إفريقيا وخارجها. وفي هذا الصدد أصبحت نخبة جنوب السودان مبتكرة للغاية. كانت «عملية استرداد العبيد» في شمال بحر الغزال أحد هذه المشاريع، أدارها كبار قادة الحركة/ الجيش، ومنظمة غير حكومية دولية ذات صلة بالكنيسة، وتحولت إلى عمل ربحي بلغت عوائده ملايين الدولارات. وبدلاً من العمل على معاقبة مرتكبي جريمة العبودية وتجارة الرقيق في القرن الحادي والعشرين، قاموا بجمع الأموال من أجل «استرداد» المستعبدين. أصبح الأمر مربحًا جدًا (ومحرّجًا) لدرجة أن محاولة إيقافه تسببت في صراع داخلي.

إذن كيف حصل نائب المحافظ على ثروته التي يريد إبراء ذمته منها؟ علم الناس في مجمع الجمعية القانونية أن نائب المحافظ كان يعمل في غارات مسلحة لشراء الماشية من معسكرات المواشي المجاورة في غرب أعالي النيل. وعندما طلب منه أحد الحاضرين أن يعلن كيف حصل على أكثر من 4000 رأس من الماشية، انفجر غضبًا في مفارقة عجيبة تعكس عدم احترام اللوائح

والقوانين. فإساءة استخدام السلطة هي أساس الفساد بجميع مظاهره الحالية في الجنوب.

كان الاستياء من مختلصي المال العام شائعاً قبل اندلاع الحرب في عام 1983، وانتشرت الأغاني التي تسخر من مثل هذا السلوك المعادي للمجتمع. بالطبع انتشرت ممارسات تقليدية مثل سرقة الماشية بين المجتمعات الرعوية الزراعية، والتي جرّمتها الدولة بعد العنف والصراع الذي تسببت فيه. شهد انهيار القانون والنظام، وانتشار الأسلحة النارية بين المجتمعات، عودة هذه الممارسات، وصارت جزءاً من فساد أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان. هذه هي البدايات المتواضعة للفساد التي أصابت المجتمع الأوسع. أولاً، تم استخدام كلمة «تحرير» لتحل مكان كلمات مثل «سرقة» أو «نهب» في أحاديث مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان. ثانياً، صار المدنيون يحقرون كلمة «كومرد» ويشيرون بها إلى من اعتبروه «لصّ» أو «نصاب» بين مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم تكن الثقافة العسكرية ثورية في محتواها أو نطاقها⁽¹⁾.

مثل فساد الحركة/ الجيش، وإساءة استخدام كلمتي «تحرير» و«كومرد»، بداية التراكم البدائي للثروة في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. حدث ذلك بما يشبهه، لحد كبير، الطريقة التي ميزت مرحلة التراكم البدائي لرأس المال في أوروبا تقريباً. اختلاف نسخة الجنوب مردة للواقع أن التقسيم الطبقي الاجتماعي الناشئ

(1) "لماذا تدعوني كومرد؟ هل تروني أسرق أغنام الآخرين؟". هذا سؤال طرحه رجل غاضب من دينكا ألياب لجندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان حاول مناداته بلفظة «كومرد». يعكس مضمون السؤال أن كلمة «كومرد» صارت تُستخدم لوصف من يسرقون ممتلكات الآخرين، بسبب إنتشار النهب و السرقة وسط جنود الجيش الشعبي.

اعتمد على سيطرة الفرد على توزيع مساعدات الإغاثة بدلاً من التحكم في وسيلة الإنتاج. وأدى ذلك إلى أنماط حياة لم تروّج لفساد المستفيدين فحسب، بل لمقدمي خدمات أعمال الإغاثة. كما أوجد ظروفًا تتدفق بمقتضاها المساعدة إلى ما لا نهاية، مما أدى إلى انتشار متلازمة الاعتماد على الإغاثة.

أن تكون قائدًا للجيش الشعبي في منطقة تعمل فيها العديد من وكالات الإغاثة كان مهمة مربحة، لدرجة أن الضباط يتنافسون لتولي مواقع ستمكّنهم من الوصول إلى موارد وكالات الإغاثة، إما طوعية أو عن طريق الابتزاز. كان التدخل الإنساني الدولي بيزنس بمليارات الدولارات، يحركه إقتصاد الحرب في جنوب السودان، ونتج عنه شبكة أنشطة تجارية فاسدة ضمت ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان ووكالات الإغاثة. وشمل ذلك سرقة الموارد على نطاق واسع، وتوزيع المساعدات الغذائية في أسواق البلدان المجاورة والمدن الواقعة تحت سيطرة الحكومة. تحول من فساد أفراد إلى فساد بنيوي، لدرجة أن حققت مجموعة صغيرة من ضباط الجيش الشعبي ثروة هائلة في شكل ماشية، وأموال، وممتلكات أخرى داخل وخارج جنوب السودان.

دفع الاندفاع نحو الثروة وتراكمها البدائي بين قادة وكوادر الحركة/ الجيش الشعبي إلى رهن الموارد الطبيعية للبلاد مثل الأخشاب، والمعادن، والحياة البرية (سنّ الفيل، جلود النمر، قرون وحيد القرن، إلخ)، والمصنوعات الثقافية الموجودة في غرب الاستوائية، للحفاظ على نمط الحياة الاستهلاكية الجديد. وبشر بمولد فئة صغيرة من المقاتلين، والسياسيين، والعمال التجاريين

الصغار، انعزلوا بسبب مواقفهم وسلوكهم عن الجماهير. حافظت هذه المجموعة من ضباط الجيش الشعبي الأثرياء على أسرهم في مساكن باهظة الثمن، مستأجرة أو مشتراة، في الضواحي الفاخرة لمدين شرق أفريقيا. شكلت هذه المجموعة سلف الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تسيطر الآن على اقتصاد جنوب السودان⁽¹⁾. من الممكن ملاحظة الرابط بين التدخلات الإنسانية الدولية، والفساد، وظهور هذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية. هناك أيضاً علاقة بين هذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية، وتعاونها مع الكومبرادور الإقليمي والدولي في استخراج ونهب الموارد الطبيعية، وظهور دكتاتورية مركزية إثنائية، كليتوقراطية، واستبدادية في جنوب السودان.

لم يكن من الممكن أن تختلف إدارة الحركة الشعبىة لتحرير السودان لحكومة جنوب السودان عن تلك التي مارستها في المناطق المحررة خلال حرب التحرير الوطني. فقد افتقرت إلى برنامج أو اتجاه سياسي واضح على المستوى الحكومي. وكما هو الحال أثناء الحرب، لم ترفق قيادة الحركة الشعبىة لتحرير السودان معايير شروط تعيين كوادرها في الحكومة. قام بعض القادة بتعيين وزراء لم يعملوا من قبل في مناصب حكومية أو حتى في القطاع الخاص، رغم الرتب العالية التي حصلوا عليها في الجيش. كان بعضهم من نشطاء المجتمع المدني الذين دخلوا الحكومة بروح عمل مختلفة. وكان الرئيس ونائبه جديدين في المهمة. لذلك كانت «التجربة والخطأ» هي المنهج. وفي هذا الصدد، كانت مفاهيم مثل الجدارة، والشفافية، والمساءلة غريبة أو تم تجاهلها.

(1) تراكم الثروة عن طريق الإستغلال غير الأمثل للموارد؛ أي أن تتصرف مثل الكائنات الطفيلية التي تغذى عبر الالتصاق بالآخرين وامتصاص القيمة منهم.

سرعان ما انغمس بعض قادة كبار مسؤولي الحركة/ الجيش الشعبي في بيئة اجتماعية واقتصادية ملوثة بالسياسات التي انتهجها حزب المؤتمر الوطني من أجل البقاء من خلال الابتزاز والفساد. ومثل الذئاب الجائعة، بشهية للثروة عززتها ممارسات الفساد في الأدغال، أسس القادة والكوادر رغم مناصبهم الحكومية، أعمالاً تجارية قاموا من خلالها بغسل الأموال المسروقة بالتعاون مع أصدقائهم الأجانب. وزكمت رائحة الفساد الأنوف حتى غمرت جميع الدوائر الحكومية. الجدير بالذكر أن جنوب السودان بدأ من الصفر. كانت الحكومة تستورد كل شيء لمناطق شمال بحر الغزال، والوحدة، وأعالي النيل من الخرطوم؛ ومن دول شرق أفريقيا (كينيا ويوغندا) إلى ولايات الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وواراب. مما احتتم انخراط حكومة جنوب السودان في السنتين الأوليين من الفترة الانتقالية في بناء البنية التحتية المادية وشراء السلع التجارية. استفادت الشركات التي أنشأها القادة من عقود حكومية باهظة الثمن بناءً على روابط شخصية مع وزراء الحكومة، والبرلمانيين، وجزالات الجيش، وكوادر ونشطاء الحركة الشعبىة. مثل هذه بداية «وقت استرداد الدين»، وتميز بصفقات فاحشة وغير شفافة. لم ينفذ بعض المقاولين مشاريع أخذوا مقابلها ملايين الدولارات نقداً من البنك المركزي لجنوب السودان. كان من غير المعقول، والمُخزي، رؤية قادة حركة تحرر الوطني ينخرطون في مثل هذه المستويات الفاحشة من الفساد. ومع ذلك، ولمساعدة القارئ على تصور القضية، سأوضح حالة مشروع مبنى مطار جوبا الدولي التابع لوزارة النقل والاتصالات في حكومة جنوب السودان.

بدأ المشروع في عام 2006، بميزانية بلغت 40 مليون دولار أمريكي قبل ان يختفى المقاول الإريتري بهذه الأموال ولم يظهر مرة أخرى. تكررت حادثة المقاولين الذين يهربون بالأموال مرتين، ولم يرفع المدعي العام حتى الآن أي قضية جنائية. تستلزم الاتفاقيات التعاقدية أن يثبت مقدم العطاء الفائز قدرته على تنفيذ العقد، وأن يتلقى الدفع على أقساط تتناسب مع مقدار العمل المنجز. يتلقى المقاول الدفعة الأخيرة فقط بعد التصديق على أن العمل المنجز قد استوفى الشروط المحددة في العقد. لم يكن هذا هو الحال في معظم عقود حكومة جنوب السودان. من الممكن أن يكون المسؤولون الذين يديرون هذه العقود جاهلين لأنهم يفتقرون إلى الخبرة. ومع ذلك، في بعض الحالات، يجب أن يكون الجناة الحقيقيين قد أخذوا الأموال باسم مقاولين أجنب. استمر المشروع حتى عام 2016 دون استكماله، قبل أن يُنحى في النهاية لشركة صينية من خلال قرض يدفعه بنك التصدير والاستيراد الصيني المملوك للحكومة الصينية.

أسوأ قضية فساد مرتبطة بكبار المسؤولين في الحكومة، على المستويين القومي والولائي، هي ما عُرف باسم «فضيحة الذرة»، والتي كشفت الطبيعة الإجرامية لبعض قادة جنوب السودان. خصصت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان 1.6 مليار دولار، كجزء من سياسة الأمن الغذائي حينذاك، لشراء حبوب غذائية من أجل إلى الولايات المتضررة من المجاعة في بحر الغزال، وجونقلي، وشرق الاستوائية. دفعت وزارة المالية الأموال للمقاولين بعد أن منح حكام هذه الولايات تأكيدات كاذبة تفيد

استلام الشحنات⁽¹⁾. وكان أن توفى نتيجة هذه العملية الإجرامية الآلاف المواطنين الأبرياء بسبب الجوع في ولايات أويل، وواراب، والبحيرات. كشف تحقيق البنك الدولي أن حكومة جنوب السودان دفعت لعدد سبعة وخمسين متعاقدًا على صلة بالرئيس، بمن فيهم بعض كبار الوزراء، ورئيس الجمعية التشريعية، وضباط كبار بالجيش الشعبي لتحرير السودان مبلغ 800 مليون دولار أمريكي مقابل عدم تسليم الحبوب. ولم يتمكن وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان من تقصي القضية لأنها شملت الرئيس نفسه، وشركائه المقربين، وشخصيات نافذة من أوغندا وكينيا.

تمحورت قضية الفساد الكبيرة الأخرى في إصدار خطابات الاعتماد. السعي وراء المال يجعل كل شيء قابلاً للفساد في عالم النخب السياسية، والعسكرية، والتجارية في جنوب السودان. بهذه الطريقة، حولت النخبة الإجرامية إجراءً تجاريًا إلى سلوك غير حميد. أصبح إصدار خطابات الاعتماد واحدة من الطرق التي أثرى بها أصحاب العلاقات السياسية أنفسهم. على عكس فضيحة الذرة، كانت فضيحة خطابات الاعتماد مبتكرة إجراميًا، لحد أن غيّرت الممارسة المعتادة للبنوك التجارية التي تُصدر خطابات الاعتماد إلى مجرد منح شيكات على بياض: إنتقل التصديق وإصدار خطابات الاعتماد من البنوك التجارية إلى وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط، ما يعني أن المتقدمين غير مطالبين بإبراز رخصة تجارية

(1) كذب حكام البحيرات، وواراب، وشمال بحر الغزال (دانيال أويت أكووت، وتور دينق ميوين، وفول ملونق أوان) عندما ادعوا أنهم استلموا شحنات الذرة حتى يُدفع للمقاولين أموال العقد.

كشروط لإصدار خطاب اعتماد. أصبح كل من لديه صلات سياسية قادراً على الحصول على مبلغ معين من العملات الأجنبية (دولار أمريكي) بالسعر الرسمي للبنك المركزي لجنوب السودان. أثري العديد من الأفراد بسبب علاقاتهم بالمسؤولين بشكل لافت للنظر من خلال إفلاس خزائن الدولة، بينما إرتفعت نسب التضخم وسعر السوق الموازي.

يتضمن الحصول على خطاب الاعتماد موافقة، وهي ليست سوى خطاب موجه إلى محافظ البنك المركزي بمبلغ مليون دولار أمريكي. يقدم هذا الخطاب شخصاً لا علاقة له بالأعمال التجارية، يوظف علاقاته مع شخصية من الحكومة للحصول على دولار أمريكي، ليبيعها إلى رجل أعمال صومالي أو كيني مقابل ما يعادله بالعملة المحلية (2.9 مليون جنيه جنوب سوداني). سيقوم رجل الأعمال الصومالي ببيع البضائع المستوردة بهذه الأموال بسعر السوق الأسود (29 مليون جنيه جنوب سوداني أو أكثر) وفقاً لسعر السوق في ذلك اليوم. في أغلب الأحيان لا يلتزم متلقو خطابات الإعتماد وشركاؤهم التجاريين بالصفقة عبر إستيراد البضائع، بل يعيدون تدوير الدولار في السوق الأسود. بهذه الطريقة، قامت النخبة السياسية وشركاؤها بتخريب الاقتصاد لدرجة أصبح من الصعب تحديد رجال الأعمال النزيهين من غيرهم. كان الجميع، بمن فيهم الوزراء والقضاة، تجاراً في السوق.

ولأن العجائب لا تنتهي في جنوب السودان، و كل شيء قابل للفساد، وقع احتيال آخر شارك فيه كبار قادة حكومة جنوب السودان في فبراير 2014، أي عقب اندلاع العنف في ديسمبر 2013.

عين الرئيس كير لجنة لإدارة الأزمات بميزانية بلغت 800 مليون جنيه جنوب سوداني. ترأس هذه اللجنة جيمس واني إيغا، نائب الرئيس، وضمت كل من وزير شؤون مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الولايات، وآخرون. فُوضت اللجنة للاستجابة للظروف التي خلقتها الحرب، ولا سيما في ولايات أعالي النيل، وجونقلي، والوحدة. وبدلاً من زيارة مناطق الكوارث في هذه ولايات، قامت اللجنة بجولة في ولايات غرب ووسط الاستوائية التي كانت خارج دائرة الحرب. اتضح أن الغرض الأساسي من هذه الجولة هو الخروج بحيلة لسحب الأموال لشراء ذمم بعض كبار المسؤولين التنفيذيين وضمان ولائهم السياسي. وقد أظهر كير دعمه للصوئية عندما تدخل لمنع المدقق العام من إجراء تحقيق.

يبدو أنه لا يوجد حدٌ للسرقة، ويمكننا رواية حالات الفساد في جنوب السودان إلى ما لا نهاية. حدث كل هذا على الرغم من تصريحات الرئيس الدائمة عن «عدم التسامح مع الفساد» في كل مناسبة عامة. تحت أنف الرئيس مباشرة، عمل كارتل يتألف من كبير الإداريين، ومدير المكتب، ومسؤول أمني، وشركاء أعمالهم، لسحب ملايين الدولارات من الحكومة. اعتادت المجموعة على إرسال الطلبات المالية إلى الوزارة، وتوجيه مدير الميزانيات بتحويل مخصصات بعض الوزارات إلى مكتب الرئيس بغرض تمويل مشاريع غير متضمنة في الخطة السنوية. استغلت العصابة إستعداد الرئيس للتوقيع على خطابات رسمية في ظروف غير موثوقة⁽¹⁾. استغرق الأمر وقتاً طويلاً لكشف أنشطة العصابة، رغم الأخبار المتكررة عن

(1) حذر محافظ البنك المركزي لجنوب السودان، الراحل إليجا ملوك، الرئيس كير من استخدام توقيعه لسحب الأموال من البنك.

سرقة الأموال من مكتب الرئيس. يفسر هذا كيف تجاوز الإنفاق في مكتب الرئيس، ووزارة المالية، ووزارة الدفاع وشئون قدامى المحاربين نسبة 100% - 400% من ميزانيتها السنوية. غالباً ما تكون الوزارات الخدمية ضحايا مثل هذه التحويلات غير القانونية، مثل الزراعة، والتعليم العالي، والصحة التي لا تحصل على ميزانيتها الخاصة.

كان الجيش الشعبي لتحرير السودان بؤرة قذارة أخرى. يمكن اعتبار الفساد الراهن امتداداً للسلوك الفاسد إبان حرب التحرير الوطني. لم يحدث الانتقال من الحرب إلى السلام بطريقة منظمة. ومع الموت المفاجئ للرئيس والقائد العام، استأثر البعض لأنفسهم بالأصول غير العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، في وقت انشغلت الحركة بالعلاقات مع حزب المؤتمر الوطني والقوات المسلحة السودانية. كان من المتوقع إعادة تنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان ليصبح جيد التدريب، ومهني، ومسلح بطريقة يجعله قوة مقاتلة فعالة وقادرة على مواجهة أي طارئ. خصصت الجمعية التشريعية لجنوب السودان 40% من ميزانية حكومة جنوب السودان السنوية للجيش، وتقدر بمليارات الدولارات الأمريكية. لم ترد القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان على هذه المبادرة الوطنيّة بالمثل. على العكس من ذلك، أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان معقلاً للفساد، حيث قام جنرالات، ولا سيما أولئك الذين تم تكليفهم بشراء اللوجستيات، بإثراء أنفسهم.⁽¹⁾

(1) صادرت شرطة ملبورن الأسترالية منزل اشتراه رئيس هيئة الأركان العامة السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان، الجنرال جيمس هوث ماي في عام 2014 مقابل 1.5 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد ظهور اسمه في تقرير سنيتري للعام 2015. وكان قد اشترى المنزل بأموال مكتسبة عن طريق الإحتيال.

استغلَّ بعض جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان بعدهم عن المقر العام، وكذلك قادة الكتائب والوحدات الكبرى في الجيش، استغلوا فرقههم وكتائبهم التي لم يفصحوا عن أعدادهم الحقيقية على أمل الحصول على أموال زائدة. أصبح الوضع أكثر يأساً مع استيعاب الجماعات المسلحة الأخرى داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك الميليشيات القبلية التي كانت القوات المسلحة السودانية قد رعتها في حربها بالوكالة ضد الجيش الشعبي. كانت العديد من وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان تنتظر لأشهر دون الحصول على رواتب، بسبب استيلاء القائد على المال، وبنى لنفسه قصرًا في جوبا أو عبر الحدود في أوغندا أو كينيا. قام العديد من جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان بتأسيس أعمال تجارية مع الأجانب لتحقيق أرباح سريعة. شملت الإستثمارات مجال التعليم العالي: أنشئت جامعات وهمية لا تلبى المتطلبات الأساسية المعترفة بها عالمياً في جوبا وغيرها من مدن جنوب السودان. قيّدت هذه الجامعات أشخاصاً لم يتلقوا تعليم مدرسي؛ وعندما أمر وزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا بإغلاق هذه الجامعات الزائفة هددوه بعواقب وخيمة.

أقل ما يقال هو أن نداء «عدم التسامح مع الفساد» الذي يردده الرئيس كبير كان مجرد خدعة بغرض تزيين خطابه المملّة وكسب تصفيق الجمهور. في الواقع، لن يتردد الرئيس في التدخل لمنع وزير العدل من التحقيق في قضية أو إجباره على سحب قضية فساد من المحكمة. انطوت هذه حالات على عقود حكومية يكون المفاوض هو شريك أعمال الرئيس. في الوضع السائد في جنوب

السُّودان، حيث يتم تمكين قطاعات معينة من المجتمع بشكل متعمد من الناحية الاقتصادية، سيكون من الخطأ تصنيفها على أنها مجرد حالات فساد. كانت كليتوقراطية مُهندسة سياسيًا لمصلحة الدينكا من محور واراب - أويل، مع صمت وزارة العدل، ومفوضيّة مكافحة الفساد، ودائرة شرطة جنوب السودان عن هذه الجرائم وعدم مقدرة على القيام بأي شيء.

اتبعت حكومة جنوب السودان سياسات اقتصادية ليبرالية وأيديولوجيات السوق الحرة التي، وفي غياب مؤسسات قوية، ولدت الفساد وعززت الطبقة الرأسمالية الطفيلية، ومكنت سيطرتها على القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة. كان جزءًا من التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والشركات المرتبطة بالرئيس والوزراء المؤثرين في حكومته. نما هذا التمكين وازدهر على أساس عطاءات العقود الحكومية المتضخمة. تغدّت هذه الطبقة، التي كانت أيضًا جزءًا من شبكات المحسوية السياسية للنظام، على تدجين الفساد والروابط القوية مع الرأسمالية الكومبرادورية الإقليمية والدولية الراسخة في استخراج ونهب موارد جنوب السودان. غزت شركات ومواطنون شرق إفريقيا والقرن الأفريقي جنوب السودان قبل أن تطور أنظمة ممارسة أعمال تجارية رسمية.

أنخرط الأوغنديون، والكينينيون، والصوماليون، والإثيوبيون، الإريتريون في أعمال تجارية في جنوب السودان، غالبًا خلال شراكات مربية، مع كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي. نادرا ما ينخرط مواطنو جنوب السودان في التجارة الصغيرة. فمعظم تجارة القطاعي في جنوب السودان، حتى على مستوى القرى الصغيرة، يحتكرها

الجلابة، وهم فئة التجار العرب من شمال السودان. شعب جنوب السودان ريفي بطبعه، ويعطي قيمة للثروة الحيوانية والأصول الثقافية أكثر من المال. قد يوفر الدينكا أو النوير، ممن يعملون في الحكومة أو القطاع الخاص، المال لشراء الأبقار والماعز، بينما يوفر الأزاندي، المورو، الباري المال لبناء ضريح أحد الوالدين أو الجد. يفسر هذا سبب كون الشركات الوحيدة التي يملكها جنوب السودان هي تلك المرتبطة بالفساد الحكومي.

انخرط الإريتريون والإثيوبيون في استثمارات الفنادق، والنقل، وتوزيع المياه⁽¹⁾، والبناء، والخدمات المصرفية. واستثمروا في الغالب من خلال تأجير أراضي السكان المحليين وبناء الفنادق، والمطاعم، والمقاهي. انخرط بعض النخبة من الإريتريين والأثيوبيين في عقود أكثر ربحية مع الحكومة والجيش، وكان معظم هؤلاء من خلفيات عسكرية شاركوا قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعمالهم. معظم هذه الإستثمارات بمثابة رد للجميل، خاصة وأن هذه الشركات على علاقات بالأنظمة السياسية في بلدانهم. لدى البنك التجاري الإثيوبي فروع في جوبا وملكال، كما احتكر الإثيوبيون النقل الجوي بين جوبا وأديس أبابا وبعض الخطوط الداخلية.

انخرط الأوغنديون في جميع الأعمال غير الرسمية، بما في ذلك الخدمات الطبية، وإدارة عيادات غير مرخصة في جوبا وضواحيها، مستغلين الافتقار إلى الآليات التنظيمية وجهل العديد من الناس

(1) تجارة رائجة سببها افتقار معظم مدن جنوب السودان لشبكة مياه. تحمل هذه الناقلات مياه غير معالجة من نهر النيل للمناطق السكنية بتكلفة تقارب سعر برميل النفط للبرميل الواحد. جذب هذا العمل السهل والمربح جزئياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان، اشترى ناقلات مستعملة من كمبالا ووظف سائقين إثيوبيين وإريتريين لإدارتها.

في جنوب السودان. الأعمال الأوغندية الأكثر شعبية هي تشغيل الموتوسيكل (بودا بودا) في المواصلات الداخلية في جوبا، والتخلص من السيارات اليابانية المستعملة وبيعها في أسواق جنوب السودان. امتلأ سوق المواد الغذائية في جوبا بالمنتجات الزراعية ومنتجات الألبان الأوغندية الرخيصة وكذلك الأسماك، وتسبب في تشريد المزارعين والصيادين المحليين بالاستيلاء على أعمالهم. نشطت الشركات الصومالية بشكل رئيسي في قطاع النقل، واستيراد مواد البناء والتشييد، وإدارة محطات الوقود. اما الأعمال الإستثمارية الكينية، فقد تركزت في الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل الجوي، والخدمات المصرفية. وقامت ثلاثة بنوك كينية - البنك التجاري الكيني المحدودة، بنك العدل، وبنك إيكو - بتشغيل فروع في مدن جنوب السودان الرئيسية، كما احتكرت الخطوط الجوية الكينية خط جوبا ونيروبي، بما في ذلك الرحلات رئيس البلاد الخارجية. يكشف غزو البلاد من قبل الشركات الأجنبية، كبيرة وصغيرة، حقيقة أن قادة جنوب السودان لا يملكون خطة استراتيجية للبلاد. مُنحت بعض الشركات تراخيص قصيرة الأجل حتى إنجاز الحلول الدائمة، لكن أنشطتها استمرت لعدم تنفيذ الحلول الدائمة حتى الآن. على سبيل المثال، اعتُبر استخدام صهاريج المياه في جوبا إجراءً مؤقتًا حتى اكتمال بناء شبكة أنابيب المياه في جوبا. لم يتم تنفيذ هذا المشروع أبدًا، بسبب حرص جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان، ممن يديرون أعمال صهاريج المياه وبيع مياه النيل غير المعالج، على إفساد جميع محاولات تشييد شبكة مياه مستقرة. حدث الشيء نفسه مع مشروع كهرباء جوبا: أحتج مستوردو مولدات

الديزل ضد خطة الحكومة بحجة أن المشروع الحكومي يهدد أعمالهم. السؤال الذي يفرض نفسه في ظل هذه الفوضى هو كيف أعاد هؤلاء الأجانب أموالهم إلى بلدانهم الأصلية. قامت معظم الشركات غير الرسمية بتحويل أموالها في أحد مكاتب الفوركس التي يزيد عددها عن 127 مكتبًا في البلاد. وهذا يوضح الحجم الهائل لرؤوس الأموال المهربة من جنوب السودان، بحيث يستحيل حصرها. تنافس المواطنون والأجانب في إرسال الأموال خارج البلاد، وعلى وجه الخصوص النخبة السياسية، والعسكرية، والتجارية في جنوب السودان. كما قام العائدون من الشتات في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا بإرسال مبالغ كبيرة لشراء ممتلكات في بلاد الشتات. استفادت اقتصادات أوغندا وكينيا بشكل مباشر من الوضع في جنوب السودان. ظل العديد من اللاجئين من جنوب السودان في كينيا وأوغندا. هناك حوالي 200,000 جنوب سوداني خارج مخيمات اللاجئين، يدرسون في مستويات مختلفة في جامعات ومدارس كينيا وأوغندا.

تعتبر أوغندا ذات أهمية خاصة في نقاش الفساد، وتطور الطبقة الرأسمالية الطفيلية في جنوب السودان. إذ يبلغ حتى المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تحدد العلاقات بين قادة الدولتين، الرئيس يويري موسيفيني والرئيس سلفا كير. كان من الواضح أن المواطنين الأوغنديين في جنوب السودان جزءًا من خطة موسيفيني لتحسين اقتصاد أوغندا. وبصرف النظر عن حجم التحويلات إلى وطنهم ودفح الضرائب، أصبح مهاجرو أوغندا في جنوب السودان جزءًا من حل أزمة البطالة في أوغندا. وهذا

يفسر الدعم السياسي والعسكري الذي قدمه موسيفيني، بلا تردد، للرئيس كير، إلى حد مشاركة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والقوات الجوية بنشاط في الحرب الأهلية.

العلاقة بين موسيفيني بالرئيس كير مبنية على الخداع، وترتبط باستغلال ونهب الموارد الطبيعية لجنوب السودان. احتفظ الرئيس موسيفيني، منذ عام 2006، بوحدة من قوات دفاع الشعب الأوغندي في جنوب السودان بذريعة تعقب جيش الرب. لكن الحقيقة غير ذلك. لم يكن هدف التجوال طوال هذه السنوات في غابات الاستوائية هو مقاومة جيش الرب؛ إذ رغم وجودهم، أشارت تقارير مستمرة عن قتل جيش الرب للمدنيين في ولاية غرب الاستوائية، الأمر الذي دفع الحاكم، جوزيف باكاسورو بنقاسي، إلى تشكيل لجان أمن أهلية تحت مسمى «شباب السهام» لحماية مناطق الزاندي⁽¹⁾. تبين لاحقاً أن قوات الدفاع الشعب الأوغندي كانت منخرطة طوال هذه السنوات في صيد الفيلة ووحيد القرن بطريقة غير شرعية، وقطع الأخشاب، والتنقيب عن الذهب والماس، ونقلها إلى أوغندا.

يأتي وجود قوات الدفاع الشعب الأوغندية في جنوب السودان ضمن مخطط موسيفيني لاستخراج ونهب موارد جنوب السودان،

(1) كان تعقب جيش الرب داخل أراضي جنوب السودان خدعة لتبرير وجود قوات دفاع الشعب الأوغندي في جنوب السودان. كجزء من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي، نجح موسيفيني في عزل وتحييد الرأي العام دولياً ضد جوزيف كوني عبر إصدار أوامر لجنود قوات دفاع الشعب الأوغندي بارتكاب جرائم مروعة وإلقاء اللوم على جيش الرب. ومن الواضح أن هذه القوات وراء الرعب الذي حاق بسكان غرب الإستوائية، وهذا ما يبرر توقف الجرائم فور تشكيل شباب السهام.

مستفيداً من الانقسامات السياسية داخل قيادة الحركة الشعبية. شارك موسيفيني الرئيس سلفا كير في ازدرائه للدكتور ريك مشار. وبمجرد اندلاع العنف في جوبا بتاريخ 15 ديسمبر 2013، أرسل موسيفيني وحدات من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وطائرات هليكوبتر حربية للاشتباك مع قوات المتمردين في بور بطريقة توحى ضلوعه المباشر في تأجيج الصراع. بعدها بأشهر وقع وزيراً دفاع البلدين على اتفاقية وضع القوات لمواكبة المتطلبات القانونية في البرلمان الأوغندي، وضمان قيام حكومة جنوب السودان بدفع فاتورة بلغت مئات الملايين من الدولارات. لعبت أوغندا دور الوسيط في شراء الأسلحة بين الشركات المصنعة والتجار والجيش الشعبي لتحرير السودان، بعد أن منعت الأمم المتحدة جنوب السودان من الشراء المباشر. كان على حكومة جنوب السودان دفع تكاليف باهظة لنقل الأسلحة عبر شبكة تجار ووسطاء له صلات ببعض الأفراد المؤثرين في أوغندا. وأدى تعيين الجنرال بول ملونق رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان بتسريع تلك الصفقات التي لم تتطلب بالضرورة مراسلات أو وثائق.

حاولت البرهنة على وجود الفساد منذ تأسيس الحركة. كان الفساد قادراً على تطوير حركة التحرير وإغراقها بسبب تحول نموذجي من الثورة إلى الليبرالية الجديدة، وما صاحبها من هندسة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية. أنتج هذا الظرف الجديد طبقة نخبوية معزولة تماماً عن الجماهير وأيديولوجيا التحرير. كانت نتيجة هذا الاغتراب أن تطورت هذه النخبة العسكرية السياسية إلى طبقة رأسمالية طفيلية نهبت الموارد الطبيعية لجنوب السودان

بالتعاون مع الكومبرادورية الرأسمالية الإقليمية والدولية. أثار ذلك صراعات سياسية داخلية داخل الحزب الحاكم، أي الحركة الشعبىة لتحرير السودان، قادت في نهاية المطاف إلى العنف والحرب الأهلية. ينقلنا هذا إلى السؤال الحاسم حول ما إذا كانت حرب التحرير الوطني التي قادتها الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان ثورة حقيقية.

الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان: الثورة الزائفة

يستلزم كل ثورة سياسية برنامجاً وأيديولوجياً تدعم رؤيتها، وقيادة ذات علاقة مميزة بالكوادر والجماهير. ناقشتُ في الصفحات السابقة، كيف ظهرت نخبة عسكرية وسياسية مغتربة عن حركة التحرير الوطني، وكيف اكتسبت كلمات ذات دلالات رمزية مثل «كومرد» و«تحرير» دلالات مختلفة بين المقاتلين والمدنيين. ناقشت أيضاً كيف تسبب الفساد وسرقة الموارد العامة في ظهور طبقة رأسمالية طفيلية ذات موقف اقتصادي واجتماعي، وسياسي مُعادٍ للجماهير. حرص شعب جنوب السودان على جرد وتوثيق نطاق الضرر الجسدي والنفسي الذي ألحقته هذه النخبة بالبلد، بما في ذلك سرقتهم مبالغ ضخمة من أموال الشعب في خيانة واضحة لمكتسبات الجماهير. من المهم هنا التأكيد على كلمة «خيانة» هنا، لأن جرائم النخب هذه تتعارض مع صورتهم في أذهان الجماهير كثوار ناضلوا من أجل «تحرير» البلاد.

تثبت مواقف قادة حرب التحرير وسلوكهم الخسيس حقيقة أن الحركة لم تكن حركة تحرير وطنية حقيقية. كانت هناك رغبة عامة في الجنوب لحمل السلاح إحتجاجاً على تعدي مُيري على العملية الديمقراطية. لكن خلافاً للاندفاع في الانضمام لحركة أنيانيا في الستينيات، كان الطموح للسلطة والمناصب السياسية والعسكرية هو دافع انضمام كثيرين لصفوف النضال، من أجل بلوغ مرتبة

مقاتلي أنيانيا السابقين الذين حظوا بمناصب في الجيش والحكومة لم يكن ليحلموا بها نسبة لمتطلباتها الأكاديمية. انضم العديد للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على أمل أن يصبحوا ضباطاً في القوات المسلحة السودانية، والشرطة، وغيرها من المؤسسات الخدمية ورأوا أنها سُلّم للارتقاء الاجتماعي، وبالتالي، أداة تراكم الثروة في شكل أبقار أو أموال، أو كليهما من أجل ممارسة عادة تعدد الزوجات.

أشرتُ إلى أن الفساد وسرقة المال العام كانا من الأمور الفطرية منذ تأسيس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. عندما يتسرب السلوك الإجرامي إلى تنظيم ثوري ينبغي على القيادة الثورية مناقشة الإشكاليات المترتبة عن هذه الأعمال الإجرامية. كان أن تحوّلت الجريمة إلى عمل ثوري (سرقة بنك لتمويل حركة ثورية) وتبريراً أيديولوجياً⁽¹⁾. إن التحايل وسرقة أموال الجيش في بور، الحادثة التي أشعلت التمرد، كشفت ما سيلي من سلوك ضباط الجيش الشعبي وجنودها في علاقتهم مع المدنيين.

كانت الحركة/ الجيش الشعبي تُدار بطريقة أبقت على مشاكل النظام القمعي الذي انتفضوا ضده، وجعل من الصعب تمييز الثوار عن زملائهم الذين لا زالوا يشاركون في نظام الخرطوم. استقبل المقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان المجرمين والهاربين من نظام العدالة السوداني الذين أعلنوا ثورتهم بعد

(1) يحدث أن يتورط ثوريون في المقاومة السرية المسلحة في أنشطة إجرامية مثل السطو على البنوك وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، وتبرير السلوك أيديولوجياً. لكن في وقت لاحق عليهم تثقيف كوادهم عن خطورة مثل هذه الممارسات.

انضمامهم إلى الحركة الشعبية⁽¹⁾. أدى إهمال المعايير الاجتماعية والأيدولوجية في تحديد صفات عضوية حركة التحرير إلى جعلها ملائمة لكل أصناف غير الأسوياء اجتماعياً، بمن فيهم، جواسيس النظام ووكلائهم من المخربين.

استخف قادة الجيش الشعبي بقيادة أنانيا ورأوا فيهم مجرد أفراد ساعين للمناصب، لكن الوضع في الحركة كان أسوأ. تدفقت الجموع صوب الحركة/ الجيش الشعبي بحثاً عن الرتب العليا بدعوى أنهم كانوا من كبار المسؤولين التنفيذيين إبان حكومة السلطة الإقليمية. يشير هذا إلى أن العديد من الأفراد، لا سيما القادمون المدن والبلدات وليس من معسكرات الماشية، كانوا دائماً من الساعين وراء المال والسلطة. جاء الكثيرون لتحقيق طموحات الحياة التي لم يتمكنوا من تحقيقها في السودان.

تشكلت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت مزقت الانقسامات السياسية الحادة والمريرة الطبقة السياسية في الإقليم الجنوبي على طول خطوط الصدع الإثني والمناطقي. مثلت هذه أرضية سياسية خصبة زرع فيها المشير نميري سياسات «فرق تسد»، وجعل من الاستوائيين أعداء دينكا بحر الغزال وأعالي النيل. ومع ذلك، لم يسلط منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان الضوء على هذا الوضع وأثاره الخطيرة على التطور المستقبلي للعلاقات بين الإثنيات داخل الحركة الوليدة. لم ينتقد المنفستو أو

(1) وُجِدَت حالتان على الأقل: أحدهما فرد مدان بالتزوير وسرقة مال عام، قبل أن يهرب وينضم لقيادة الحركة. ولم يستطع الناس في واو تصديق آذانهم عندما أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان عن اسمه ووصفه بالشخص «الثوري». تتعلق القضية الأخرى بحاسب عمل في شركة التأمين الإقليمية قبل أن يهرب بأموال الشركة.

يتحدى فكرة هيمنة الدينكا على الحركة، أو حتى الردّ على رواية أن نخب الإستوائية (اللجنة المركزية الاستوائية) ناهضت هيمنة الدينكا من خلال دعم قرار نميري القاضي بإلغاء اتفاقية أديس أبابا وتفكيك الإقليم الجنوبي.

كان من المهم على الحركة تصحيح مسارها منذ وقت مبكر، والرد على الفكرة الخاطئة أن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان جاءت لمعالجة لفقدان الدينكا المكانة السياسية المستحقة. في الواقع، اعتبر بعض المثقفين في تفوّق الدينكا العددي داخل الحركة الوليدة برهاناً على عل دينكاوية الحركة، وحرصوا على إهمال أي تلميحات بأن هيمنة الدينكا العرقية في الحركة الوليدة كانت مصادفة لقيادة الدينكا. أدى فشل المنفستو في مخاطبة الواقع الموضوعي بجنوب السودان، بتشكيلاته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، إلى تفاقم الشكوك في وجود أهداف سياسية للحركة، وكان من الصعب فهم كيف أصبحت قيادة الحركة الوليدة، التي تدعي القومية، جسم دينكاوي التكوين.

اعتقد عديد من السياسيين والناشطين السياسيين، المنحدرين من وسط الاستوائية، أن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان جاءت لعرقلة مطلبهم بإقليم منفصل للاستوائية. ساعدت البنية الاجتماعية والأيدولوجية للحركة، خاصة بعد القطيعة مع حركة (أنيانيا تو) وظهور الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1983، من العبور بسهولة إلى مشروع إثني دينكاوي. وأصبح من الشائع تسيير شئون الحركة بلغة الدينكا وليس العربية أو الإنجليزية، وكلاهما مألوف لمعظم الجنوبيين. وتسبّب الافتقار لوعي سياسي

وأيدولوجي في استحالة إقناع المقاتل الدينكاوي البسيط في المرعى أن الحركة شيئاً مختلفاً عن الدينكا، أو أنها لا تؤسس لرعاية مصالح الدينكا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

خلال 21 سنة من وجودها، تأرجحت الحركة/ الجيش الشعبي بين كونها مؤسسة قومية سودانية ومنظمة سياسية جنوبية (مشروع الدينكا الإثني). ظهرت شخصيتها الوطنيّة فقط مع تشكيل التجمع الديمقراطي الوطني في عام 1995، وانتشار لواء السودان الجديد في شرق السودان. ومن المؤسف أن الدكتور جون قرنق لم يعش ليشهد تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. فموته المأساوي في ذلك الوقت الحاسم، بعد ثلاثة أسابيع فقط من توليه منصب نائب أول رئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة جنوب السودان، ترك العديد من الثغرات، مهدت لتمرير الأجندة الإثنية داخل الحركة الشعبية. أوّمن أن الدكتور جون قرنق كان سيرسم مساراً سياسياً مختلفاً في مواجهة الواقع الموضوعي الصارم لجنوب السودان، والسودان، ومنطقة إيقاد، والصعيد الدولي، وكان سيضع الحركة الشعبية لتحرير السودان وشخصه فوق المصالح الإثنية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. في هذا الصدد، كان ترسيخه لقومية الدينكا قائماً على المنفعة السياسية.

نعم هذا مجرد تكهن. لم يعلم أحد غير قرنق كيف ستسير الأمور، خاصة مع احتكاره تفاصيل حركة التحرير. وكان أن جعل افتقار الحركة للمؤسسية في إدارة الشؤون العامة، كل قرار داخلي مهما صغر، لتقديره الشخصي. على سبيل المثال، بعد تحطم طائرة الهليكوبتر المأساوي تسربت بعض المعلومات الاستراتيجية لقيادة

الحركة الشعبىة الجديدة من أقارب دكتور قرنق وليس من رفاقه في مجلس قيادة الحركة الشعبىة، ما يشير إلى وجود خطة كانت تنتظر التنفيذ على مستوى الحركة ، وحكومة جنوب السودان، كانت ستسبب خلافات خطيرة.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة ليس لها دستور داخلي، رغم مزاعم وجود أجهزة رسمية للدولة: الجهاز التشريعي تحت اسم مجلس التحرير الوطني، وجهاز تنفيذي يتمثل في اللجنة التنفيذية الوطنىة؛ إلا إن هذه الهياكل غير فاعلة. كما وضنا سلفاً، عملت الحركة وفقاً لتقديرات رئيسها وقائدها العام. جعل افتقار الحركة للمؤسسية أن دكتور قرنق هو المسؤول الوحيد عن كل شيء.

لم يكن رئيس الحركة وقائدها العام الجديد، سلفا كير ميارديت، قد تعافى تماماً من أزمة ياي، وظل متخبطاً بين الإلتزام بـ«مركز القوة القومي» للحركة ، و«مركز قوة» بحر الغزال الناشئ⁽¹⁾. وكلاهما على رأسه سلفا كير. كانت المجموعتان متعاديتين بطريقة فاقمت صعوبة انتقال قيادة الحركة من قرنق إلى كير.

تولى الرئيس كير قيادة الحركة في أضعف لحظاتها، بعد أن فقدت للتو زعيمها المؤسس. ولم تكن أزمة ياي (2004) بين كير وقرنق قد حُلّت حتى تاريخ وفاة قرنق. أشرتُ سابقاً أن كير لا ينسى أبداً ولا يسامح منتقديه، لذا استمرت القضايا العالقة منذ

(1) ضم «مركز القوة القومي» أعضاء من مجلس قيادة الحركة الشعبىة لتحرير السودان، ورئيس الأركان العامة للجيش الشعبى لتحرير السودان وموظفيه، كما شكله قرنق بعد فترة وجيزة من توليه منصب رئيس حكومة جنوب السودان. «كبار بحر الغزال» ويتألف من أبناء بحر الغزال في الجيش الشعبى لتحرير السودان والسياسيين المنحدرين من أويل وواراب الذين عارضوا قرنق بشدة.

أزمة ياي في الظهور، واشتعلت بينه وبين من يوصفون بأيتام قرنق. بالإضافة إلى هذه التحديات الداخلية، كانت الفترة الانتقالية صعبة على الحركة الشعبىة. ويرجع ذلك إلى العوامل المتعلقة بعلاقتها مع حزب المؤتمر الوطني في سياق تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وتطورها كحزب سياسي في الحكومة.

لم يتلقى كوادر الحركة تدريباً على السلام والعمل الحكومي، ولم يكن لديها خطة لإدارة «الانتقال من الحرب إلى السلام» باستثناء اتفاقية السلام نفسها، والدستور الوطني المؤقت، والدستور المؤقت لجنوب السودان.

وجد قادة الحركة/ الجيش الشعبى، في الحكومة والجيش، أنفسهم في موقع التعلم بالتجريب، وحاولوا فعل ما عرفوه ولم يعرفوه. كان هناك ارتباك عام في الرتب القيادية، خاصة بعد تعديل كبير بعض القرارات والأوامر التي أصدرها قرنق قبل موته المأساوي. سمح أسلوب القيادة الجديد بظهور مراكز قوة متنافسة داخل الحركة الشعبىة لتحرير السودان، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الاغتراب والخوف⁽¹⁾. أدت المؤامرات، والانتماء المزدوج، وعرقلة بعضنا البعض، والنميمة، وعبادة القائد، وجميع أنواع سياسة حافة الهاوية السياسية غير الصحية إلى خلق وضع داخلي في الحركة أدى إلى زيادة انعدام الثقة بين قياداتها العليا، وشل التفكير الاستراتيجي، والقدرة على العمل. أسهم موقف الرئيس كبير «بالتغاضي عن بعض القضايا» في زوال بعض المشكلات ومنع وقوع انفجار سابق لأوانه.

(1) شكّل كبار بحر الغزال وأيتام قرنق جماعة ضغط قوية بحكم إمامهم بالأنشطة السياسية والدبلوماسية للحركة الشعبىة لتحرير السودان في المنطقة وخارجها.

أدى التحايل على الأمور بدلاً عن مواجهتها مباشرة إلى تجنّب التوترات مؤقتاً، لكنه لم يمنع ظهور هذه الاختلافات للعلن في نهاية المطاف، كما إنه إنعكس سلباً على العلاقة مع حزب المؤتمر الوطني، والمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وخاصة تنفيذ البروتوكولات الثلاثة (أبيي، جبال النوبة/جنوب كردفان، والنيل الأزرق). يجب ذكر أن الإدارة الأمريكية علقت مسؤولية حسم البروتوكولات الثلاثة في عنق حزب المؤتمر الوطني. ظل إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير محور اهتمام الرئيس كير والتوجه السياسي السائد للحركة الشعبية لتحرير السودان. افتقر هذا التوجه للحكمة والواقعية السياسية، وشكل محور تفاعلات الحركة الشعبية لتحرير السودان مع حزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنيّة. وأدى ذلك إلى تقسيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأفكارها السياسية، إلى قطاعين «جنوبي» و«شمالي» في مرحلة مبكرة، في خيانة عظيمة للمشروع، وحصص الاهتمام بالمسائل التي ستؤدي إلى انفصال جنوب السودان، وتجاهل كل ما يتعلق بالتحول الديمقراطي.

كان التحول الديمقراطي لنظام الحكم في السودان من صميم مهام الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها ثاني أكبر شريك في حكومة الوحدة الوطنية. بحيث توجب عليها الضغط، سياسياً ومعنوياً، من أجل التحول الديمقراطي. كان قرنق سيستخدم نصوص اتفاق السلام الشامل، التي تفاوض عليها شخصياً، لحشد الدعم السياسي في شمال السودان ضد إجماع حزب المؤتمر الوطني عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بالكامل. لم يهتم الرئيس كير

بالصراع الإيديولوجي ضد حزب المؤتمر الوطني، وبالتالي تجاهل البند المتعلق بالتحول الديمقراطي. وظهرت الانقسامات الداخلية داخل قيادة الحركة الشعبىة، وسط قاداتها وكوادرها المنتشرين في مؤسسات حكومة الوحدة الوطنىة، وبالتحديد في السلطة التنفيذية والتشريعية.

كان واضحاً منذ بداية الفترة الانتقالية أن اهتمام كبير ينحصر في جنوب السودان وحكومة جنوب السودان المتمركزة في جوبا، بالرغم من أن سياسات تنفيذ اتفاق السلام الشامل كانت تُدار من المكاتب الرئيسة للحزب في العاصمة الخرطوم. أثر ذلك على دور الحركة الشعبىة بصفتها ثاني أقوى حزب بعد حزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنىة. الحقيقة هي أن كبير نادرا ما حضر اجتماعات مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنىة في الخرطوم، ما يشير إلى لامبالاته بما يحدث هناك. كان هذا بمثابة خطأ استراتيجي من قبل الحركة الشعبىة لتحرير السودان، الأمر الذي يلقي بظلال الشك على استمرار الوجود السياسي للحركة في شمال السودان. فقد تطلب مناوراتها السياسية، ومشاركتها مع حزب المؤتمر الوطني، الانتشار في الخرطوم، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، حيث يوجد قادة وكوادر بارعين سياسيا، وتتمتع الحركة الشعبىة بدعم سياسي قوي. ضمت هذه المناطق أيضاً وحدات كبيرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، يمكن اعتبارها، من وجهة النظر العسكرية، خط الدفاع الأول للحركة الشعبىة لتحرير السودان ضد عناد حزب المؤتمر الوطني والمماطلة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. لكن الحركة الشعبىة لتحرير السودان عيّنت قادة

ضعاف، وأصبحت المناطق الثلاث، النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأبيي عرضة لمكائد حزب المؤتمر الوطني السياسية. وبسبب افتقار الحركة الشعبية لتحرير السودان للتفكير الاستراتيجي، وحساباتها السياسية الخاطئة، اندلع القتال في المناطق الثلاث بمجرد استقلال جنوب السودان في عام 2011. وكانت النتيجة هي الهزيمة الشنيعة للحركة الشعبية.

منحت الفترة الانتقالية الحركة الشعبية لتحرير السودان فرصة تطبيق رؤيتها على الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لجنوب السودان، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، إن لم يكن كل السودان. لكن لسوء الحظ، لم يكن لديها برنامج واضح. لن يكون من الممكن بناء برنامج سياسي لإحداث التحول المنشود دون أيديولوجيا. اعتمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان على بروتوكولات اتفاقية السلام الشامل لمعالجة تحديات الفترة الانتقالية. ورغم تلقي حكومة جنوب السودان نصيبها من عائدات النفط بانتظام، لم تكن للحركة خطة واضحة لصرها. وكشف الوضع الجديد الزهو الفارغ ومفارقة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان للتوجه الإيديولوجي والسياسي. فقد انخرطوا في استخدام الأموال لمكافحة أنفسهم، أو ما أطلق عليه أحد وزراء حكومة جنوب السودان لفظة «وقت استرداد الدين». شمل هذا منح عقود حكومية وهمية وضخمة للأصدقاء والأقارب، ودعوة الأقارب والأصدقاء غير المؤهلين من الشتات وتعيينهم في وظائف كبيرة بالخدمة المدنية. بلغت هذه الأفعال درجة تعيين ضباط من الجيش الشعبي، تربطهم صلات جيدة مع أصحاب النفوذ، في

وظائف كبيرة بمؤسسات الخدمة المدنية بينما لا يزالون في الخدمة العسكرية، ويتلقون رواتبهم من الجيش. كان لدى حكومة جنوب السودان قدرًا كبيرًا من الأموال تحت تصرفها، لكنها فشلت بسبب افتقارها خطط تنمية قابلة للتنفيذ. كان فشلًا لا يُصدق في وقت كان الفقر، والجهل، والأمية، والافتقار التام للبنية التحتية المادية واضحين في جميع أصقاع الجنوب.

كان الجنوب خارجاً للتو من حرب مدمرة (2005-1983)، لم تنسف البنية التحتية المادية فحسب، بل والنسيج الاجتماعي أيضاً، واقتصادها وثقافتها القائمَين على الزراعة. تطلب هذا الوضع تدخلاً حكومياً عاجلاً للانتقال من الحرب إلى السلام عبر برنامج طوارئ لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في قطاع الزراعة من أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي. ومن حسن الحظ، أن حكومة جنوب السودان تمتعت بالموارد الاقتصادية والمالية اللازمة لإنجاز هذه المهمة. كان بحوزة حكومة جنوب السودان المال لبدء بعض مشاريع التنمية الاقتصادية التي أنجزت المجلس الأعلى التنفيذي دراسات جدواها قبل الحرب؛ لولا الصعوبات بسبب غياب التنظيم، والمؤسسية، والشلل السياسي الذي أصاب الحركة الشعبيّة فور وفاة قرنق.

وقد فاقم أسلوب قيادة الرئيس كير من الشلل السياسي وظهور مراكز قوى متصارعة داخل الحركة الشعبية. انصبَّ حرص سلفا كير على حماية منصبه كرئيس للحركة الشعبيّة لتحرير السودان، وحكومة جنوب السودان فقط، وتغاضى عن الصراعات الداخلية حول السلطة، لأنه لم ير قيادات قادرة على تحدي سلطته. أدى

ذلك إلى انحراف قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان عن مهمتهم الأساسية، وهي تقديم الخدمات التنموية والاجتماعية، وتركيزهم على أنفسهم، وحماية مصالحهم والمراكمة البدائية للثروة. ورغم شكوى هؤلاء القادة، بمن في ذلك الرئيس، ونقدتهم لإخفاقات النظام، مثل حالات الفساد المتعاطمة، والمحسوبية، والقبلية، وانعدام الأمن، إلا أنهم لم يتخذوا أي إجراء لمعالجة هذه المشكلات.

يعيدنا يعيدنا إلى السؤال البلاغي حول حقيقة ثورية الحركة. أجدني في خانة التمسك بالرأي السابق (نيا، 2000: 193)، وهي أن الحركة لم تكن موجودة في أي مكان في الجنوب باستثناء في المزيج المبهم للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان. تعضد رأبي هذا بعد وصول قادتها للسلطة في حكومة جنوب السودان عام 2005. وهي التجربة التي أثبتت أن الحركة كانت مُختزلة في شخص دكتور جون قرنق فقط، وبدونه لم يكن لها وجود فعلي. وهو ما أصبح عليه حال الحركة، خاصةً بعد ديسمبر 2013.

إن حقيقة وجود زعيم واحد في حركة تحرير تثير مشاعر الرهبة والعبادة بين زملائه والعامّة، لدرجة تخيل أن حياة المنظومة متوقفة عليه امر خطير. يدفعنا هذا الوضع لقناعة أن الحركة لم تكن فصيلاً ثورياً، وأن جلّ ما قصده من المشروع كان خلق مصدر قوة شخصية، الأمر الذي نجح فيه بالفعل. وما يبدو أنه مصادفة في نجاة سلفا كير لوحده من أعضاء القيادة العليا الخمسة رجال، يوضح ميزته الخاصة في الجمع بين الإستراتيجية، والجبن، والدونية، والوحشية في فعل كل ما قد يمكنه من بلوغ القمة. كانت هناك

أوقات تصرف فيها كير كالأحمق ليشق طريقه بين زملائه، القُساة بدورهم، في القيادة العليا (كاريننو كوانين بول، وليم نيون بانج، وأروك طون أروك)، وذلك بتصرفه كالجلاد المطيح لأوامر قرنق، واستعداده لاعتقال، واحتجاز أو القضاء على المعارضين لتاج قرنق.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يرث سلفا كير مياردت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئاسة جنوب السودان، وينسخ أساليب قرنق في التظاهر بانتظار الأوامر، على الرغم من أنه الزعيم الفعلي. وهكذا، في السنتين الأوليين من رئاسته لجنوب السودان، لم يظهر كير السلوك الذي غالباً ما يرافق السلطة. ظل بسيطاً، وسهل التعامل، ومنفتحاً على الأفكار، رغم أنه لم يتدخل بشكل حاسم إلا في القضايا التي تمس امتيازات منطقتي أويل وواراب. استغلت العناصر الانتهازية المتعطشة للسلطة حوله شخصيته الحميدة ظاهرياً لكسب رضاه، وتثبيط التفكير الاستراتيجي. إلى أن بدأت الأمور تنزلق دون سيطرة، خاصة فيما يتعلق بالفساد في الخدمة العامة، وتفاقم انعدام الأمن، والصراعات الإثنية في جميع أنحاء جنوب السودان.

لعب قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان فيما بينهم نفس نوع السياسة التي مارسوها مع حزب المؤتمر الوطني بطريقة أظهرت الانقسامات الداخلية عميقة الجذور. كانوا في خناق سياسي دائم، بطريقة تُظهر وتعضد مزاعم أن الجنوبيين لا يمكنهم حكم أنفسهم، إلا إنها في الحقيقة كانت إنعكاس للخلفيات القروية الساذجة لهؤلاء القادة. كانت هذه السياسة امتداداً واكتمالاً لنظام المحسوبية والأبوية الذي أفسد حركة التحرير. وتعتمد إمكانية

بلوغ مراكز السلطة فيه على امتلاك أكبر شبكة من العملاء، والرعايا، والسيطرة على وسائل العنف (الجيش، والأمن القومي، والشرطة). حظي الرئيس كير بمصادر مالية وبشرية وظيفها في دعم نخبة الدينكا وتوزيع مبالغ كبيرة لشراء ولائهم السياسي.

تطورت نفس مفاهيم الأبوية السياسية حول نائبه، الدكتور ريك مشار، الذي وضعه أفراد قبيلته (رجالاً ونساءً) في مكانة سامية، واعتبروه زعيمهم بعد وفاة صموئيل قاي توت، الذي مات على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال اشتباكات في عام 1984. شكل النوير ثاني أكبر إثنية بعد الدينكا. هناك أسطورة شفوية رائجة، ذات علاقة بنبوءة نقوندينق، وتخبر عن شخص أعسر وأفلج سيقود النوير. عملت نخبة النوير وأعادوا صياغة هذه النبوءة لتناسب وصف مزايا ريك مشار. دُمجت هذه الروايات في الأسطورة، وأصبحت ذات أهمية في التعبئة السياسية الإثنية للنوير، واستجابتهم لهيمنة الدينكا على السلطة.

بقية قادة الحركة/ الجيش الشعبي، من السياسيين خارج مجموعتي الدينكا والنوير، فهم حسب ترتيب أقدميتهم في الحركة الشعبوية لتحرير السودان: د. لام أكول، جيمس واني إيقا، وفاقان أموم أوكيج، هؤلاء هم أعضاء مجلس القيادة السابق للحركة الشعبوية لتحرير السودان، الذي تأسس في 2004، قبل وقت قليل من اتفاقية السلام الشامل. ينحدر كل من لام أكول وفاقان أموم من شلو، بينما جيمس واني إيقا من باري، أو الاستوائية في اللغة الدارجة للحركة الشعبوية لتحرير السودان. ظلّ إيقا ثابتاً في موقفه الداعم لكبير خلال جميع أزمات الحركة الشعبوية التي لا يمكن

التنبؤ بها. حاز إيقا على ثقة كير، وقبل بكل انقياد صعوده وهبوطه المحرج في التسلسل الهرمي لقيادة الحركة الشعبية.

ظل الرئيس كير متشككاً ومتخوفاً من فاقان أموم، وكان عليه أن يتنازل عن كبريائه العام 2008، ويقبل تعيينه أميناً عاماً بعد قرار المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان. أما د. لام أكول، فقد ظل كما هو، السياسي الدؤوب، والموسوس، والأناي الباحث دائماً عن السلطة؛ أولاً مع قرنق ثم بعد ذلك مع كير، وهو ما دفعه للانسلاخ (1991)، العودة (2003)، والانسلاخ مرة أخرى (2009) من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتشكيل فصيل سمي بالحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي SPLM-.DC

وفي ظلّ البنية الإثنية للسياسة داخل الحركة الشعبية، اعتمد هؤلاء القادة الثلاثة بشكل أكبر على الدوائر الإثنية بدلاً عن القومية في عملهم السياسي، وفي ضمان بقائهم. وذلك لأن الانتماء إلى الأقليات العرقية ينزع من الحقائق والدوائر القومية أي تأثير في التنافس على السلطة والقيادة، وفي مسائل أين ومتى تنتظم الممارسة السياسية. لذا مارسوا السياسة والسلطة على أساس الإنتماءات الإثنية، بدلاً عن الأفكار والبرامج السياسية في لعبة تقرر فيها الأغلبية النتيجة المسبقة لأي تنافس. هذا السلوك هو منبع المحفزات الحقيقية للحرب الأهلية الحالية التي أوشكت على تدمير جنوب السودان. اتبع قادة الحركة خطى الزعماء الأفارقة القوميين في حقبة ما بعد الاستقلال، وسلكوا نفس مساراتهم في الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لجنوب السودان،

وروجوا دائماً للإثنية والولاء الإثني كطريق إلى السلطة السياسية. وهي مسالك غالباً ما تطورت إلى ديكتاتوريات شمولية، يزدهر تحت ظلها التمكين السياسي والاقتصادي لبعض الإثنيات بسبب المحسوبية السياسية والاقتصادية.

الحرب الأهلية الحالية في جنوب السودان هي نتيجة مباشرة للطريقة التي أدارت بها الحركة/ الجيش الشعبي حرب التحرير الوطني: ثورة دون إطار سياسي وأيديولوجي. كان هدف الثورة هو تغيير ظروف التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي لشعب جنوب السودان، من خلال تطوير وتحرير قواه الإنتاجية، وهو ما لم يحدث. لقد سلك قادة الحركة مسار الاستعمار الجديد في التنمية، وتسببوا في الإفكار التام للجماهير. لذا لم تكن الحركة جسم ثوري. لقد كانت في أحسن الأحوال، ولا تزال، مشروع سلطة. وهو ما يفسر انشقاق فصائل مختلفة تحت قيادة قادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ممن يعتبرون أنفسهم مؤسسين تاريخيين للحركة، ليطالبوا بنصيبتهم من الاسم، ما يثبت أن الحركة كانت مشروع سلطة، سواء في تكوينها الأصلي أو فصائلها المتباينة، هو إجماع هؤلاء القادة عن بناء مؤسسات وهياكل السلطة العامة. إن توطين الديمقراطية يعني مشاركة السلطة وصنع القرار مع المرؤوسين الذين صاروا يكرهون جميع هؤلاء القادة.

الفصل الثالث

حرب أهلية ليست حتمية

هنالك سؤال مركب يشغل معظم السودانيين الجنوبيين: هل كانت الحرب الأهلية حتمية؟ هو سؤال مركب لأنه يتفرع إلى جانبين مهمين. الأول هو القتال على أسس إثنية في كتيبة تيقر ليلة 15 ديسمبر 2013، بعد الجلسة الختامية لمجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان. تضم كتيبة تيقر وحدة الحرس الرئاسي، وتتألف في الغالب من جنود من الدينكا (حرس كير الشخصيين من ولايتي واراب وشمال بحر الغزال)، والنوير (الحراس الشخصيين لفولينو ماتيب نيال ومشار وجميعهم من ولاية الوحدة). حارب هؤلاء الجنود بعضهم البعض على أسس إثنية. يتعلق الجانب الثاني بالمذبحة التي استهدفت الأبرياء من رجال، ونساء، وأطفال النوير، في ضواحي العاصمة في جوبا، في الفترة من 16 - 19 ديسمبر. وكان أن أُستخدم الشلوخ لتحديد النوير عن سواهم على مرأى كل حكومات المنطقة، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمجتمع الدولي ممثلاً في البعثات الدبلوماسية بجوبا.

بدأت التحركات العدائية بين الرئيس كير وقائد أركان جيشه الجنرال بول ملونق أوان في الظهور للعلن عام 2017⁽¹⁾، وهي عداوة خلقتها تعقيدات دوافع واستراتيجيات قرار الحرب التي استمرت منذ ديسمبر 2013. بدأ الانهيار بالقتال في القصر الرئاسي

(1) أعلن الجنرال بول ملونق أوان الحرب على الرئيس كير، وشكل جبهة/ جيش جنوب السودان.

(جي ون) في 8 يوليو 2016، معلناً انهيار اتفاقية تسوية النزاع في جنوب السودان. وبحلول نهاية عام 2017، تحول الواقع السياسي لدرجة أثار تساؤلات العديد عن الدوافع التي قادت للحرب. انتقلت جميع العناصر السياسية والعسكرية، التي كانت مركز الإحصار السياسي في عام 2013، إلى اتخاذ الجانب النقيض. انضم تعبان دينق قاي إيزيكييل لول قاتكوث من موقعهم المحرض على الحرب في جبهة مشار، إلى دعم سلفاكير عام 2016؛ بينما صار بول ملونق، وأليو أنبانق، وتيلار دينق أعداء كير. اكتسبت الحرب الأهلية طابعاً مختلفاً عما كانت عليه عندما اندلعت في عام 2013. أي تحليل صادق للحرب الأهلية وأسبابها سيقودنا إلى مخرجات مثيرة للاهتمام، بما في ذلك الاضطراب الإنساني المؤلم، والمعاناة الهائلة، والموت ناقشتُ في الفصل الثاني تشكيل الحركة/ الجيش الشعبي، والعوامل وراء تكوين قيادتها في سياق حرب التحرير الوطني. تفاديتُ مناقشة الزعماء السياسيين الذين خدموا نظام الإنقاذ. ومع ذلك، كشفت مواقف عديدة أنانية هؤلاء الوزراء. من الإنصاف القول إن السلوك الحالي لقيادة جنوب السودان، ولا سيما قادة الحركة، يعكس مدى فشل هؤلاء في تقديم نموذج قيادة وطنية.

يمكن إرجاع أصل الحرب إلى تشكيل وديناميكيات، وفشل الحركة في التحول إلى حركة تحرير وطنية. تحولت الأزمات السياسية داخل الحركة الشعبوية لتحرير السودان، مدفوعة بالسلطة والثروة، إلى صراع بين أكبر إثنيتين في جنوب السودان: الدينكا والنوير. اجتمع مزيج مؤسف وأسهم تهيئة المسرح. أثار

الموت المفاجئ لقرنق ديناميكيات أدت إلى تهميش الحركة الشعبىة لتحريير السّودان كقوة سياسىة رائدة، بما فى ذلك ظهور مجموعة إثنىة غير رسمىة تسمى (شيوخ بحر الغزال) شكلت مركز قوة حول الرئىس⁽¹⁾. لم تكن مؤسسات الحركة الشعبىة لتحريير السّودان قد تطورت بعد، وبالتالى، أدى ظهور مركز قوى جديى إلى إضعاف الحركة الشعبىة لتحريير السّودان، وهى لا تزال تتعافى من مأساة وفاة قرنق، وأزمة ياي التى ظلت حاضرة فى أذهان العيىى من قادة بحر الغزال ومجموعتها التى دعمت كىر.

لم تحظى الحركة بخطة وبرنامج تحكم به جنوب السّودان، رغم واقع كونها الحزب الحاكم فى جنوب السّودان قبل الاستقلال. شاب مؤسساتها وأدواتها الضعف، وأختزلت الحركة فى شخص القائد خلال حرب التحريير الوطنى مع غياب إيىولوجىة سياسىة موحدة. كانت عواقب ذلك واضحة بعد وفاة زعيمها المؤسس، وظهرت فى مواقف متناقضة تبناها مختلف القادة فى علاقاتهم مع حزب المؤتمر الوطنى والمجموعات السياسىة الأخرى فى جنوب السّودان. ونتىجة ذلك، سعى القادة إلى تحقيق أهداف شخصىة فردىة، مما زاد من حدة الصراع الداخلى على السلطة، والتراكم البىائى للثروة.

تهميش الحركة كحزب حاكم يعنى ممارسة السياسة وتوزيع الثروة، والسلطة، والفرص على أسس إثنىة. وجدت القومىة الإثنىة للدينكا وإيىولوجيتها للهيمنة ترجمتها الفعلىة فى تأسيس مجلس

(1) مجموعة من السياسىين والمثقفىين المنحدرىن من دينكا واراب، أويل، وعدد قليل من البحىرات، هدفها السيطرة على الحركة الشعبىة لتحريير السّودان، والتحكىن الاقتصادى لشعب بحر الغزال.

كبار أعيان الدينكا، الجسم التنظيمي والأيدولوجي لجميع مثقفي الدينكا بما فيها أبيي. وكانت النتيجة تهميش الحركة الشعبىة سياسياً، وعلى مستوى الدولة، بينما تحولت سلطة الحركة الشعبىة، لتحرير السّودان بشكل غير محسوس من دار الحركة الشعبىة، والأمانة العامة، إلى مكتب الرئيس ومجلس أعيان الدينكا. كرس المجلس ومراكز البحث الخاصة بالدينكا (معهد سود ومركز أبوني) وقتهم لوضع سياسات، أصدرها الرئيس لاحقاً في شكل قوانين.

لم يكن هناك مبرر مقنع لإثارة الأزمات التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية، والتمسك بالطموحات الأنانية للسيطرة على سلطة الدولة ومواردها. القضية برمتها غير منطقية، لدرجة أن أي تحقيق يلتزم الموضوعية والعلمية في مسار الأحداث التي أدت إلى اندلاع العنف في ديسمبر 2013، سيؤدى إلى إستنتاج مفاده أن استقلال جنوب السّودان بقيادة الرئيس كير، ومشار، وجيمس واني إيقا كان بمثابة ولادة جنين ميت. جعل افتقارهم البصيرة السياسية والقيادة الضرورية لإدارة بلد خرج من حرب أهلية استمرت 21 عاماً من اندلاع العنف أمراً لا مفر منه. لقد كانوا على هامش عمليات صنع القرار تحت إدارة قرنق، وفي معظم الأحيان كانوا مهتمين فقط بالمسائل الفردية، وهي ما شكلت الدافع وراء سعيهم لتحقيق طموحاتهم الشخصية، لحد المساهمة في الانهيار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لجنوب السّودان.

تمثل أكبر صفات ضعف شخصية كير في شوفينية إثنىة الدينكا، وعدم قدرته على مقاوم سعي مجلس أعيان الدينكا لتحويل دولة جنوب السّودان إلى دولة الدينكا. وافق كير ونقذ سياسات مجلس

أعيان الدينكا، وتتلخص أهداف نخبتها السياسية، والعسكرية، والتجارية في شيئين: تعزيز التفوق المطلق للدينكا بأسلوب القرون الوسطى، والتمكين الاقتصادي لأعضائها.

يشكل النوير في هذا المخطط العقبة الكؤود، وبالتالي، كان لابد للمجلس من وضع استراتيجية تحدد التعامل مع التدايعات. لن يتورع الدينكا والنوير عن خوض الحرب بسبب التنافس على السلطة أو قيادة جنوب السودان؛ يمكنهم أيضًا إدخال البلاد حالة حرب بسبب السلطة والمال بشكل عام. وفي بيئة تفتقر إلى بنية هرمية، قد يقود النزاع على السلطة والثروة (البقر) إلى الدمار والموت. من أجل تحقيق هذه الأهداف، كان مجلس أعيان الدينكا على استعداد خلق اضطراب سياسي، وأزمة اقتصادية عميقة، وتفكك اجتماعي، على طول الخطوط الإثنية والمحلية، ناهيك عن عزلة دبلوماسية إقليمية ودولية لجنوب السودان.

احتكر مجلس أعيان الدينكا العملية السياسية، وسيطر على الاقتصاد، لكن اللاعقلانية المتأصلة للمخطط ولدت انقسامات داخلية وصراعات على السلطة بين كير وبعض المشاركين في تنفيذ المخطط، بمن في ذلك الجنرال بول ملونق أوان، القائد السابق لهيئة الأركان العامة. امتد الصراع بين الزعيمين إلى مجتمعاتهم، وتسبب في مناوشات مسلحة، ومهد الطريق أمام تراجع قوة مجلس كبار أعيان الدينكا وانهياره. رغم خشية مجلس كبار أعيان الدينكا احتمال إرتخاء قبضته على السلطة، إلا إنه اختار الطريق الخطأ للخروج من الأزمات المتعددة.

إن الطبيعة الأنانية التي وسمت الإثنيّتين المهيمنتين، سياسياً

وديموغرافياً، في جنوب السودان (الدينكا والنوير) واعتبارهم الدولة ممتلكات شخصية أو إثنية هي المصدر الرئيسي لمأزق جنوب السودان. وتمثل عقليتهم الإقصائية المتبادلة المحرك الرئيسي للصراع الحالي. مع ذلك، فإن الأسباب الجذرية للصراع الحالي هيكلية، وتتعلق بافتقار مأسسة القوة والنفوذ العام داخل بيئة وهياكل السلطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وليست أزمة بنيوية داخل هذه الإثنيات.

من الشائعة إلى السردية الخطرة

هناك حاجة ملحة للتحقق من أجل إثبات ما إذا كانت الحرب مؤامرة أم لا. ذكرتُ سابقاً، أن الصراع على السلطة قد يشعل حريقاً جماعياً، وقد يؤدي الاحتكار المطلق للسلطة إلى اغتيال جسدي ومعنوي. السطور التالية مقتبسة عن محادثة بين المؤلف والقس جوشوا داو ديو، أحد كبار أعضاء مجلس أعيان الدينكا.

إبان زيارتي كندا عام 2010، زارني صديق قديم من النوير، وقطع مسافة طويلة بين تورونتو وأوتاوا لرؤيتي. كان ودياً للغاية، وعرجت محادثتنا على الوضع الاجتماعي والسياسي في جنوب السودان، في وقت تتوالى فيه الاستعدادات لإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير. وفجأة قال صديقي: «نحن [إثنية النوير] نشكل الآن 65% من قوام الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعليه يجب أن يكون الدكتور ريك مشار رئيساً لجنوب السودان المستقل، وإلا سنقاتل الدينكا لانتزاع السلطة من الرئيس سلفا كير»⁽¹⁾. وكان أن رويت ما قاله هذا الشخص لصديق من النوير، نقله بدوره إلى الجنرال تعبان دينق قاي، وهو بدوره نبّه الرئيس سلفا كير أن النوير سوف يخوضون الحرب إذا لم يفز الدكتور ريك مشار برئاسة جنوب السودان في أبريل 2015.

(1) يعتقد العديد من مثقفي النوير أن دكتور ريك مشار هو أول من أدخل مفهوم تقرير المصير في الحركة التحررية بجنوب السودان عبر إعلان الناصر في أغسطس 1991، وهو اعتقاد خاطئ بلا شك.

لا نستطيع البتّ في نية شعب النوير في خوض الحرب حال فشل الدكتور مشار في الفوز بالرئاسة. حدث أيضاً أن أخبرت القس جوشوا داو بأنه السبب في اندلاع الحرب الأهلية، وسأقدم ضده شكوى لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. لكن بالنظر إلى علاقة تعبان دينق بالرئيس كير، فقد كان من الممكن أن يلفق الحديث ويخبر كير بهذه المعلومات في سياق استخباري رئاسي، بحكم منصبه حاكماً لولاية الوحدة. كان تعبان مرشح كير لمنصب حاكم ولاية الوحدة، وعمل ضد التحركات السياسية لنائب الرئيس ريك مشار وزوجته أنجلينا تنج. في هذا الصدد، يجب التأكيد أن مجلس أعيان الدينكا وضع الرواية في سياق استراتيجية خبيثة هدفها تخليص الرئيس كير من أزمته السياسية مع مشار، خاصة والأخير لم يخف طموحه للسلطة منذ عام 2008. أعتقد أن إعفاء تعبان دينق قاي غير الرسمي من منصب حاكم ولاية الوحدة كان حيلة لتسريع الاستراتيجية العسكرية بدلاً من السياسية للتخلص من مشار. أو ربما كانت بهدف ضرب عصفورين بحجر واحد، بالنظر إلى أن سلفا كير عين جوزيف نقوين مونجتويل حاكماً لولاية الوحدة لتحديد نوير بُول (Bull) في حالة وقوع أي مواجهات بين عشائر نوير قاجاك (تعبان دينق)، ونوير دوك (مشار). حدث هذا بينما عمل مجلس أعيان كيار الدينكا على تغذية العداء والتنافس بين الدينكا والنوير حول تقسيم سلطة وموارد الدولة.

لن تقود شخصية سلطة الدولة بدلاً عن مأسستها سوى إلى الصراعات السياسية على أسس شخصية، أو إثنية، أو إقليمية. كان هذا مبرراً كافياً لمجلس أعيان الدينكا لوضع استراتيجية، وتعبئة

دوائر الدينكا بحجة إنقاذ الرئيس (dotku beny)، بطريقة توحى أن الرئيس كير واقع تحت حصار النوير. وبغض النظر عن الغطرسة الإثنية، كانت الرغبة في السيطرة المطلقة على السلطة والثروة حافزاً لنشوب حرب الدينكا- النوير. وينبع هذا منطقياً من ترتيب القوة في جنوب السودان بعد الحرب، وهو الترتيب الذي وضع النوير والإثنيات الأخرى ضمن تسلسل هرمي بقيادة الدينكا.

في محاولة لترسيخ نفوذه في السلطة وإعاقة مشار، بدأ كير في التخطيط لتقليل أعداد الجنود من إثنية النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان. في قضية أبيي أمام محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، حدث أن فقد جنوب السودان حقول هجليج النفطية لصالح السودان لأن المترافعون زعموا تبعية هجليج لأبيي، بينما اعتمدت محكمة التحكيم الدائمة على تقرير لجنة منطقة أبيي الذي رسم حدود هجليج خارج حدود أبيي. ومنذ أن رفضت محكمة التحكيم الدائمة تبعية هجليج لمنطقة أبيي، ادعت حكومة السودان على الفور أن هجليج وحقول النفط تخص جنوب كردفان ليلقى الرئيس باللوم على مشار الذي كان يقود وفد حكومة جنوب السودان. في هذا السياق، هندس كير حرب الحدود مع السودان لتبدو وكأنها من أجل استعادة السيطرة على حقل نفط هجليج. كما تمسك بتعبان دينق قاي حاكماً لولاية الوحدة ضد رغبة المواطنين، مما يعكس إنه كان على يقين من ولاء تعبان، واستعداده لدعمه ضد مشار.

أراد الرئيس كير أن تخدم حرب الحدود مع السودان بعض

الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحسباً لمواجهة عسكرية نهائية مع مشار (اقرأ: النوير). كان أحد الأهداف هو فضح مشار وتعبان دينق، وتصويرهم محركي الصراع مع السودان. كانت الفكرة هي هدم العلاقات المتميزة بين النوير (شكلوا سابقاً ميليشيا قبلية) وداعميهم في السودان. خطوة من شأنها أن تدفع حكومة حزب المؤتمر الوطني لقطع الدعم السياسي والعسكري لمشار وتعبان، وتحول دون هروبهم إلى الخرطوم في حال بدأ كير حرباً ضدهم. في الوقت نفسه، سيستخدم كير حرب الحدود لحشد الدعم السياسي الداخلي والإقليمي، وخاصة الإمدادات العسكرية من الرئيس الأوغندي موسيفيني، الذي لا زال يتعامل بحساسية شديدة مع كل من مشار والرئيس السوداني عمر البشير. كانت الاستراتيجية الأخرى ذات الصلة، وفقاً لهذا التحليل، هي استنفاد أعداد النوير داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. جدير بالذكر أن الرئيس كير أمر بضم ميليشيات النوير المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، كيداً في بعض أقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان عليه أيضاً الفوز بتأييد الجنرال فولينو ماتيب نيال ضد مشار. أصبحت الأعداد الكبيرة من إثنية النوير داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان مصدر قلق لاحقاً، ما دفع مجلس كبار أعيان الدينكا للتفكير في وسيلة لتقليص هذه الأعداد. كشفت الحرب الحدودية مع السودان التي خاضتها ميليشيات النوير ضد حليفهم السابق (المؤتمر الوطني) أن هذه الميليشيات لا أمان لها.

تعكس الحرب الأهلية في جنوب السودان، والاضطراب الإنساني

الهائل الذي تسببت فيه، الكثير عن مواقف القادة السياسيين، لا سيما قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والغرور الخطير الذي دفعهم صوب الجحيم. ورغم أن السبب الجذري والتناقضات الأساسية الكامنة، مثل تلك التي حفزت حرب التحرير الوطني، هي التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي لشعب جنوب السودان، فإن المحفزات والصراعات الثانوية تأتي بلا معنى، وتعكس فقط غطرسة وذكورية القادة، والتعصب الإثني. ومن المحير كيف أن الصراع على السلطة بين كير ونائبه مشار تسبب في موت عدد كبير من شعب جنوب السودان. ظهر هذان الزعيمان على رأس السلطة، رئيسًا ونائب لرئيس الحركة الشعبية على التوالي، في أغسطس 2005 بعد وفاة الدكتور جون قرنق دي مبيور. صحيح أن مشار إنضم مرة أخرى للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان عام 2002، بعد 11 عامًا منذ انقسام 1991. وفي حين تفائل كثيرين بشأن إعادة توحيد الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد عودة مهندس إعلان الناصر، تعاملت بعض الجهات، داخل وخارج الحركة، خصوصاً أبناء بحر الغزال، مع الخطوة من منظور مختلف، ورأت فيها محاولة ترسيخ السلطة في يد شعب إقليم أعالي النيل.

يتشارك كير ومشار قواسم مشتركة. فهم لا يضعون أي اعتبار للمصالح الوطنيّة العليا التي تستحق التضحية بالمصالح الذاتية الضيقة، وغير مستعدين للتضحية بطموحهم في السلطة من أجل إنقاذ البلاد وشعبه. لهذا لم يتمكنوا من إنقاذ دولة في العالم من التدمير. تعكس الحرب الحالية، والفشل في تفاديها، سلوك كير

مياديت، ومشار، والنخبة السياسية والعسكرية التي أحاطت بهما
بعد توليهم قيادة جنوب السودان في 2005.

جنوب السودان ومازق صراع القادة

يمكن تتبع الأحداث السياسية، التي بلغت ذروتها في عنف ديسمبر 2013، في تاريخ الحركة/ الجيش الشعبي، لفهم الجذور الاجتماعية والسياسية. ناقشتُ في القسم السابق العوامل التي ساهمت في انحراف الحركة/ الجيش الشعبي عن مسار التحرير الوطني. فقد أدى التخريب السياسي والأيدولوجي، عن قصد أو دونه، إلى صعود أيديولوجيات إثنية داخلها واندلاع الصراع الإثني بين الدينكا والنوير، والذي أثر بدوره على حرب التحرير. كما ناقشتُ الرابط بين الإثنية والسيطرة على سلطة الدولة بهدف ممارسة التراكم البدائي للثروة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص. إلى جانب فشل الحركة الشعبية لتحرير السودان في بناء وعي قومي وقيم مشتركة لتفادي سيطرة الحساسيات الإثنية والإقليمية.

باستصحاب هذه الخلفية، لا مناص من ربط الوضع الحالي بجنوب السودان بالموت المأساوي والمفاجئ للزعيم جون قرنق، وما تبعه من توالي كير، ومشار، وجيمس واني قيادة الحركة الشعبية. جاء هؤلاء الثلاثة إلى قيادة الحركة من موقع معزول، ولم يكونوا جزءاً من آلية صنع القرار داخل الحركة الشعبية خلال حياة قرنق، لأن الأخير اعتمد على مجموعة صغيرة لتسيير الأنشطة الداخلية للحركة، خاصة بعد 1998، عندما قام بتعطيل المؤسسات التي تشكلت بعد المؤتمر القومي الأول في عام 1994.

بسبب شخصيته، وقدرته على كسب احترام وثقة الناس، لم يكن قرنق يسمح للأزمة بالانفجار، أو حتى الوصول لنقطة الغليان. كان قرنق يزن الأشياء جيداً ويحرص على عدم اندلاع البركان الذي قد يدمر الصرح. وعلى النقيض من خلفه سلفا كير، الذي يتصرف في القضايا السياسية باعتبارات شخصية، وإثنية، ومناطقية، كان قرنق سيحرص على ألا يتلوّن الخلاف بطابعٍ إثنيّ أو مناطقي، بالتالي، لم تكن الحرب ستندلع على الإطلاق. لم يكن قرنق يسمح للقادة الأجانب، بمن فيهم أصدقاؤه، بالتدخل في الشؤون الداخلية لجنوب السودان. لا يمكن النظر إلى الصداقات الدبلوماسية والسياسية، التي أظهرها بعض القادة الإقليميين تجاه سلفاكير دعماً لشعب جنوب السودان، سوى بعين الريبة، ودموع التماسيح التي تذرّفها وهي تلتهم الإنسان. فالصداقة التي تطورت خلال المنتديات الوطنية والإقليمية حينها قد تكون وثيقة الصلة بموت قرنق المأساوي.

عبّر الرئيس موسيفيني في مناسبات عديدة عن استيائه من مشار بسبب علاقاته بالخرطوم بعد إنشقاق الناصر عام 1991. من غير الدبلوماسية أن يتحدث زعيم أجنبي مدعو لحضور مناسبة وطنية باستخفاف عن بعض القادة من زملاء الرئيس. كان ينبغي لهذا أن يجرح الرئيس كير. إنها لحقيقة حرفية أن محن جنوب السودان وشعبه بدأت بالتآمر لاغتيال قرنق، رئيس الحركة الشعبىة لتحرير السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، والنائب الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة جنوب السودان. مع الوضع في الإعتبار إنه لم يسبق لأحد من الحركة الشعبىة أو حكومة جنوب السودان التحقيق في دور

موسيفيني في حادث تحطم الطائرة الهليكوبتر الرئاسية، والموت المأساوي لقرنق في طريق عودته إلى جنوب السودان بعد زيارة منزل موسيفيني الريفي في غرب أوغندا. ومن الممكن تفسير عبارة «الخطأ البشري»، التي خلص إليها التقرير الفني لحادث تحطم المروحية، بالتنافس على القيادة الإقليمية في منطقتي القرن والبحيرات العظمى. ما يعني أن الرئيس موسيفيني له دور أساسي في وفاة قرنق. إن رفض سلفا كير لإجراء تحقيق مستقل، من طرف الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أو حكومة جنوب السودان، يرجح احتمال وجود مؤامرة.

بدأت الزلازل الإثنية والمناطقية تهزّ كيان الحركة الشعبىة وحكومة جنوب السودان قبل حتى أن تبرد جثة قرنق. حدث هذا مباشرة بعد أداء كير اليمين نائباً أول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة جنوب السودان. لم تأت هذه التيارات السياسية والاجتماعية العنيفة من فراغ. كانوا جزءاً من الهندسة الاجتماعية والسياسية الراغبة في تنفيذ أجندة تمرّد ياي. جدير بالذكر أن جدول أعمال ياي كان له مستويات وأبعاد متعددة. كان المخطط الفوري هو إبراز شخصية كير بعد سحبه من عباءة قرنق. يعتقد البعض أن قرنق كان بلا نائب، خصوصاً وأن كير لم يبرز بأي شكل من الأشكال داخل هياكل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (نيابا، 2010). ولكي يصبح كير مرئياً، تلخّصت مطالب أجندة ياي في شيئين: طالب قرنق بتوضيح الأدوار وسلسلة القيادة، ونزع الشرعية عن مساعديه الذين يُطلق عليهم باستخفاف «أولاد قرنق» أو «أيتام قرنق» لاحقاً.

لم يملك أحد في الحركة/ الجيش الشعبي شجاعة أو جرأة التحدث علناً عن الدكتور جون قرنق. لكنهم حرصوا على نقده وتدنيس صورته في الأحاديث الخاصة والثرثرة. أسهم هذا في دفع المؤسسة الجديدة إلى نبذ وتهميش مساعدي قرنق السابقين عندما يتعلق الأمر بالقرارات المهمة داخل الحركة الشعبىة لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان. تلت ذلك مطاردة شديدة ضد أيتام قرنق، ما تسبب في شلل حزب الحركة الشعبىة لتحرير السودان، وكذلك حكومة الوحدة الوطنىة، وحكومة جنوب السودان. يضم فريق الرئيس كير الآن أشخاصاً لم يكونوا أبداً جزءاً من الحركة الشعبىة لتحرير السودان تحت قيادة قرنق، وليس لديهم سابق معرفة بعمل الحركة الداخلي. وكان نتيجة أفعالهم هو إعاقة استراتيجية الحركة الشعبىة لتحرير السودان في الإنتقال من الحرب إلى السلام، وبالتالي، لم تتمكن الحركة الشعبىة من بدء عملها السياسى الحقيقى.

يحدث الصراع والافتتال الداخلى داخل التنظيمات خلال أوقات الاسترخاء بدلاً من أوقات الشدة؛ عندما ينشغل الجميع ببذل الجهود للمساهمة في تحقيق الصالح العام. بدأ الاقتتال الداخلى وتغيير الحرس القديم داخل الحركة الشعبىة لتحرير السودان، وكذلك الجيش الشعبى لتحرير السودان، بقرار كير القاضى بتغيير أوامر قرنق حول إعادة تنظيم هيكل قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان. فبعد وقت قصير من أداء اليمين الدستورية، أمر قرنق بإنهاء خدمة بعض كبار ضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان. ألغى سلفاً كير هذا الأمر لإعتقاده أن معظم الضباط

المتضررين هم أبناء وارب وأويل. كان هذا الإجراء ذا مردود سياسي سيئ لدرجة أنه تسبب في ارتباك داخل الجيش، وأحبط في نهاية المطاف محاولات قاداته وكبار الضباط لإزالة التسييس داخل الجيش، وأثر على فعالية إعادة التنظيم، ومن ثم تشكيل جيش محترف. أدت محاولات كير لتحسين علاقاته بالجماعات المسلحة الأخرى (ميليشيات النوير)، ودمجها في صفوف الجيش الشعبي، إلى خلخلة الرتب والأقدمية. تجاوزت قوات هذه الميليشيات القوات الفعلية للجيش الشعبي لتحرير السودان، مما جعل النوير أكبر مجموعة إثنية داخل الجيش، ما أثار مخاوف النخبة السياسية لبحر الغزال من أن هيمنة النوير على الجيش تهددًا لسلطة كير (اقرأ الدينكا). ثم بدأ الصراع السياسي داخل الحركة الشعبوية بظهور كبار أعيان بحر الغزال (BGE)، الاب الشرعي لمجلس كبار أعيان الدينكا، كمركز قوة حول الرئيس كير.

خفف هذا من مطاردة أيتام قرنق، حيث تحول الاهتمام لمن يُعتقد أنهم يهددون البنية السياسية ونفوذ السلطة الجديدة داخل النظام. جدير بالذكر أن كير كان ينوي استغلال الانقسامات داخل مجتمع غرب النوير بتحريض من عناصر استخبارات القوات المسلحة السودانية، بهدف إشعال الفتنة بين ريك مشار والجنرال فاولينو ماتيب نيال عبر بعث الخلافات القديمة التي ظهرت أثناء تنفيذ اتفاق الخرطوم للسلام عام 1997. وكان أن وقعت مناوشات في بانتيو بين قوات مشار وماتيب وخلفت العديد من الخسائر في الأرواح. بدأ الاختراق بتعيين كير للجنرال ماتيب في منصب وهمي هو نائب القائد العام للجيش، بهدف كبح جماح طموحات مشار

في السلطة، الأمر الذي عمّق الانقسام بين زعيمى النوير.

كان لتركيز سلفا كير على عداوته مع مشار أن يخفف عداه الشخصي تجاه أيتام قرنق. إلا أن ما حدث هو نقل مهمة التصدي لأيتام قرنق إلى بعض العناصر الطموحة المناهضة لقرنق من أبناء بحر الغزال. ففي غضون عامين فقط، أعاد كير تنظيم السلطة السياسية داخل الحركة الشعبىة، وقرب إلى دائرته مجموعة من المحامين عملوا على تجسيد سلطة الحركة الشعبىة والدولة في شخصه. كما سيلاحظ القارئ في السطور القادمة، مثلت هذه بداية مشروع بناء ديكتاتور شمولى. بدأ كير بإجراء تعيينات سياسية تعسفية، ومنح مبالغ كبيرة لشراء الذمم، في وقت تعد الحركة الشعبىة لتحرير السّودان عضويتها لمؤتمرها القومى الثانى.

هناك شيء غريب في العلاقة بين كير ومشار، أمراً يتطلب مزيداً من التحقيق من أجل فهم كيف أدخلوا البلاد في حرب أهلية مدمرة بعد ثماني سنوات من العمل معاً رئيساً ونائباً للرئيس. كلاهما متمركزى الإثنية، ويُمثلان القطبين السلبيين للعلاقات التي تربط الإثنيّتين. تجمعهما علاقة حب-كراهية. ينفي كلاهما وجود خلافات أو صراع بينهما، بينما تنبىء أفعالهما عكس ذلك. يفضلون إدارة صراعهما في الخفاء بدلاً من مواجهة بعضهما البعض، سواء في الحزب أو الدولة. يحب مشار إضعاف رئيسه وفضح نقاط ضعفه للجمهور، بدلاً من مناقشة الأمر معه وجهاً لوجه بهدف تصحيح المشكلات قبل إعلام الجمهور. كان مشار الرئيس الفعلى لحكومة جنوب السّودان خلال الأيام الأولى من الفترة الانتقالية عندما كان كير يقضى معظم وقته في الخرطوم نائباً أول لرئيس

جمهورية السودان. صحيح أن هناك بعض أوجه القصور في أداء مشار الحكومي، بما في ذلك الإنفاق الإجرامي على ميزانيته بهامش كبير دون أي مبرر، لكن سبب هذا هو تفضيل كبير عدم مناقشته الأمر، سواء بشكل خاص أو في مجلس الوزراء، مفضلاً العمل سراً على إخراج مشار من مكتب نائب الرئيس لحل المشكلة القائمة بينهما.

تسبب هذا الأسلوب المراوغ في تسوية وإدارة الخلافات داخل الحركة الشعبية والحكومة في شلّ أداء حكومة جنوب السودان. كان من الأفضل إدارة الخلافات في إطار الشرعية، كما هو مقيّد في الدستور والقانون، لتفادي الشخصية. تفادي كبير مواجهة مشار بأخطائه في حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات، ووضع استراتيجية لتحويل المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى منصة هدفها الأساسي عزل وإخراج خارج مشار وفاقان أموم. لم تكن الخطوة مدفوعة بتصحيح الخروقات على مستوى الحركة الشعبية لتحرير السودان، بل الرغبة في تسهيل الأمور في الحزب (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وفي الحكومة (حكومة جنوب السودان)، من خلال تعيين جيمس واني نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونائب رئيس حكومة جنوب السودان، وتعبان دينق قاي في منصب الأمين العام للحركة الشعبية.

الطريقة الخرقاء التي أجرى بها الرئيس الاستعدادات لعقد المؤتمر الوطني الثاني للحركة خانت نواياه الحقيقية، وقادت إلى فشل تحقيق أهدافه. بدلاً من الإجراءات المنصوص عليها في مسودة وثائق الحركة الشعبية لتحرير السودان، أمر الرئيس كبير

بتشكيل لجنة تنظيم الانتخابات، وعيّن الرفيق جيمس واني إيقا في رئاستها. كانت الخطوة تحايلاً على أجهزة ومؤسسات الحركة، وأظهر أن نوايا كير غير ديمقراطية. فقد أراد استخدام سلطاته التنفيذية، كرئيس لحكومة جنوب السودان، في إحداث تغييرات في التسلسل الهرمي للحزب، واستغلال الأخطاء والاختلافات السياسية التي ارتكبها كل من مشار وفاقان أموم مع بعض زملائهم في الحركة وحكومة جنوب السودان.

أمر الرئيس كير مجموعة من قانونيي الحركة بإدخال تعديل على دستور الحركة. منح بمقتضاه، رئيس الحركة الشعبية (كير) سلطة إقالة النائب الأول للرئيس (مشار) والأمين العام (أموم). وكان هذا لم يكن كافياً، حيث أصدر الرئيس كير تعليمات لمشرفي مؤتمرات الولايات بمنع المندوبين الذين يشتبه في تعاطفهم مع مشار أو أموم من بلوغ المؤتمر القومي. هدفت الفكرة لضمان أغلبية مطلقة تدعم أهداف الرئيس كير في المؤتمر. أولها هو التصديق على مسودات الوثائق الأساسية للحزب (إلغاء منصب النائب الأول للرئيس) دون إحداث شلل سياسي، وانتخاب مجلس التحرير القومي للتصديق على القرارات التي يتم التوصل إليها خارج مؤسسات وأجهزة الحزب. أرسل كير جيمس واني، رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر، للقيام بجولة في الولايات الشمالية لحشد الدعم للرئيس واستراتيجيته في إعادة هيكلة قيادة الحركة الشعبية. اجتمع مجلس التحرير القومي المؤقت قبل أيام قليلة من المؤتمر القومي لوضع جدول أعمال المؤتمر. ظلت أهداف كير غير معلنة حتى ذلك الحين، لكنها طفت على السطح خلال مداوات

المجلس تحت غطاء «تعديلات دستورية» هدفها تقليص عدد نواب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان من ثلاثة إلى واحد فقط، على أن يكون الرفيق جيمس واني هو من يفوز بالمنصب. قاد التعديل تلقائيًا لإزاحة مشار من التسلسل الهرمي للحركة الشعبية لتحرير السودان، وبالتالي، من منصب نائب رئيس حكومة جنوب السودان. كان الرئيس سيحقق هدفه بالتخلص من مشار من خلال مستشاريه القانونيين الموثوقين من أعضاء الحركة الشعبية. الجزء الآخر من المؤامرة، التي كانت ستظهر في المؤتمر القومي، كان انتخاب الأمين العام. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، كلف الرئيس كير ياسر سعيد عرمان بتعبئة القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان لانتخاب تعبان دينق قاي أمينًا عامًا للحركة.

واجهت خطة سلفا كير مشاكل عديدة خلال مداورات مجلس التحرير القومي المؤقت. حيث فشل المحامون في تمرير المؤامرة، وإقناع أعضاء المجلس بالحجج المنطقية لتخفيض عدد نواب الرئيس. أثارت هذا النقاشات الحادة احتكاكات بين بعض الأعضاء، ودفعت كير إلى طلب رأي اثنين من قادة جنوب السودان المخضرمين الذين عيّنوا مراقبين للمؤتمر القومي و نصح كل من أييل أليو والجنرال جوزيف لاقو بعدم إجراء تغييرات جذرية قد تسبب احتكاكات وصراعات داخل الحركة الشعبية. تراجع الرئيس كير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن داخل الحركة الشعبية، وخوفا من الانقسام الوشيك في المؤتمر القومي، وما له من تداعيات سلبية خطيرة على الحركة وجنوب السودان.

إن فكرة استهداف شخص ما لمجرد أنك لا تتفق معه، خصوصاً من خلال أساليب غير ديمقراطية لا تحترم القواعد والإجراءات، قد تؤدي إلى هلاك المنظومة. لا يمكن إبعاد مشار من تسلسل الحركة الهرمي لمجرد أن الرفيق كير لا يحبه. هذا ضرب من الجهل بالعمليات السياسية والممارسات الديمقراطية، وتُعزى إلى الطابع العسكري لقيادة الحركة ، والتي كانت محصلتها ديكتاتورية واستبدادية الرفيق كير في صياغة الوثائق الأساسية للحركة ودستور جنوب السودان الانتقالي (2011)، بطريقة تهدف لاستهداف أفراد بعينهم. جاء هذا على الضد من الممارسة المعتادة في تحديد الواجبات، والمسؤوليات، والأدوار التي تفرض انتخاب أفراد مؤهلين لأداء تلك الواجبات.

إن إقالة مشار وأموم، بسبب أخطائهم الفردية وليس بسبب مشاكل شخصية مع رئيس، لا تتطلب تغييرات في الدستور. في الممارسة الديمقراطية، يكون المكتب منفصلاً عن الشخص الذي يشغله، والذي سيخضع بعد ذلك لإجراءات تأديبية وفقاً للأنظمة الداخلية. فقد كانت مشكلة قيادة الحركة تنظيمية في المقام الأول. لم تكن فكرة تخفيض عدد النواب ستنشأ لو أن دستور الحركة، ولوائحه الداخلية، حددت أدوار ومسؤوليات النواب الثلاثة بما يتناسب مع الوظائف الحزبية، والتنفيذية، والتشريعية على الصعيد القومي وعلى مستويات الدولة. مثل أن يتولى النائب الأول للرئيس مسؤولية الإشراف على المهام التنفيذية للحركة في حكومة جنوب السودان والولايات العشر، ويشرف النائب الثاني على المهام التشريعية في المجلس التشريعي القومي والمجالس الولائية،

بينما يشرف النائب الثالث على المهام التنفيذية والتشريعية في حكومة الوحدة الوطنيّة والولايات الشمالية الست عشرة. أدى عدم تحديد وتعريف هذه الأدوار والمسؤوليات إلى شكاوى مستمرة من قبل العديد من أعضاء الحركة ، بما في ذلك الرئيس، أن ليس لدى الثلاثة نواب ما يفعلونه. يكشف هذا عن الطبيعة الشخصية وليس التنظيمية لقضية كير ضد مشار وأموم. في هذا المستوى التنظيمي، ترسخت أزمة الحركة الشعبيّة لتحرير السّودان ومأزق شعب جنوب السّودان.

مثّل المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبيّة لتحرير السّودان هزيمة للأوتوقراطية وانتصاراً للديمقراطية داخل مؤسسات الحركة الشعبيّة وعموم جنوب السّودان. ومع ذلك، لم يزرع هذا الانتصار الديمقراطية من حيث تحسين الحوكمة الديمقراطية داخلها وخارجها. كما لم يستغل المستفيدون من هذا الانتصار - مشار وأموم - مخرجات هذا المؤتمر في تنظيم وبناء مؤسسات ديمقراطية تمنع كير أو غيره من تكرار هذا الفعل. كان ينبغي عليهم، بعد نجاتهم من المؤامرة، أن يعملوا جنباً إلى جنب مع العناصر الديمقراطية الأخرى داخل الحركة للتركيز على بناء أجهزة الحركة الشعبيّة. بدلاً من ذلك، سمحوا للرئيس كير بتجاوز سلطاته التنفيذية في الدولة، ما أدى لشلّ عمل أجهزة الحركة ومؤسساتها.

كان يجب أن تكون الخطوة الأولى بعد انتخاب مجلس التحرير القومي، وتعيين المكتب السياسي، هو تشكيل لجان في مجلس التحرير القومي على نهج اللجان الدائمة في المجلس التشريعي لجنوب السّودان والوزارات التنفيذية. ثم يرأس كل لجنة أحد

أعضاء المكتب السياسي، لتقوم هذه اللجان بوضع السياسات، وبمجرد موافقة المكتب السياسي عليها، يأتي دور الأمانة العامة كمصدر للخطط التشريعية والتنفيذية، التي تقوم بتنفيذها المؤسسات المعنية. لسْتُ متأكدًا تمامًا ما إذا كان بمقدور الرئيس كير إلغاء عمل اللجان الدائمة لمجلس التحرير القومي لنواب، طالما أنه لن يرأس سوى الجلسات العامة. من الواضح أن مشار، وأموم، وكثيرين داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يكونوا على دراية بالممارسات التنظيمية والديمقراطية الحزبية. وكانت نتيجة ذلك أن أسهموا في بروز النزعة الاستبدادية للرئيس كير.

الديمقراطية ثقافة سياسية وأسلوب حياة. ليس كل من يهتف ويتفاخر بالديمقراطية هو بالضرورة إنسان ديمقراطي. ينادي البعض بالديمقراطية لمجرد النفعية السياسية، ولن يستمروا في ممارستها متى لم تجلب لهم مصلحة ذاتية. لا يزال الرئيس كير جندي وضابط استخبارات أكثر من كونه سياسي، وهو لا يدعي حتى أنه شخص ديمقراطي. وفي أعقاب المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان، عرف الرئيس كير أنه لن يلجأ مرة أخرى إلى الاجتماعات أو الاتفاقيات من أجل تحقيق هدفه السياسي في التعامل مع منتقديه داخل الحركة الشعبية، بل العمل حتى تحين الفرصة المناسبة للانقضاض على أعدائه وتدميرهم.

توجب على حكومة جنوب السودان إنجاز الإعداد وتنفيذ حدثان مهمان، في الفترة من مايو 2008 حتى نهاية الفترة الانتقالية، كجزء من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وهما الانتخابات العامة والرئاسية (أبريل 2010)، واستفتاء جنوب السودان (يناير 2011).

علم الرئيس كير إنه أن نجاحه في تنفيذ العمليتين يستلزم تأجيل خطته وتقليل المشاحنة السياسية داخل الحركة الشعبىة. كان هذا مهمًا لمنع حدوث انفجار داخلي في الحركة الشعبىة، وحكومة جنوب السودان، وولايات جنوب السودان. توجب على كير أن يحافظ على وحدة الحركة الشعبىة لتحرير السودان، ووحدة شعب جنوب السودان، من أجل نجاح إجراء الانتخابات والاستفتاء على تقرير المصير. لكنه لم يتخل عن مخططه بالكامل. من عمق قلبه كان يؤمن، ولا يزال يعتقد حتى الآن، أن أكبر تهديد لقوته هو الدكتور ريك مشار. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن مشار لم يخف طموحه أبدًا، والسبب الآخر هو تفوق النوير العددي في وحدات الجيش الشعبى بعد استيعاب الميليشيات. فشلت محاولاته في استخدام مؤتمر الحركة الشعبىة القومي الثاني لإزالة مشار فشلًا ذريعًا. اختار كير أن يعرقل مشار باختياره نائبًا له في انتخابات رئاسة حكومة جنوب السودان.

كان تأجيل كير لقرار إقالة مشار لأجل غير مسمى حركة ذكية، فقد كانت هناك معارك كثيرة في إنتظار المؤتمر القومي تتطلب تعاون مشار، مثل مشروع قانون الاستفتاء على تقرير المصير. لقد كانت فترة قصيرة بين أبريل 2010 (الانتخابات) و9 يناير 2011 (الاستفتاء)، يتوجب فيها على الجمعية التشريعية القومية إصدار مشروع قانون إستفتاء جنوب السودان، وإلا سيكون من المستحيل إجراء الاستفتاء ولم يكن هناك أشخاص أكثر ملاءمة لهذه المهمة مثل مشار وأموم. بعدها أشرك الرئيس كير منتقديه الرئيسيين في محادثات مستمرة مع حزب المؤتمر الوطني حول مشروع قانون

استفتاء جنوب السودان وقانون الأمن القومي، بين قضايا أخرى عالقة في الهيئة التشريعية الوطنيّة. كان كير على دراية تامة أن تكليفهم بهذه المهام يشغلهم وينسيهم الخلافات الداخلية في الحركة الشعبيّة.

يعرف جميع أعضاء الحركة الشعبيّة أن كير لا ينسى ولا يغفر لمنتقديه. يخطط جيداً، ويتحين فرصته المناسبة لتدمير عدوه. كان ينبغي على مشار أن يتصرف بحذر أكبر عند التعامل مع الرئيس كير. وأن يرفض بلباقة عرض كير في الترشح نائباً له في عام 2010، على أساس أنه سيترشح على رئاسة جنوب السودان في 2020، عندما يكون كير قد أكمل فترتي رئاسته. مثل هذه الاستراتيجية لم تكن لتسبب صراع داخل الحركة الشعبيّة أو حرب أهلية في البلاد. لكن مشار تصرف بشكل انتهازي، ولم يتردد في تولي منصبه نائب لكير. خطط مشار لتوظيف منصبه والعمل بشكل منفصل عن الرئاسة. وبدلاً من التعاون مع بعضهما البعض، تضاربت جهودهما لدرجة إلغاء كل منهما الآخر⁽¹⁾.

عادت الأزمة الداخلية مرة أخرى في الفترة التي سبقت الانتخابات. كانت الانتخابات، والتحضير لها، من مهام الأمانة العامة للحركة الشعبيّة لتحرير السودان تحت إشراف الأمين العام. ومع ذلك، في حين تظاهر كير بهدنة مع مشار، لم يتجاوز ضغينته

(1) أظهرت الانتخابات الرئاسية والعامة في عام 2010 هذا التناقض. رغم دعمه ترشح كير لرئاسة جنوب السودان ومرافقته في الحملات الإنتخابية، شنّ مشار حملة ضد مرشحي الحركة الشعبيّة من خلال دعم مرشحي المعارضة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. كما حرص على عدم فوز مرشحي الحركة الشعبيّة- التغيير الديمقراطي في مملكة شلو.

ضدّ أموم. وبنفس طريقة تكليف شخص غير الأمين العام برئاسة اللجنة المنظمة للمؤتمر، لم يسمح كير للأمانة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان بالإشراف على استعدادات الانتخابات. لقد أبطل المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان حتى يجد فرصة تشويه مؤسسات الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكرر نفس ما فعله أثناء المؤتمر القومي الثاني. أصدر كير قراراً بتشكيل جسم تحت اسم لجنة استراتيجية الانتخابات الوطنية، مكونة من 45 عضواً، برئاسة الرفيق جيمس واني إيغا، لإدارة العملية الانتخابية للحركة الشعبية. كرر كير ذات الأخطاء التي أرتكبت في الفترة التي سبقت المؤتمر القومي الثاني، ولكن هذه المرة كانت لها عواقب مدمرة على الحركة الشعبية.

نظراً لأن كير كان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان الوحيد على منصب رئيس حكومة جنوب السودان، فقد دعمه المكتب السياسي دون معارضة. لم يرغب كير في ترشح بعض أعضاء الحركة الشعبية في الانتخابات في قائمة الحركة الشعبية. أحبط المكتب السياسي اللوائح، والمبادئ التوجيهية، والمعايير التي وضعتها اللجنة الفرعية لترشيح الأعضاء الذين يتنافسون في قائمة الحركة الشعبية. وبدلاً منها اختاروا عملية معيبة، وهي نظام الكلية الانتخابية الذي صممه جيمس واني لإعاقبة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين لم يرغب سلفاً خوضهم الانتخابات. قامت لجنة الانتخابات بتجنيد جهات خارجية، معظمهم من عناصر حزب المؤتمر الوطني، للإشراف على عمليات تقييم وفحص الترشيح لأعضاء الحركة الشعبية وقد تم اختيار الجهات الخارجية على أساس الصداقة

والعلاقات الاجتماعية. كانت عملية الترشيح هذه على أسس شخصية ذاتية لدرجة أنها أخفقت تمامًا. ولأسباب واهية، رفضوا أو افشلوا عمداً ترشيح بعض كبار قادة وكوادر الحركة الشعبىة. في رمبيك حرمت اللجنة الانتخابية دانيال أويت أكويت على أساس أنه لم يكن عضواً ملتزماً في الحركة الشعبىة، وهذه حجة مضحكة خصوصاً وأن دانيال أويت عضواً في القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان، وعضواً في مكتبه السياسى لاحقاً، وهو منصب لا يعين فيه عضو غير ملتزم في الحزب. وفي مندرى رفضت الهيئة الانتخابية ترشيح كوستى مانيبى على حجة مغللة إنه غير حاصل على شهادة جامعية بينما هو في الحقيقة خريج جامعة ماكيريرى في كمبالا.

كانت هذه مكائد سخيفة لاستبعاد أشخاص غير مرغوب فيهم. جاءت المكيدة في صالح الدكتور ريتشارد مولا الذى فاز في دائرة مندرى كمستقل، ليضطر الرئيس كير لتعيين كوستى مانيبى. كان هدف هذه المناورات، كما ذكرنا في مكان آخر، هو التخلص من قادة وكوادر الحركة الشعبىة لتحرير السودان الذين من المحتمل ألا يلتزموا بخط كير السياسى. كنتُ شخصياً أحد ضحايا هذا الاختيار التمييزى. حيث أُستبعدت من التنافس على مقعد حاكم أعالى النيل لسبب واهٍ، وهو أنني لم أقدم شهادة ميلادى. وافسحوا المجال لكادر أكثر ولاء لكير. رفض أكثر من 300 عضواً في الحركة الشعبىة عملية الترشيح، وتحذروا الحزب بأن ترشحوا في انتخابات حكام الولايات والدوائر الانتخابية سواء كمرشحين مستقلين، أو في قوائم نسائية وحزبية

أخرى. تمسك المرشحون المستقلون بمواقفهم رغم التخويف، وهزموا مرشحي الحركة الشعبية. اختار مشار دعم زوجته، أنجلينا تنج، كمرشحة مستقلة ضد تعبان دينق قاي، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان لمنصب حاكم ولاية الوحدة. هذا رغم أن مشار هو شريك كبير في رئاسة حكومة جنوب السودان. وهو موقف يدل على سوء النية والخداع السياسي.

كان مشار عضواً في المكتب السياسي الذي ناقش واتخذ قراره بترشيح تعبان دينق في قائمة الحركة الشعبية بولاية الوحدة. لذا توجب عليه أن يقنع زوجته بالالتزام بقرار الحزب، أو دعم تعبان دينق تنفيذاً لتوجيه الحزب. أجبرت المبادئ والممارسات الديمقراطية مشار على تنفيذ قرار الأغلبية في المكتب السياسي. لكنه تصرف بشكل غير ديمقراطي بدعم زوجته المرشح المستقل، وبالتالي، فقد أي سلطة أخلاقية لانتقاد فرض كبير مرشحين بطريقة ديكتاتورية.

نفس المكتب السياسي رفض عرض اللجنة الفرعية حول المبادئ التوجيهية، والإجراءات والقواعد المتعلقة بالترشيح، الذي ترأسه المؤلف، واقترح أن حلّ مثل هذه النزاعات هو إجراء انتخابات تمهيدية. لا تزال هذه الصعوبات تفرض نفسها في الممارسة والعمليات الديمقراطية، ويجب أن يعمل الجميع على التغلب عليها في عمليات الهندسة الاجتماعية والسياسية. على كل حال، شكّلت هذه الأحداث بداية عدم رضا كبير عن مشار. وكما ذكرنا سابقاً، كان كبير يحمل ضغينة ضد مشار على الرغم من أنه احتفظ به نائباً له. تمثّلت الأزمة في ركونه أخيراً لاستخدام العنف الذي

تسبب في صراعات ثانوية أخرجت الخلافات عن سياقها السياسي. أُجيز مشروع قانون استفتاء جنوب السودان داخل الجمعية التشريعية، وأجري الاستفتاء على تقرير المصير في الوقت المحدد، كما حددت اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي المؤقت. وبمجرد ما أظهرت نتائج الاستفتاء على تقرير المصير فرصة الإستقلال، أعاد كير تفعيل خطته للسيطرة عبر تعديل الدستور بما يناسب هواه. نصّت فقرة في الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2005) على أنه في حال جاءت نتائج استفتاء جنوب السودان لصالح الاستقلال، سيُعتمد الدستور الإنتقالي تلقائيًا الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2011)، مع بعض تغييرات في اسم الدستور نفسه وغيرها من التعديلات الطفيفة⁽¹⁾. بحيث يتطلب الأمر فقط لجنة من المحامين لعملية مراجعة وتعديل الأحكام التي تتعارض مع الوضع الجديد بجنوب السودان.

كان من الواضح أن الرئيس كير لم يكن راضيا عن هذه الفقرة، فقد أراد دستوراً جديداً. ولتحقيق ذلك، وجه بتشكيل لجنة الدستور، 90% من أعضائها ينتمون للحركة الشعبية لتحرير السودان لكتابة مشروع دستوري. رغب كير في سلطة أكبر من تلك المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لعام 2005. لهذا كلف المحامين الذين أفسدوا المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان (2008)، بصياغة دستور جديد على غرار دستور

(1) تنص المادة 208.7 على أنه إذا كانت نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير لصالح الانفصال، فإن الدستور الإنتقالي سيبقى ساري المفعول كدستور دولة جنوب السودان المستقلة. مع تغيير الأجزاء، والفصول، والمواد، والمواد الفرعية، والجداول التي تتعلق بالمؤسسات الوطنيّة، والتمثيل، والحقوق، والالتزامات.

الحركة، بحيث تُصَبَّغ بعض الفقرات باعتبارها شخصية. صيغت المادة 104 (2) من الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2011) بناءً على طلب من الرئيس كير في إشارة واضحة إلى مشار: «يجوز عزل نائب الرئيس من قبل الرئيس، أو بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية».

أظهر كير طوال فترة حكمه صفات القائد الشمولي. تجلت في الفساد الجامح في دواوين الحكومة، وتوزيع غير متكافئ لموارد البلاد المالية والاقتصادية لصالح ولايات بعينها، والعديد من المخاوف الأخرى. وكانت النتيجة هي ارتفاع الأصوات المناهضة بنظام حكم فيدرالي بدلاً من نظام الحكم اللامركزي. أرادت عضوية كبيرة في المجلس التشريعي لجنوب السودان، خاصة من الاستوائية وأعالي النيل، إدراج عبارة «نظام الحكم الفيدرالي» في الدياجة، وتحديدتها في النص الدستوري الجديد، بينما عارض أعضاء من بحر الغزال وأجزاء من غرب الاستوائية هذا الاقتراح واختاروا «نظام الحكم اللامركزي». هدد هذا ببلوغ طريق مسدود. ولذا، تجنّباً لخطر الانقسام مع إعلان الاستقلال، أكد كير لمشار احتفاظ الثاني بمنصب نائب الرئيس، مقابل التنازل عن عدم إدراج الفيدرالية في النص الدستوري. وكانت النتيجة أن تجرعت الكتلة الفيدرالية كأس المرارة، بعد أن وجه مشار جميع الأعضاء النوير بالمجلس التشريعي لجنوب السودان بمعارضة اقتراح الفيدرالية.

نال جنوب السودان استقلاله جنوب السودان على أساس دستور غير ديمقراطي وحقق الرئيس كير الصلاحيات التي طالما أرادها: أن يحكم بلا قيود ديمقراطية أو وطنية. ثم جاءت سياسة

كير لإضعاف مؤسسة البرلمان والتي تمثلت في تعيين 60 عضوًا جديدًا في المجلس التشريعي، واستيعاب 96 من الأعضاء السابقين في المجلس التشريعي الوطني في الخرطوم (برلمان حكومة الوحدة الوطنية) ليصبح التمثيل البرلماني بمعدل عضوين أو أكثر من كل دائرة. كما عين حكومة من 32 وزيراً، أكثر من نصفهم من الدينكا. لم تكن التعيينات الأخرى حصرياً على الدينكا فحسب، بل جاءت أيضاً من منطقتيه واراب. وشملت رئيس القضاة، ومحافظ البنك المركزي، والمفتش العام للشرطة، ومدير الأمن القومي، والمدير العام للهجرة.

كان من الواضح أن كير شرع في بناء نظام يُحكم من خلال القرارات الرئاسية بدلاً عن العمليات التشريعية. لم تُناقش هذه التعيينات داخل مؤسسات الحزب الرسمية، بل من خلال مجموعات الضغط الإثنية والمناطقية غير الرسمية، التي أنشئت لتجاوز مؤسسات وأجهزة حزب الحركة الشعبية. مثل مجلس كبار أعيان الدينكا قاعدة سلطة كير، وأصبح ذو تأثير أكبر عليه. حيث قام بتنفيذ سياسات المجلس الموجهة لتمكين نخبة الدينكا اجتماعياً واقتصادياً، ودعم شركات يديرها أفراد من واراب وأويل. وقبل أن يقوم كير بتعيين قادة من مجتمعات إثنية أخرى، كان يتم فحصهم من قبل مجلس كبار أعيان الدينكا لتحديد مواقفهم تجاه سياسات كير⁽¹⁾. وبعد عامين فقط من الاستقلال، تحولت

(1) جاء تعيين مناسا ماقوك رونديال (نوير)، رئيساً للمجلس التشريعي القومي عام 2013، مثلاً على ذلك؛ وكذلك انتخاب أنتوني لينو ماكانا (أزاندي) في ذات المنصب عام 2016. بمجرد ان يقرر مجلس أعيان الدينكا أن شخص ما مناسب للمنصب، يبلغ الرئيس كير بتعيينه.

السلطة من مكتب الرئيس لمجلس كبار أعيان الدينكا، وصار الرئيس رهين عصابة إثنية.

تمظهرت محاولات السيطرة على التطورات السياسية داخل الحركة الشعبية بطريقة صادمة لاحقاً. ولم يمض وقت طويل قبل أن تزول نشوة الاستقلال، وتبدأ المشاكل، الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية العميقة التي تسببت فيها ثماني سنوات من سوء الحكم في البروز إلى السطح. لن نجانب الصواب إذا قلنا إن مسؤولية الإخفاقات السياسية للحركة جماعية. من كان بإمكانهم مقاومة الاستبداد اختاروا الصمت. ففي أوضاع تُضعف فيها المؤسسات عن عمد، تقع مسؤولية التكليف أو الامتناع على على المسؤولين. لذا، فإن الرئيس كير، ونوابه، والأمين العام، وجميع أعضاء المكتب السياسي مسؤولون عن الفشل السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان. لكن الرئيس كير يتحمل المسؤولية الأكبر لأنه استخدم أدوات الدولة لشل أجهزة الحركة الشعبية لتحرير السودان، مستعيناً في ذلك بتوجيه قيادات إثنية. كل ذلك لأنه كان ضد تسمية الرفيق باقان أموم أميناً عاماً للحركة. تحول مركز ثقل الحزب بمرور الوقت من مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مكتب الرئيس. حدث هذا حتى يتمكن كير من الاستمرار في شن حملته ضد نائب الرئيس والأمين العام، وكل وزراء يعتبرهم مكتب الأمن القومي متعاطفين مع هذين الرجلين من الحركة. كنتُ وزيراً للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في أول حكومة مستقلة لجنوب السودان، وشهدتُ بأم عيني إنهيار معنويات موظفي الوزارة بسبب التخريب المتعمد لخطتنا في بناء نظام

تعليم عالي على مستوى عالمي. لم نتلق ميزانية الوزارة لعام ونصف، لأن وزارة المالية لم تمرر ميزانيتنا بناءً على توجيهات من مكتب الرئيس. من الضروري تحديد سياق فشل الحركة الشعبىة و تدهور النظام من أعلى هرم السلطة السياسى. وقعت الإخفاقات السياسىة لأن القادة تصرفوا بأسلوب تكتيكى يهدف فقط للحفاظ على مواقع السلطة بدلاً من معالجة مشاكل التنمية الاجتماعىة والاقتصادىة للبلاد بطرقه استراتيجىة. غدت هذه الإخفاقات الصراع على السلطة فى المستويات العلىا، وهدفت فقط إلى تغيير الأفراد بدلاً من النظام نفسه. استندت هذه الإستراتيجىة الخاطئة إلى قراءة غير سلمىة للتكوين الداخلى للحركة الشعبىة لتحرير السودان. لا تقع مسؤولىة الخلل الوظيفى فى الحركة الشعبىة لتحرير السودان على عاتق أفراد بعينهم، بل فى غياب المؤسسىة. أثار هذا ردة فعل غير متناسبه استهدفت الأفراد، وامتدت إلى مجموعاتهم الإثنىة. اختار الرئيس هذه الاستراتيجىة لعزل مشار وأموم، لكنها تحولت إلى أزمة خانقة، فاقمت المشاكل، وأغرقت البلاد فى أزمة اجتماعىة، واقتصادىة، وسياسىة عميقة.

كيف ولماذا نفذ سلفاكير مخططه؟

لم يكن من السهل على الرئيس كير اجتياز كل هذه الفترة، منذ تولي قيادة جنوب السودان في أغسطس 2005، وحتى قرار إقالة نائبه الدكتور ريك مشار، والحكومة بأكملها في 23 يوليو 2013، دون تعاون من يحاربونه اليوم. يخرج الدكتاتوريون عادة من خلفيات متواضعة، وبينون سلطتهم الشمولية، أو يتم بناؤها، على أساس احتكار الحقيقة. أثبت كير براعته في الإستراتيجية السياسي، وتمكن من بلوغ والبقاء على هرم الحركة الشعبية ضد كل التوقعات.

لم يُبد كير أي اهتمام بالنفوذ والعظمة عندما أصبح رئيس حكومة جنوب السودان، والنائب الأول لرئيس جمهورية السودان، في حكومة الوحدة الوطنية. كان يدعى البساطة، واستمر في أسلوب حياته المتهور، وقضاء الوقت مع المشبوهين، بمن فيهم فتيات الليل. كان يتعاطى الكحول بشكل علني في مطعم «هوم أند أواي»، الذي يملكه، مع شركائه التجاريين، وأحياناً بصحبة عاهرات معروفات. لم يتصور أحد في جوبا أن سلوكه هذا هو مصدر قوته. كضابط استخبارات، لم يثق كير بأحد في جمع المعلومات. كان يفعل ذلك بنفسه ويعرف التفاصيل الدقيقة حول كل شيء. لكنه افتقر شجاعة اتخاذ القرار. أو بما تظاهر فقط بالجبن. عرف كير أسماء من يضاجعهن أعضاء حكومته، ومن سرق، وما المسروق. في الواقع، كان يشجعهم في بعض الأحيان على السرقة تحت ستار «استرداد

الدين» أو كما قال لشعبه من واراب، «إذا لم تصبح ثرياً في فترة رئاستي فقد ضيعت فرصتك». شجع الرئيس كير وزراء حكومة جنوب السودان، وجنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان، على سرقة الأموال وجمع الثروة من استحقاقات مرؤوسيههم. وقد غض النظر، وصم أذنيه، عن فساد نائبه، ورئيس المجلس التشريعي، والقضاء، والشرطة، والخدمة المدنية، دون أن يدروا أنه كان يهدف بصمته هذا ابتزازهم لاحقاً.

من أجل ضمان السلطة المطلقة، وبناء نظام استبدادي في جنوب السودان، بنى كير نظاماً ابتز به كل شخص في حكومة جنوب السودان، ومجتمع الأعمال، وعناصر المجتمع المدني، الذين أغدق على الكثير منهم هدايا باهظة الثمن. وعندما عاد أعضاء الحركة الشعبية، الذين خدموا في حكومة الوحدة الوطنية، إلى جوبا يشكون سوء المعاملة في الخرطوم، عرض عليهم الرئيس سيارات تويوتا لإثارة شهيتهم. كان لدى كير تقارير المراجع العام بالأموال التي منحت للأفراد داخل وخارج حكومة جنوب السودان، والحسابات المصرفية لبعض الوزراء. لذلك هابه الجميع، ولم يكن بمقدور أي شخص في السلطة التنفيذية، أو التشريعية، أو القضائية، أو الخدمة المدنية، أن ينقد بعض قرارات الرئيس الأقرب للخيانة. قضى كير على هذه المؤسسات من خلال الحسنات، والابتزاز، والإهمال القاسي والصريح. كما ذكرت أعلاه، تقوم استراتيجية كير على تجنب المواجهة المباشرة، وانتظار الوقت المناسب لإبتزاز وإذلال من يخرج على سلطته.

لم يحاول أحد منع الرئيس من القيام بما يريد. وشمل ذلك

استخدام الجيش لطرد مشار مرتين خلال عامين بعيداً عن جوبا. لقد ابتز الجميع. وافق كير على تشكيل مجلس أعيان الدينكا، ومنحهم نفوذاً كبيراً، حتى اعتقدوا أن السلطة ملكهم، وبالتالي أصبحوا شركاء في جرائمه. كان هذا هو انطباع أعضاء المجلس عندما توصلوا في يوليو 2013 لفكرة حملة (لنحمي الرئيس)، وتجنيد ميليشيات ميثانق أنيور. كل مؤسسة من مؤسسات الدولة - السلطة التشريعية، والقضائية، والجيش، والأمن القومي - لها أسبابها في عدم الاعتراض على انتهاكات كير للدستور، والأحداث التي أدت إلى الحرب الأهلية والأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الحالية في جنوب السودان.

نبدأ بالحركة الشعبية بصفتها الحزب الحاكم. اكتفى أعضاء الحركة الشعبية، سواء القادة، أو الكوادر، أو النشطاء، الصمت بينما يعمل الرئيس كير ببطء في تحويل الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جسم بلا مهام، وتخريب وظائفه السياسية على جميع المستويات. سبب هذا الصمت بسيط و يرتبط بثقافة الحركة الشعبية للحفاظ على المنصب، واللامبالاة، والتأمر، والمحسوبية، والغيرة، وازدواج الشخصية، وانعدام التضامن. جميع هذه السمات سببها العسكرة المتطرفة التي وصمت مسيرة حرب التحرير الوطني. ولدت هذه الثقافة شعور بالاعترا ب المتبادل، بحيث يتغاضى المرء خشية التورط، طالما الأمر لا يعنيه بشكل مباشر. لم يتدخل أي عضو من المكتب السياسي، أو مجلس التحرير الوطني، أو الأمانة العامة، لإنقاذ الأمين العام عندما استهدفه الرئيس كير بسبب عدم الثقة المتبادل بينهما. يُترك الفرد وحيداً مع ورطته

وحيثاً بسبب الغيرة والحسد، يتحمل وحده اتهامات واهية وزائفة تهدف اغتيال شخصيته. في هذه البيئة كان من المستحيل انتقاد القائد. وفضلت الغالبية الصمت من أجل الحفاظ على السلام. قام كير بما فعله لأن القادة ضعفاء، معزولون، دون قيم مشتركة أو روح تضامن.

عندما أعاد كير ضباط الجيش الشعبي ممن تم تسريحهم بسبب الفساد، كان ذلك مؤشراً لنوع الجيش الذي يريده. كثير منهم كان من كبار موظفي هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وتسببت عودتهم في خلق خلل داخل هيكل القيادة. عمل هؤلاء القادة على تخريب سلسلة القيادة من خلال عصيان أوامر رئيس الأركان أو تحديها علانية. ربما أراد كير إثبات خطأ تعيين قرنق للجنرال أوياي دينق أجاك. لا عجب أن سيطر على الجيش عدم الانضباط والفساد. وشاع في الجيش سلوك مثل سرقة القادة رواتب جنودهم، وإرسال قوائم وهمية مليئة بجنود أشباح كما دخل هؤلاء القادة شركات تجارية فاسدة مع الأجانب. حدث كل هذا مع الاندفاع نحو التراكم البدائي للثروة.

لم يحترم الرئيس كير جيشه، وإلا كيف يمكن لرئيس الجمهورية والقائد العام للجيش الشعبي تجنيد جيوش خاصة مثل مليشيات لنحامي الرئيس (Dotku Beny) ومثيانق أنيبور. هذه جريمة خيانة عاقبتها العزل من الرئاسة في بعض البلدان. لكنها بدت أمر طبيعي في جنوب السودان، لدرجة أن تتسامح السلطة التشريعية وأصحاب الرتب الأعلى في الجيش مع جلوس كير في مزرعته الخاصة في منطقة «لوري» والإشراف على ميليشياته الخاصة. كان

الاحتجاج الوحيد هو مقاطعة كبار الضباط للتخريج الذي أشرف عليه قائدهم العام، ووزير الدفاع وشؤون قُدامى المحاربين. ينص الدستور الانتقالي لدولة جنوب السودان (2011)، في المادة 103 الفقرة (2)، على عزل رئيس الجمهورية في حالة الخيانة، أو انتهاك الدستور، أو سوء إدارة الشؤون الوطنية. وهناك شرح لكيفية إجراء هذا العزل. إذا افترضنا أن لا أحد في الحركة الشعبية لتحرير السودان يجرؤ على رفع قضية إقالة كير، لماذا لم تقدم أحزاب المعارضة، أو الأعضاء من غير الحزب الحاكم في المجلس التشريعي، أو المجتمع المدني، عريضة دستورية لعزل الرئيس كير بجنحة سوء السلوك وكذبه بخصوص وجود محاولة انقلاب في 15 ديسمبر 2013؟ يُذكر أيضاً أن الرئيس كير سمح بدخول قوات دفاع الشعب الأوغندية، والقوات الجوية الأوغندية، لمحاربة المتمردين في المنطقة الواقعة بين جوبا وبور، دون موافقة البرلمان أو حتى مشاورته.

نادراً ما تحدث إجراءات إقالة البرلمان للرئيس في حالات تشيع فيها السياسة الإثنيّة، والترهيب السياسي، والخوف، والحفاظ على الذات؛ أو في ظل نظام يتصف بضحالة الوعي السياسي. يتعامل المجلس التشريعي مع شوفينيين إثنيين وأفراد معروفين بولائهم للرئيس كير. اما أعظم كارثة سياسية لحقت بالحركة الشعبية وشعب جنوب السودان، فهي إنضمام أعضاء سابقين في حزب المؤتمر الوطني إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان. انضم هؤلاء إلى الحركة متأبطين ثقافة الفساد، والتآمر، والتملق. وهي ثقافة تتفوق في سوئها على ثقافة عبادة القائد الفرد السارية في الحركة الشعبية لتحرير السودان. عمل هؤلاء على كسب ثقة الرئيس كير،

وعلى العكس من كوادر الحركة الشعبية، لم يرتكبوا خطأ انتقاد القائد علناً، بل يثنون عليه باستمرار، حتى في قرارته الخاطئة. كانوا حاضرين بانتظام في مجلس كير، حتى خلال ساعات العمل اليومية، يثرون دائماً، حتى بلغوا مرحلة الاستيلاء على الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان، بينما خرج الرفاق لبداية نضال مسلح جديد.

سهّل استيلاء أفراد المؤتمر الوطني على الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤسسات الدولة مرور قرارات كير، ليس عبر المجلس التشريعي فقط، بل الوزارات أيضاً، حيث تسود غريزة البقاء في المنصب بكل وضوح. تطلب الحفاظ على الحقائق الوزارية مساندة الخط السياسي للرئيس، وبهذه الطريقة نجح كير في بناء نظام ديكتاتوري شمولي. إن بروز ديكتاتورية كير ترجع في جانب إلى ضعف الثقافة السياسية في جنوب السودان، وفي جانب آخر إلى استخدام كير الفساد، والابتزاز، والترهيب.

التحضير للعمل العسكري ضد مشار

بدأ كل شيء بـ«زلة لسان خطيرة» (هيلدا، 2016: 158)، اندلع على إثرها الصراع على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. كان الأمر بمثابة خدعة من كير لإختبار المناخ السياسي في الحركة الشعبية وفي البلاد، لكن المكان لم يكن مناسبًا. بل ربما لم تكن لتمثّل زلة لسان خطيرة، لو اعتبرها الرفيق دينق أُلور وأعضاء الحركة الشعبية الآخرون من الحاضرين في تلك الجلسة مجرد ضربة لا إرادية، ليس هناك ضرورة لأن يعقد المكتب السياسي للحركة اجتماعًا بشأنها. ففي القرى الريفية يُعتبر من يعلق على ضربة السلطان شخصًا غير مؤدب، ولا يجب الحديث عنها إلا همسًا. كانت جريمة دينق أُلور ضدّ الرئيس كير هي تناوله «زلة اللسان الخطيرة» خارج مجلس الرئيس. وهو تصرف دفع كير إلى أن يوقف التحضيرات السياسية لعقد المؤتمر القومي الثالث للحركة الشعبية لتحرير السودان المقرر له مايو 2013.

تحدثت «زلة اللسان» عن خلافة السلطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، بما فيها رئاسة جمهورية جنوب السودان. فقد تغير موقف كير على الفور عندما عبّر مشار عن نيته الترشح لرئاسة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ما يعني ترشحه لرئاسة جنوب السودان في انتخابات أبريل 2015. لن يكون أمرًا سهلاً على كير بعد 21 عامًا من الإذلال تحت ظلّ قيادة قرنق. بالنسبة له كانت مسألة الرئاسة حاسمة، وطغت على الرفقة و العلاقات

السياسية، وربما رأى فيها كير جريمة ترنقي مقام «الخيانة». كان من المؤكد أن شخصية الرئيس الإمبراطوري التي صارها كير خلال ثماني سنوات ستدخل البلاد حربًا لمجرد حماية السلطة.

رأى كِبَار أعيان بحر الغزال (BGE) وعصابات أويل-واراب التجارية أن السياق الإثني لتداول السلطة في جنوب السودان، وتعني ضمناً ابتعاد كير عن مركز السلطة، يهدد مصالحها المباشرة. تحول الدفاع عن رئاسة كير من شأن وطني أو دستوري لقضية دينكاوية، وتحديدًا عشيرة (ريك دينكا)، بينما بدأ مجلس كِبَار أعيان الدينكا في تليفق رواية موثوقة ذات تأثير، استندوا فيها على ما قاله تعبان دينق قاي وذلك الرجل النويراوي المهذب في كندا، بشأن رغبة النوير في الحرب ضدّ الدينكا من أجل تحقيق نبوءة نقوندينق فيما يتعلق بقيادة مشار لجنوب السودان.⁽¹⁾

كان الجو السياسي في الحركة الشعبية مشحوناً وعلى وشك الانفجار. انتشرت الشائعات عن عداة مفترض بين الدينكا والنوير. وفي غضون أربعة أشهر، مارس- يوليو 2013، لم تتدفق أي طاقة سياسية في الدورة الدموية للحركة الشعبية لتحرير السودان. مرّ موعد انعقاد مؤتمرات الولايات، وكذلك المؤتمر القومي الثالث الذي كان من المقرر عقده في مايو 2013، دون أيّ إعتراضات، بينما تجاهل الرئيس كير الطلبات المتكررة لعقد اجتماع المكتب السياسي، ورفض الدعوة لعقد مجلس التحرير القومي. شلّ كير

(1) يؤمن شعب النوير في نبوءة نقوندينق، ويُعدّلونها باستمرار لتناسب الحالة الراهنة. وقد ظهرت بوضوح بعد إعلان الناصر في 1991، عندما قاد د. ريك مشار، والدكتور لام أكول، والقائد. غوردون كونق تمرداً ضد الدكتور جون قرنق. مندها دعم مثقفي النوير الأسطورة لضمان المكاسب السياسية والاقتصادية من قيادة مشار.

أجهزة الحزب، وتمكن من إحداث تغييرات دون إستشارة نائبيه والأمين العام. ألقى حكام ولايتي البحيرات والوحدة، شول تونق مياي وتعبان دينق قاي، من منصبهما. وهي خطوة مذهشة تتعارض الدستور. ليس للرئيس حق دستوري في إعفاء حاكم منتخب إلا في حالة الطوارئ. كانت حجة كير أنّ الحاكمين على صلة بمشار. وبتاريخ 23 يوليو فاجيء الرئيس كير الجميع بإقالة نائبه ريك وحلّ حكومته. لا بد أن التطورات السياسية في قيادة الحركة الشعبية كانت مربكة لكثير من الناس في العاصمة جوبا. لم يكن بمقدور شخص في الحركة الشعبية شرح الوضع، والذي كان محاطاً بالسرية المعهودة لكل ما يدور داخل الحركة/ الجيش الشعبي حيث يتم تصنيف كل رسالة على أنها «سرية للغاية». لم يدلي كير بتصريحات علنية، ورأى بعض أعضاء الحكومة في إقالته من مجلس الوزراء من باب رُبّ ضارة نافعة. ويذكر أن مشار لم يُظهر أي علامات عدم رضاء على إقالته. كان تعبان دينق هو من أبدى عداءً صريحاً لكير بعد إعفائه من منصب حاكم ولاية الوحدة. وهو المنصب الذي استخدمه فقط لجمع الثروة والزوجات. أعطى رد فعل تعبان دينق مصداقية لرواية مجلس كبار أعيان الدينكا حول حرب الدينكا - النوير، وبدأوا التحضير لها. ذهب الرئيس كير في زيارات إلى أويل وواراب، حيث بدأ تعبئة وتجنيد قوات (لنحامي الرئيس) بشكل جديّ. تشير الطريقة والسرعة في تجهيز هذه القوات إلى شعور الرئيس بوجود خطر يهدد سلطته. خطر عظيم حتى الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان هو قائده العام، لن يستطيع حمايته منه.

أدت مسألة خلافة السلطة، وتُقرأ على أنها انتقال السلطة من كير (الدينكا) إلى مشار (النوير)، إلى حالة قصوى من الغليان السياسي في مناطق الدينكا. توتر لم يشعر به في العاصمة جوبا سوى قلة من المطلعين على دوائر القرار. ولا بدّ أن الطريقة التي مارس من خلالها الدينكا والنوير السلطة، وتهميش المجموعات الإثنية الأخرى سياسياً واقتصادياً، ساهمت في اللامبالاة إزاء صراع الدينكا والنوير. بث تلفزيون جنوب السودان تقارير يومية حول زيارة الرئيس لشمال بحر الغزال. كان من الواضح أن الرئيس كير يحشد في أويل وواراب، ومع ذلك لم يهتم أحد بهذه التطورات، بمن فيهم قادة النوير الذين كانوا هدف هذه الخطابات⁽¹⁾. أمر الرئيس كير حاكم أويل، الجنرال فول ملونق أوان، بتعبئة، وتجنيد، وترحيل ثلاثة ألف شاب إلى مدينة جوبا. خضع هؤلاء الشباب للتدريب العسكري بمزرعة كير في «لوري»، ولم يتجرأ جيمس هوث ماي، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، على الاعتراض أو مواجهة هذه الخطوة غير الدستورية بتجنيد وتدريب الرئيس جيشه خاص، رغم استيائه من الخطوة.

الأمر المحير في هذا اللغز هو عدم وجود أنشطة سياسية أو عسكرية مشبوهة من جانب النوير تشير إلى خطط حرب على الدينكا. إن كانت لرواية القسّ جوشوا داو ما يسندها، لرأينا أو سمعنا بوجود تعبئة ودعاية معادية من جانب النوير. بدا جانب النوير غير منزعج من تسارع خطط مجلس كبار أعيان الدينكا،

(1) في إحدى التجمعات السياسية التي عقدت في أكون، مسقط رأس الرئيس، خاطب كير الحضور بلغة الدينكا: «سلطتي ملكاً لكم. لكن البعض يعمل على انتزاعها مني بالقوة. هل تقبلون بذلك؟ هل أتركها لهم؟». هتف الحشد: «لن نقبل. سنقاتل للدفاع عنك وعن سلطتك».

وهو ما يثبت أن المؤامرة كانت من جانب واحد بغرض خدمة الأجندة السياسية والسلطوية لمجلس أعيان الدينكا. ومع مجيء ساعة الصفر أخرج الرئيس كير ميليشياته من مركز التدريب، لكن قيادة الجيش رفضت دمجهم في الجيش الشعبي، ليتبقى للرئيس خيار واحد، وهو دمجهم تحت قيادة جهاز الأمن القومي من حيث جدول الرواتب، الزي العسكري، والأسلحة.

تحرك الرئيس ومجلس أعيان الدينكا بشكل أسرع مما كان ضروريًا. بإعلان الحرب المتوقع أن تشنه النوير بسبب إقالة الرئيس كير نائبه مشار لم يحدث. وعندما خرجت قوات كير من مركز التدريب ولم تجد ما تفعله، وضعوا خطة لتقسيم ضواحي جوبا السكنية، وأشركوا تلك القوات في نظافة تلك الضواحي، والانتقال من منزل إلى آخر. كانت هذه حيلة مسح واستطلاع هدفها وضع خرائط دقيقة بمواقع سكن النوير في جوبا، استعدادًا لتنفيذ مذبحة تستهدف إثنية النوير.

مرت إقالة مشار وحل الحكومة دون ضجيج كبير و ظلّ المناخ السياسي داخل الحركة الشعبية هادئًا لكن يشوبه التوتر. لم تسفر محاولات تهدئة الأوضاع داخل الحزب عن أي نتائج، بل أن الرئيس عارض فتح قنوات حوار داخل الحزب حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وتعيين جيمس واني إيقا نائباً للرئيس ومناسا ماقوك رونديال رئيساً للمجلس التشريعي لجنوب السودان. ظلت عمليات الحزب الديمقراطية مشلولة، وتم تجاوز الجداول الزمنية الموضوعة، وتطلب الأمر إرادة سياسية ناجعة لضخ دماء في أجهزة الحزب. كان كير قد استعد بالفعل لعمل عسكري ضد مشار، وأموم، وربىكا

نياندينق قرنق. ما لم يكن واضحًا هو طريقة تنفيذ خطته. اعتمد كير على شائعات أن النوير سيخوضون حرباً لفرض مشار رئيسًا، لكن الأحداث السياسية التي تلت 23 يوليو 2013، إقالة مشار، أظهرت أن كير مصر على الهجوم حتى دون اتخاذ مشار ردّ فعل.

لم تأت خطوة مشار التي طال انتظارها إلا بعد مرور الكثير من المياها تحت الجسر السياسي في شكل تنافس إثني ومناطقي. في الواقع، تحرك مشار في وقت متأخر بسبب تأثير تعبان دينق قاي، وايزيكيل قاتكوث، وزوجة مشار أنجلينا تنج. كانت الجهود الأولية موجهة لإقناع الرئيس باستيعاب من فقدوا مناصبهم في التعديل الوزاري، وهو نهج خاطئ تمامًا في القضية المطروحة، فكونك وزير ليس حالة دائمة أو حق بالميلاد. لاحقًا تحولت الجهود صوب إحداث توافق بين أعضاء الحركة، وإعادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لدائرة السلطة. كان من الواضح أن عناصر حزب المؤتمر الوطني السابق قد استولوا بشكل غير رسمي على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال علاقاتهم الشخصية مع كير، واستبعدوا أعضائها الحقيقيين، بل صار بعضهم أعضاء في المكتب السياسي. أصبح من الضروري إشراك مشار، النائب الأول للرئيس، وبقان أموم، الأمين العام، المعتكف في منزله، لجعل الأمر شأنًا حصرًا على الحركة الشعبية لتحرير السودان.

تنقلت اجتماعاتنا، التي كانت اجتماعية أكثر من سياسية، بين منازل أويباي دينق أجاك، دكتور سيرينو هيتنق، وريك مشار، وأحياناً ريببكا نياندينق قرنق. بدأت التفاعلات الداخلية للحركة تتغير خلال هذه الفترة، حيث انسحب من المجموعة ثلاثة

زملاء من بحر الغزال لا أريد الكشف عن أسمائهم الآن. وبسبب غيابهم تولى مشار قيادة المجموعة بحكم ترتيبه في هيكل الحركة الشعبية. كان هدف المجموعة هو إصلاح نظام الحركة الشعبية وليس انتزاع السلطة من كير. أصبحت المجموعة أكثر عزماً على إعادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لموقعها الصحيح داخل هيكل السلطة. وفي الوقت نفسه، كان الرئيس مصمماً أكثر من أي وقت مضى في رفضه السماح لأجهزة الحركة الشعبية بالعمل.⁽¹⁾

قررت المجموعة الدعوة إلى مؤتمر صحفي للضغط على كير ورفع الحظر المفروض على أجهزة الحركة، ودعوة المكتب السياسي للانعقاد. في 6 ديسمبر، عقد أعضاء المكتب السياسي (مشار، وباقان أموم، ودينق ألور، وريبيكا نياندينق قرنق، وكوستي مانيبي، وألفريد لادو قوري، وغيرهم) مؤتمراً صحفياً في مقر الحركة. سلط البيان، الذي وزع على الصحافة، الضوء على مخاوف انحراف الحزب عن رؤيته، والفساد في الحكومة، والنزعة القبلية، وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد، والصراعات الإثنية، والعزلة الإقليمية والدولية لأحداث دولة في أفريقيا والعالم. قدم القادة طلباً مفتوحاً لرئيس الحزب للدعوة إلى عقد اجتماع مجلس التحرير الوطني، يسبقه اجتماع المكتب السياسي من أجل وضع جدول أعمال مجلس التحرير. غطت الصحافة المؤتمر الذي حضره حتى وزراء الداخلية والإعلام والإذاعة.

(1) شمل ذلك د. ريك مشار، وباقان أموم، وريبيكا نياندينق قرنق، ودينق ألور، وجون لوك، وكوستي مانيبي (جميعهم أعضاء في المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان)، ألفريد لادو- قوري، د. بيتر أدوك نيابا، د. سيرينو هيتينق، د. مجاك دي أفوت، الجنرال أويدي ديقنق أجاك، الجنرال فير شوانق الوثق، المهندس شول تونق مياي، السيد مدوت بيار، وتعبان دينق قاي، وأنجلينا تنج.

رأى الرئيس كير في المؤتمر الصحفي فرصة لتنفيذ خطته ضد منتقديه. وضع مكتب الأمن والمخابرات قائمة سوداء بكل من حضر المؤتمر الصحفي. وأمر الأمانة العامة للحركة بالتحضير لعقد المؤتمر القومي الذي لم يعقد لأكثر من خمس سنوات منذ يونيو 2008. كان على الأمانة العام تنفيذ أوامر الرئيس، والاكتفاء بوضع أجندة المؤتمر، والمواد السياسية والتنظيمية التي ستقدم في الاجتماع، وعدد المشاركين، وتحديد الجدول الزمني.

أعتقد أن كير كان قد سئم من النقاشات السياسية. علاوة على ذلك، لم يرغب في تكرار تجربة المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان (2008)، بعد هزيمة قراراته حينها. ومن أجل التحايل على القنوات الديمقراطية المطلوبة للتخلص من منتقديه، قرر كير إنجاز خطة ذات مسارين. تشكيل لجنة للتحقيق مع باقان أموم حول العديد من القضايا المتعلقة بإدارة موارد الحركة الشعبية. كانت اللجنة قد عرضت تقريرها عليه، وبالتالي أراد أن يجتاز المؤتمر القومي ويؤيد توصية اللجنة بعزل باقان أموم من موقعه أمينًا عامًا للتنظيم، تجريده من حصانته، ومقاضاته بتهم إدارية ومالية أخرى.

أما العمل ضدّ مشار فقد كان عسكريّ الطابع، لكنه تطلب زنادًا آخر، وهنا يأتي دور المخابرات العسكرية بمجرد انتهاء جلسة مجلس التحرير القومي. كان الرئيس قد استعد لاستباق أي عمل عنيف من قبل النوير من خلال رفع تآهب جيشه الخاص، والتأكد من أن تأتي المبادرة منه. ومن أجل إطلاق خطته العسكرية، استند كير بشكل كبير على السيكلوجيا الاجتماعية

للنوير ومعرفته بطبيعة حربهم التقليدية، والتي لا تتطلب إعداداً مسبقاً. لا يقوم النوير، في الغالب، بالتحقيق في أسباب القتال، ولا يترددون الدخول في أي معركة (wannae think)، بل يستفسرون عن أسباب القتال في وقت لاحق، سواء بعد الهزيمة أو النصر. يقاتل النوير دون مراعاة أو حساب ميزان القوى بينهم والعدو. وعلى عكس العديد من الشعوب الأخرى لا يهاب النوير الموت. هذا هو التكوين النفسي لشعب النوير، وهي المعرفة التي استخدمها ضباط استخبارات كير لاستفزاز أفراد النوير في الحرس الرئاسي في ليلة 15 ديسمبر 2013. انطلت عليهم الحيلة، ولم يعرفوا أنها فخ هدفه تبرير الفوضى التي تتبع.

معركة الحرس الرئاسي ومذبحة النوير

اجتمع مجلس التحرير القومي يوم 14 ديسمبر وسط إجراءات أمنية مشددة. جاء الرئيس كير مرتدياً زي الحرس الرئاسي لكتيبة التايقر. حذر معظم من خاطبوا الجلسة الافتتاحية من طريقة إدارة الخلافات السياسية داخل الحركة الشعبية. كان واضحاً من لغة جسد قادة الحركة الشعبية أن الأمور على وشك الانهيار. أجتر الرئيس في خطابه أحداث 1991، ووعده بعدم تكرارها أو التسامح معها⁽¹⁾. كانت الأجواء شديدة التوتر في مركز نياكورون الثقافي الذي استضاف اجتماع مجلس التحرير القومي، لدرجة أن مشار وعدد مقدر من القادة الذين عقدوا مؤتمر 6 ديسمبر الصحفي قاطعوا الجلسة الختامية في اليوم التالي.

كان رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، الجنرال جيمس هوث ماي، في أستراليا لزيارة عائلته وعاد إلى جوبا في 15 ديسمبر. قبلها أمر الرئيس كير بنزع سلاح عناصر النوير في الحرس الرئاسي، بينما أنشغل تعبان دينق طوال اليوم في إثارة الضباط والعساكر من النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان للقتال. ووفقاً للجنرال أويي دينق أجاك في اتصال شخصي مع المؤلف، وهو نفس ما جاء في حيثيات بيانه أمام المحكمة خلال محاكمته، إنَّ تعبان دينق وإيزيكييل لول قاتكوث عملاً على إذكاء الأزمة في وقت حاول هو تهدئتها. كان من الواضح أن ليس لدى

(1) إشارة لإعلان الناصر بقيادة مشار بهدف إثارة غضب دينكا بور الذين تحملوا وطأة الفظائع التي أعقبت الإعلان.

تعبان دينق قاي استعدادات للعمل العسكري. وقد قال أوياي دينق اجاك في بيانه أمام المحكمة العليا «لقد أخبرت الجنرال توماس دووث، مدير المكتب الخارجي في جهاز الأمن القومي، أنه الشخص المناسب لإطلاع الرئيس على تطورات الأوضاع في الحرس الرئاسي، والحاجة الملحة للتهدئة، لكنه لم يذهب لمقابلة الرئيس، وإلا لكان من الممكن تجنب القتال».

بحلول يوم الأحد 15 ديسمبر، كان الوضع السياسي في جوبا ينزلق نحو كارثة. اختتم الرئيس كير اجتماع مجلس التحرير القومي حوالي الساعة السابعة مساءً بنبرة معادية، مما أجبر الأعضاء على التفرق على عجل إلى مساكنهم كما لو إنهم يتجنبون خطر وشيك. كان مكان الاجتماع على بعد كيلومتر واحد من مقر الجيش. انطلقت الرصاصة الأولى حوالي الساعة التاسعة، تبعها هدير من الرصاص في المنطقة بأكملها التي تضم الحرس الرئاسي لكتيبة تايقر، ثم سُمعت أصوات الرشاشات الثقيلة، والمدفعية، والدبابات. استمر هذا طوال الليل حتى الثامنة صباحًا، عندها انتقل إطلاق النار إلى أجزاء أخرى من المدينة، بما في ذلك الضواحي السكنية. ظلّ الوضع غامضًا حتى ظهر الرئيس كير على الهواء حوالي الساعة الثانية عشر ظهرًا في اليوم التالي، ويعلن وجود محاولة انقلابية قادها مشار، وتعبان دينق، وألفريد لادو قوري. كما أعلن هزيمة المتآمرين، وأن القوات الموالية تلاحق المتمردين. استمر إطلاق النار في جوبا حتى يوم الخميس 19 ديسمبر. وخلال هذه الفترة قُتل ما يقدر بنحو 20000 شخص، معظمهم من المدنيين الأبرياء من شباب النوير، والمسنين، والنساء، والأطفال،

من خلال عملية بحث، وتعقب، وقتل متعمد ومخطط جيداً من منزل إلى آخر من قبل قوات «لنحامي الرئيس»، وتعاون عناصر أجهزة الأمن الوطني، يقودهم ضباط جيش شعبي معروفين. إذا نظرنا لهذه الأحداث، خصوصاً ممن شهدوها، يمكن القول أنه لم يكن هناك انقلاب ضد الدولة، بل كانت خطة متقنة ومعدة منذ فترة من قبل الرئيس كير. و ليس فقط للتخلص من معارضيهِ في الحركة الشعبية، لكن لتثبيت أركان حكمه الشخصي. ما حدث هو نتيجة ثماني سنوات من سوء الحكم: المجزرة المرتكبة ضد المدنيين من النوير هي عملية مخططة بدقة وتم تنفيذها بإحكام. تسبب لجوء كير إلى العمل العسكري في فشل هدفه السياسي، وأسهم في زيادة عدد أعدائه الذين أراد تدميرهم. لم يكن هناك أي مؤشر على أن مشار أراد الرد عسكرياً على طرده من الحكومة. على العكس، يثبت موقفه أنه لم يكن على استعداد تكرار تجربته بلوغ السلطة في جنوب السودان من خلال إراقة الدماء ويمكن استنتاج ذلك من ثلاثة مواقف.

الأول، هو اعتذاره لمجتمع بور عن الأعمال الوحشية التي ارتكبت عام 1991 بعد إعلان الناصر وانقسام الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، في خطاب له بمنزل مدام ربيكا نياندينق بتاريخ 30 يوليو 2011. اعترف مشار بمسؤوليته عن الأعمال الوحشية ضد شعب بور، وتعهد بأنه لن يكرر مثل هذه الأعمال. والثاني هو موقفه الحميد وعدم مقاومته مرسوم كير عند إعفاء الأخير له من منصبه كنائب للرئيس في 23 يوليو 2013. أظهر مشار رباطة جأشه وقبل المرسوم الرئاسي، بل وأعفى نفسه من مهامه

في الجمعية التشريعية الوطنية، التي كان عضوًا معينًا فيها بحكم منصبه. في الواقع، لم يكن هناك أساس لمقاومة صلاحيات الرئيس الدستورية كما نوقش أعلاه. السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يعقل أن لم يدرك مشار والديمقراطيون الآخرون في الحركة الشعبية لتحرير السودان خطر منح الرئيس سلطات مفرطة في الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2011)، أكثر حتى من صلاحياته بموجب الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2005). كان يمكن لمعارضة السلطات المفرطة أن تكون بداية النضال السياسي نحو إنجاز التحول الديمقراطي في جنوب السودان ما بعد الاستقلال. ثالثًا، كان رد فعل مشار على إطلاق النار في مقر الجيش، الذي يضم الحرس الرئاسي، رد فعل لزعيم لا يريد الصراع. فقد أمر قائد حراسته مرارًا بعدم الرد على أي استفزاز وعدم القتال، وأصر على أنها ليست حرب، وأن عليهم فقط الحفاظ على مواقعهم. تدلّ هذه التصرفات على أن مشار كان مهتمًا فقط بالنضال السياسي، ولم يرغب في خوض الحرب. ومع ذلك، لسنا متأكدين ما إذا كان اندلاع العنف في 15 ديسمبر حدث دون علمه تام. صحيح أن مشار تأخر في الانضمام إلى المشاورات السياسية التي دعى لها الوزراء الذين أقلهم كير من الحكومة. تمحورت المشاورات حول أزمة الحركة الشعبية وضرورة إجراء إصلاحات، وكانت قد بلغت مرحلة متقدمة عندما وافق على المشاركة. أصر بعض أعضاء مجموعة المناقشة هذه، لأسباب واضحة، على إبقاء كير في الصورة. بالتأكيد كان مشار يعرف طريقة تفكير الرئيس. المثير للدهشة هو لماذا لم يجمع معلومات استخباراتية حول أنشطة كير، خاصة حول زيارته بحر الغزال والخطابات المعادية التي ألقاها هناك.

لا بد أن سياسياً في مكانة مشار كان سيجمع معلومات من أجل وضع استراتيجية عمله السياسي. علاوة على ذلك، عرف المعظم إن كير قام بتجنيد 3000 شاباً من قريته، يدرّبهم في مزرعته في «لوري». لذا، من غير المعقول أن يظل مشار واثقاً من أن الرئيس لا يخطط لشيء شيرير. كانت القضايا الملحة في الحركة الشعبية لتحرير السودان تتعلق بالديمقراطية ومأسسة هياكل الحزب. لم يكن من غير المألوف في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن تأخذ الصراعات السياسية طابعاً عنيفاً على أسس شخصية أو إثنية. لقد ابتلع كير كبريائه ووافق على مخرجات المؤتمر القومي للحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 2008، والتي فرضها عليه مشار وفاقان أموم، لذا كان من غير المحتمل أن يفعل ذلك مرة ثانية. وهذا يفسر تصرفه غير الدستوري، بل والغادر، بتجنيد لجيش خاص.

إن عامين من الاستقلال وممارسة السلطة السيادية وقت بالغ القصر لكي يفكر كير في ترك منصبه. كان واعياً بنقاط ضعفه السياسية والقيادية، وعرف أنه لا يستطيع ضمان الأصوات اللازمة للفوز برئاسة الحركة الشعبية في المؤتمر القومي الثالث، المقرر إجراؤه في مايو 2013، وبالتالي، عدم منحه حق الترشح عن الحركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية، المقررة في أبريل 2015. دفعه الخوف من فقدان السلطة للجوء إلى الخيار العسكري لحل المشاكل السياسية والديمقراطية في الحركة الشعبية. وبصفته جندياً أكثر منه سياسياً، تصرف كير بحذر بالغ، بدءاً من شلّ هياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف حرمان مشار، وفاقان أموم، ونياندينق قرنق من الطعن في قراراته سياسياً، حتى

مرحلة السيطرة الكاملة على العملية. وبغرض التخلص نهائياً من منتقديه، قرر عقد مجلس التحرير القومي في مناخ يتسم بعدم اليقين السياسي. هياً كبير الأرض للعملية، وإن كان بطريقة خرقاء. لم يعتقل مشار، وتعبان، والآخرين ممن أراد إيذائهم، كما كان من الصعب تصديق رواية الانقلاب، باستثناء قادة الجوار الإقليمي، الذين رأوا فيها فرصة عمل. وكان أن دحض رئيس المخابرات العسكرية الرواية الرسمية الهادفة لإدانة فاقان أموم، والجنرال أوياي دينق أجاك، والدكتور مجاك دي أقوت، وإيزيكييل لول قاتكوث، بالتهمة الموجهة ضدهم في المحكمة.

كان من الصعب معرفة ما إذا كان الرئيس سيأمر بالهجوم على منزل مشار قبل هرب الأخير ليلة 15 ديسمبر. أدى الهجوم على منزل مشار في 17 ديسمبر إلى قتل جميع من فيه، بمن فيهم النساء، والأطفال، وما تبقى من حراسه الشخصيين القلائل الذين تم نزع أسلحتهم. هذه بالتأكيد جريمة حرب، ويبدو أنها جاءت بناء على أوامر وزير الداخلية، أليو أنيانق⁽¹⁾. وكان من المعروف أن مشار وافق على مضض على مغادرة منزله تحت غطاء الليل وقد كان قراراً صائباً. وبمجرد أن صار خارج متناول كير، كان لديه الفرصة لإعادة تنظيم أفكاره وإجراء الاتصالات اللازمة، واتخاذ قرارات عقلانية وصحيحة. كانت الأحداث تتحرك بوتيرة سريعة

(1) في صبيحة 17 ديسمبر، منح أليو مفتش الشرطة العام، الجنرال بينق دينق مجوك، 15 دقيقة لنقل جميع السياسيين المعتقلين، والوزراء السابقين في الحكومة، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، الذين كانوا محتجزين في مقر الشرطة إلى منزل مشار. أعد أليو قوة لإعدام هؤلاء السياسيين. وبدلاً من ذلك، فتح الجنود النار على أهداف أخرى - خاصة النساء، والأطفال، وحراس مشار الذين تم نزع أسلحتهم.

وأدت المذابح التي استهدفت إثنيتة النوير في جوبا، في الفترة من 16-19 ديسمبر، إلى عمليات قتل انتقامية في ولايات الوحدة، وجونقلي، وأعالي النيل. وحشد لو نوير الجيش الأبيض وتحركوا صوب جوبا.

تمرد ريك مشار

كان شيئاً صادماً أن مشار أعلن تمردَه بعد الاتصال والتواصل مع من قد يسهموا في حل النزاع. تتطلب هذه الواقعة استقصاءً وتحليلاً لمعرفة أسباب تبني مشار تمرداً خطط له ونفذه أشخاصاً لم يكن على اتصال بهم. قام جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان، بيتر قديت (بور)، وجيمس كونق (بانتيو)، بالتصرف بمحض إرادتهم مدفوعين بروح الإنتقام من قتل أبناء النوير في جوبا وبالمثل فعل «الجيش الأبيض» الذي يتكون من مقاتلي لو نوير. يأتي اسم «الجيش الأبيض» من كونها قوات دفاع محلية مجتمعية. تشير كلمة «أبيض» إلى «المدنيين»، لذلك لم يأت قرار مشار بتولي قيادة التمرد من تحليل وقراءة صحيحين للوضع السياسي، بل كانت عاطفية وانتهازية.

من موقعه نائباً للرئيس، بدءاً من عام 2005، لاحظ مشار انزلاق جنوب السودان إلى حالة من انعدام الأمن والفوضى المستمرة. جاء الاستقلال على خلفية حروب متفرقة في جونقلي ووسط غرب أعالي النيل، جاء أغلبها بسبب قرار كير في عام 2009 منح أراضي شلو على الضفة الشرقية لنهر النيل لدينكا فدانق، وكذلك بسبب النزاع الذي سببته نتائج انتخابات 2010. بدأ النظام في ممارسة القمع باعتقال واحتجاز أعضاء من الحزب الشيوعي في رمبيك، أثناء ممارسة حقهم الذي كفله دستور البلاد الانتقالي لعام 2011. وفي ديسمبر 2012، قامت قوات أمن النظام

بقتل متظاهرين سلميين في واو بعد احتجاجهم على قرار الحكومة بطردهم من أراضي أجدادهم. كما قام شباب لو نوير بغزو أراضي المورلي انتقامًا من غارات قام بها المورلي في العام السابق قتل فيها أكثر من 800 شخص. جاءت خطوة شباب لو نوير في تحدٍ صريح للقائد مشار الذي سافر إلى ليكوانقلي، بولاية بوما، لوقف الحملة، في فعل يشير إلى انهيار كامل في التواصل مع الدولة. كل هذه الأحداث وجنوب السودان يعيش أزمة اقتصادية عميقة بعد الحرب على الحدود مع السودان وركود سوق النفط العالمي.

كانت القضايا الداخلية على وشك الانفجار داخل الحركة الشعبية. ففي أغسطس 2013، وجه الرئيس كير ببعض التغييرات في الأمانة القومية للحركة الشعبية. صدر القرار من مكتب رئيس الدولة، وليس من مكتب رئيس الحركة الشعبية، مما أضر الأمين العام لتقديم طعن قانوني في المحكمة العليا، الذي لم يصدر أي حكم حتى الآن. حاصر الأمن القومي باقان أموم في دائرة نصف قطرها عشرة أمتار فقط من مقر إقامته، كما هدد محاميه، دونق صموئيل لواك، الذي فر إلى نيروبي في أغسطس 2013، ليتم خطفه ونقله إلى جوبا بتاريخ 24 يناير 2017. ولا يزال مكان احتجاجه مجهولاً حتى الآن⁽¹⁾. هذه العوامل وغيرها هي مؤشرات مقلقة على أن البلاد على وشك الانفجار. لذا جاء إعلان مشار تمرده كردّ فعل على المذبحة التي ارتكبتها كير ضد النوير في جوبا بمثابة انتهازية، تُظهر طبيعة مشار الحقيقية باعتباره نويرواي شوفوني متعصب لإثنيته.

(1) اتضح لاحقًا وفقًا لتقرير دولي أنه أُعتقل في نيروبي، وُرُحِل إلى جوبا، حيث أُغتيل. ولم يُسلم جثمانه لذويه حتى الآن (المترجم).

مثل انفجار العنف في 15 ديسمبر 2013 مجرد غيض من فيض سياسي يتطلب تحليل أعمق للخروج برد فعل استراتيجي قوي من جانب أيّ سياسي يملك إرادة تغيير. وبصرف النظر عن قلقه على سلامته الشخصية، كان ينبغي ألا يستجيب زعيم سياسي من عيار مشار بالطريقة التي أرادها كير. أعتقد أنه كان على مشار، بعدما أصبح بعيداً عن متناول كير، أن يبدأ أولاً بتحليل الوضع بشكل صحيح، ودراسة دوافع كير من إثارة القتال داخل الحرس الرئاسي، ومن ثم أمره بذبح النوير. توجب عليه أيضاً دراسة رد فعل واستجابة المجتمعات الإثنية الأخرى للمذابح، وما إذا ستنضم تلك المجتمعات، أو غيرها من عشائر الدينكا الأخرى، للمقاومة ضد كير. ما فعله مشار ينم عن عدم تعلمه من التجارب، وتحديدًا تجربة 1991، حيث انضم النوير وبعض الشلك فقط إلى «ثورته». ومثلما وصف شخص الوضع، كانت سيرورة قيادة لا تتعلم.

أثبتت جميع الدلائل أن كير أراد تعزيزه وترسيخ نفوذه في السلطة بعد التخلص من مشار. لذا جاء تنسيق القتال داخل الحرس الرئاسي لتكون حيلة لتنفيذ خطته. أما المجزرة ضد أبرياء النوير، فقد كانت أيضاً حيلة لخداع الدينكا عبر مجلس كبار أعيانهم للاعتقاد أن (مشار) (تقرأ النوير) يمثل تهديداً لسلطة كير (تقرأ الدينكا). كان من الممكن أن يساعد التحليل الصحيح مشار على اكتشاف دوافع كير. على أن يأتي الرد على العدوان بعد تقييم دقيق لتوازن القوى بين كير والمعارضة، وأن يستند التمرد على هدف سياسي إستراتيجي. بعد أسبوعين فقط من بدء الصراع، أصدرت الجمعية الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الإيقاد بياناً بعد عقد قمتها في نيروبي (27

ديسمبر 2013). كان واضحًا من النصّ أن القادة الإقليميين صدقوا رواية الانقلاب، وبالتالي برروا التدخل العسكري الأوغندي «لحماية المنشآت الاستراتيجية». وكان أن أعطت تصريحات مشار على بي بي سي أنه «يقود تمردًا» مصداقية لسردية الانقلاب، من باب أن فشل مشار في تحقيق أهداف الانقلاب أجبرته على التمرد. كما نفى بيان مشار، عن غير قصد، الزخم الذي أطلقتته التصريحات القوية التي قدمتها مدام ربيكا نياندينق والمؤلف لوسائل الإعلام الورقية والإلكترونية، والتي تناقض رواية كير بشأن الانقلاب.

بدلاً من التباهي بقيادة التمرد، كان بإمكان مشار أن ينتهز الفرصة لإبلاغ العالم بالمجزرة ضد النوير الأبرياء في جوبا التي أعقبت تمرد الحرس الرئاسي؛ أو هروبه من جوبا بينما كير يلاحقه بطائرات هليكوبتر حربية. كان يمكن أن يتحدث عن الهجوم على مجمعه في 17 ديسمبر، ومقتل حراسه، والنساء، والأطفال، الذين لجأوا إلى هناك من عمليات القتل في المدينة. كان هذا سيكسبه التعاطف. لكنه ضيع هذه الفرصة بسبب الطريقة الكرنفالية التي أعلن بها قيادته للتمرد. بدأت الأخبار تتوالى عن الفظائع التي ارتكبتها النوير في بور وبانتيو، والتي تذكر بحادث عام 1991. وتسبب بلوغ هذه الأخبار جوبا إلى رد فعل عنيف ضد مشار والنوير بشكل عام. ودون قصد، نزع مشار الحبل عن رقبة كير ووضعه حول رقبتة بسبب سوء إدارته واستجابته الخاطئة للأزمة.

لم يكن لدى مشار أسباب مقنعة للقيام بهذا الإعلان المتسرع عن نيته خوض حرب. كان الوضع لا يزال متقلبا وغير متوقع. كانت القوات التي هربت معه من جوبا، وتلك التي انضمت إليه

في بور، لا تزال في وضع دفاعي. ولم تدرك القوات المتمردة نطاق تمردتها بعد. كان لأفراد جيش لو نوير الأبيض دوافعهم الخاصة، وهي ليست بالضرورة مرتبطة بأهداف مشار السياسية. كان شعب جنوب السودان، بخلاف النوير والدينكا، لا يزال في حالة صدمة بشأن ما حدث في جوبا. وقبل أن تتاح لهم فرصة الاستيقاظ، فاجأتهم أنباء عمليات القتل الانتقامية الوحشية للمدنيين الأبرياء في بور، وبانتيو، وملكال، حيث قامت جحافل جيش النوير الأبيض بذبح المسنين، والمرضى في المستشفيات، والمعاقين بلا رحمة. كانت حالة من الجنون المطلق أظهرت انعدام مسؤولية مطلق وسط القيادة. لا يهم ما إذا كان مشار قد أمر بالمذابح أم لا. تكمن مسؤوليته في إعلانه حرب دون هدف واستراتيجية. بصفته من النوير، يعرف مشار جيداً أن الحرب في بيئة النوير التقليدية شيئاً رهيباً، ودائماً ما تتعلق بتراكم الغنائم من الأبقار، والنساء، والأطفال واحتلال الأرض. كان يفترض بمشار أن لا يخلق أعداء، بل كسب حلفاء في قضيته. لكن بسبب هذه الفظائع، انحسر التعاطف والتضامن مع ضحايا أعمال كير في جوبا بسرعة، وتغيرت مواقف الناس إلى الغضب والمرارة. حقق الطابع الانتقامي والانتقام المضاد لحرب مشار الهدف الرئيسي للرئيس كير: تحويل الصراعات السياسية الداخلية للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حملة عسكرية على أسس إثنية. وفي هذا الصدد، تمكن كير من تحييد الإثنيات الأخرى، أو كسبهم حلفاءً في معركته ضد النوير⁽¹⁾.

(1) كانت القوات المتمردة في مملكة الشلك، بقيادة الجنرال جونسون طوبو (أولونج)، في حالة هدنة غير مستقرة مع الحكومة عندما اندلع الصراع في جوبا. تسببت المذبحة غير المبررة التي نفذها النوير ضد الشلك في ملكال في انحياز أولونج للرئيس كير، وشن هجمات ضد ريك مشار والجيش الأبيض.

ليس من المستغرب أن نصف الضباط والجنود النوير، على الأقل، انضموا إلى التمرد، مدفوعين بالغضب على قتل أقاربهم وأهلهم الأبرياء⁽¹⁾. ومع ذلك، كان الجيش الأبيض - مدنيون مسلحون من لو نوير وجيكانق - هم من شكل الجزء الأكبر من قوى المعارضة التي دخلت في قتال مع الجيش الشعبي في بور وتركيكا، في حين قدّمت قوات دفاع الشعب الأوغندي نيران المدفعية، وطائرات الهليكوبتر الحربية، والقنابل العنقودية. كان الجيش الأبيض قوة هائلة، ألحقت خسائر فادحة بالجيش الشعبي وقوات دفاع الشعب الأوغندي الحليفة. لكن كان استخدام طائرات الهليكوبتر الحربية والقنابل العنقودية شيئاً لم يتوقعه الجيش الأبيض بتكوينه القائم على العشائر. وسرعان ما حبطت معنوياتهم، وانسحبوا. إذ لم يكن هناك حافز مادي يدفعهم لمواجهة طائرات هليكوبتر.

أعتقد أن إعلان مشار عن قيادته للتمرد كان خدعة ل طرح نفسه على أنه حامي لشعب النوير، وخلق نفوذ سياسي بعد إقالته من منصبه نائباً للرئيس. لم يكن في نيته بعث رسائل تعبر عن التمرد. كان مشار قائداً ناجحاً للجيش الشعبي لتحرير السودان، ويعرف جيداً أنه إذا كان لا بد من القتال، فيجب أن يكون ذلك بشروطه الخاصة، فيما يتعلق بالتوقيت والموقع، وأنه لا يجب إعلان الحرب على أرض غير موثوقة. علاوة على ذلك، كانت هناك مسائل ملحة يجب الاهتمام بها قبل الإعلان. في المقام الأول، احتاج مشار إلى وقت لتنظيم، وتدريب، وتوجيه، وتشكيل القوات في وحدات قتالية عضوية. كان بحاجة إلى تحديد العدو أو الهدف، وكذلك الأهداف

(1) ضم الموكب العسكري المهيب الذي قاده الجنرال بيتر قديت لمشار في قاديانق 45 ألف ضابط وجندي.

السياسية للحرب. كان بحاجة أيضًا إلى تأمين الخدمات اللوجستية العسكرية من حيث الذخيرة والغذاء. كما توجب عليه أن يرفض أو يؤجل التدخل الإقليمي لمنظمة إيقاد في النزاع. حيث أي تأخير في بدء عملية السلام من قبل إيقاد كان سيعطي مشار الوقت اللازم لبناء قواته والاستعداد للحرب. كانت هناك أسباب مشروعة لرفضه إرسال وفد إلى أديس أبابا.

كان ينبغي على مشار أن يدين تأييد إيقاد لرواية انقلاب كير في بيانها الصادر في 27 ديسمبر 2013. كان الجميع يعلم أنه لم يكن هناك انقلاب. إذا كان لتدخلهم تأثير ذو مغزى، لتوجب على قادة إيقاد أن يكونوا متساوين في التعامل مع الأزمة. كان يمكن لمشار أن يشكك في دور الرئيس موسيفيني في الوساطة، خاصة وأنه تورط في الحرب إلى جانب كير. كان بإمكانه أن يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات البرية والجوية لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية من أراضي جنوب السودان. كان بإمكانه مطالبة إيقاد والمجتمع الدولي بإدانة أوغندا لاستخدامها القنابل العنقودية المحظورة دوليًا. هذه المطالب وغيرها، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين، كشرط للمشاركة في محادثات السلام، كانت ستتمكن مشار من إشراك منطقة إيقاد وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الصراع الدائر. في الوقت نفسه، كان من الممكن تأجيل بدء محادثات السلام حتى يكون مستعدًا للمفاوضات.

كان من المفترض أن يتفادى أي صلة له بالجنرال بيتر قديت والجنرال جيمس كوانق، قادة تمردات بور وبانتيو. كان يجب

عليه أن يفعل نفس الأمر مع الجيش الأبيض (لو نوير) خصوصاً وأنه لم يقيم بحشدهم. كل هذا سيمنحه الوقت الكافي لبناء قواته والحصول على الدعم العسكري، لا سيما الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات. لكن يبدو أن هذه الاعتبارات لم تخطر على بال مشار على الإطلاق. تصرف وفقاً لسيكولوجيا النوير الاجتماعية واستراتيجيتهم للحرب، وقفز على قمة الانتفاضة الشعبية النويرية المحدودة التي اندلعت بسبب المجازر في جوبا. لم يملك مشار طرْحاً سياسياً يتجاوز الرغبة في الانتقام. أراد مشار استغلال هذه الاضطرابات الشعبية المحدودة لاستعادة قيادة النوير والموقع الذي فقده في الحكومة.

لم يكن غرض تأسيس الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة، كما سنلاحظ في القسم القادم، هو خوض الحرب بل استخدامها وسيلة تفاوض من أجل عودة مشار إلى جوبا. عاد الجيش الأبيض إلى قراه بعد أن حقق بغيته في الظفر بغنائم الحرب، شملت الأطفال والنساء المختطفين، والسيارات، والأثاث، والبنادق. وهكذا، وبحلول أبريل 2014، فقدت انتفاضة مناطق النوير في الوحدة، وأعالي النيل، وجونقلي زخمها، وتمكنت الحكومة من استعادة جميع المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، باستثناء مناطق لو نوير (واط وأكوبو)، والسوبات (الناصر ومايوت).

سلعة التمرد

بدء الحرب أو الاندفاع فيها دون أهداف سياسية واضحة وإجراءات معينة كنوع من التأهب، على أقل تقدير، أمر خطير، وانتحاري، ومدمر. يدخل القائد العظيم الحرب بشروطه فقط. يحدد توقيت ومكان القتال من أجل ضمان النصر أو الأهداف السياسية الاستراتيجية للحرب. لا يقاتل المرء لمجرد وجود جنود مستعدين للمعارك، بل عندما يكون القتال ضرورياً، ولا يمكن تجنبه.

يكشف تاريخ السودان المعاصر أن الحرب تخلق أحياناً فرصاً لمجموعة من الناس. يولد الاقتصاد السياسي للحرب قوى اجتماعية تجعل منه تجارة مربحة، مما يديم ظروف الحرب إلى ما لا نهاية. اعتلى عديدون المسرح السياسي مدفوعين بالحرب، وهم إما منافقون و معرفتهم السياسية ضحلة، أو قادة بلا أيديولوجيا أو هدف سياسي واضح. سيحول هؤلاء القادة حالة الحرب وفرصها / إمكاناتها إلى سلعة، ثم يبيعها لاحتياز دعم سياسي، وبسعرٍ لا تحدده النقود، بل الامكانات الكامنة أو المتأصلة في زمان الحرب.

عندما تنتهي الحروب الأهلية، كما انتهت في 1972 و2005، تظهر فرص محتملة للقادة السياسيين والمقاتلين. شهدنا ذلك بعد اتفاق أديس أبابا واتفاق السلام الشامل. كانت أمراً مثيراً. أتت فرص السياسيين في شكل مناصب حكومية (المجلس التنفيذي والتشريعي)، وعلى مستويات إدارية مختلفة (حكومة الوحدة

الوطنية، حكومة جنوب السودان، الولايات، والمحافظات)؛ أما المقاتلين، ففي شكل رتب ومناصب في الجيش، والأمن، والشرطة، والسجون، وشرطة الحياة البرية و في إهمال فاضح للمحركات الحقيقية للحرب والتركيز على المكاسب. وهو ما نطلق عليه هنا سلعة التمرد.

لم يكن للرئيس كير سبب منطقي لشنّ حرب. فقد سيطر على كامل الدولة بعد إقالة مشار والحكومة في 23 يوليو 2013 وكانت هذه من صلاحياته الدستورية. علاوة على ذلك، في الفترة حتى اندلاع العنف في 15 ديسمبر، لم ترد تقارير عن خروقات أمنية في البلاد تشير لرغبة جهة ما في اقتلاع السلطة. خلال نفس هذه الفترة، قام زعيم أجنبي بزيارة جوبا مرتين ضيفًا للدولة: في الذكرى السنوية الثانية للاستقلال (9 يوليو)، وفي يوم شهداء الجيش الشعبي لتحرير السودان (30 يوليو). قدم هذا الضيف المهم ملاحظات مهينة في حقّ الدكتور ريك مشار وهي ملاحظات لم تأت من فراغ. بل كان تصريحات واضحة، تشير لواقع أن يدًا خفية وراء تحركات كير العسكرية.

الفصل من منصب حكومي ليس بالأمر غير المعتاد. وما كان يجب أن يرتقى بأي حال إلى عداة سياسي بين القادة، إذ لا يزال بإمكان المعزولين العمل داخل هياكل الحزب. عزل المؤتمر الوطني الأفريقي الرئيسين السابقين ثابو مبيكي وجاكوب زوما من رئاسة جنوب أفريقيا، ومع ذلك ظلوا ملتزمين بعضوية المؤتمر الوطني الأفريقي. لماذا تتسبب تنحية مشار من منصب نائب الرئيس إلى مثل هذه الضغينة السياسية في الحركة الشعبية لتحرير السودان

والبلاد؟ كان يجب الاستئناف الفوري لمهامه نائبًا أول لرئيس الحركة الشعبية، وبناء حوار هدفه إصلاح الحزب. سمح قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لغورهم المتضخم بالسيطرة عليهم، وذلك من خلال قطع الاتصالات الحزبية في مثل هذا التاريخ المبكر، مما يشير إلى أنهم قد سحبوا سيوفهم وكانوا على استعداد للقتال. وبذلك قدموا للباحثين عن السلطة هدية قيمة ساعدتهم في اعتلاء المشهد السياسي، وتمير أجندتهم من خلال الثروة، والدسائس، والمكائد، وزادوا من التوتر السياسي، الذي قاد لاحقًا إلى انفجار 15 ديسمبر. لم يكن من المفترض الرد على استفزازات كير، ولولا إعلان ريك مشار التمرد، لكان بمقدوره تجنب الحرب الأهلية.

لكن كان من الصعب على مشار منع الحرب. ذكرت أنفًا أن حالة الحرب تولد إمكانية أو فرصة اكتساب السلطة والثروة. وقد أثبتت فعالتهما في الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، السياسية في جنوب السودان. يشرح هذا جانب مثير للاهتمام في تمرد مشار. كتبتُ في وقت سابق أن مشار لم يكن ميسرًا للعنف في سعيه للسلطة، وبالتالي، لم يشكل جيشًا. ومع ذلك أعلن تمردًا دون استعداد عسكري. يُعتبر هذا الإعلان، ومن ثم تأسيسه اللاحق للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة بمثابة محاولة مشار العنيفة الثانية لقيادة جنوب السودان. ومع ذلك، واستنادًا إلى ما سبق، كانت نيته الحقيقية هي وضع نفسه في موقف تفاوضي جيد بشأن عودته إلى جوبا وهذا نابع من عدم استعداده للحرب. لم يتبعه معظم صغار الضباط والقادة الذين

دعموا محاولته للسلطة في عام 1991. في الواقع، كان معظم المثقفين والسياسيين الذين تبعوه في الأدغال هذه المرة من الوافدين الجدد على الكفاح المسلح، وبالتالي، لم يعرفوه شخصيًا. الآن هو المسؤول عن كل شيء في الحركة الوليدة، بما في ذلك اختيار الاسم، الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة (SPLM A-IO). أكبر خطأ ارتكبه مشار هو الإصرار على استخدام هذا الاسم، خصوصاً وأنه فقد هيبته منذ فترة، وأصبحت الحركة والجيش غير محبوبين وسط عديد من سكان جنوب السودان. ربما جاء الاسم تحسباً للعودة إلى جوبا، وتصحيح الأوضاع داخل الحركة الشعبية. لكنه تصرف دون التفكير في دائرة مناصريه التي كرهت الحركة الشعبية لتحرير السودان.

تشكلت الحركة الجديدة في «لقاء تشاوري» في مدينة الناصر ضمّ مكونات القوى الديمقراطية من أجل التغيير، ممثلة في «الحركة الشعبية لتحرير السودان، والأحزاب السياسية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء التقليديين، وقادة الكنيسة، وممثلو الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية، وشخصيات بارزة أخرى، وجميع المتضررين من الأزمة عمومًا». لم يكن لقاء الناصر التشاوري سوى عرضاً مسرحياً سياسياً للحاق بالعمل العسكري، واستعادة دراما تشكيل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مدينة إيتانق في يوليو 1983 للحاق بتمردات الجيش في بور، وبوخالا، وأيوود. يأتي الاستثناء الوحيد في وصف الجسم العسكري السياسي الناشئ حركة «تحرير»؛ إذ لم يكن كذلك.

جاء اجتماع الناصر التشاوري تحت عنوان «نحو تعزيز التحول

الديمقراطي، والحكم الرشيد، والشفافية لتحقيق السلام، والحرية، والازدهار». أثمر عن بيان يعدد المبادئ الديمقراطية التالية: هيكل حكم فيدرالي، وإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح قانوني وقضائي، وإصلاح الخدمة العامة، ودستور فيدرالي مؤقت، واتفاقية سلام. تشكل هذه المبادئ الديمقراطية الأساس الذي تقوم عليه إعادة هيكلة الدولة في جنوب السودان، وبالتالي تمثل الأهداف السياسية للحركة الجديدة. بعيداً عن البلاغة التحريرية التي تضمنها البيان، جاءت قائمة الشعارات الشعبوية «المبادئ الديمقراطية» هذه في محاولة لتجريد النضال ضد نظام كير من محتواه السياسي والأيدولوجي. وهي نموذج مثالي للسياسة الليبرالية واليمينية في جنوب السودان. كما أنها تخون الأجندة الإصلاحية التي لا يمكن تحقيقها دون التوصل لاتفاق سلام. وهي تؤكد شكوكنا حول استعداد الحركة الوليدة وقدرتها على الحرب. كان استخدام كلمات قوية مثل «التحول الديمقراطي»، و«نظام الحكم الفيدرالي»، وغيرها بمجرد الاستهلاك العام والدعاية السياسية؛ فقط لا غير.

خدم الاجتماع التشاوري غرضين: إضفاء الشرعية على الدكتور ريك مشار تينج-ضورقون، وتأكيد ريثسا وقائداً عاماً للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، وتجديد مهمة فريق التفاوض بقيادة الجنرال تعبان دينق قاي، الرجل الثاني تلقائياً في التسلسل الهرمي لقيادة الحركة الجديدة. وبالنظر إلى بيانها، أرادت الحركة الشعبية في المعارضة إطلاع شعب جنوب السودان على اهتمامها بالسلام بدلاً عن الكفاح المسلح. يمكن استخلاص ذلك من سلسلة من المواقف السياسية والعسكرية التي تبنتها

الحركة الجديدة. أولاً، لم تصدر بياناً ملحقاً لإعلان التمرد الأول. من شأن هذا البيان توضيح أسباب التمرد، واستراتيجية خوض الحرب. وكان هناك صامت متعمد إزاء الأصوات القوية من شعب النوير المطالبة بعدم تفاوض مشار مع حكومة كير. الشعور العام هو أن على القوة الجديدة خوض الحرب حتى نهاياتها المنطقية المتمثلة في هزيمة وإسقاط نظام كير. لقد تحرك الناس من أجل تنظيم سياسي عسكري قوي وفعال وفعال لإنجاز هذه المهمة. تفترض جراً مشار في إعلان تمرده إعداداً مسبقاً وتجهيزه الإمدادات العسكرية اللازمة لخوض الحرب، لكنه لم يكن قد نجح في تأمين الإمدادات، وهو ما يفسر صمته على مطالب القاعدة الشعبية. ربما متابعة جدول أعمال السلام كان جزءاً من أسباب احجامة عن الحصول على دعم عسكري؛ أي ربما يكون قد برر فشله في تأمين العتاد العسكري بذريعة التمسك بخيار السلام.

احتاجت الحركة الجديدة دعماً سياسياً وعسكرياً خارجياً كافٍ لتمكينها من مضاهاة جيش كير، الذي يتمتع الآن بدعم حربي من القوات البرية والجوية التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وكذلك جيوش المتمردين السودانيين الذين يعملون من داخل جنوب السودان. لم تجد الحركة الجديدة أصدقاء في المنطقة موازياً للدعم الخارجي الذي وجده كير. هذا يدعم الحجة التي ذكرتها، أنه في حال أراد مشار محاربة كير، سيتوجب عليه أخذ الوقت الكافي للحصول على دعم عسكري وسياسي قبل الإعلان عن التمرد. بالنظر إلى الجغرافيا المحيطة بجنوب السودان، كان أمام مشار خياران فقط في سعيه الحصول على دعم عسكري.

جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هي أقرب جهة مانحة محتملة. ترتبط إثيوبيا مع جنوب السودان من حيث حدودهما المشتركة وشعوبها (الكوما، والنوير، والأنيو) في منطقة غامبيلا غرب إثيوبيا. لكن لن يكون من السهل طلب الدعم من الحكومة الإثيوبية، بما أنها تترأس إيقاد حينها. لا يمكنها ممارسة لعبة مزدوجة، وسيط سلام، وداعماً لحركة المتمردين. علاوة على ذلك، لم يقم مشار بإجراء اتصالات مع المسؤولين في إثيوبيا. كانت جهة الاتصال الوحيدة من خلال سكرتارية «إيقاد».

في التشكيل الإقليمي والدولي للقضايا آنذاك، كان يمكن لجمهورية السودان تقديم الدعم للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، على أساس المعاملة بالمثل. كان الرئيسان كير وموسيفيني يدعمان متمردي دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال السودان الذين يعملون من داخل جنوب السودان. لكن مصالح السودان الاقتصادية في جنوب السودان كانت أهم من مخاوفه الأمنية، لذا تردد في دعم مشار. كان للسودان حصص أكبر في حقول النفط والعائدات المتأتية من إعادة شحن نفط جنوب السودان إلى الأسواق الدولية.

تتطلب التضحية بالمصالح الاقتصادية وجود دافع في مجال التضامن الإيديولوجي لحكومة السودان حتى تدعم متمردي جنوب السودان. علاوة على ذلك، كانت علاقات حكومة حزب المؤتمر الوطني مع مشار بعيدة كل البعد عن الود، خاصة بعد تخليه عن منصب مساعد الرئيس عمر البشير بسبب عدم تنفيذ اتفاقية الخرطوم للسلام (1997). مع ذلك، كانت الخرطوم

سُخاطر في دعم مشار، لولا أن وفده الذي ترأسه تعبان دينق، وهو شخص لا تثق فيه الخرطوم، خلق قلقًا سياسيًا. كما أن مشار لم يعتبر في أهدافه السياسية مخاوف الخرطوم الاقتصادية والأمنية، ولم يتبنى استراتيجيات لتفادي معاقبة المجتمع الدولي للخرطوم. كانت خيبة أمل أجهزة المخابرات التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم، من افتقار ميليشيات النوير للسرية شيئًا آخر كبير الأهمية، إذ لا تريد الخرطوم أن يُنظر إليها كمن يعيق الجهود الإقليمية بخصوص سلام جنوب السودان.

لم يكن لدى الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة جهة مانحة جاهزة لتقديم الدعم. كان يتعين على مشار العثور على أموال لتمويل الحرب، سواء أموال شخصية من مدخراته أو من أصدقاء العائلة. كان عليه إثبات قدرته على تمويل الحرب، وإلا سيولد مشروع قيادة التمرد مبدئيًا. كان مشار نائبًا للرئيس، ومسئولاً على البنية التحتية المادية التي أعادت تأهيل المباني الحكومية بميزانية ضخمة بين سنوات (-2005 2007). وبما إن لديه طموحات في السلطة، كان من المفترض أن يكون قد جمع أموال كافية لتمويل صراعاته السياسية، بما في ذلك قيادة تمرد.

كان الجنرال تعبان دينق قاي، الشخص الثاني في التسلسل الهرمي للحركة الجديدة، حاكمًا لمدة ثماني سنوات لولاية الوحدة الغنية بالنفط. يعتقد العديد من سكان جنوب السودان، بمن فيهم المؤلف، أنه جمع ثروة طائلة أثناء توليه إدارة الولاية الغنية بالنفط. ويرجع ذلك إلى افتقار الولاية، أو حتى عاصمتها بانتيو، إلى بنية تحتية تُظهر نسبة الخمسة في المائة من عائدات النفط التي

تلقتها الولاية خلال تلك الفترة. بمقدور مشار وتعبان تسديد فاتورة الحرب بسهولة من خلال ثروتهما المسروقة. لكن لم يكن تعبان دينق ولا مشار مستعدين لاستثمار أموالهم في مشروع الحرب. قال مشار إنه ليس لديه مال، وأن الأموال، في حال وُجدت، تخص ابنه. كان لدى تعبان دينق مصالح تجارية في دبي، وبالتأكيد خشي من وضع ثروته الشخصية في الحرب. أدى ذلك إلى تفاقم العلاقة غير المستقرة بين الاثنين، ودفعت تعبان دينق لمقاطعة جلسة مفاوضات إيقاد الثالثة في يوليو 2014، واستغل الوقت بين جلسات التفاوض لإدارة أعماله في دبي، وأحياناً للتوقف قليلاً في الخرطوم. تمكن في هذه الرحلات من تأمين بعض مخزونات الذخيرة، ولكن ليس بما يكفي لمواصلة القتال ضد قوات كير.

أثر نقص اللوجستيات العسكرية في أداء الحركة الجديدة، الأمر الذي يدعم الحجة القائلة بوجود تخصيص الوقت للاستعداد قبل شنّ تمرد. لم تهتم الحركة الوليدة بإنشاء ثكنات للجيش، مما يزيد صعوبة الحصول على ما يكفي من غذاء المقاتلين. يتحرك الجيش على بطنه، كما يُقال، ودون طعام سيكون من الصعب إبقاء المقاتلين في مكان واحد. لم يكن من المستغرب عودة المقاتلين وحتى الضباط إلى مجتمعاتهم وعشائرتهم لتشكيل وحدات من الجيش الأبيض تحت قياداتهم التقليدية. أدى هذا إلى تغيير طبيعة الحرب، وأثر سلباً على معنويات وانضباط المقاتلين، وأسهم في انهيار الحملة العسكرية المنظمة ضد النظام.

ثانياً، كان تأمين الدعم العسكري مسؤولية مشار المباشرة باعتباره زعيم الحركة، ولا يجب تركها لشخص آخر، مهما كانت علاقتهم

به: يعتمد نجاح مجهوده الحربي على شراء المعدات العسكرية و توجب عليه ترتيب اجتماعات مع الأصدقاء والمتبرعين المحتملين. بدلاً من ذلك، قضى مشار معظم وقته في اجتماعات بلا معنى مع صغار التجار ووكلاء العمولة الذين لم يقبلوا شروطه المالية. لقد أضع الكثير من الوقت في أديس أبابا أو في مقره في «فك» في الانخراط في دبلوماسية لا طائل منها، تسببت في تخريب نفسه وجهوده للحصول على دعم عسكري. وبدا أنه قرر تعزيز دعم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة لمفاوضات السلام. لكنه نسي أن تأمين الإمدادات العسكرية مهم، بل أكثر أهمية من الانخراط في الأعمال الدبلوماسية، فهي الذي تمنحه موقفًا تفاوضيًا أفضل مع الحكومة.

يحتاج القائد أولاً إلى تأمين دعمه العسكري، كوسيلة لتعزيز هجومه الدبلوماسي. أما توقع قيادة الحركة - في المعارضة موافقة الرئيس كير على تقاسم السلطة وإصلاح نظامه دون قدر من التهديد العسكري، فقد كان أضغاث أحلام. إن القوة العسكرية الضعيفة للحركة الوليدة، بسبب نقص الإمدادات، دفعت قيادتهم بقبول أيًا من شروط السلام التي يفرضها الوسطاء. وقد جعل قبول مشار مفاوضات السلام من إعلان تمرده مجرد نكتة. وفي هذا الصدد، كان اتفاق السلام أرخص وسيلة لاستعادة منصبه نائبًا للرئيس في ترتيب تقاسم السلطة.

لم تكن مفاوضات السلام بأي حال من الأحوال سهلة ومباشرة. اعتمد مبعوثو إيقاد طريقة التفاوض مرهقة، شملت تنقلًا مستمرًا بين الرؤساء بغرض التشاور. انقسم الرؤساء وفقًا لمصالحهم الأمنية،

والاقتصادية، والسياسية في جنوب السودان. وفي جلسة المفاوضات الرابعة (أغسطس 2014)، قدم المبعوثون الخاصون ثلاثة مقترحات إلى فرق التفاوض. الاقتراح الأول هو عدم مشاركة الرئيس كير ومشار في الحكومة الانتقالية. أثار هذا الاقتراح ضجة، لا سيما في صفوف الحركة - في المعارضة، بالنظر إلى أن الرئيس موسيفيني نسف المقترح داعماً استمرار كير في منصبه⁽¹⁾. الاقتراح الثاني هو أن يبقى كير في منصبه بينما يتولى مشار منصب رئيس الوزراء. اعتبرت قمة إيقاد أن هذا الترتيب غير مستقر⁽²⁾. الاقتراح الثالث هو أن يصبح مشار النائب الأول للرئيس بينما يحتفظ الرئيس كير ونائب الرئيس جيمس واني إيغا بمواقعهما، وهو الاقتراح الذي صادف موافقة، ومثل أساس بنود تقاسم السلطة في اتفاقية تسوية النزاعجمهورية جنوب السودان.

أثبتت نقطة مهمة أخرى أن مشار لم يكن مهتماً بتغيير النظام والظروف التي حاقت بجنوب السودان. فقد افتقر إلى التخطيط الاستراتيجي للحرب. من بين العوامل التي تهيئ ظروف النصر في الحرب هي تخريب المنشآت الاقتصادية للعدو. لا يحتاج قادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة محاضرات

(1) افترض الاقتراح أن كلا من كير ومشار سيقترحان ممثلين في عملية تقاسم السلطة في الفترة الانتقالية. في الحركة الشعبية في المعارضة، كان هناك حديث عن احتمال تعيين تعبان دينق وبدرجة أقل ألفريد لادو قوري لمنصب نائب الرئيس. أخذ تعبان التخمينات على محمل الجد، وأثار الأمر شهيته للسلطة، وتسبب في عرقلة سياسية ترجمها بوضوح في مؤامرة بوليو التي دبرها مع كير.

(2) يستند الاقتراح على تجربة الائتلاف الذي أسسه الرئيس مواي كيباكي وزعيم المعارضة رايبلا أودينغا للتصدي للعنف الذي أعقب نتائج الانتخابات المتنازع عليها في كينيا (2008).

حول هذه الاستراتيجية الحربية المهمة، ومشار على دراية كبيرة بفنون الحرب والأدب العسكري. كان قائداً ناجحاً في غرب وشمال أعالي النيل خلال حرب التحرير الوطني. ويعرف جيداً أن الحرب ضد كير تتطلب ضرب المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية لحرمانه من الموارد المالية والاقتصادية التي تدعم مواصلة الحرب. أعتقد أن مشار تصرف عن قصد لكبح هذه الأفكار، وهذا يفسر رفضه بشدة الاستراتيجية المقترحة بمهاجمة وإغلاق حقول النفط في أدار. في الواقع، من دون الأموال القليلة التي رشحت من بيع أو تبادل النفط مقابل الوقود في مومباسا، لما استطاع الرئيس كير متابعة الحرب لفترة طويلة: لن يتمكن من الدفع لمرتزقة حركات دارفور والأوغنديين. توجب أن تكون خطوة مشار الأولى بعد إعلان قيادته تمرد هي وقف إنتاج النفط، الذي لا يزال مصدر النظام للعملة الصعبة. يبين هذا بوضوح أن استمرار النظام في جوبا لم يكن بسبب قوته السياسية والعسكرية، بل نتيجة مباشرة لضعف الحركة - في المعارضة، وافتقاره التفكير النقدي والاستراتيجي.

كان تفكيراً قصير المدى من لدن مشار وتعبان دينق عندما تأمرا على جونسون أولونج لمنعه من السيطرة على حقول النفط بعد أن استولى على ملكال، وأكوكا، وملوط في مايو⁽¹⁾ 2015. وقد طالبت شركة النفط الصينية العاملة في الوحدة وحقول النفط في عدارييل أن يقوم مشار وتعبان دينق بأمر الجيش الشعبي لتحرير

(1) تمرد الجنرال جونسون أولونج ضد الحكومة بعد اغتيال الجنرال جيمس بوقو أوليو. أجرى اتصالات مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، وشن هجوماً أستولى فيه على ملكال والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك ملوط. تفاجأ لاحقاً عندما علم أن مشار أمر بسحب عساكر النوير من العملية، وهي خطوة أدت إلى فشلهم في السيطرة على فلوج وعدادرييل.

السّودان- في المعارضة بوقف العمليات العسكرية في هذه الحقول مقابل مبالغ ضخمة من المال، وأربعون شقة في مجمع سكني في العاصمة الكينية نيروبي. كان الفشل في الاستيلاء على حقول النفط أكبر ضربة وجهتها الحركة - في المعارضة لنفسها خلال الحملة السياسية والعسكرية في أعالي النيل. ترك هذا الأمر مرارة كبيرة في نفس الجنرال جونسون أولونج وقواته المعروفة بـ«أقواليك» إزاء قيادة الحركة، وكاد الأمر أن يسبب انقسام داخلي، كما دفعت أولونج إلى رفض إرسال قوات إلى جوبا كجزء من وحدة الجيش الشعبي لتحرير السّودان- في المعارضة، المنصوص عليها في الترتيبات الأمنية لاتفاق تسوية النزاع بجمهورية جنوب السّودان. لم يثبت الفشل في الاستيلاء على حقول النفط عدم الكفاءة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السّودان- في المعارضة فحسب، بل شكّل هزة كبيرة لموقفها الحركة التفاوضي في محادثات السلام مع الحكومة.

ثالثاً، لم تنتظم الحركة - ولم تعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها الحزب السياسي أو حركة التحرير. ركزت الحركة على التسلسل الهرمي العسكري والأنواط والأشرطة العسكرية، ونقلت العمل السياسي إلى أدنى الأولويات. ركز مشار على اجتماعات العشائر، حيث ناقش قضايا هامشية مثل قضايا الثأر بين العشائر وتعيين أعضاء السلطة التقليدية. تميل الاجتماعات العشائرية إلى إستدعاء أساطير النوير، بما في ذلك نبوءات نقوندينق، خاصة تلك التي تتناسب مع الحرب ضد الدينكا وقيادة مشار لجنوب السّودان التي طال انتظارها.

لم تتعلق هذه اللقاءات ببناء منظمة عسكرية سياسية حديثة هدفها المواجهة المباشرة مع النظام، أو تداول التحديات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المطروحة. هدفت هذه اللقاءات إلى طبع صورته كقائد في أذهان شعبه. من المفهوم الآن لماذا تجنب مشار كل فرصة لمناقشة المسائل التنظيمية والسياسية للحركة - في المعارضة. كانت هذه المناقشات ستضع موقفه من مسألة الديمقراطية والمؤسسات داخل الحركة في دائرة الضوء. فقد كان يؤمن أن قيادته لجنوب السودان واقع حتمي وفقاً لنبوءة نقوندينق.

أولى مشار إهتماماً خاصاً بالتمثيل على أسس مناطقية، وإثنية وعشائرية. كان يقضي ساعات طويلة في ذلك، ويختار الممثلين دون مراعاة المعرفة والجدارة. إن اختيار الأفراد في مناصب قيادية على أساس العشائر، والإثنيات، والمناطق، بدلاً عن الخبرة والمعرفة السياسية، أدى لظهور تماثيل سياسية ميتة في أعلى مستويات القيادة، بما في ذلك في مجلس التحرير القومي والمكتب السياسي، لدرجة إن أطلق أحد الزملاء على هؤلاء السياسيين الجدد صفة «السياسيون الأطفال». تمثلت مهامهم في تقديم الدعم غير المشروط لكل ما يقوله مشار، والاستهزاء، والاستهجان، ومعارضة كل من يختلف معه من أعضاء القيادة. انقلب التنظيم وممارسة الديمقراطية رأساً على عقب، ما يؤكد منطلق الحفاظ على السيطرة المطلقة في كل جوانب الحركة الذي ذكره يونق (2017: 36)

إن سلوك مشار في القيادة، وإصراره على الهيمنة الكاملة على الحركة، وعدم رغبته مشاركة سلطة الحركة، ألفت مراراً وتكراراً

بعقبات في طريق مأسسة الحركة الشعبية لتحرير السودان- في المعارضة، التي قد تقوض سلطته و يتجلى افتقاره للرؤية، في غياب استراتيجيات عسكرية وسياسية مقنعة.

فضل مشار العمل والتفاعل مع متوسطي الموهبة السياسية، حتى يبدو في ثوب الأكثر دراية بحكم زعامته للحركة. ومعلوم ان هذا النوع من الزعماء لا يحقق انتصارات ونجاحات سياسية في مشوارهم القيادي.

على الجبهة العسكرية، أدى غياب أو عدم قدرة قيادة الحركة - في المعارضة على بناء معسكرات لتنظيم الجيش، في صنع قوات غير فاعلة و غير قادرة على القتال. عاد معظم الضباط والجنود الذين خاضوا المعارك الأولية إلى قراهم الأصلية، مثلما فعل أقاربهم في الجيش الأبيض. لم توجد جبهة منظمة، وكانت معظم المعارك مجرد محاولات من أشخاص لرد هجمات قوات العدو عندما تتقدم لاحتلال مواقع المعارضة. استغرق الأمر بعض الوقت حتى يقوم مشار، القائد العام، بتعيين قائداً للجيش. واختار في ذلك الضابط الأقدم، وهو الجنرال سايمون قارويج دوال، الذي انتظم في صفوف المقاومة في وقت متأخر إلى حد ما. كان الجنرال بيتر قديت هو من قاد التمرد في بور، وأثبت مهارات قيادية عظيمة مقارنةً بالجنرال سايمون قارويج. لم يكن مشار متأكدًا تمامًا حينها من ولاء قديت، بينما كرهه تعبان دينق. بدأ وجود أعداد كبيرة من أفراد الجيش الأبيض غير المفوضين، والتعيينات والترقيات القائمة على العشائر، تشكل تحديًا كبيرًا لتنظيم الجيش. في النهاية، عين مشار الجنرال سايمون قارويج رئيسًا لهيئة الأركان العامة للجيش.

مدد مشار إقامته في أديس أبابا، وقام بجولات داخل الإقليم وخارجه، بما في ذلك جنوب أفريقيا لإجراء استشارة طبية في العيون، بينما أمر كبار جنرالات الجيش وقادة القطاعات بالتوجه لمنطقة ففاك. كان هذا قرارًا خاطئًا، أسهم في ظهور مخاوف خطيرة وسط الجنرالات، حيث وجدوا أنفسهم يعملون في بيئة تفرض عليهم إعالة أنفسهم ومرؤوسيهم، لأن القيادة العامة لم تُزودهم بالموثوق. لم يكن قرارًا حكيمًا من مشار إحصارهم إلى ففاك حيث لم يكن هناك شيء يفعلونه. وفي نهاية المطاف تسبب هذا الفراغ في ظهور أزمة ثم انشقاق بعض الضباط، من بينهم الجنرالات بيتر قديت، قرهوث قانكوث؛ وسياسيين مثل تيموثي توت، مايكل ماريو دور، وغابرييل يوال دوک و توجههم لمدينة جوبا.

الصراعات الداخلية الإيديولوجية، والسياسية، وحتى الشخصية، أمرًا لا مفر منه في أيّ حزب أو حركة سياسية، خاصة عندما تفشل قيادتها في الاهتمام بمبادئ تنظيمية ذات طبيعة تقدمية وديمقراطية. نشأت معظم النزاعات في الحركة الوليدة من محاولة التنظيم على غرار تشكيلات الحرب التقليدية للنوير، وأساطير النوير المرتبطة بنبوءة نقوندينق، والتي تتعارض مع الطابع متعدد الإثنيات لمجتمعات جنوب السودان. في الواقع، كان مقدرًا للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة ان تبقى حركة نويراوية لولا الصراعات التي أسهم النظام في نشوبها وأدت إلى تمرد جونسون أولونج وقوات أقواليك في مايو 2015، وكذلك القادة العسكريين الآخرين في الاستوائية وغرب بحر الغزال. هؤلاء هم من منح الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة

فرصة الاستمرار⁽¹⁾.

هذا يقودني إلى الاستنتاج بأن إعلان مشار عن تمرده كان تضليلاً، بل واحتياطاً بقصد استغلال فرصة ما أسميته أعلاه سلعة التمرد. في كتابه الأخير عن القرن الأفريقي يتحدث أليكس دي وال عما أطلق عليه «السوق السياسي» في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون (De Waal, 2015: 16) ارتبط إعلان مشار قيادة تمرد ضد نظام كير تلقائياً في أذهان العديد من النوير بمحاولته الفاشلة للاستيلاء على قيادة الحركة عام 1991. لقد أدى التمرد إلى ربط شعب النوير بمغامرات مشار مرة أخرى. هذه المرة من خلال توازن دقيق ومعقد بين المحسوبية السياسية وسلعة التمرد. مثل التمرد ضد كير «فرصة اقتناص السلطة»، توفرها حركة مشار عبر توزيع الرتب العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، ومن «الحقائب الوزارية» التي سيتم توزيعهم في الحكومة المستقبلية بعد التوقيع على اتفاقية سلام. توقفت الحركة الشعبية- في المعارضة عن كونها حركة تحرير، وهي الآن ليست سوى سوق سياسية، تمثل فيها «فرصة اقتناص السلطة» المتأصلة في التمرد ضد الحكومة وليس المال وسيلة التبادل. يدعم المرء مشار مقابل الحصول على رتبة في الجيش أو منصب وزاري، والذي سيصبح ساري المفعول بمجرد إبرام اتفاق سلام لتقاسم السلطة وأختيار مشار النائب الأول للرئيس.

(1) معظم من انضم إلى الحركة الشعبية- في المعارضة من إثنيات غير النوير كان هدفهم المناصب. من الصعب تصديق أن زعيماً مثل ألفريد لادو-قوري أنضم طوعاً: كان على النوير حمله طوال الطريق إلى بانتيو، حيث توجب عليه السفر إلى أديس أبابا ليُعين نائباً للرئيس. ويشمل الباحثين عن السلطة كل من الدكتور ضيو مطوك، ودينق وول، وآخرين.

أستغل مشار «فرصة اقتناص السلطة» المتأصلة في استمرار وجود الحركة - في المعارضة، على الرغم من ضعفها السياسي والعسكري، وضعف مركزه كقائد. ومن سجنه في جنوب إفريقيا، حافظ مشار على التواصل هاتفياً مع الميدان، مفضلاً التحدث مباشرة إلى الضباط الصغار بدلاً من كبار قادتهم، بهدف غرس الولاء وسطهم. كما استمر في إجراء تغييرات منتظمة في القيادة. ترقيات وتعيينات وهمية في هيكل السلطة في محاولة لتحقيق التوازن بين تمثيل عشائر وأقسام النوير. خلق هذا ارتباكاً وإحباطاً في صفوف قواته، ويمكن العدو من تحقيق تقدم في مقر قيادة الحركة في مناطق لو نوير (ففاك، واط).

فشل سلام إيقاد

امتدت محادثات السلام التي توسطت فيها إيقاد لما يقرب من ثمانية عشر شهراً من المفاوضات المتقطعة بسبب الضغوط والابتزازات. أدى تأكيد الرئيس موسيفيني استمرار دعمه السياسي والدبلوماسي للرئيس كير إلى رفض الأخير التوقيع على اتفاق تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان (ARCISS) في 17 أغسطس 2015، بينما رأت الحركة - في المعارضة ضرورة توقيع مشار على الاتفاقية. لم يأتي هذا الإصرار بسبب مخاطبة الاتفاقية للمشاكل الأساسية التي أشعلت الحرب، أو لأن التوقيع جاء بأفضل مخرجات اتفاق تفاوضي، بل لأن مشار لم يكن قادراً على التصرف على طريقة كير ورفض التوقيع. لم تملك الجيش الشعبي - في المعارضة القدرة على مواصلة القتال. علاوة على ذلك، فإن الصراعات والارتباك الداخلي الناشئ عن توتر العلاقات الاجتماعية السياسية بين كل من مشار، وتعبان دينق، ومدام أنجلينا تنج، إنعكست على قيادة الحركة. وهكذا رأى بعضنا في القيادة أن الاتفاقية خياراً أفضل، لأنها تتيح فرصة النضال السياسي في غياب الخيار العسكري، خصوصاً مع غياب رؤية إستراتيجية موجهة للحركة.

بعد أسبوعين وقع الرئيس كير على اتفاقية تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان، مع تحفظات ترقى إلى حد انتهاكها. كان من الواضح، كما شرحت أعلاه، أن كير لم يرغب في عودة مشار إلى جوبا، ناهيك عن تقاسم السلطة معه. لقد فعل كل ما بوسعه

لتأخير تنفيذ الاتفاق. وفي 2 أكتوبر 2015، أسقط الرئيس قذيفة في شكل مرسوم رئاسي، قسّم بموجبه جنوب السودان إلى 28 ولاية. لم يكن المرسوم الرئاسي 36/2015 انتهاكاً صارخاً للاتفاقية فحسب، بل صفقة في وجه فكرة مشار القاضية بعدد 21 ولاية. كنا قضيماً وقتاً في مناقشة قضية الولايات على أساس التقسيم الاستعماري القديم إلى ثلاث أقاليم، بينما أصر مشار على صيغة 21 ولاية. لم يكن يهمله سوى أن يستولى على منطقتي الدينكا في باليت والرنك، اللتان أراد ضمهما إلى الناصر وإعادة تسميتهما السوبات وعداد على التوالي. وهي خطوة أثارت حفيظة دينكا فدانق، ودفعتهم لتمرير فكرة 28 ولاية التي نفذها الرئيس كير.

كان إنشاء وتفعيل مؤسسات تنفيذ الاتفاقية مرحلة صعبة أخرى اتسمت بالاجتهاد، وإعادة التفاوض، والتفسير، والمناورة بين الأطراف. انقضت مدة الفترة قبل الانتقالية دون تكوين المفوضيات الرئيسية. من جانبهم، لم يكن بمقدور مبعوثي إيقاد الخاصين، وضامني السلام، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والترويك، والرئيس الجديد للجنة التقييم والرصد المشتركة، رئيس بتسوانا السابق فستوس موقاي، فلم يكن بمقدورهم فعل شيء، سوى حثّ مشار على الانتقال إلى جوبا والعمل على حلّ جميع القضايا العالقة، باعتباره جزءاً من الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية.

دخلت الحركة - في المعارضة في دوامة أخرى من أزمتها الداخلية، لأنها لم تكمل بعد تنظيمها الداخلي. لم تكن هناك سلطة تشريعية للتصديق على الاتفاق، وأمين عام لإدارة أنشطة الحركة المختلفة، والتي كانت حتى الآن من اختصاص مشار. كان هناك

صراع على القيادة وفي تكوين وفد المقدمة. بدأت بذور الفوضى تنمو، وقادت في النهاية لانقسام القيادة، وطرد مشار من جوبا بعد شهرين فقط من بدء تنفيذ الاتفاقية. لم يكن من الطبيعي أن يقود تعبان دينق قاي وفد المقدمة في حضور نائب رئيس الحرك، ألفريد لادو قوري. لكن الأمر مفهوم، ويعكس طبيعة العلاقات الثلاثية المذكورة سابقًا بين مشار، وتعبان دينق، ومدام أنجلينا تنج. مكنت هذه المهمة تعبان دينق من إبرام صفقات مع الرئيس كير، وسرعان ما ظهرت نتيجتها بتاريخ 8 يوليو 2016، في شكل قتال داخل القصر الرئاسي، بين الحراس الشخصيين لكير ومشار.

رفض الزعماء الإقليميون، تحت ضغط المبعوث الأمريكي الخاص دونالد بوث، وضع تحفظات على الحركة - في المعارضة، فيما يتعلق بالقضايا التي فشل وفد المقدمة في معالجتها مع حكومة سلفا كير. وشملت هذه المسائل تسليح وعدد القوة العسكرية التي سترسل إلى جوبا. فشل وفد المقدمة أيضًا في الاتفاق على ست نقاط حاسمة قبل تضمين الاتفاقية في الدستور الانتقالي لعام 2011، كشرط لبداية مشروع قانون دستوري للعام 2016، والذي سيكون أساس عمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وفي اجتماع بتاريخ 31 يناير 2016، لم يطرح رئيس لجنة الرصد والمتابعة، فستوس موقاي، سوى وعده وفد المقدمة بحل المسائل العالقة بعد تشكيل الحكومة.

كان قرار وسطاء السلام بترك القضايا العالقة حتى تشكيل الحكومة الإنتقالية للوحدة الوطنية يعني أن وسطاء السلام،

والضامنين، والمجتمع الدولي، يهربون من مسؤولية تنفيذ وفرض الاتفاق بالروح والنص. يمكن إستنتاج شيئين من هذه الخطوة: أولاً، ازدراء ريك مشار من جانب القادة الإقليميين، خصوصاً مع اعتقاد كثيرين أنه بلا قضية، وبالتالي، لم يظهرُوا أي تعاطف معه، بل انسحبوا من إكمال واجبهِم، في وقت كان للرئيس كير اليد العليا في تنفيذ الإتفاقية. لم يترك هذا الوضع أي خيار: كان على الحركة الشعبية- في المعارضة أن تناور سياسياً ودبلوماسياً للخروج من هذه الورطة. وكان مشار أمام خيارين: رفض الترتيب القاضي بتأجيل حل القضايا العالقة حتى تشكيل الحكومة، أو قبول الوضع على خطورته والسفر إلى جوبا. في 26 أبريل، أدى مشار اليمين الدستورية نائباً أول للرئيس، وبعد ثلاثة أيام، في 29 أبريل، أدى الرئيس كير القسم قبل إجازة الدستور الإنتقالي لجنوب السودان للعام 2016، والذي ينبغي أن يكون الأساس الدستوري والقانوني لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ستعمل الحكومة إذن دون دستور، أو بدستور 2011 المعدل في عام 2015 بهدف تمديد فترة ولاية كير. كان من الواضح أن الاتفاقية مهددة بعدم الإستمرار. وكانت علامات الغضب، والكراهية، وانعدام الثقة بائلة في وجوه ولغة جسد القادة.

كان وفد المقدمة في حالة اضطراب بسبب الصفقات السرية التي عقدها قائدهم تعبان دينق مع الحكومة. وشمل ذلك خرق الإجراءات المنصوص عليها بوضوح في الاتفاق فيما يختص بتوزيع الحقائق الوزارية بين الطرفين. أبرم تعبان صفقة مع نبال دينق لتمكين الحركة - في المعارضة من الفوز بحقيبة النفط لأنه أراد

الوزارة لنفسه. تفجر الخلاف بعد رفض مشار تسمية تعبان وزيراً للنفط، وبدأت مؤشرات الغليان في ففاك. كان ينبغي على مشار أن يتصرف بشكل استراتيجي، ويفوت على كير وتعبان فرصة إجهاض الإتفاقية. ولو أنه منع إنشاء تحالف كير- تعبان، عبر منح الأخير وزارة النفط، لنجح مشار في وقف الانهيار المبكر لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والاتفاقية. تسبب طموح تعبان دينق الجامح في السلطة، وغضبه الشديد بعد حرمانه من حقيبة النفط، في زيادة حدة الصراع بين مشار والرئيس كير، وسرّع من وقوع الكارثة. إنَّ تكلفة منح وزارة النفط لتعبان أقل بكثير من حرمانه منها، طالما يضمن حرمان كير من فرصة خرق الاتفاقية، ونشوب قتال الحرس الرئاسي في يوم 8 يوليو 2016، الذي أسفر عن موت 400 ضابط وجندي، وما تبعه من هجوم واسع النطاق على مواقع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة بجبل كجور في 10 يوليو، ثم الانهيار التام للحكومة والاتفاقية، وبدء الحرب من جديد. كانت هذه النهاية المنطقية لعملية سلام ليبرالية في ظل الظروف الوطنية والإقليمية السائدة. يمكن للمرء افتراض أن تلك الأحداث، والأربعين يومًا وليلة التي قضاها مشار في ملاحقة عسكرية أثناء هروبه إلى حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أنهت إيمانه بأن اتفاقية السلام هي الحل للنزاع في الجنوب السودان. لكن لم يكن هذا هو الحال. ظلَّ إيمان مشار بضرورة صنع السلام من خلال المفاوضات ثابتًا. ورغم ذلك، ظل يتصرف كمحارب، وينشر بيانات الحرب، دون القيام بما يتوافق مع هذه البيانات.

إن خطوة تعبان دينق قاي بإشعال الحرب لمجرد أن مشار
حرمه من حقيبة النفط في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية
أمرًا لا يغتفر على الإطلاق. كما أن ظهور اسم تعبان دينق ضمن
من أشعلوا فتيل 2013، وما حدث في يوليو 2016، يظهر انه من
الطبيعي الاعتقاد أن له دور في التحريض على النزاع بين النوير
والدينكا. ويُذكر أيضًا أن الرئيس كير كان قد فصله في وقت سابق
من منصب حاكم ولاية الوحدة. ولا أحد يعلم ما إذا كان الفصل
مرتبطًا بمزاعم ما قاله للرئيس، أو كانت خدعة وطعمًا لإثارة
الحرب. وهو ما يتطلب مزيدًا من التحليل. لكن كلا السيناريوهين
يؤكدان أن تعبان دينق قد يفعل أي شيء لتحقيق أهدافه السياسية
والعسكرية.

منتدى إيقاد رفيع المستوى لتنشيط اتفاقية السلام

تحولت الاستفزازات الخطيرة التي أثمرت عنها مناوشات القصر بسرعة إلى حرب شاملة وقودها المدفعية، والدبابات، وطائرات الهليكوبتر الحربية، معلنة تجدد القتال بين الجيش الشعبي وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة. كان واضحاً أن اتفاقية تسوية النزاع قد انهارت، وأن حلّ الأزمة يتطلب اتفاقاً جديداً أو توسّع نطاق الحريق. ورغم وجود أعضاء من أحزاب أخرى في الحكومة - المعتقلون السابقون في الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب التحالف الوطني - لكن ذلك لم يمنح حكومة كير- تعبان تمثيلاً وطنياً حقيقياً. كما لم يكن إصرار رئيس لجنة الرصد و المتابعة المشتركة، الرئيس موقاي، أن الاتفاقية لا تزال قيد الحياة كافياً لإحلال السلام. فقد واصلت الحكومة هجماتها العسكرية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، وسيطرت على بعض مواقعها، لا سيما في الضفة الغربية من أعالي النيل. لو اعترف موقاي بانهياف الاتفاقية بعد الانتهاكات المتكررة، لربما عملت الإيقاد والمجتمع الدولي بجدية لإنقاذها. كان الجيش الحكومي يسعى لحسم الجيش الشعبي - في المعارضة نهائياً. أدى هذا إلى تصعيد غمر جنوب السودان كله في حرباً إثنية. ظهرت المعارضة السياسية والمسلحة حتى في المناطق السلمية حينها، في الاستوائية وغرب بحر الغزال، ومع تزايد

انتهاكات الحكومة لإتفاق السلام، تدهور الوضع الإنساني بشكل أكبر. في يونيو 2017، اعترف الرئيس موقاي أن الإتفاقية معطوبة بشدة، لكنها لم تمت بعد. وهو تصريح أقرب للسخرية الخبيثة، خصوصاً مع الوضع في الإعتبار أن تفويضه يجعله شاهداً عن إيقاد، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي. وهو ملزم أن يعبر بصدق عما يحدث في جنوب السودان. جاء تصريحه ذلك في وقت كانت فيه القوات الحكومية تقتل الأبرياء، وتدمر قراهم، ومزارعهم. وفي وقت كان حوالي مليون شخص يرحلون جنوباً سيراً على الاقدام إلى أوغندا لإنقاذ حياتهم. ومع ذلك، اقترح موقاي برنامجاً «لتنشيط» إتفاقية 2015.

جاء منتدى إيقاد رفيع المستوى لتنشيط إتفاقية السلام، بين حكومة جمهورية جنوب السودان وجماعات المعارضة المكونة من أحد عشر جسمًا، دون مفاهيم أو أطر استراتيجية واضحة. ولا بد أن أحد مراكز البحث التابعة للدينكا ورائها: معهد سود أو مركز إيبوني، ثم فرضه الرئيس كير على المبعوث الخاص للإيقاد، السفير إسماعيل وايس، الذي لم يتمكن حتى من تحديد معنى التنشيط، ليوافق عليه قبل تنفيذه. لم تتمكن إيقاد ولا الترويكا من شرح كيف يمكن تنشيط إتفاقية دون مشاركة الموقع الرئيسى، أيّ الدكتور ريك مشار. لم ينفذ الطرفان، ولا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان، أولى قرارات المنتدى القاضية بوقف الأعمال العدائية. كما فشلت الجلسة الثانية فشلاً زريعاً بعد رفض الوفد الحكومي التوقيع على المبادئ. في الجلسة التي عقدت في مايو 2018، قدم مبعوثو إيقاد الخاصين إلى الأطراف ما أسموه

«مقترح تجسير»، وهو ليس أكثر من نسخة عن موقف الحكومة من تنشيط الاتفاقية. رفضت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة وتحالف المعارضة (SSOA) المقترح. المثير للدهشة كان رفض الوفد الحكومي عرض إيقاد الذي لا يختلف في شيء عن موقفها.

جاء ذلك على خلفية زيارة الرئيس موسيفيني إلى جوبا (بعد اجتماع دام سبع ساعات مع وفد الحركة - في المعارضة) لحضور اجتماع مجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي دعي خصيصًا لمناقشة إعادة توحيد الحركة الشعبية وتنفيذ اتفاقية أروشا. كان هدف فكرة إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتأجيلها لمدة 45 يومًا، هو إعاقة محاولات مجلس وزراء إيقاد إطلاق سراح مشار من الإقامة الجبرية في جنوب إفريقيا للمشاركة في عملية السلام التي تم تنشيطها. ومن الممكن استنتاج أن خطوات إعادة توحيد الحركة الشعبية عبر إتفاقية أروشا هي محاولة من كير وموسيفيني لنسف نجاح منتدى تنشيط الاتفاقية رفيع المستوى.

يقودني هذا إلى استنتاج مفاده، أن الوضع الرهيب الذي يعيشه جنوب السودان وشعبه، هو نتاج سياسات النخبة السيئة. يحتاج قادة جنوب السودان - القادة الوطنيون الحقيقيون وليس السياسيون الأنانيون - للنهوض ومعالجة هذا الوضع الفظيع. أما من يتسبب السلام والاستقرار في خسارة مصالحهم، ممن نراهم الآن يتسربلون ثوب دُعاة السلام، لن ينالوا جدهم في عدم تحقيق السلام.

إصرار كير ومشار على تدمير البلاد

من الناحية النظرية، تحدث الحرب بين زعيمين يمثلان جانبيين في الصراع ولا ينبغي ان تندلع الحرب إلا بعد استنفاد جميع السبل الممكنة لحل خلافتهما. من متابعة المشهد السياسي بجنوب السودان، يبدو أن الحرب الأهلية الحالية بدأت كنزاع بين الرئيس سلفا كير وميارديت ونائبه السابق الدكتور ريك مشار. لكن النظرة الفاحصة تضطر المرء إلى طرح سؤال بريء حول ما إذا كان الزعيمان يمثلان قطبي الصراع الذي أشعل فتيل الحرب. شخصياً سأجيب بالنفي. يأتي كير ومشار من نفس قطب الصراع الذي يضعهم ضد شعب جنوب السودان. المشكلة في جوهرها هي خلافات أيديولوجية داخل الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي يمثل كلٌّ من كير وريك قمتها. الاختلافات بين الرجلين شخصية، لكن تم تصويرها زوراً كجزء من التنافس التاريخي بين الدينكا والنوير. وهنا تكمن وجهة النظر اليمينية الخاطئة والمعتادة للسياسة.

أعتقد أن الزعيمين في علاقة حب - كراهية، مما يجعل كل منهما يُعرف نفسه في مرآة الآخر بطريقة ديالكتيكية للصراع بين الأضداد. يحتاج كل من كير ومشار إلى بعضهما البعض. يعرف الرئيس كير ويدرك موقف مشار المتغطرس المثير للشفقة وشخصيته الساذجة. ولهذا عرف مشار أنه في خطر أقل من قادة الصف الأول في الحركة الشعبية لتحرير السودان. يريد كير، لأغراض نفسية مرتبطة بتاريخ حرب التحرير الوطني، شخصاً

مثل مشار ليكون ظله. ربما أراد كير أن يثبت أن بمقدوره أيضًا إدارة القتال وكسب المعارك. من الجدير بالذكر أنه بصفته قائدًا للجيش الشعبي لتحرير السودان لم يفز كير أبدًا في معركة إبان فترة التحرير: كلما كُلف بقيادة معركة، جاءت النتيجة كارثية على الجيش الشعبي⁽¹⁾. من ناحية أخرى، يحتاج مشار إلى كير رئيسًا له. ولأنه مدرّكًا لنقاط ضعفه السياسية والقيادية، يرغب مشار في البقاء مختبئًا وراء نقاط ضعف كير من أجل البقاء في السلطة. لا يريد أن يكون المسئول الأول حتى لا يتعرض للنقد. فقد عُرف عن مشار تجنبه الدائم تحمل اللوم على إخفاقاته. يمثل الزعيمان أسوأ تحالف للسذاجة وعدم الكفاءة السياسية في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهما على استعداد للتضحية بالبلاد من أجل سياساتهما الإثنية. إن الحرب الأهلية التي تدور رحاها الآن، هي تعبير عن سعي الرجلين للعظمة، وطموحاتهما الشخصية الضيقة.

كان الاثنان في حالة إنكار دائم لوجود مشاكل خطيرة بينهما، رغم أن مواقفهما وأفعالهما تجاه بعضهما البعض تعكس ذلك. في الفترة التي سبقت المؤتمر القومي الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان 2008، كان من الواضح للجميع أن كير قد قرر إبعاد مشار من التسلسل للقيادة، ومع ذلك، نفى الاثنان وجود مشكلة بينهما. مرة أخرى، في أبريل 2013، قام الرئيس كير، في تحول دراماتيكي للأحداث، بسحب السلطات المفوضة لنائبه مشار. وكان أن سارع قادة الحزب من أجل حل المشكلة، والتوفيق بين الزعيمين قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة. في لقاء مع اثنين

(1) بيبور (1984)، ورومييك (1988)، والكرمك (1990-1991).

من الاساقفة والزعيم السابق أبيل أليير، أصرّ الزعيمان على أنه لا توجد بينهما أي مشاكل. ومعلوم إنّ محاولة حل مشكلة ما دون الإعراف بوجودها لا تتعدى مطاردة السراب.

من هنا جاءت ضرورة تهدئة الرجلين من أجل إنقاذ شعب جنوب السودان من التدمير الذاتي. لكن ثبت أن هذا خيار غير عملي، إن لم يكن مستحيلًا، نظرًا للطابع غير الديمقراطي للحركة الشعبية لتحرير السودان، وتدني مستوى الوعي السياسي، مما جعل من المستحيل إيجاد طريقة عقلانية لحل الخلاف دون إثارة النزاع الذي ادخل الحزب والبلاد في حيص بيص: تحمّل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الفاشلة أو خطر الصراع والحرب. دفع هذا الوضع بعضنا إلى مناقشة هذه المسألة أولاً مع مشار، إذا رأينا أنه كرجل مثقف، سيدرك قيمة الحدث، ويفكر فيه بعمق، وربما يكون أول من يضحى من أجل إنقاذ البلاد. لكنه لم يكن.

قبل سنوات، في ديسمبر 2011، عرضت حكومة جمهورية كينيا استضافة وزراء حكومة جمهورية جنوب السودان لفترة أربعة أشهر. ومن المعروف أن كينيا مساهمة في استكمال اتفاقية السلام الشامل، وبالتالي، ولادة جنوب السودان دولة مستقلة ذات سيادة. من المرجح أن أعضاء الحكومة الكينية، برئاسة مواي كيباكي، شاهدوا الأداء دون المستوى لحكومة جنوب السودان، وأخذوا على عاتقهم محاولة تصحيح الوضع ومساعدة حكومة الجمهورية الفتية في تحسين أدائها. كانت فرصة جيدة لأول حكومة في جنوب السودان لتعلّم تعقيدات العمل التنفيذي. أتاحت لي الإقامة في مومباسا فرصة لقاء مشار، ومناقشته مسألة يعتقد بعضنا أنها

تستحق المزيد من الاهتمام من جانب القيادة العليا للحركة الشعبية لتحرير السودان. بعضنا ممن جاءوا وزراء في حكومة ما بعد الاستقلال في جمهورية جنوب السودان كانوا قد قضاوا جلّ الستّ سنوات من عمر الفترة الانتقالية في الخرطوم بحكم مناصبهم في حكومة الوحدة الوطنية. لذا لم يكن لدى معظمنا سوى فُرص ضئيلة للمشاركة على مستوى جنوب السودان.

واحدة من هذه الأمور المهمة كانت العلاقة بين مشار والرئيس كير. بطبيعة الحال، تعد علاقة العمل الجيدة بين الرئيس ونائبه ذات أهمية قصوى في تناغم الحكومة واستقرار الدولة. بالنظر إلى تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتنافس الإثنيّ في جنوب السودان، كان من المهم والضروري أن يطور كير ومشار علاقات عمل جيدة لتمكين جنوب السودان من الانتقال إلى دولة وأمة مستقرة ومسالمة. دفعني هذا إلى مناقشة مشار فكرة ترك العمل التنفيذي في الحكومة للرئيس كير، بينما يتولى هو ويركز اهتمامه على العمل السياسي وبناء الحركة الشعبية. كانت هذه محاولة لتبسيط وتحديد أدوار القيادة العليا للحركة. يركز الرئيس كير على الوظائف التنفيذية للحزب في الحكومة، والرفيق جيمس واني إيقا على الوظائف التشريعية للحزب في المجلس التشريعي لجنوب السودان، بالإضافة إلى الوظائف التشريعية لمجالس الولايات، بينما يضع مشار كل طاقته في بناء الحزب وأجهزته على المستويات المختلفة، ويتولى الأمين العام الرفيق فاقان أموم المهام الإدارية للحزب. كانت الفكرة من توزيع المهام هذه هي تخفيف حدة التوتر والاحتكاك، الذي تتسبب به شخصية مشار المتغترسة، في

كل مناسبة، كبيرة أو صغيرة، يحضرها الرئيس. كانت الفكرة هي تطيب النفوس وتقليل احتمالات الاصطدام أو الصراع.

لسوء الحظ، لم يستطع مشار تقدير القلق البالغ الذي أظهرناه حول طبيعة علاقة العمل السيئة بينهما. ولدهشتي، لم يتحمل مشار ولم يرحب بحديثي. كان يتوقع مني أن أتحدث باستخفاف ضد كير، وقول ما قد يستخدمه في دعم محاولته بلوغ القيادة. عرفتُ مشار منذ أيام الدراسة الجامعية، لكنني تعرفت عليه بشكل أفضل في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، خاصة بعد إعلان الناصر في عام 1991، ولم أتصور أنه قد يقف ضد فكرة تحول الحركة الشعبية إلى حزب سياسي قادر على دفع عمليات الهندسة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية في جنوب السودان.

كان من الواضح أن الحالة التي أنتجت صراع 2008 لا تزال ماثلة في الحركة الشعبية، وكذلك في المجتمع. كانت السياسة الإثنية تلوث المناخ الاجتماعي والسياسي، ولا يبدو أن أحدًا يهتم. في مثل هذه الأوضاع يجب على القادة الكبار أن يأخذوا على عاتقهم تفادي وقوع كارثة. من هنا كان واجب كير ومشار التصرف بحكمة، وتجنب إنفجار بركان العنف في عام 2013. ورغم عزله من منصب نائب الرئيس، وغض النظر عن نظرته في أن القرار هو عداء شخصي أو خلاف ذلك، كان ينبغي على مشار فهم أن عزله لا يعني بالضرورة نهاية حياته السياسية، وأن الدولة أكبر وأكثر أهمية من أي فرد أو مجموعة أفراد وان شعب جنوب السودان في مجمله أكثر أهمية من أي شخص أو مجموعة من القادة. لذلك، سيكون من غير المعقول التضحية بالشعب في حرب أو صراع لإبقاء فرد في

السلطة. في هذا الصدد، كان على مشار، الذي اعتبر نفسه مظلوماً، أن يأخذ زمام المبادرة لمخاطبة أسباب الغضب التي أجبرت كير على طرده من الحكومة. وإذا أعدنا صياغة ماو تسي تونغ، يمكننا القول أنه في الطبيعة، كما في المجتمع، الأضعف هم من يجب عليهم الاستسلام لإنقاذ أنفسهم، أو التراجع بغرض التقدم لاحقاً. أو من بما لا يدع مجالاً للشك، أنه كان بإمكان مشار منع الصراع الذي اندلع في ديسمبر 2013 في حال تجاوز كبريائه وشرع في حوار مع كير على مستوى الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو غادر في إجازة خارج البلاد لتخفيف حدة التوتر.

لدينا قادة مخضرمين، وزعماء دينيين، وأصدقاء لجنوب السودان، مستعدون للتدخل وكسر تعنت كير. لكن مشار كان بحاجة أيضاً إلى من يكبح ويحيّد كل من زوجته أنجلينا تنج وتعبان دينق قاي مداواة مرارتهما السابقة عندما أوقع الرئيس بينهما في الانتخابات الولائية والتنافس على ولاية الوحدة. كان مشار بحاجة إلى إنقاذ نفسه وجنوب السودان من هؤلاء الجشعين؛ تعبان وأنجلينا. فبعد صراعهما على قيادة ولاية الوحدة، تصالحا ووجها سيوفهما ضد كير. يجب على شعب جنوب السودان، وإيقاد، والمجتمع الدولي، تحميل مسؤولية الحرب التي اندلعت في ديسمبر 2013 على الرئيس كير، وألبو ايانق ألبو، وتيلار دينق رينق، وفول ملونق أوان، وتعبان دينق قاي، وإيزيكيال لول قاتكوث، وأنجلينا تنج.

الرئيس كير، وملونق، وتعبان دينق، وأنجلينا هم من عجلوا مرة أخرى بحرب يوليو 2016، والتي شهدت مواجهة كير وتعبان ضد الحركة - في المعارضة ومشار، ونتج عنها انهيار حكومة

الوحدة الوطنية الانتقالية، واتفاقية تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان. لم يكن القتال في القصر الرئاسي أو في حيّ الجبل ليندلج لولا خوف مشار الشديد من أنجلينا، إلى جانب افتقاره التفكير الاستراتيجي عندما رفض تسمية تعبان دينق وزيراً للنقط، مما أعاد ذكريات مرارة المشاحنات على قيادة بانتيو بين تعبان وأنجلينا. لو تمتع مشار بالنزاهة والمثابرة للسيطرة على كل من تعبان دينق وأنجلينا، لكان بإمكانه بدء الحوار مع كير وتجنب الصراع والحرب. لسوء الحظ، كان مشار مثل كير، الذي كان هو الآخر تحت سيطرة مجلس كبار أعيان الدينكا وسحرة فول ملونق الذين يُعرفون بسادة رمح الصيد (Beny Bith). لم يستطع كير تخليص نفسه من هؤلاء كما قد يفعل زعيم حكيم. من المثير للقلق معرفة أن مصير شعب جنوب السودان يعتمد على قرارات قلة من الأفراد. وهذا يعكس الواقع الموضوعي لمستوى الوعي الاجتماعي والوعي السياسي المتدني لدى الناس. لم تتحرر غالبية جنوب السودان بعد من قبضة العلاقات الإثنية، والشوفينية الإثنية، والتعصب. ما زالوا مغمورين في الجهل، والخرافة، والأساطير. أليس من الغريب أن تظهر سيكولوجية وديماغوجية الألقان الإقطاعيين وسط المجتمعات الأكثر مساواة وتفتقر إلى السلطة الهرمية؟ وهذا دليل على أن حرب التحرير الوطني بقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تنجح في تغيير مجتمع جنوب السودان.

شعب جنوب السودان هو الضحية في هذه الحرب العنيفة. لقد فقدنا أرواح، وتشرد الملايين من الأبرياء. كان من المستفز

سماع الرئيس موسيفيني، الذي تستضيف بلاده أكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان، بينما يسهم هو في نسف السلام في جنوب السودان، وهو يتحدث ساخرًا لأعضاء مجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان، «أنا من يبيعكم حتى الموز والحليب». هذه ليست حرب عبثية فحسب، بل ولدت أيضًا ثقافة لامبالاة بين كلا الطرفين. لقد حان وقت التفكير في إنقاذ الناس أكثر من الحفاظ على السلطة السياسية. يجب أن يحتلّ النضال من أجل الحقوق والحريات المدنية مركز الصدارة في تفكيرنا السياسي. لقد فشل الكفاح المسلح كأداة للتغيير الاجتماعي في جنوب السودان لأنه حدث خارج سياقه الإيديولوجي.

الفصل الرابع

ضرورة الثورة الوطنية الديمقراطية

يتمثل جوهر الاستعمار الجديد في أن الدولة الخاضعة له تبدو مستقلة من الناحية النظرية، وتتمتع بالزخارف السطحية للسيادة الدولية، بينما يخبرنا واقع الحال أن نظامها الاقتصادي، وبالتالي سياستها الواقعية، تتبعان للخارج.

-كوامي نكروما⁽¹⁾

فشلت التسوية السياسية المُسمّاة اتفاق السلام الشامل 2005، التي توسطت فيه إيقاد بدعم من إدارة بوش، في وضع حدٍّ ومعالجة الدوافع الأساسية للصراع السوداني الممتد لستة عقود. فقد أسهم تشكيل حكومة الشراكة في وضع الحركة الشعبية لتحرير السودان بغتة أمام تجربة حكم وإدارة الدولة. وكما هو الحال دائماً عندما يتم تجاوز مرحلة مهمة في التطور السياسي والإداري، كان من المحتم أن تنتهي مهمة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة وإدارة الدولة إلى أخطاء وفشل جسيمين⁽²⁾. كان يجب أن تبدأ عملية التحضير لهذه المهمة مع تشكيل الحركة / الجيش الشعبي، كمرحلة ضرورية لتطورها.

يبدو أن واحد وعشرون عاماً من الكفاح المسلح كانت مجرد تبيد للطاقة الثورية. وكما عبر ثورفالد ستولتنبيرغ عن المسألة

(1) Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism (London: Thomas Nelson & Sons, 1965).

(2) لا يمكن للطالب الذي لم يكمل ثماني سنوات من التعليم الابتدائي أن يقدم نفس مستوى أداء الطالب الذي أنهى امتحانات القبول للجامعة.

ببلاغة، فإن قادة الحرب نادرًا ما يكونون قادة صالحين للسلام، والحرية، والتنمية؛ وتجربة جنوب السودان حالة مأساوية في هذا الصدد»⁽¹⁾. ينبغي الاعتراف أن الحركة/ الجيش الشعبي خاضت النضال المسلح والحرب خارج سياقهما السياسي والأيدولوجي. كان ينبغي أن تكون حرب التحرير الوطني جزءًا من بناء واقع اجتماعي جديد في جنوب السودان- دولة وطنية ذات أنظمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية تختلف عن تلك التي كانت سائدة في ظل أنظمة الخرطوم القمعية. هنا سيجد شعب جنوب السودان وضع أفضل من حيث مخاطبة التحديات الأساسية التي تسببت في اندلاع الحرب. لكن اضطر الشعب إلى تحمل حرب أهلية مدمرة أخرى لأن الحركة لم تستصحب البعد السياسي والأيدولوجي للثورة. ناقشتُ هذه الحقيقة في القسم السابق. ظهرت إخفاقات حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان مباشرة بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في شكل فساد وانعدام للأمن، لكن، وبصورة أكثر درامية في الحرب الأهلية الحالية، التي اندلعت، بالكاد، بعد ثلاث سنوات من الاستقلال. لقد أثبتت حقيقة بارزة مفادها أن خطأ فادحًا وقع في الطريقة التي أدارت بها الحركة/ الجيش الشعبي حرب التحرير الوطني. ناقشتُ أيضًا دوافع الحرب الأهلية الحالية، وخلصتُ إلى أن عملية صنع السلام والاتفاقية الناتجة عنها لا يمكنهما حلّ هذا التناقض الأساسي. وفي هذا الصدد أخطأ الدكتور ريك مشار في تمرده، لأنه بنى تنظيم الحركة - في المعارضة على نفس أسس تقاسم السلطة والإصلاح السطحي للنظام.

(1) Hanssen (2016), "Introduction", p. 22.

يقول الزعيم ماو تسي يونغ أن هدف الحرب هو حلّ التناقض، أو تهديد الطريق لحلها. لم ينفذ الرئيس كير العمليات العسكرية في 15 ديسمبر 2013 لأن الحوار السياسي داخل الحركة الشعبية وصل نقطة الالعودة، بل بسبب رفضه المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية. أعاققت هذه الحرب نضج أدوات الصراع السياسي، ووجهت الناس في الاتجاه الخطأ صوب السياسات للإثنية والمناطقية. وعلى نفس المنوال، فشل تمرد مشار في استصحاب طبيعة الصراع، بعد أن مشى على خطى كير في الحرب على أسس إثنية ومناطقية. تفاقم الفشل نتيجة تجاهل اقتراحات تنظيم ووضع استراتيجية مختلفة عن الطريقة التي أدار بها قرنق حرب التحرير الوطني بمفرده. أنتجت هذه الطريقة الصراع الثانوي الذي أدى إلى اندلاع العنف في ديسمبر 2013. يحتاج جنوب السودان الآن إلى تحول جذري صوب ثورة وطنية ديمقراطية، تمثل مرحلة لا مفر منها في سبيل التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية.

في أبسط تعريف، تعرف للثورة أنها عملية تغيير. يختلف سياق التغيير الاجتماعي من مجتمعٍ لآخر، أما في سياق جنوب السودان، فالثورة هي العملية التي من خلالها يحدث تجاوز كامل للتخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للجماهير من خلال تطوير وتحديث قوى الإنتاج. لا ينبغي الشعور بالقلق تجاه عملية التحديث، رغم أن كثيرين، وخاصة تيارات اليمين والليبراليين/ التقليديين، يشعرون بالخوف عندما يسمعون كلمة ثورة، خصوصاً وأنهم يفهمونها من منظور العنف. من هنا نرغب في طرح سؤال آخر: ما هو نوع العنف الذي يخشونه؟

هناك ضرورة لوضع العنف في سياقه؛ تحديد مُسبباته ومحركاته. يتجلى العنف في شكلين: عنف يمارسه الطاغية ضد الشعب في سياق الإستغلال الإقتصادي، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد السياسي. وهذا عنف قمعي، ورجعي، يجب مقاومته. ثم هناك أعمال عنف ترافق مقاومة الشعوب للاضطهاد. في كلتا الحالتين العنف أمر لا مفر منه. لذا لا يتعين على الناس خشية العنف الذي يُمارس ضدهم في سياق محاولتهم استعادة إنسانيتهم، وكرامتهم، وتقديرهم الذاتي. إن رفض الثورة بحجة أنها تولد العنف خطأ غير مبرر و لا يسنده منطق، ويتضمن موافقة على الوضع الراهن بغرض إعاقة توعية الجماهير.

الكلمة الأخرى هي «الإيديولوجيا». وهو مُصطلح يخيف بعض العناصر اليمينية المتطرفة والليبرالية، خاصة تلك التي تنطلق من خلفيات تعليمية كنسيّة. يقولون أن الأيديولوجية سيئة لأنها مرتبطة بالشيوعية أو الإشتراكية. هنا مرة أخرى تصور خاطئ يُعزى إلى الجهل والتحامل، أو ما يُعرف في المُعجم الانقليزي التقدميّ، بالانغلاق الفكريّ. ورغم أن الثورة بدهاءً عملية إيديولوجية، فإن مصطلح «الأيديولوجيا» ليست حكراً على مدرسة فلسفية فكرية مُعيّنة؛ بل يشير إلى أفكار مُصاغة في سياق منظم ومنطقي. يستلزم هذا أن تملك كل ثورة أيديولوجية تحدها. شهد العالم العديد من الثورات، الأمريكية، والفرنسية، والبلشفية، والصينية. حظت كل واحدة من هذه الثورات بأيديولوجيا تتطابق مع أهدافها ومبادئها. كما أن الثورة مسألة حتمية، خاصة عندما يفشل نظام في إعادة إنتاج نفسه؛ بحيث يخرج نظام جديد من رحم النظام القديم.

الثورة في النظرية والتطبيق هي التغيير. تعني الثورة أن حدوث تغيير ذي مغزى، أو إحداث تغيير في حياة الناس، يتطلب مجموعة أفكار تتناسب والتحول الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي الذي يرغب الناس تحقيقه في حياتهم. تشكل مجموعة هذه الأفكار، المنظمة بطريقة منهجية ومُنطقية، أيديولوجيا الثورة، وهي تلخص رؤية الثورة، وأهدافها، واستراتيجياتها، والنتائج المرجوة منها. لا شيء في هاتين الكلمتين - الثورة والأيديولوجيا - ما يخيف الجناح اليميني والليبرالي بأي شكل من الأشكال. يعكس هذا الخوف تبني هذه التيارات الموقف الأيديولوجي للطبقات المُستغلة المرتبطة بالكومبرادورية الرأسمالية الإقليمية والدولية، والتي تتعارض مصالحها في إستخراج ونهب موارد جنوب السودان مع مصالح الثورة الحقيقية.

بعد توضيح المخاوف التي لا أساس لها من الصحة وسط تيارات اليمين والليبراليين بشأن الثورة الهادفة لتغيير حياة شعب جنوب السودان، سنتطرق إلى نوع الثورة التي يحتاجها شعب جنوب السودان، أو يجب عليه القيام بها، ولماذا يجب عليهم ذلك. أولاً دعونا نلقي نظرة فاحصة على الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الذي يسم غالبية سكان جنوب السودان.

يكشف لنا التأمل السمات التالية: يتبع الجزء الأكبر من الناس نمط حياة تقليدي في قرى ريفية أو مستوطنات منفردة⁽¹⁾. لقد عاشوا هكذا منذ زمن سحيق. يحرثون الأرض لإنتاج الغذاء وغيرها

(1) تعيش بعض التجمعات التقليدية (شلو، وأوتوهو «لاتوكو»، وتوبوسا) في تجمعات كبيرة أقرب إلى مدن صغيرة. بينما يبني الدينكا، والنوير، وبعض مجتمعات الاستوائية منازل منعزلة. كما يبني الدينكا والنوير معسكرات للماشية تجمع مختلف الرعاة.

من ضرورات الحياة، أو يربون الماشية. تضم البلاد عدد قليل من البلديات، كانت من قبل مواقع استعمارية، أو رئاسات إدارية، أو مراكز تجارية. هناك قليل من الطرق غير المعبدة تربط هذه البلديات، مع صعوبة الوصول إلى معظم أجزاء البلد. الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلديات ليس أفضل حالاً. مع عدد قليل من المدارس والمرافق الطبية في المدن والبلدات الكبيرة. لا توجد صناعات، ما يعني أن القوى الإنتاجية الوطنية لا تزال مُتخلفة. في هكذا ظروف، حيث تكون جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية سلبية، يُصنّف شعبنا بين أفقر شعوب العالم. هذا الواقع البائس، الذي ينبغي أن يثير مشاعر كل قائد جنوب سوداني، هو المُشكلة أو التناقض الأساسي، ويتمظهر في تناقضات ثانوية مثل الحرب الأهلية الحالية الناجمة عن الصراع حول السلطة بين النُخب السياسية، أو النزاعات التقليدية التي يسببها التنافس على الأرض، والماء، والمراعي، وسرقة الماشية.

تمتلك المجتمعات الزراعية-الرعية مثل توبوسا، وديدينغا، وأوتوهو، ومنداري، ودينكا، ومورلي، ونوير، وشلك قطعان من المواشي. في الواقع، يحسب البعض قطعانهم بمئات أو الآلاف من الأبقار، والخراف، والماعز، والإبل. لماذا على الرغم من كل هذه الثروة يعتبرهم العالم فقراء، بل أنهم أحياناً يظهرون مثل أشخاص يائسين في أمس الحاجة إلى تدخل إنساني دولي؟ السبب أنهم لم يحولوا هذه الموارد الحيوانية إلى ثروة أو قيمة اقتصادية في شكل نقدي؛ أي لم يطوروا قواهم الإنتاجية. لا يمكن لشكل الملكية هذا أن يجعلهم أثرياء، لأنهم يحتفظون بهذه الموارد كأصول ثقافية،

فقط لإظهار المكانة الاجتماعية، وفي أحسن الأحوال يستخدمونها مهرً في الزواج. وطالما كانت هذه الموارد مجرد أصول ثقافية، لن تساعد شعوبنا في توفير الموارد المالية الضرورية للتبادل أو شراء ضروريات الحياة الأخرى مثل الملابس والسيارات، والسكن اللائق. يفسر لنا هذا لماذا يطلب سكان القرى من ذويهم ممن يعملون في الحكومة أو القطاع الخاص المساعدات المالية. لن يبيعوا أبدًا أيًا من مواشيهم، لأنهم يعتبرون بيع الماشية أمرًا مخزياً. لكن كيف نصم من يمتلك 100 رأس من الماشية فقيراً. هذا هراء. الصحيح القول أن منهجية تربية الماشية هي ما جعله فقيراً. إنه «فقر ثقافي». لذلك علينا تغيير تصور هذا الواقع، وهذا ما نعنيه بالثورة.

ومن أجل تغيير هذا الواقع لا بدّ القول أن جنوب السودان يتمتع بإمكانات طبيعية هائلة. نجد العديد من الموارد المعدنية الهامة مثل الذهب، والكروميت، والأسبستوس، والماس، سواء عمل الناس في استخراجها أو احتفظوا بها في باطن الأرض. ومع ذلك، فإن عائدات النفط هو المورد الوحيد الذي يتدفق إلى خزائن الحكومة. تقع معظم أراضي جنوب السودان في أقاليم السافانا والاستوائية، وتتمتع بوفرة الغابات الطبيعية والأشجار المُستزرعة في أجزاء من الاستوائية وغرب بحر الغزال. يمكن استخدام هذه الغابات في توفير الأخشاب والصمغ، كما أنها مؤثلاً طبيعياً لحياة بريّة هائلة، بجانب قيمتها الجمالية كواجهات سياحة. لن ننسى أيضاً نهر النيل وروافده السوبات، بحر الغزال، وياي، هما تحتويه من ثروة سمكية ضخمة وموارد مائية أخرى. علاوة على وجود مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة المناسبة للإنتاج الزراعي الآلي بجنوب السودان.

كل هذه الموارد ستظل مجرد إمكانات حتى تُستغل وتكتسب قيمة اقتصادية. وتقع مسؤولية هذا على عاتق حكومة جمهورية جنوب السودان من حيث وضع السياسات، وتخطيط التنمية، والتشريع. هذه المسألة في جوهرها قضية سياسية وتتطلب فهمًا واضحًا يرتبط بالنضال من أجل الاستقلال وحرب التحرير الوطني. يكمن جوهر الاستقلال والسيادة في السلطة، والتحكم في إدارة الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للشعب. فالاستقلال والسيادة يعنيان أن حكومتنا الوطنية، بصفتها ممثلة للشعب، تملك السلطة على كل شيء داخل أراضي جنوب السودان، وتمارس هذه السلطة من خلال تشريعات، وقوانين، ولوائح، ومبادئ توجيهية.

شكلت الحركة الشعبية لتحرير السودان حكومة جنوب السودان في عام 2005، وهي خطوة مثلت ذروة نضالها من أجل التحرر الوطني، وأصبح لها تبعًا لذلك سلطة دستورية، وسياسية، وأخلاقية على شعب جنوب السودان. تلقت حكومة جنوب السودان ما بين 4 إلى 5 مليارات دولار أمريكي سنويًا من عائدات النفط. كان بمقدور هذا المال تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في جنوب السودان، وإنشاء مشاريع بنى تحتية: مدارس، ومستشفيات، وطرق، وكهرباء، وسكن لائق؛ بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. إن فشل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحلفاؤها في حزب المؤتمر الوطني والأحزاب السياسية الأخرى في حكومة جنوب السودان، في توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب يعود لسبب بسيط، وهو إستحالة تحقيق هذه المشاريع دون وجود قيادة ذات أيديولوجيا ثورية تضع نصب

عينها معالجة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي. افتقرت قيادة جنوب السودان هذه الأيديولوجيا. وقد ذكرت أنفأ التحول الأيديولوجي الذي قام به قادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكيف ارتبطت مصالحها، بعد اتفاق السلام الشامل، بالسياسات الاقتصادية والمالية لمؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وتركت جنوب السودان وشعبه في فقر مدقع.

ماذا نستنتج من هذا؟ انحرف قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان عن أيديولوجية التحرير، ومفهوم رؤية السودان الجديد، و نتج عنه تحالف بين قيادات الحركة والقوى ذات المصلحة في استخراج ونهب موارد جنوب السودان، وليس تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وشعبها. وهذا يفسر سبب عدم وجود مشاريع تنموية، أو تطوير البنى التحتية المادية، رغم إستلام جنوب السودان لأكثر من خمسين مليار دولار أمريكي من عائدات النفط خلال عشر سنوات (-2005 2015). إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضع الجماهير في قلب السياسة العامة هي وظيفة التوجه الإيديولوجي للحكومة، وهو ما أشرنا إليه عندما تحدثنا عن أن وقت الثورة قد حان في جنوب السودان. لكن قبل الشروع في شرح العلاقة بين الحكومة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان، سنتطرق لتجربة مغايرة.

ظهرت جمهورية الصين الشعبية بعد إنهاء الاحتلال الاستعماري والإقطاع في عام 1949، بعد انتصار الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونغ على الحكومة القومية. وإلى الآن لا يزال معظم الصينيين فلاحين،

وبالتالي، مثلهم مثل شعبنا في جنوب السودان يمكن اعتبارهم فقراء. كانت هناك بقايا من خصائص نمط الإنتاج الإقطاعي، مثل الملكية الخاصة للأرض، وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، التي حررتها الحكومة الشيوعية من خلال الثورة الزراعية. لم يكن لدى الصين شركات تصنيع كبيرة، إذ لم تكن الصين قد حققت ثورته الصناعية. ومع ذلك، شرع الصينيون، بقيادة الحزب الشيوعي، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدءًا من تحقيق ثورة زراعية وصناعية لمعالجة الأمن الغذائي والاحتياجات الأخرى للسوق المحلية. ثم، في عام 1966، أطلق الصينيون الثورة الثقافية لتمكين الشعب الصيني من الاستفادة من التقدم في حقول المعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا، من أجل خلق الشخصية الصينية. تعد الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم دون المرور من خلال نمط الإنتاج الرأسمالي. لكن علينا ألا ننسى التكلفة البشرية الضخمة، والصدمات النفسية التي رافقت الثورة الثقافية في الصين، والتي تعكس ضرورة رسم كل أمة مسارًا ثوريًا يناسب شعبها.

في أفريقيا كان لدولة ما بعد الاستعمار خيارين: النظام الرأسمالي أو المسار غير الرأسمالي لتحقيق تطوره الاجتماعي والاقتصادي، رغم إنهما لم يكونا خيارين بالمعنى الدقيق للكلمة. كان جوهر النضال من أجل الاستقلال هو التحرر من السيطرة الأجنبية والاستعمارية، ما يعني ضمان الحق السيادي في السياسة العامة، والسيطرة على القوى المنتجة الوطنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والأخوة وسط الجماهير. أنتج الاستعمار برجوازية وطنية زائفة، ربطت دولة ما بعد الاستعمار بالدول المتقدمة في علاقة غير متكافئة. والاستعمار

الجديد، الذي استمر في استغلال الموارد، واستخراجها، ونهبها، هو نقيض للدولة الوطنية الديمقراطية التي شُيِّدت في أوج الثورة.

خلقت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة «اشتراكية أوجاما» القائمة على القيم المجتمعية الإفريقية. تتكون تنزانيا من 124 إثنية، وهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي طورت فيها البرجوازية الوطنية الصغيرة قيمًا متجذرة في وعي الجماهير. حيث يحظر القانون استخدام الإثنية في السعي إلى السلطة أو التعبئة السياسية. استخدم الأب المؤسس للجمهورية، المعلم جوليوس نيريري، سحر الثقافة الموحدة في لغة مشتركة أصلية (السواحيلية) لبناء الأمة التنزانية. يمكن ملاحظة اختلاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تنزانيا مع تلك الموجودة في جمهورية كينيا المجاورة، وذلك من حيث الوعي الاجتماعي، والثقافة الوطنية، والتماسك. إذ رغم احتكام كينيا في جزء كبير من تاريخها المستقل لنظام الحزب الواحد، إلا أن السياسة انتظمت، والسلطة مُورست على أساس إثنيّ. تصف ديباجة دستور 2010 أن كينيا دولة ديمقراطية ليبرالية متعددة الأحزاب، وفقًا لدستور 2010، لكنها اشتهرت أيضًا بشدة وشيوع الإستقطاب الإثني في ممارستها السياسية، وذلك بسبب الإقصاء السياسي والإثنيّ، التهميش الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي.

بالعودة إلى جنوب السودان، كان الوضع أشبه بمعظم دول أفريقيا جنوب الصحراء، خصوصًا تلك التي اضطرت الدخول في مفاوضات مطولة مع القوى الاستعمارية من أجل التحرر. لم يتصرف قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان كما لو كانوا هم وشعب جنوب السودان قد تشاركوا كفاحًا ثوريًا مسلحًا. لكن

هذا لم يكن مفاجئًا، بسبب اغتراب هذه النخب عن الجماهير، وتحولها إلى طبقة نخبوية منعزلة، منشغلة بإيجاد السُّبل الممكنة لتراكم الثروة بأسرع الطرق. هذا الميل للثراء السريع لا يسمح بمعالجة أمراض التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للشعب. وهو يفسر لماذا شرع القادة في تبجيل الذات، والفساد، ونهب خزينة الدولة، بدلاً من توفير أساسيات التنمية الاقتصادية.

افتقر قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورفاقهم من حزب المؤتمر الوطني والأحزاب السياسية الأخرى، إلى مبادئ توجيههم نحو تلبية تطلعات الشعب في الحرية، والعدالة، والازدهار، والإخاء. قد يُعزى هذا، وخاصة بالنسبة لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى الابتعاد الجذري عن مفاهيم ومضامين الثورة بعد مرحلة حرب التحرير الوطني. بمجرد تولى السلطة في 2005، بدأ قادة الحركة الشعبية في اتباع سياسات اليمين الليبرالي، من خلال تمكين سياسات وأيديولوجيات اقتصادية مثل السوق الحرّ، وإلحاق اقتصاد الكفاف البائس بجنوب السودان بالنظام الرأسمالي العالمي، دون وجود طبقة رأسمالية قادرة على قيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

كان الافتراض هو أن مقدور الطبقة البرجوازية الوطنية الزائفة، وتتألف من النخبة السياسية والعسكرية التي نشأت من حرب التحرير الوطني، امتلاك رأس مال لاستثمار، وتطوير، واستغلال إمكانات الموارد الطبيعية في قطاعات الزراعة، والتعدين، والخدمات، والصناعة. لكن هذه الطبقة تفتقر إلى رأسمال خاص، لأنها لا تتحكم في وسائل الإنتاج، لذا استمدت سلطتها من السيطرة على

الدولة ومواردها. وبسبب طبيعة علاقتها بالدولة والكمبرادورية الرأسمالية الإقليمية والعالمية في تحالف نهب الموارد الطبيعية لجنوب السودان، لا تزال هذه الطبقة طفيلية في جوهرها، ولن تتمكن من البقاء على قيد الحياة إلا من خلال إمتصاص موارد الدولة وتحويلها خارج البلاد. بالتالي هي غير قادرة على قيادة الدولة نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

شهدنا في السنوات العشر الأخيرة (-2005 2015) انخفاً مطرداً في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لجنوب السودان، إلى الحد الذي أصبحت فيه جميعها سلبية. صحيح أن الحرب قد تسببت في توقف إنتاج النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، إلا إن السبب الرئيس لهذا هو السياسات الاقتصادية السيئة التي تبنتها الحركة الشعبية منذ عام 2005. وهي سياسات تتجاهل تنمية قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية في العملية الاقتصادية.

الفشل في توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينعكس على المستوى السياسي في شكل صراع على السلطة. لقد تداخلت السيطرة على سلطة الدولة ومواردها المالية والاقتصادية في عقدة خطيرة مع السياسات الإثنية، لذا ليس من المستغرب أن شهد جنوب السودان، مباشرة بعد الاستقلال، تصاعد قومية الدينكا الإثنية، وأيديولوجيتها الساعية للهيمنة والسيطرة. وجاء ظهور مجلس أعيان الدينكا حول سلفاكير في إطار مساعي الدينكا للسيطرة على الدولة، وحولت جنوب السودان إلى ديكتاتورية شمولية. أدى ذلك إلى إغراق البلاد في أزمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية عميقة، وقاد من ثم إلى الحرب الأهلية وتعطيل العمل الإنساني.

لن يكون من السهل على جنوب السودان الخروج من هذه الأزمات طالما القوى السياسية في الحكومة والمعارضة لا زالت تعيد تمارس نفس اللعبة السياسية التي تنتهي بتقاسم السلطة وإعادة نفس النموذج السطحي للنظام منذ عام 2005. ظل النظام يتجاهل الجماهير، وبالتالي ولد صراعات في أشكال ومستويات مختلفة. يجب الاعتراف أن الظرف الثوري حاضر الآن بجنوب السودان. ويظهر ذلك في فشل كير الواضح في توفير المال اللازم لتسيير حكومته. جدير بالذكر أن العاملين في الخدمة المدنية لم يتقاضوا رواتبهم منذ ثمانية أشهر بينما تخوض الحكومة حرباً. تدل الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد بأسرها، والعدد الكبير من حاملي السلاح، على رفض عام لقيادة سلفا كير. يحدث هذا حتى في مناطق الدينكا في البحيرات، وواراب ببحر الغزال. فالحرب الدائمة بين آقوك وأفوك في قوقريال، أو بين ريك ولوانج جيينق في تونج أو داخل آقار، والتي خلفت آلاف الأرواح، تنبه إلى وجود خطأ ما في النظام. لكن نظراً للجهل وعدم القدرة على قراءة الواقع من المنظور الصحيح، لا تجد الغالبية طريقة للتعبير عن سخطهم من النظام إلا من خلال استبطان استيائهم وممارسة العنف في ما بينهم. لا تحمل المجتمعات السلاح إلا من أجل الدفاع عن وجودها وحريتها، لكنها فعلت ذلك بفضل الصراعات الثانوية التي يثيرها نظام كير في كل مكان في جنوب السودان. وهو ما يطرح سؤالاً بلاغياً آخر.

في مستوى آخر، نرى نزعة انفصالية قوية بين النخب السياسية الاستوائية، وهي تعبير عن القومية الإثنية من منظور مناطقي،

يعرف الإستوائية ككيان واحد على الرغم من تباين التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية. نفس النزعة الانفصالية تصدر عن جبهة الخلاص الوطني (NAS)، وما يسمى بـ«السودانيين الجنوبيين أصحاب الشأن» (شرق الاستوائية، ووسط الإستوائية، وغرب الاستوائية، وغرب بحر الغزال)، وهي مدفوعة جزئياً بعوائدها للحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة، واعتراضها على وجود هذه القوة العسكرية في الاستوائية، وهو سلوك يعكس موقفها العام تجاه الدينكا والنوير⁽¹⁾. تتبع هذه الميلول من رغبة القادة في الوصول إلى السلطة بأقصر الطرق، وتجنب تعقيد وصعوبات الخوض في الصراعات السياسية السائدة. كما تعبر عن نية بلوغ السلطة عبر الانتماءات الإثنية والمناطقية الضيقة. إن إستراتيجية تجزئة الشعب على أسس إثنية وإقليمية لن تحل المشكلة الكامنة التي أدت إلى الحرب الأهلية في جنوب السودان.

لا توجد تناقضات جوهرية بين شعب جنوب السودان، المنتظمين اجتماعياً وثقافياً في تكوينات إثنية. لقد تعايشوا وتساكنوا معاً منذ أزمنة ساحقة، وبالتالي لا تعاني من مشكلة في الحياة المشتركة. ليس هنالك تناقضات واضحة بين النوير والدينكا، أو بينهم والاستوائيين. التناقض الجوهرية هو بين جماهير شعب جنوب السودان، المنتظمة الآن في تشكيلاتها الاجتماعية السياسية-العسكرية، والدكتاتورية التي نشأت عنها طبقة رأسمالية طفيلية تحت قيادة الرئيس سلفا كير ميارديت. لذلك، فإن الميلول المذكورة أعلاه، والتي تنجح إلى عزل أو فصل أهل الاستوائية وغرب بحر الغزال على إعتبارات وهمية

(1) من مقال رأي حول اتفاق السلام المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، نشرته على وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 15 أكتوبر 2017.

عن أخوتهم المواطنين في الأجزاء أخرى من جنوب السودان، سببها الافتقار التام للمعرفة العلمية للواقع الموضوعي من جهة، والنية لإستغلال جهل العامة من ناحية أخرى.

إنّ معالجة الوضع الحالي للحرب ومنع انهيار الدولة، والانهيار الاقتصادي، والأزمة الإنسانية، تتطلب تضافر الجهود من قبل جميع سكان جنوب السودان، وتجاوز التقسيمات الإثنية والمناطقية. سعت محاولات تقسيم نضال الشعب على طريقة ما يسمى بـ«السودانيين الجنوبيين أصحاب الشأن» إلى اكتساب شرعية سياسية من خلال تقسيم جنوب السودان وشعبه إلى الاستوائية وغرب بحر الغزال من جهة، وبقية البلاد من جهة أخرى. إنه اتجاه ضار ويجب على الوطنيين محاربتة.

مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية

دخل جنوب السودان بعد الاستقلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدأ مساراً جديداً في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وهي مرحلة جمعت كل القوى الاجتماعية والسياسية التي كافحت من أجل تعزيز وتوطيد استقلال البلاد وتحرير القوى الوطنية المنتجة. ربما تتطلب هذه النقطة مزيداً من الشرح. نالت المحافظات الجنوبية استقلالها مع بقية أجزاء السودان في عام 1956. لكن شعب جنوب السودان رفض وقاوم هذا الانتقال، أي تصفية الاستعمار عبر الاستيعاب (الأسلمة والتعريب)، لينال استقلاله في يوليو 2011⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن فشل النخبة السياسية الشمالية، التي يهيمن عليها العرب، في معالجة التناقضات الكامنة في التعددية الإثنية، والدينية، واللغوية، والثقافية للسودان، فضلاً عن التفاوت، الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي الناجم عن التنمية غير المتكافئة منذ فترة الاستعمار، جعلت السودان يعاني ويلات الحروب والصراعات التي انتهت بتفكيكه. ما حدث كانت نتيجة الفشل في الدفع بأجندة الثورة الوطنية الديمقراطية، وسعي النخبة السياسية المهيمنة، بالتعاون مع البرجوازية الوطنية، إلى دفع البلاد في مسار التنمية الرأسمالية، بالإضافة إلى تعريف هوية الأمة في إطار إسلامي

(1) استعرتُ عبارة «تصفية الاستعمار عن طريق الاستيعاب» من كتاب، لماذا يذهب الرفاق إلى الحرب: سياسة التحرير واندلاع الصراع الأكثر دموية في إفريقيا (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2016)، بقلم فيليب روسلر وهاري فيرهوفن.

عروبي. نتج عن كل ذلك تعظيم الفروقات الاجتماعية، وبروز الصراعات السياسية، ومن ثمّ الحروب الأهلية. وهكذا أضاعت الدولة فرصة معالجة المشاكل الأساسية المتعلقة بالفقر، والجهل، والأميّة. جاءت حروب التحرير التي خاضها الشعب تعبيراً عن الصراع بين الشعب والطبقات الحاكمة التي فشلت في مواءمة مصالحها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية مع مصالح الجماهير. إن الثورة الديمقراطية الوطنية هي مجموع عمليات الهندسية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تنجزها القوى السياسية والاجتماعية من أجل تعزيز الاستقلال الوطني والمشاركة الأخوية؛ وإعلاء الحس الوطني، وتعزيز حرية الجماهير والعدالة الاجتماعية. تعمل الثورة الديمقراطية الوطنية على تطوير وتحرير القوى المنتجة الوطنية من جميع أشكال السيطرة الأجنبية. وتتمثل مهمتها في معالجة التناقض الأساسي الذي ينعكس في الفقر، والجهل، والأميّة، والخرافة التي تغمر وعي الجماهير. كما تضع موضع السؤال التناقضات الثانوية المتأصلة في الميول والتحيزات الاجتماعية، والإثنية، واللغوية، والدينية، والثقافية، لجنوب السودان.

وعلى هذا النحو، فإن القوى السياسية والاجتماعية الثورية والديمقراطية هي وحدها القادر على قيادة الثورة الديمقراطية الوطنية. وهذا بفضل إيديولوجيتها ووعيتها الثوري، ومعرفتها بقوانين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وانضباطها والتزامها تجاه الشعب. إن الضعف الذي ينعكس في قلة التنظيم والوحدة الإيديولوجية لهذه القوى السياسية والاجتماعية الثورية والديمقراطية، يفسر سبب عدم انطلاق الثورة الديمقراطية الوطنية،

رغم توفر الظروف الموضوعية لاندلاعها في جنوب السودان منذ بداية الجولة الثانية من الحرب في 1983. كما أن هيمنة القوى اليمينية والليبرالية الجديدة على حركة التحرر الوطني منذ بداياتها، تسببت في تمرغ الحركة في وحل الإيديولوجيات الرجعية والائثية.

كان اندلاع العنف في ديسمبر 2013، رغم طابعه الإثني، فرصة لإشعال الثورة الوطنية الديمقراطية. وذلك لأنه وفر ظروفًا مواتية لرفع الوعي الثوري بين المقاتلين والجماهير. إن مذبحه النوير في جوبا، والتي أدت إلى تعبئة جماعية ضد النظام، كانت بمثابة سلسلة قيادت الحراك بتفاسير أساطير النوير المرتبطة بقيادة مشار، وحالت دون تطور الحركة الشعبية- في المعارضة إلى ثورة اجتماعية قادرة على إحداث تحول في الدولة والمجتمع. وكانت النتيجة عدم قدرة قادتها مواصلة النضال بطريقة علمية، واضطروا في نهاية الأمر إلى تفضيل توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة بوساطة إيقاد.

ثورة وطنية ديمقراطية أم سلام إيقاد؟

إن الفشل، أو بالأحرى رفض، قيادة الحركة / الجيش الشعبي - في المعارضة بناء وهيكله قواتها السياسية والعسكرية، هو ما أجبرها على مفاوضات السلام مع حكومة سلفا كير ميارديت. يأتي فراغ التفاوض على اتفاقية سلام (سلام ليبرالي) من حقيقة أنه يترك الواقع القمعي كما هو. ليس هذا فقط، فقد برهن رفض الرئيس كير التوقيع على اتفاقية تسوية النزاع في جنوب السودان أن الاتفاق كان تحت رحمة ديكتاتور، ظل ينتهكها كيفما شاء حتى انهارت أخيراً بعد القتال داخل القصر الرئاسي في جوبا بتاريخ 8 يوليو 2016.

جدد القتال في جوبا الحرب؛ ليس فقط في أعالي النيل وجونقلي، ولكن أيضاً في مناطق بعيدة عن النزاع مثل الاستوائية وبحر الغزال. يخبرنا تحليل هذه الديناميات أن اتفاقية السلام لم تكن سوى تقاسماً للسلطة بين الطرفين، وأهملت مخاطبة مخاوف الناس المتعاطمة بشأن الشمولية في عمليات صنع القرار. إحدى القضايا الأساسية التي أثارها سكان وسط الاستوائية، وغربها، وغرب بحر الغزال، كانت المطالبة بإضفاء طابع قومي على القوات المسلحة. أثار رفض كير إنشاء مراكز في تلك المناطق لتجميع أبنائهم وبناتهم ممن أرادوا الانضمام إلى القوات المسلحة شكوكهم في التهميش المتوقع، ومن ثم الدعوة إلى التسلح الذاتي، طالما يُنظر إلى هذه القوات على أنها تعبير جوهرى عن السلطة. إن

الطابع الوطني للجيش وقوات الأمن في بيئة متعددة الأعراق مثل جنوب السودان أمر هام، وهو شرط أساسي للتوافق الاجتماعي وصنع السلام. أدت هيمنة النوير المفرطة الجيش الشعبي لتحرير السودان، بعد استيعاب الميليشيات، إلى خلل في تكوين السلطة، والذي تسبب بدوره في عدم الاستقرار على المستويين الاجتماعي والسياسي، وفي النهاية اندلاع العنف في ديسمبر 2013.

كان من الواضح أن اتفاقية تسوية النزاع بجمهورية بجنوب السودان لن تصمد لأنها لم تخلق التوازن الاجتماعي والسياسي المطلوب، ولم تستطع التحكم في الواقع الذي أوجدته الحرب الأهلية. لذلك كان استئناف الحرب أمراً لا مفر منه، ناهيك عن أن القوى التي أصرت على مواصلتها (كير / تعبان / ملونق) لم تملك القدرة السياسية والعسكرية على تحقيق انتصار عسكري واضح. وقد أدى ذلك إلى تصعيدها، وانتشارها في مناطق جديدة في الاستوائية وغرب بحر الغزال، مع ظهور وانتشار جماعات المعارضة المسلحة.

يعكس تكاثر الجماعات السياسية التي تعارض ديكتاتورية جوبا الإثنية و الكليبتوقراطية، حقيقة مفادها أن شعب جنوب السودان لا يرغب في تكرار تجربة الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان إبان حرب التحرير الوطني. أدى اندلاع عنف ديسمبر 2013 إلى خلق ظروف الثورة الاجتماعية في جنوب السودان، ولن يستغرق الأمر طويلاً قبل اندماج مجموعات المعارضة في ائتلاف أوسع، هدفه تحقيق التحول الاجتماعي في عموم جنوب السودان. إن ظهور مجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة، تكافح من أجل

التغيير الاجتماعي هو تمهيد لثورة وطنية ديمقراطية. يمثل هذا ابتعاد عن منهجية الحركة/ الجيش الشعبي خلال حرب التحرير الوطني، وأيضاً عن منهج الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة. لم تملك الحركتان أهداف سياسية واضحة، رغم حرصهما على ممارسة الوصايا على الجميع. بهذا المنظور، فإن عمل المنتدى رفيع المستوى عبر الاتفاقية هو محاولة لتفويض الثورة الوطنية الديمقراطية. وبدلاً من منح قوى المعارضة الوقت الكافي للتنظيم والمواءمة، والتوحد في جبهة قادرة على إحداث التغيير، حرصوا على خيار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والمحاصصة.

يدعو السياق الاجتماعي والسياسي الجديد جميع القوى الثورية الوطنية الديمقراطية المعارضة، السياسية والمسلحة، إلى تشكيل إتحاد يمكنهم من العمل الجماعي ضد النظام. هناك حاجة للاعتراف المتبادل، وقبول الآخر، باعتبار الجميع أصحاب مصلحة متساويين، رغم الاختلافات السياسية والأيدولوجية. سيؤدي ذلك إلى إجماع حول عمليات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بهدف معالجة قضايا الفقر، والجهل، والأمية، التي يعانيها شعب جنوب السودان. هذا هو الخط الأساسي للعمل السياسي، ويشمل الفلاحين، والعمال، وصغار رجال الأعمال، والمثقفين. ومن جميع هؤلاء ستتشكل الجبهة الوطنية الديمقراطية الثورية (NDRF)، مسلحين ببرنامج سياسي، يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لشعب جنوب السودان.

الهدف السياسي الاستراتيجي للثورة الوطنية الديمقراطية هو تدمير الدولة الشمولية، الإثنية، الكليبتوقراطية التي أقامها كير

في جنوب السودان، وتشبيد دولة وطنية ديمقراطية على أنقاضها. ستظهر هذه الدولة الوطنية الديمقراطية في سياق النضال من أجل الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والازدهار، وتعكس أسمى تعابير الأخوة في جنوب السودان. حيث تكون المواطنة هي أساس العلاقات بين الناس، ويسود احترام وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية، والحريات السياسية والمدنية، على النحو المنصوص عليها في الدستور. سيكون هذا التطور خروجًا جذريًا عن التطور الكلاسيكي للدولة. تنص المادة التاريخية على أن الدولة تطورت من سياق المجتمع، لترتفع وتصبح في علاقة هرمية مع ذلك المجتمع. لكن نموذج ظهور الدولة هذا وتطورها تسبب في معاناة بشرية كبيرة. إن الوضع الحالي في جنوب السودان، كما هو الحال في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هو إرث لهذا البناء والتطور والدولة في هذا السياق نظام قمعي. الثورة الوطنية الديمقراطية هي عملية مدروسة واعية لتفكيك هذه الدولة. تقوم الثورة الوطنية الديمقراطية ببناء دولة تضم جميع الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في بناء هذه الدولة، وبالتالي، تظل هذه الطبقات وتتطور في علاقة أفقية مع بعضها البعض. في هذه الحالة، وبمجرد هزيمة الدولة القمعية من قبل الجبهة الديمقراطية، واستيلائها على السلطة، ستبدأ تنفيذ البرنامج الثوري الوطني الديمقراطي، ومعالجة التناقضات الأولية والثانوية التي أعاقت الجماهير على مرّ السنين. تجسد الدولة الوطنية الديمقراطية أعلى تطلعات شعب جنوب السودان، وستُمكنهم من تحقيق الحرية، والعدالة، والأخوة، والازدهار بشروطهم الخاصة.

أوضحت سابقاً أن بروز القومية الإثنية هو أحد محركات الحرب الأهلية الحالية. يتناقض هذا التوظيف السلبي للإثنية جذرياً مع المعطيات الإثنية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية في جنوب السودان. جاءت القومية الإثنية بسبب نزوع الرئيس كير لتعزيز هيمنة الدينكا في توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في البلاد. يجب أن نذكر أنفسنا أن جنوب السودان يضم 67 قومية أو مجموعة قومية، ذات أوزان ديموغرافية مختلفة، وتعيش مستويات متنوعة من التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وهذا يعني أن الانسجام الاجتماعي والسلام لا يتحققان إلا عندما تُدخل الإدارة السياسية هذه القوميات والجماعات القومية ضمن عمليات الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدولة. ويعكس التاريخ المعاصر للسودان وجنوب السودان أن الإقصاء السياسي، والتمييز الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي، والاستغلال من العوامل الحاسمة في الصراعات والحروب السابقة.

إحدى ضرورات تحويل الحرب الأهلية الحالية إلى ثورة وطنية ديمقراطية هو السلوك المخيف لكلا من كير ومشار، وخاصة أثنى الصراع السياسي الداخلي في الحركة الشعبية لتحرير السودان. هي خطوة أدت لتأليب المجتمعات ضد بعضها البعض. ينحدر كير ومشار من نفس التكوين الاجتماعي والأيدولوجي، لذا من السهل عليهما مخاطبة اختلافاتهما السياسية بعقلية إثنية. وهو ما يتضح من خلال تجنيد مليشيات الدينكا مثل «لنحمي الرئيس» و«مثيانق أنيور» لمحاربة النوير نيابة عن النظام، ومليشيا الجيش الأبيض لمحاربة الحكومة نيابة عن الدكتور مشار.

وهذا هو الجانب المزعج من الحرب الأهلية الحالية. حيث لم تدمر النسيج الاجتماعي الذي بدأ يتكون عبر الزواج والتفاعل الاجتماعي فحسب، بل دمرت أيضًا رأس المال الاجتماعي الذي ربط هؤلاء الأشخاص معًا لعدة عقود، ومكّنتهم من مواجهة أعدائهم المشتركين. إن مسألة القومية الإثنية في جنوب السودان هي أزمة وطنية خطيرة، تتطلب معالجات سريعة على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

يتناول برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية المسألة الإثنية من منظور علمي يستهدف تصحيح المظالم التاريخية، والتصورات الخاطئة والمواقف النفسية التي تؤثر على العلاقات الاجتماعية والسياسية الحالية في البلاد. يرتكز هذا النهج على تطبيق مبدأ العدالة، وتعني في الأساس المساواة والإنصاف في توزيع الموارد الطبيعية والتنمية المتكافئة من أجل تحقيق الثروة. هذا على المستوى الاقتصادي، ولكنه يحدث أيضًا على المستوى السياسي لأن الاقتصاد، كما يقولون، هو سياسة مكثفة. إن قرار تنفيذ مشروع تنموي اقتصادي في بقعة معينة، هو في الجوهر قرار سياسي هدفه تطوير المنطقة وإحداث تحول في حياة الجماهير. هذا يذكرنا بقرار نظام عبود إنشاء مصنع سكر الجنيّد في سهل البطانة بشمال السودان، بدلاً من منقلا في إقليم الإستوائية جنوب السودان، رغم تأكيد دراسات الجدوى أن كلفة الإنتاج أرخص في حال نُفذ المشروع في منقلا. كان هذا المشروع الاقتصادي قرارًا سياسيًا للنظام القمعي بحرمان إثنيات الباري، والبيري والمُنْداري من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، غض النظر عن الجدوى

الاقتصادية للمشروع. ستقوم الدولة الوطنية الديمقراطية بمراعاة العدالة في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

من الضروري أن تمنح الدولة الوطنية الديمقراطية لكل مجموعة إثنية حق المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية على المستوى القومي. هذا بالإضافة إلى أي مشاريع خاصة تعزز فهمها لمكونات السلطة في الدولة. إن قدرة كل مجموعة على الاستفادة من الموارد المادية والثقافية بالبلاد تزيل أسباب التمييز، والهيمنة، والسيطرة التي تمارسها القوميات الكبيرة. تضمن الدولة الوطنية الديمقراطية تزويد الجميع بالموارد المادية والتكنولوجية اللازمة لتطوير لغاتهم وثقافتهم لتمكينهم من التنافس على المستوى الوطني. من الناحية العملية، هذا يعني شروع الدولة الوطنية الديمقراطية في حملة تنوير وتثقيف سياسي بهدف رفع الوعي الاجتماعي والسياسي للمواطنين، بجانب إنشاء بنية تحتية مادية في جميع أنحاء البلاد، تساعد في إحداث تغيير جذري في مواقفهم وتصوراتهم الاجتماعية للواقع، والاستفادة من القيمة الاقتصادية الكامنة في مواردهم.

إن تغيير مواقف الناس وتصوراتهم الصحيحة للواقع الموضوعي هو أمر أساسي لتحرير الجماهير من الجهل والخرافة. ليس فقط من أجل التطور الواعي لقوى الإنتاج الوطنية، ولكن أيضًا بهدف مكافحة المعتقدات، والعادات، والممارسات القديمة، التي تشكل قاعدة التمييز الاجتماعي. بحيث يتمكن الناس من تصور الروابط المشتركة التي تربطهم، مثل الحس القومي المشترك، والذي بكل تأكيد سيتغلب على الارتباط المفرط بالعشيرة، والقبيلة، والمنطقة.

بهذا تتعزز الهوية المشتركة بمفاهيم الارتباط الأخوي والوطني، ويشعر الجميع بالمواطنة المتساوية. إن معالجة مسألة الإثنية / القومية هو الهدف الرئيسي لتحويل الحرب الأهلية إلى ثورة تنهي الكراهية والعداوات الإثنية التاريخية التي استغلها النظام الشمولي لتفتيت الناس على أسس إثنية. وطالما كان استهداف الأبرياء على أساس إثني هو نتيجة مباشرة لسياسات النظام الإثنية، إذن مخاطبتها هو شرط ضروري لنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية. إنه مفتاح السلام والوئام الاجتماعي، ومفهوم «الوحدة في التنوع»، الذي هو حجر زاوية تشكيل الدولة وبناء الأمة في جنوب السودان. بحيث تذهب الممارسات البدائية والأبوية في فهم المجتمع والدولة إلى مزبلة التاريخ.

كذلك تخاطب الدولة الوطنية الديمقراطية سؤال الإثنية / القومية على المستويين الاجتماعي والثقافي، بهدف محاربة التقاليد والمعتقدات والممارسات البالية المتأصلة في الواقع الاجتماعي: ونقصد الممارسات والتقاليد التي تميز أفراد دون الآخرين، وتجردهم من إنسانيتهم، ولا سيما النساء والفتيات. ترى مجتمعاتنا في المرأة سلعة يتم استبدالها بالماشية، والخنازير، أو المال في شكل مهور. تتعارض هذه الممارسة مع حقوق المرأة الأساسية، ولا سيما حق الطفلة في تلقي التعليم واختيار شريكها في الحياة. كما تتعارض مع حقوقها السياسية والمدنية في القيادة. إن ما يسمى التمييز الإيجابي، أي إعطاء المرأة نسب معينة في التمثيل السياسي والاجتماعي، هو شكل من أشكال العنصرية يفترض أن المرأة أدنى من الرجل، وبالتالي، تحتاج معاملة خاصة. بينما الاختلافات

المفترضة بين الرجل والمرأة هي في الأساس اجتماعية وسياسية في مجتمع يسيطر عليه الذكور. من هنا تكون إحدى أولويات الثورة الوطنية الديمقراطية هي تحرير المجتمع من التقاليد البغيضة التي تميز الناس على أساس الجندر.

يتطلب تغيير الطريقة التي يتواصل بها الناس مع بعضهم البعض عمل أكثر من تغيير ظروفهم المادية؛ كما تتطلب إرادة سياسية قوية لمكافحة الجهل، والتعصب الإثني، والشوفينية. هي إذن ليس مهمة سهلة. إحدى الطرق التي تعالج بها الدولة الوطنية الديمقراطية هذه المشكلة، هي نشر المعرفة، وإدخال نظام التعليم الابتدائي الشامل والإلزامي، بالإضافة إلى حملات محو الأمية كبار السن. يُعد هذا من أهم مكونات الثورة الوطنية الديمقراطية. ورغم أن نسبة الأمية في جنوب السودان حوالي 70 %، إلا أن الثورة الوطنية الديمقراطية تمنح فرصة نادرة للاستفادة من تجارب الثورة الكوبية وتجربة إثيوبيا في محو الأمية. ومعلوم أن معرفة القراءة والكتابة تمكن الناس من تطوير المهارات وتسخير التكنولوجيا والتقنيات في إحداث تغيير نوعي في حياتهم.

يجب أن ترافق التدابير المذكورة تشريعات تجرم التنميط الإثني أو المناطقى. ليس من السهل التخلي عن العادات السيئة، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى يتخلى الناس عنها ويمحوها من عقولهم الكلمات والأسماء المهينة. كانت لدينا تجربة في جمعية شباب بحر الغزال للتنمية أثناء حرب التحرير. اتخذنا حينها قراراً بمبادرة الشباب بحظر ومحاربة التنميط الإثني أو القبلي التي تتجلى في استخدام كلمات أو أسماء مهينة، مثل لفظة «فرتيت»،

أو إطلاق أسماء خاطئة على الجماعات الإثنية⁽¹⁾. وكان أن رفضت مجموعات «لو» و«بيلي» مناداة الدينكا لهم بلفظة جور. فكلمة جور (jur) في لغة الدينكا تعني حرفياً «أجنبي»، ما يعني أن جماعات «لو» و«بيلي» وافدين حديثين للمناطق المجاورة للدينكا، بينما العكس هو الصحيح، لأن الدينكا هم الذين هاجروا إلى تلك الأرض. كانت الفكرة من هذه المناقشات هي تفادي الأسماء التي تنزع الطابع الإنساني عن الأفراد، وضرورة أن ننادي بعضنا البعض بالأسماء الملائمة. في هذا الصدد، انتقدت جمعية تنمية شباب بحر الغزال قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في ممارسة سلوك الاستعماريين عن طريق تغيير أسماء المناطق، كما في كوش الجديدة «New Kush» ونيو سايت New Site «»، لتحل محل أسماء قبيلة الدينكا الأصلية لهذه المناطق، هيمان (Heiman) وناتينقا (Natinga) على التوالي.

أهمية معالجة مسألة الإثنيات / القوميات على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أمر بالغ الأهمية، يرتبط بشكل عضوي بالوعي الاجتماعي والسياسي للشعب، كما يقلل من حدة التناقضات على المستوى السياسي. لاحظنا في الثقافات السياسية في الاقتصاديات المتقدمة أن التنافس على السلطة نادراً ما يُترجم إلى عنف، عكس الحال في العديد من البلدان الأفريقية. إن الجهل وانعدام الوعي السياسي من جانب الجماهير، وضعف المؤسسات، وسلعنة الإثنية في السوق السياسية من قبل النخبة، تجعل التنافس على السلطة قبلة موقوتة. ترتبط عمليات محو

(1) تُستخدم لفظة فريت لوصف حوالي 25 مجتمعًا إثنيًا في منطقتي غرب واو وراجا بغرب بحر الغزال.

الأمية، والقدرة على القراءة والكتابة، بمفاهيم الوعي الاجتماعي والسياسي، إذ يجب أن تتضمن هذه العمليات بالعمل على معرفة الناس حقوقهم وواجباتهم. لذا لا تنفصل معالجة مسألة الإثنية من قضية محاربة الجهل. هما أمران مترابطان، ومن صميم الثورة الوطنية الديمقراطية.

وهذا يقودنا إلى قضية معالجة الفقر، والذي يعتبر عائقاً كبيراً أمام السعادة البشرية في جنوب السودان. الفقر هو حالة الحرمان الشديد من الغذاء، والمياه النظيفة، والسكن اللائق، والخدمات الطبية والتعليمية، والبيئة النظيفة و يجعل الحياة بائسة وقصيرة. إنه تعبير عن التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الذي ينعكس في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. الغالبية العظمى من سكان جنوب السودان مزارعون قرويون، يعيشون أمط حياة فلاحية، أو رعوية، أو مختلطة. وهو ما يجعل الزراعة الدعامة الاقتصادية للشعب ووسيلة توليد الثروة، وبالتالي يكون التخلف الزراعي المحرك الأساسي للفقر في جنوب السودان. فيما يلي سنتحرى ونحدد نطاق ومحركات الفقر في جنوب السودان.

الفقر في جنوب السودان هو تعبير عن سياسات التخلف التي انتهجها الاستعمار في المقاطعات الجنوبية للسودان، فضلاً عن التنمية غير المتكافئة. وهي سياسة أتقنتها، وتعمدت تنفيذها، الحكومات الوطنية التي يهيمن عليها العرب، بهدف منع انفصال جنوب السودان. في عام 1947، أنشأت الإدارة الاستعمارية مجلس مشروع الاستوائية (Equatoria Project Board) لتطوير الإمكانيات الزراعية في وسط وغرب الاستوائية. ومع استقلال السودان كان

مشروع أنزارا الزراعي ينتج بالفعل النسيج، والصابون، والسكر، وزيت الطعام، والأخشاب. كان نموذجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية و حسنت ظروف الحياة في أرض الأزاندي. أدخلت زراعة القطن لتغذية أقسام الحلج والغزل، وهذا غير بالفعل اقتصاد الأزاندي من خلال تحقيق مداخيل نقدية لسكان المنطقة. في نفس السياق أنشئ مجمع منقلا لصناعة السكر والصناعات الزراعية.

من الضرورة معرفة ان مسببات الفقر في جنوب السودان هي التخلف في وسائل الإنتاج، والتي يجب مقاومتها من خلال الاستخدام السليم للأرض، وتوظيف أدوات الحراثة، من أجل دعم إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية. تعاني أجزاء كثيرة من البلد من «فجوة غذائية» دائمة، مما يشير إلى أن العائد من إنتاج المحاصيل السنوي لا يكفي الناس حتى مجيء موسم الحصاد التالي. وذلك لأن الممارسة الزراعية تعتمد على الطبيعة وتقلبات الطقس، والعمل اليدوي، والبذور التقليدية، مما يجعل زراعة الكفاف غير متوقعة ومحفوفة بالمخاطر. وهذا النوع من الإنتاج الزراعي لا يمكن أن يولد فائزاً يمكن للفلاحين بيعه مقابل شراء الضروريات الأخرى.

أثناء المجاعات لا يكون أمام الفلاحين سوى خيارين: بيع الماشية، أو الاعتماد على أقاربهم في المدن، ويظلون هكذا في دائرة جوع مفرغة دائمة. تتطلب معالجة هذه المشكلة حسم الأمن الغذائي في البلاد، مثل ضرورة إدخال الأدوات الزراعية الحديثة لتعزيز الإنتاج في المحاصيل الغذائية والنقدية. من الممكن أيضاً إدخال الزراعة الآلية والمروية على نطاق واسع في جميع أنحاء

جنوب السودان من أجل الإنتاج التجاري للمحاصيل الغذائية: الذرة الرفيعة والشامية، والأرز، والشعير والبقول؛ وكذلك المحاصيل النقدية مثل السمسم، وعباد الشمس، والقطن، والبقول السوداني. يجب أن يبدأ تحديث الزراعة باستخدام أدوات ميكانيكية بسيطة (محراث الثور) الذي يفهمه المزارعون ويمكنهم إدارته بأنفسهم في الحيازات العائلية الصغيرة (أقل من عشرة فدادين).

ربما يكون من الصعب استخدام محراث الثور في الإنتاج الزراعي، خاصة لدى المجتمعات التي تبجل أو تمجد حيازة البقر. ومع ذلك، فإن الضرورة الناتجة عن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي أجبر الناس في الماضي على استخدام الماشية في الإنتاج الزراعي. في عام 1998، في أعقاب المجاعة المدمرة التي قتلت عشرات الآلاف في بحر الغزال، قام الفلاحون، الذين كانوا حتى الآن مترددين أو ومعادين لاستخدام الماشية في الإنتاج الزراعي، بتقديم الثيران من أجل التدريب على استخدامها في الحقول، وبالفعل وجدوا أنها مربحة وأنتجوا محاصيل فائضة، وتمكنوا لاحقاً من بيع فائض المحصول، وزيادة عدد قطعانهم. يتطلب التغيير نشر الوعي: الإعراف بأهمية الأمن الغذائي من خلال التعلّم المشترك وتمكين الرعاة، ودفعهم إلى تغيير نظرتهم التقليدية واستخدام ماشيتهم في الزراعة.

تقوم الثورة الزراعية على توظيف العلوم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية وفائض في هذا القطاع الاقتصادي. إن تحديث الإنتاج الزراعي من خلال استخدام التكنولوجيا، وإدخال تقنيات الري في بعض المناطق الجافة، يقلل بالتأكيد من نقاط الضعف التي

تسببها تقلبات الطقس. ويضمن للمزارعين زيادة المحاصيل، مما يستوجب الوصول إلى الأسواق المحلية، والإقليمية، والدولية. بهذه الطريقة يمكن لجنوب السودان الاستفادة من الإمكانيات الهائلة في إنتاج البذور الزيتية (سمسم، عباد الشمس، بذور القطن، والفول السوداني)، والصبغ، والأخشاب، والذرة الرفيعة الشامية، وغيرها من المحاصيل. أهم جانب للثورة الزراعية هو إدخال تكنولوجيا الصناعات التحويلية وزيادة قيمة عائد الزراعة. وهذا يعني إنشاء منشآت صناعية زراعية لمعالجة المواد الخام، وتصنيع المنتجات للأسواق المحلية والعالمية، وتوفير فرص عمل، يكون نتيجتها تطور طبقة عاملة متطورة وواعية، وقادرة على تعزيز التنمية، والمشاركة في الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدولة.

القطاع الرعوي والبدوي، في جميع أنحاء العالم، هو الأكثر تخلفاً، ومحافظةً، ومقاومة للتغيير. يجب أن تولى الثورة الوطنية الديمقراطية اهتماماً كافياً بهذا القطاع. تشير التقديرات إلى أن جنوب السودان يضم أكثر من 12 مليون رأس من الماشية، وملايين الخراف والماعز. لكن النظرة التقليدية ترى في هذه القطعان أصولاً ثقافية وليس اقتصادية. يجب أن تخاطب الثورة الزراعية البعد الاجتماعي الثقافي، من أجل تحويل هذه الثروة الحيوانية الهائلة إلى موارد اقتصادية وتجارية، وإدخال الأساليب الحديثة والعلمية في تربية الحيوانات. يتطلب تحقيق هذا إحداث قطيعة تامة مع طرق تربية الحيوانات التقليدية، من خلال إنشاء مزارع تعاونية واسعة النطاق تضع في حساباتها المحافظة على البيئة. إن تطوير وتحديث قطاع الثروة الحيوانية له قيمة ثورية إضافية، مثل حل

علاج بعض الممارسات التقليدية السلبية وسط المجتمعات الزراعية، والرعية، والبدوية، والتي تؤثر سلبيًا على الحقوق الأساسية للمرأة والطفل، إذ لا يحرص المزارعون و القرويون على إرسال أطفالهم، وخاصة الفتيات، إلى المدارس.

تقع جنوب السودان ضمن المنطقة الاستوائية، ولديها مساحات شاسعة من الغابات والمزارع الطبيعية، وبصورة أساسية أشجار الأخشاب الصلبة مثل التيك، والماهوقني، والسيدرلا، خاصة في غرب بحر الغزال، وأجزاء من شرق الاستوائية. يمكن العثور على الغابات الطبيعية المكونة من شجرة الأكاسيا السنغالية و(الصمغ) في أعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وشرق الاستوائية. ينتج شمال أعالي النيل ما يقرب من 45 % من إنتاج العالم من الصمغ. لذا فإن تطوير الغابات والحفاظ عليها جزء مهم من برنامج الثورة لحماية البيئة، ولكنها أيضًا مصدرًا للثروة. هذه الغابات والأراضي الرطبة موطنًا لحياة برية غنية، تضيف قيمة اقتصادية سياحية للبلاد. من الأهمية ربط السياحة والحياة البرية بالحفاظ على البيئة وحمايتها، لا سيما فيما يتعلق بظاهرة تغير المناخ. ستكون هذه مساهمة الثورة في الحد من التدهور البيئي.

يتمتع نهر النيل، وروافده، والأراضي الرطبة التي تخلقه، بما في ذلك منطقة سُود (بحر الجبل)، بإمكانات هائلة في تربية الأحياء المائية: الأسماك، والزواحف والنباتات، مما يساهم في الأمن الغذائي ليس فقط لسكان الأنهار، ولكن للآخرين أيضًا. من الضروري تطوير وتحديث هذا القطاع من أجل تغيير حياة من يعيشون على طول هذه المجاري المائية. يجب إدخال الأساليب والتقنيات

العلمية، بما في ذلك الطُرق الحديثة في تربية الأسماك. ونظرًا لأن نهر النيل وروافده توفر وسائل رخيصة النقل والاتصالات، فمن الضروري تجريف أحواضها بشكل دوري للحد من الطمي الذي يعوق قنواته.

تمثل النقل والاتصالات مشكلة في أجزاء مختلفة من جنوب السودان بسبب نقص شبكات الطرق المعبدة. وهذا يعني صعوبة الوصول إلى معظم أجزاء البلاد خلال مواسم معينة من السنة. تتمثل إحدى أولويات الثورة الوطنية الديمقراطية في بناء شبكات الطرق، والجسور، والسدود، من أجل ربط البلاد وتسهيل وصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن لها بعد سياسي هام، وهو ربط لُحمة الناس، وتعزيز التماسك والسلام الوطنيين. من المهم ملاحظة أن تطوير وتشيد البنية التحتية المادية تأتي في مقدمة الثورة الصناعية. ويمثل إنتاج الطاقة محرِّكًا للتصنيع في جنوب السودان. هناك إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في الأنهار والجدال في جميع أنحاء جنوب السودان، يجب على الحكومة تسخيرها وتوزيعها من خلال بناء خطوط نقل الطاقة إلى كل أجزاء البلاد. تشمل مصادر الطاقة الأخرى، الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والموارد البيولوجية، والتي من شأنها تعزيز الطاقة الكهرومائية. إن حصول الجميع على الكهرباء من أولويات الثورة الوطنية الديمقراطية.

يرتبط تطوير البنية التحتية المادية بتوفير السكن اللائق للناس في المناطق الحضرية والريفية. سيكون من الضروري تغيير أنماط المستوطنات الانفرادية المشتتة التي تمارسها بعض المجتمعات

من خلال برامج إنشاء مراكز حضرية وفُرى نموذجية من أجل تحسين نوعية حياة الناس. ومن الضروري إشراك القرويين في الثورة الثقافية في سبيل إبراز ثقافة وطنية تقدمية.

التعليم العالي هو المحرك الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية من خلال إنتاج المعرفة ونقلها، وله دور كبير في الثورة الوطنية الديمقراطية. ستكون هناك حاجة لإرساء الديمقراطية، وجعل التعليم العالي في متناول الجماهير. ومن الضروري بناء حرم جامعي على مستوى عالمي، وكليات فنية، ومعاهد للفنون التطبيقية، من أجل توفير تعليم عالي الجودة، وتخرج مهنين وقوة عاملة متخصصة، خاصة في المؤسسات الإنتاجية، يقع على عاتقها تسريع عمليات التصنيع والتحديث في جنوب السودان.

يجب أن تؤسس الثورة الوطنية الديمقراطية لسياسة قائمة على الأفكار والبرامج العملية، بدلاً عن الشخصية والمحسوبة السياسية كما حدث في جنوب السودان على مدى الثلاثة عقود الماضية. تظهر أهمية ومكانة الأيديولوجيا في الهندسة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية في جنوب السودان في عملية بناء الدولة القائمة على مبادئ الحرية، والعدالة الاجتماعية، والازدهار، والأخوة، وقيم احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، مما يسهم في محاربة ظواهر القبيلية، والفساد، والانحلال.

الثورة الديمقراطية الوطنية هي عملية تنطوي على مراحل مختلفة. ناقشت في هذا الكتاب فشل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في تحويل الحرب الأهلية إلى ثورة

وطنية ديمقراطية. ينبع هذا الفشل من حقيقة أن أجندة قيادتها لم تتمحور حول التغيير الاجتماعي، بل السلطة. حول الرئيس كير الصراع على السلطة في المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى صراع عسكري أشعل الحرب الأهلية، بينما رفض مشار تحويل العدوان العسكري إلى ثورة شاملة لشعب جنوب السودان بكل انتماءاتهم الإثنية والمناطقية، فاضطر إلى وقف الحرب والتفاوض على اتفاقية سلام مع الحكومة.

لم يصمد السلام الموقع في أغسطس 2015، بسبب رفض الرئيس كير مشاركة السلطة مع مشار. وقد أدت صعوبات التنفيذ لإذكاء نار الحرب مرة أخرى، وانهيار الاتفاقية. وبعد ما يقرب من عامين من المماطلة، والانتهازية، والتسويف، على أمل أن يقضي كير على خصمه عسكرياً، خرج وسطاء الإيقاد بما يسمى بالمنتدى عالي المستوى لتنشيط اتفاق تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان. شملت أهدافه إعادة الإلتزام بوقف إطلاق النار، والتنفيذ الكامل والشامل لنصوص الاتفاقية، ووضع جدول زمني منقح وواقعي لتنفيذ الاتفاقية، حتى بلوغ مرحلة الانتخابات الديمقراطية بنهاية الفترة الانتقالية. وضع المنتدى أهدافاً غير واقعية، لا سيما مدة الفترة الانتقالية (30 شهراً) قبل موعد الانتخابات. منح هذا الترتيب الرئيس كير فرصة أخرى لتمديد فترة ولايته التي تنتهي في مايو 2015، بعد أن مدّ فترته بعد شنه حرب ديسمبر 2013. ينبغي أن يضع الناس في اعتبارهم أنه دون تحول جذري في النظام الإثني، الشمولي، الديكتاتوري لن يكون من الممكن إجراء انتقال سلمي للسلطة، سواء عن طريق الانتخابات الديمقراطية أو الليبرالية.

تكمن أهمية المنتدى رفيع المستوى لإعادة تنشيط الاتفاقية في إمكانية فرض وقف دائم للأعمال العدائية، وجعل السياسة، والسياسة الديمقراطية خاصة، تحتل مركز الصدارة في الهندسة السياسية لما بعد الصراع، ووسيلة تخليص البلاد من المقاومة المسلحة الرجعية التي أنتجت أمراء الحرب، ونقل البلاد إلى ساحة النضال السياسي، تكون فيه للطاقت العقلية (الفكرية والمعرفية)، بدلاً من الجسدية (العنف والجيش) اليد العليا. ومع ذلك، يجب أن ننصبه إلى أن المنتدى وأي اتفاق ينشأ عنه قد أن يعيدان نفس الظروف التي أدت إلى قتال يوليو 2016.

يجب النظر إلى أي اتفاق تحققه القوى الاجتماعية والسياسية في المنتدى كمرحلة نضالية من أجل الديمقراطية، والحرية، والعدالة، والازدهار. لقد بلغنا هذه المرحلة بسبب إخفاق الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في بناء قواتها العسكرية وخلق برنامج سياسي من شأنه توحيد القوى الاجتماعية والسياسية التي تكافح ضد النظام الإثني، الكليبتوقراطي، الشمولي. يمثل ما يقوم به المنتدى فرصة لعودة القانون والنظام، وسيتمكن القوى السياسية الاجتماعية والديمقراطية من إعادة تجميع صفوفها، والتنظيم، من أجل مواصلة النضال وإكمال الثورة الوطنية الديمقراطية. إن القوى الثورية، لما في ذلك قوى الثورة الوطنية الديمقراطية، لن تتخلى عن أدواتها النضالية، بل تشحذها من أجل الهجوم النهائي على النظام. يجب أن تستغل القوى الثورية الفترة الفاصلة في الدراسة، والتعلم، والتنظيم، ووضع استراتيجيات وتكتيكات جديدة للصراع. وقد وضحت لنا التجربة الأخير إن

الجماهير مستعدة للتضحية من أجل قضية الحرية والعدالة. المهمة العاجلة هي العمل من أجل الوحدة التنظيمية والسياسية لقوى المعارضة، وبناء إجماع حول ائتلاف هدفه الديمقراطية وإنقاذ البلاد. يتكون التحالف، ونطلق عليه اسم الجبهة الوطنية الثورية الديمقراطية (NDRF) من جميع القوى السياسية الاجتماعية والديمقراطية والثورية في جنوب السودان. وهو كيان له بيان، وبرنامج سياسي، ودستور، يستخدم الأساليب القانونية والدستورية للنضال. وهو ما يعني ضرورة أن يكون لكل عضو مؤسس وجود قانوني مسجل لدى لجنة الأحزاب السياسية. إن تنظيم المجتمع والاقتصاد هو القصد من وراء كل ثورة هدفها تغيير ظروف التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي. والهدف الأساسي للثورة الوطنية الديمقراطية هو بناء دولة حديثة في جنوب السودان، ويعني ضمناً تطور مجتمع مثقف، وسلمي، ومتناغم، قائم على المعرفة في جنوب السودان. مجتمع يتميز بالأتمتة الفعالة للزراعة، والصناعة، والإنتاج، من خلال التطبيق الفعال للمعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. فالثورات الزراعية، والصناعية، والثقافية مكونات أساسية للثورة الوطنية الديمقراطية، بقيادة العناصر الثورية والوطنية من البرجوازية الصغيرة. ومن المهم التأكيد على «العناصر الوطنية» لأن البرجوازية الصغيرة بطبيعتها ليست طبقة مستقرة. وعلى حد تعبير أميلكار كابرال، لكي تقود البرجوازية الصغيرة الجماهير يجب أن تنتحر طبقياً، وتُبعث مع الفلاحين والعمال الثوريين. عندما اقترحنا تحويل الحرب الأهلية إلى ثورة وطنية ديمقراطية كان هدفنا هو تثوير

وإضفاء الشرعية على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، لأنها نشأت في ظروف تخترقها المذابح الإثنية، والانتقام، والثأر المضاد. كان من الضروري رسم خط بين الحرب الرجعية والثورية من حيث الأيديولوجيا، والأهداف السياسية الاستراتيجية، والتنظيم، وأساليب النضال، وبكل تأكيد القوانين واللوائح.

بدأت الثورة بالفعل في المناطق التي كانت فيها للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة السيطرة المادية على الأراضي والسكان. لكن هيمنة الجناح اليميني الرجعي في قيادته أعاق نمو الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الجماهير. وهكذا خاضت الحركة الشعبية- في المعارضة الحرب من أجل أهداف سياسية واهية، تتمثل في تقاسم السلطة وإصلاحات سطحية في النظام. واستندت التعبئة السياسية على عسكرة السكان دون توعيتهم سياسياً. وفي هذا السياق، فشلت الحركة الشعبية - في المعارضة في بناء مجتمع مُضاد يختلف عن المجتمع القبلي والمُضطهد في ظل النظام الشمولي. لن تسعى الثورة الوطنية الديمقراطية للقتال من أجل الاستيلاء على السلطة في جوبا فقط، ولكن لتغيير المجتمع بما يتوافق مع عملية هندسية اجتماعية وسياسية منتظمة.

لا يمكن توريث القيم، والمواقف، والثقافة المشتركة، بل هي نتيجة تطور وتنظيم القوى الاجتماعية للإنتاج. تكمن أهمية الثورة الوطنية الديمقراطية، تحت قيادة القوى الديمقراطية التقدمية، في وضع أيديولوجيا تُرسي وتعزز الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، مما يمنح الدولة الديمقراطية السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية. سيتم تدريب الناس على استيعاب هذه المفاهيم، والبدء

في ممارستها في أقرب وقت ممكن. يجب على قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية أن تترجم هذه الأفكار في برنامج وإطار سياسي، وفق استراتيجيات واضحة من أجل تحقيق الأهداف السياسية للثورة. تخضع المحتويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، لسياق زمني محدد. تكمن الأهمية الاستراتيجية للعمل العسكري في إضعاف قاعدة النظام الشمولي، وأجهزته العسكرية والأمنية القمعية، وتدميرها في نهاية المطاف. ومع ذلك، سيكون من الضروري مواءمة العمل العسكري والانتصارات ضد العدو مع العمليات الاجتماعية والسياسية، من حيث رفع مستويات الوعي الاجتماعي والسياسي. يجب بناء علاقات تضامن بين المقاتلين والجماهير، وكذلك مشاعر الوحدة وتجاوز الحدود الإثنية والمناطقية. والهدف من هذا هو تصحيح الأخطاء التي ارتكبت خلال حرب التحرير الوطني، عندما انقلب الجيش الشعبي ضد الأشخاص الذين ادعى أنه يحارب من أجل تحريرهم. يؤدي النضال المشترك ضد الديكتاتورية الاستبدادية الإثنية إلى تطور ثقافة وطنية مترفعة عن الإثنية، والعشائرية، والشوفينية، والتعصب. يضمن حدوث هذا خلو المستقبل ممن يتفاخر بتحريره الجماهير، وذلك كون الجميع قد شارك فعلاً في العمليات الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية التي أدت إلى تدمير النظام. بهذا تكون هذه الثورة مشروعاً تشاركياً.

الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج

يخشى اليمينيون، والنيوليبراليون، والمدافعون عن الرأسمالية في جنوب السودان من فكرة الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، التي تقترح تشكيلاً اقتصادياً، ويحاولون تجنب الحديث عنها. من الضروري شرح هذا المفهوم والفلسفة الكامنة وراءه. فالحقيقة الموضوعية هي إن جنوب السودان دولة متخلفة اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً. لا توجد مصانع خاصة، أو مخططات زراعية واسعة النطاق، أو خطوط سكة حديد، أو مصانع توليد كهرباء. ولن تكون موجودة في جنوب السودان، ببساطة، لأنه لا يوجد رأس المال اللازم لإنشائها. راكم الرأسماليون الطفيليون من السودانيون الجنوبيون ثروتهم عبر الفساد والسرقة الصريحة من الخزائن العامة، وبدلاً عن تطوير الاقتصاد الوطني والاستثمار فيه، خزنوا هذه الأموال المسروقة خارج البلاد.

تعيش الرأسمالية الطفيلية في جنوب السودان مرحلة تراكم، واستغلال، ونهب بدائي، دون الاهتمام بتوظيف المال المنهوب أو العمل على تجديد الثروات الطبيعية المستغلة، بينما تركز الكومبرادورية الرأسمالية العالمية اهتمامها في جني أرباح ضخمة بأقل تكلفة، من خلال وكلائها الإقليميين. ويتضح هذا في سعي رأس المال العالمي في الاستثمار في المواقع التي بلغت مستوى معين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث البنية التحتية المادية والمالية (البنوك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وذلك للحصول

على عائدات سريعة على الاستثمارات. لن يأتي أي مستثمر، مهما كان ثريًا، لإنفاق المال في جنوب السودان في حال اضطر لبناء الطرق وتوليد الكهرباء المطلوبة لتنفيذ مشاريعه، بل يفضلون التوجه لدول أخرى تتوفر فيها هذه المرافق، وبتكلفة أقل. و لن يأت مستثمر لإنشاء مصنع أسمنت من الأحجار الجيرية الضخمة في كويتنا، بسبب عدم وجود مشاريع طاقة. وهو ما يعني أن على حكومة جنوب السودان وحدها الاستثمار في البنية التحتية المادية (الطرق، والطاقة، ووسائل النقل) لتمكين تطوير واستغلال هذه الثروات.

يمنع الجهل والتحيز الناس من هضم مفاهيم معينة، وبالتالي يولد سوء تفاهم غير مبرر. من المهم أن نضع مفهوم الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في سياقها. يعنى هذا المفهوم سيطرة الدولة، وليس الطبقة الرأسمالية الطفيلية، ووكلائها الإمبرياليين، على وسائل الإنتاج، من أجل تغيير حالة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي لشعب جنوب السودان.

هذه هي المهمة التي تقع على عاتق قوى الثورة الوطنية الديمقراطية. وتتمثل رسالة هذه القوى في مخاطبة قضايا التخلف، على العكس من دُعاة الاقتصاد الليبرالي وأيديولوجيات السوق الحرة التي تُديم الفقر، والجهل، ومحركات الصراع الأساسية في جنوب السودان. لقد استمرت حالة الفقر والجهل هذه منذ الفترة الاستعمارية لأن البرجوازية الصغيرة المهيمنة التي ورثت الدولة الاستعمارية الجديدة غير قادرة على تطوير الاقتصاد. ليس ذلك فحسب، بل ربطت البلاد أيضًا بالكومبرادورية الرأسمالية

الإقليمية والدولية، الساعة لاستخلاص ونهب الموارد الطبيعية لجنوب السودان. يوضح هذا كيف بددت هذه الفئة خلال 12 عامًا أكثر من 50 مليار دولار أمريكي تلقتها جنوب السودان من عائدات النفط.

إن المعرفة الواضحة للإمبريالية، باعتبارها علاقة غير متكافئة تاريخية بين الدول الفقيرة (الجنوب) والدول الغنية (الشمال)، ضرورية في نقاش موضوع الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج. السمات البارزة في هذه العلاقة، الضرورية لعملية التحرر الوطني في جنوب السودان، هي أنها تسمح لبلدان الشمال الغنية والقوية بالتحكم والتأثير من أجل مصالحها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لجنوب السودان، وخاصة في ميدان تنمية واستغلال الموارد الطبيعية. يتضح هذا عندما ننظر في تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توجيه السياسات المالية والنقدية لحكومة جنوب السودان بين أعوام 2005-2015، وكانت النتيجة هي شل الشعب وترك الدولة مفلسة. وكان دور الطبقة الرأسمالية الطفيلية هي هذه العملية هو مساعدة مؤسسات بريتون وودز والكومبرادورية الرأسمالية الإقليمية والدولية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة وتمكين النظام الشمولي، الإثني، الكليبتوقراطي في عهد الرئيس كير. من المؤكد إن علاقة جنوب السودان بالإمبريالية العالمية، من خلال النخبة الرأسمالية الطفيلية من البرجوازيين الصغار، لا تولد سوى الفقر، والجهل، والأمية في جنوب السودان. أثبتت هذه الطبقة عجزها وعدم اهتمامها بقيادة تنمية هدفها انتشار الجماهير من الفقر المدقع. فقط من خلال سيطرة الدولة على

مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى، ستتمكن جنوب السودان وشعبها من الخروج من حالة الفقر هذه. ستوفر الدولة الموارد المالية والاقتصادية لتوفير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، والنقل، والاتصالات، بالإضافة إلى الخدمات الإرشادية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية. كما ستلتزم الدولة بتشديد البنية التحتية المادية لتحديث الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات. إن الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، وخاصة المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة، هو قرار سياسي وأيديولوجي للثورة. يقع جنوب السودان وشعبه في أسفل سلم التنمية البشرية، ولا يمكن الخروج من هذه الوضعية إلا من خلال مؤسسات، وجعلها في قلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال وضع أدوات وأطر التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في يد أجهزة الدولة، ما من شأنه تحقيق التنمية العادلة لجميع أنحاء البلاد. على عكس نموذج التنمية الرأسمالية، حيث تظل بعض المواقع خارج الرقابة، بسبب اهتمام الرأسماليين بجني الأرباح فقط، والاستثمار في ما يضمن تسريع الحصول على الأرباح.

الأرض هي أهم وسيلة إنتاج. ومسألة الأرض وملكيته جزء أساسي من الثورة الوطنية الديمقراطية. يؤكد الدستور الانتقالي لجنوب السودان (2011) على الملكية الجماعية للأرض، مما يعني استهجان العديد من المجتمعات للملكية الخاصة للأراضي. في مملكة شلو على سبيل المثال، يمتلك الملك الأرض بتفويض من شعب. ومع ذلك، هناك تناقض كامن في مسألة استخدام موارد الأراضي وملكيته، لا سيما في المناطق الزراعية-الرعية الريفية.

من أجل تجنب الصراع داخل المجتمعات، وبينها وبين الدولة، في المناطق التي تضم منشآت اقتصادية كبيرة، يجب على الدولة الوطنية الديمقراطية إصدار تشريعات تعزز الثورة الزراعية، والاستخدام الرشيد للأراضي، مع مراعاة المخاوف البيئية.

إن جنوب السودان مستعد لتحقيق ثورة ديمقراطية وطنية. الأمر الذي يظهر بوضوح في جهوزية العوامل الموضوعية في شكل التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للشعب، والذي يتجلى في فقره المدقع، وجهله، وأميته، وخرافاتِه. وقد أدت هذه الظروف إلى قمع وعي الشعب، ومنعه من الإدراك الصحيح للواقع الذي يطحنه. وزاد تعقيد المشكلة بعدما أجبرت الحرب الأهلية الحالية الناس على تسليح أنفسهم للقتال من أجل البقاء، مما يضيف عامل موضوعي آخر مهم لاندلاع الثورة.

إيقاد، المنتدى رفيع المستوى، الثورة الوطنية الديمقراطية

توقف النضال المسلح بقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة بحلول أبريل 2014. استمرت حالة الجمود العسكري هذه حتى بعد القتال داخل القصر الرئاسي في الأول من يوليو 2016. ورغم ضعف المعارضة المسلحة، فشلت الحكومة في تحقيق نصر عسكري كامل، لكنها أجبرت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة على الانخراط فيما يشبه حرب العصابات. لم تضاف جماعات المعارضة الأخرى، التي ظهرت بعد انهيار اتفاقية تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان، قيمة للمعارضة باستثناء الاقتتال الداخلي والارتباك. بالإضافة إلى اصطاد الجنود والسلاح من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة. كان ضعف المعارضة نتيجة مباشرة لغياب الأجنحة والأهداف المشتركة، مما أسهم في إضعاف موقفها من النظام الشمولي الإثني.

أدى ضعف المعارضة بقيادة الإقليم والمجتمع الدولي إلى السماح ضمناً لسلفا كير بحسم الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة عسكرياً؛ وشمل ذلك حبس مشار في جنوب إفريقيا. لكن رغم الهزيمة الواضحة لقوى المعارضة، تصاعد لهيب الحرب، وابتلع المناطق التي كانت آمنة. والنتيجة هي تفاقم الأزمة الإنسانية. ودون إدراك خطورة دعم الديكتاتور، اقترح إيقاد

فكرة المنتدى رفيع المستوى لإكمال تنفيذ اتفاق تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان. كان من غير المعقول أن يتحدث قادة إيقاد عن تنشيط الاتفاقية بينما لا زالوا يعترفون بشرعية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بقيادة كير وتعبان، وتصديق مزاعم تنفيذ الاتفاق. تمثلت نقاط ضعف وساطة إيقاد في انقسام قاداتها. لم يخف الرئيس الأوغندي موسيفيني انحيازه للرئيس كير. كان واضحًا إن هدف منتدى إيقاد رفيع المستوى، والذي نظر له مثقفو الدينكا، هو التأكيد على شرعية سلفا كير رئيسًا لجنوب السودان. استمد كير شرعيته من الاتفاقية الذي رفضه في بداية 2015، وأبطله في يوليو 2016 بمعاونة عملاءه في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة. إنتهى أجل الاتفاقية في 17 مايو 2018، رغم عدم تنفيذها. وما لم تدركه وساطة إيقاد هو أن كير لم يكن ليقبل أبدًا بأي تقاسم للسلطة، لأنه ملتزم بمشروع هيمنة إثنية على السلطة. وهو مشروع يستلزم إحداث اضطراب إنساني هائل للمجتمعات الإثنية الأخرى وإفكارها من خلال تدمير قاعدتها الاقتصادية.

شملت الأهداف المعلنة للمنتدى رفيع المستوى، ضمن جملة أمور، الإلتزام بوقف إطلاق النار الدائم، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة في حالة هجوم في جميع مواقع الحرب. لم تتوقف الحكومة أبدًا عن القتال منذ 15 ديسمبر 2013، وإستمرت في الهجوم باستخدام تشكيلة متنوعة من الميليشيات القبلية التابعة لها وحركات تمرد شمال السودان. علاوة على ذلك، فإن الرئيس كير غير مهتم باتفاقية سلام يشارك فيها السلطة مع مشار أو أي

زعيم متمرد آخر، مما يعني وجود شرط مسبق يؤجج الحرب إلى ما لا نهاية. تهدف وساطة إيقاد إلى تحقيق التنفيذ الكامل والشامل لإتفاقية تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان بأي شكل وطريقة، لكنها في جوهرها ظلت تحمي كير من الجرائم الغادرة والشائنة التي ارتكبتها نظامه. على سبيل المثال، كانت الأطراف بالفعل في عملية تنفيذ للاتفاقية عندما هاجم الرئيس كير سكن مشار ومواقع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في العاصمة جوبا. وكما قال رئيس وفد الحكومة للمنتدى، نبال دينق نبال، في بيانه الافتتاحي مع بدء التفاوض «لا يمكننا تحمل نفس تشكيل السلطة السابق وعودة النائب الأول السابق في منصبه مرة أخرى، وإلا فإن ديسمبر 2013 ستتكرر مرة أخرى». كان هذا تهديدًا أن الحرب ستندلع مرة أخرى إذا فرضت وساطة إيقاد مشار على كير مرة أخرى مثلما فعلوا في 2015. لقد كانت توقعات إيقاد للمنتدى رفيع المستوى غير واقعية، خصوصًا في إصرارها على التنفيذ الكامل والشامل للاتفاقية.

وعلى ذات المنوال، لم يكن من الممكن وضع جدول زمني واضح و واقعي قابل للتنفيذ حتى موعد الانتخابات الديمقراطية بنهاية الفترة الانتقالية. من الواضح أن فكرة الانتخابات الديمقراطية في بيئة لا تستطيع فيها الأطراف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار هي احتمال غير قابل للتنفيذ. يؤكد هذا أن وساطة إيقاد افتقرت إلى تفكير استراتيجي مستقل حول الوضع في جنوب السودان باستثناء ما تقدمه الحكومة لدبلوماسيها وبيروقراطييها. في الواقع، لم يبن مبعوثو إيقاد الخاصين مشاوراتهم مع الأطراف على تحليل ذكي

للوضع أو فكرة واضحة عما يريدون تحقيقه من خلال المنتدى رفيع المستوى. كان بإمكان معرفة واضحة بالسياق دفع وساطة إيقاد إلى مطالبة الأطراف وأصحاب المصلحة بتقديم أفكار حول كيفية حل الأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإنسانية الأليمة في البلد. وبالتالي، بدلاً من مناقشة قضايا الحكم وتقاسم السلطة، كان ينبغي على اجتماع أديس أبابا مناقشة تنفيذ البرنامج السياسي الذي وضعه الأطراف.

ماذا بعد المنتدى المنشط رفيع المستوى؟ هذا سؤال محوري في المرحلة التي يدخلها جنوب السودان، سواء كان هناك اتفاق سلام أم بدونه. أرادت إيقاد أن يكون ختام المنتدى الرفيع المستوى هو اجتماع مباشر بين الرئيس كير ومشار. وكان الصراع السياسي على السلطة هو الموضوع الرئيسي منذ عام 2013. إن وجود عدد هائل من اليمينيين داخل الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة يخنق العمل النضالي من أجل الثورة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الصراع لا ينتهي بمجرد توقف القيادة عن خوض النقاش. فطالما محركات النزاع قائمة من المرجح أن يُعاد إنتاج الأزمة. ومن هنا تأتي ضرورة وجود خيار الثورة الوطنية الديمقراطية على جدول أعمال القوى التقدمية والديمقراطية في جنوب السودان، وفرض وجودها في مركز الخطاب الاجتماعي والسياسي عاجلاً أم آجلاً. مع الوضع في الاعتبار الاستفادة من المنتدى المنشط رفيع المستوى وضغط المجتمع الدولي، في تهيئة البيئة المناسبة لتوقيع اتفاق سلام، يحترم فيه المقاتلون وقف الأعمال العدائية، ويلتزمون بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

قد يفيد الانفراج المتوقع القوى السياسية الاجتماعية والديمقراطية التقدمية من إعادة التجمع والتنظيم، ومواصلة النضال من أجل التغيير الاجتماعي. لا تزال العوامل الذاتية ومحددات الثورة الوطنية الديمقراطية ضعيفة مع غياب القيادة اللازمة. ومع ذلك، ستؤدي الديناميكيات السياسية الداخلية في جنوب السودان، والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، إلى ظهور قيادة تدفع العملية الثورية خطوة إلى الأمام. كما أن الحاجة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتغيير ظروف الفقر، والجهل، والامية، ستخلق وعيًا اجتماعيًا وسياسيًا يمكّن الناس من المطالبة ليس فقط بظروف معيشية أفضل وخدمات اجتماعية كافية، ولكن أيضًا تحديد ماهية نظام الحكم في البلاد، في سياق تطوير القوى المنتجة الوطنية، مما يعزز روابط الحرية، والعدالة، والأخوة، وتلاشي الروابط الإثنية، وبالتالي، توحد الجماهير على أسس مختلفة، وتقدمية وغير شخصية.

ما العمل؟

إن النضال من أجل التغيير الاجتماعي ليس قصة سهلة، خاصة في وضع مثل جنوب السودان، حيث تسيطر عصابة يمينية بدائية على الدولة، والمجتمع والاقتصاد، مع انتشار الفقر والجهل اللذان تستغلها الكارتلات اليمينية لضرب التعاضد بين الناس، وتقسيمهم على أسس إثنية ومناطقيّة، وشغلهم عن قضيتهم، وغرس الفتنة فيما بينهم. شهدنا ذلك في المدارس والجامعات، حيث قام النظام بتشجيع الجمعيات الإثنية، والعشائرية، والمحلية، وموئيلها بهدف تقسيم الناس وإفساد تضامنهم. كان القتال في جامعة جوبا بين تنظيمات اجتماعية تنتمي للدينكا ضد جمعيات تنتمي للاستوائيين، جزءاً من هذه السياسة. وقد تكرر ذلك في جامعة بحر الغزال في مدينة واو.

حتى المجلس التشريعي لجنوب السودان، أحد أركان الدولة، ليس بمنأى عن المشاعر الإثنية. تسبب صراع القوة الطائش داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان في استحالة تطوير نظام حكم يعترف بالجدارة في التعليم، والخبرة المهنية، والممارسة. سعى القادة إلى طرق مختصرة توصلهم إلى مواقع السلطة، وعملوا على إحباط أي نظام يشجع أو يعزز الشفافية في المجال العام. وفي عام 2009، رفضت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان المبادئ التوجيهية في تحديد كوادرات الحركة بالمجلس التشريعي. وكانت النتيجة أن انتُخب أفراد أميين لم يبارح أفقهم العقلي والفكري القرى التي

جاؤوا منها. وبسبب الجهل والميل الإثنيّ الصريح، لم يتمكن المجلس التشريعي من إنجاز عمله في الإشراف ومحاسبة السلطة التنفيذية، بمن في ذلك الرئيس، الشيء الذي كان سيمنع اندلاع الحرب الأهلية دون شك.

استغلت النخبة السياسية في جنوب السودان، كما هو الحال في بلدان أخرى، جهل الجماهير لمصالحها الأنانية، خاصة خلال الانتخابات. إن الجماهير على استعداد للتضحية بكل شيء، حتى أرواحهم، من أجل «ابن» المنطقة. بينما هو في الواقع ابن الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تتغذى على دماء الجماهير. لا تضع البرجوازية الصغيرة أي اعتبار للفقراء والمضطهدين. هي طبقة تركز جل اهتمامها في السلطة والثروة، ولن تتردد في إقحام الجماهير في حرب حامية تحت ستار القبيلة، بينما ترغب فقط في حماية مناصبها وثرواتها. لنأخذ تعبان دينق قاي مثال. لقد حث جنود النوير في الحرس الرئاسي على القتال ضد الدينكا في 15 ديسمبر 2013، بينما هو الآن النائب الأول للرئيس كير. جميعهم من نفس الطينة. سرعان ما نسوا عشرات الآلاف من النساء، والأطفال، والمسنين الذين قتلوا في هذا الجحيم. لن تتضرر النخبة خلال صراعها على السلطة، نشهد فقط يموت الأبرياء.

إن الأزمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعانيها جنوب السودان ليست حصرية عليه، هي تتجلى في كل مكان يوجد فيها انقسام حاد في توزيع الثروة والفرص، في السياقات حيث يوجد عدد قليل «يملكون» كل شيء مقابل عدد ضخم «لا يملكون» أي شيء. تحاول النخبة السياسية قصارى جهدها في طمس هذا التمييز

الحد باستخدام الأجندة الإثنية من أجل بلوغ السلطة. يثون السذاجة وسط الجماهير الجاهلة والفقيرة، ويخبرونهم كذباً أنه «قد حان دوركم كي تأكلوا طيب الطعام»: بينما يأكلون بمفردهم في فنادق فاخرة بعيدة عن أنظار الجماهير بعد توقيعهم على معاهدات وقف المعارك. وفي هذا لا يوجد فرق بين الحكومة والمعارضة، إذ تتصرف البرجوازية الصغيرة بنفس الطريقة، وتستخدم فن الخداع لترضية طموحها في السلطة.

تكفي نظرة خاطفة على جماعات المعارضة لمعرفة افتقارها أجندة واضحة للتغيير. تتحدث كل برامجها وبياناتها عن السلطة وكيف تُدار الحكومة. وغالباً ما يفشلون في وضع خطة تحقق الهدف بعد وصولها سدة السلطة. كيف يمكنهم إدارة ما بعد الصراع وهم لا يفقهون شيئاً في السياق الاجتماعي والاقتصادي لجنوب السودان؟ تعاني هذه البرجوازية الصغيرة فقراً أيديولوجياً، ولا يفهم طبيعة أزمت جنوب السودان سوى الجناح اليساري من البرجوازية الصغيرة (الماركسيين، والشيوعيين، والاشتراكيين، والديمقراطيين الاجتماعيين) وهم من يعول عليهم في قيادة جنوب السودان صوب طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووضع الجماهير في مركز عمليات الهندسة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدولة. هذا هو جوهر عمل هذا الجناح ودوره في الثورة الوطنية الديمقراطية.

ينقلنا هذا إلى السؤال البلاغي: ما العمل؟ هناك مهام كبيرة وصعبة تنتظر القوى الديمقراطية الثورية في جنوب السودان. أولاً، رفع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي، إذ من المستحيل القيام

بثورة دون إلغاء العقول القديمة والأفكار الرجعية. يجب أن يتم ذلك من خلال التنوير والتعليم السياسي للجماهير، باعتبارها الوسيلة الأهم في محاربة الشوفينية، والإثنية، والتعصب، وتوحيد جماهير شعبنا. يتوقف نجاح حملة التنوير هذه على تحقيق السلام، والاستقرار، وسيادة حكم القانون، لتمكين الناس من ممارسة حرياتهم، والتمتع بالحقوق المنصوص عليها في الدستور. بصفتنا وكلاء التغيير الاجتماعي يجب علينا القيام بهذه المهمة بالالتزام واجتهاد.

المهمة الثانية الأكثر أهمية هي التنظيم. من المستحيل القيام بعمل سياسي دون تنظيم سياسي. إنه أمر أساسي لنجاح الثورة. يجب أن نفهم التنظيم في سياق كونه وسيلة للعمل، حيث تقوم القطاعات المختلفة - نساء، وشباب، ومزارعين، ورعاة، ومنتقنين - بتنظيم مجالاتهم التجارية والمهنية، للعمل على تحقيق الهدف المشترك: تحرير شعبنا من الفقر، والجهل، والامية، والخرافات. هذا يمثل، ويعكس واقع «الوحدة في التنوع». وهو ما يؤكده الديالكتيك، أن الأجزاء تشكل الكل، بينما الكل هو انعكاس لأجزائه. لا يمكن التقليل من أهمية التنظيم، فهو أساس الوحدة والانضباط الأيديولوجي في كل حركة أو تشكيل اجتماعي وسياسي. كما أن التنظيم يضمن الالتزام والإستعداد للتضحية.

إن النضال من أجل تنفيذ مشروع الثورة الديمقراطية الوطنية ليس منفصلاً أو مختلفاً عن النضال اليومي لشعبنا من أجل حقوقه وحرياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي نص عليها الدستور. لم يكن النضال من أجل التغيير الاجتماعي ممكناً

في بيئة النضال المسلح وعسكرة المجال السياسي، وهو ما عزز فشل قيادة الحركة/ الجيش الشعبي خلال حرب التحرير الوطني، بسبب تفضيلهم العسكرية على الفكر والسياسة. لقد جعلت النخبة مفاهيم المقاومة المسلحة مجرد سلم للسلطة، دون مراعاة المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للجماهير. بحيث يجعل كل من يعتلي المسرح السياسي من نفسه رئيسًا وقائدًا عامًا، حتى إن كان دون ثقل أو قوة تدعمه. يجب أن يكون واضحًا من البداية أن الانفراج المتوقع في حالة نجاح المنتدى المنشط رفيع المستوى في مهامه يجب أن يُوظف لتأسيس نظامًا سياسيًا يسمح بحرية التنظيم والتعبير، حتى تتسنى للقوى السياسية إستغلال الفرصة في نضالها، ومن ثم التخلي النهائي عن الكفاح المسلح لصالح الكفاح السياسي.

من الأمور الحاسمة في تحديد نجاح المنتدى في مهمته، هو احتمال تعنت كبير وعناده في رفض مشاركة مشار في الحكومة الانتقالية. وهو الوضع الذي يعني استمرار الحرب إلى ما لا نهاية. لذا من الضروري دراسة هذا الإحتمال والخروج بإستراتيجيات مناسبة لمخاطبته.

الخاتمة

قصة رحلتي إلى وعن الحركة الشعبية- في المعارضة

لا يقاس الإنسان بمواقفه في القضايا العادية بل في أوقات
الشدة والجدل الأخلاقي.

- مارتن لوثر كينغ⁽¹⁾

يتمحور النشاط السياسي حول التغيير و يمكن للنضال من أجل
التغيير الاجتماعي الإيجابي أن يكون إغراءً شخصياً أو مصدر إلهام سياسي.
فما يقود الناشط السياسي لنصرة أي قضية، ليس الموقف الشخصي أو
المكسب المادي، بل الظلم الذي يدفع المرء للعمل على تغيير أسبابه.
ليس من المبرر أن تبقى غير مبالي في المواقف التي تثير المشاعر
الإنسانية. ومن غير الملائم إلقاء اللوم أو انتقاد من يحتجون على الظلم.
سأروي هنا قصة انضمامي إلى تمرد ريك مشار، ولن أنقبل أي
توبيخ بخصوصها، لأن أحداث ديسمبر 2013 كانت كافية أن تثقل
الروح بالحزن، لدرجة بات معها من المستحيل البقاء في موقع
الحياد. كان منظر الشاحنات وهي تحمل جثث الآلاف من النوير
الأبرياء نقطة تحول بالنسبة لي. حتى الآن لا توجد أرقام رسمية
لعدد القتلى، لكنني متأكد أنها تتجاوز بكثير الأرقام المتداولة.
بأخذ شهادات الأقارب الناجيين من المجزرة وبعض شهود العيان،
أعتقد أن عدد القتلى في جوبا يتجاوز 24000.

(1) Quoted from James Comey, A Higher Loyalty: Truth, Lies, and Leadership
(New York: Flatiron Books, 2018).

رفض العديد من زملائي من قبيلة شلو (الشلك) قراري بدعم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة، بمن فيهم ابن أخي الجنرال جيمس بوقو، والذي قتلته ميليشيات دينكا فدانق لاحقاً في عام 2015. حتى إنهم ذكروني شقيقاتي، بيرو وسيرو نيابا، اللتان دُبحتا، مثل العديد من الشلو الأبرياء، على يد الجيش الأبيض في ملكال في فبراير 2014. إلا أنني كنتُ أنظر إلى المصير المشترك لجنوب السودان. كما كان قراراً يتناقض مع النقد الذاتي الذي اتخذته بشأن انضمامي إلى التمرد ضد قيادة الدكتور جون قرنق للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان الناصر في أغسطس 1991 (نيابا، 1997).

في المواقف الحرجة، مثل أحداث 16 و 19 ديسمبر 2013، يصعب التصرف بشكل عقلائي أو بحذر، أو التفكير في الإهتمام بالنفس والعائلة. لم يخطر ببالي حينها أنني أعرض نفسي وعائلتي للخطر عندما واصلت كتابة وإجراء مقابلات إذاعية حول الأحداث الرهيبة. كاد أمن الدولة أن يرفض السماح لحفيدي نيابا، البالغ من العمر ستة أشهر، بالصعود على متن طائرة متوجهة إلى كينيا عبر مطار جوبا. وعلمتُ لاحقاً، أن الرئيس كير أمر قواته بحماية شخصي ومدام ريببكا نياندينق دي مايور. لقد كُنَّا تحت المراقبة الأمنية منذ المؤتمر الصحفي لمشار وأعضاء المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان الذي عقد في 6 ديسمبر.

وفي يوم الاثنين 16 ديسمبر، اعتقلت الشرطة جميع الرفاق الذين شاركوا في المؤتمر الصحفي، بل وقام بعضهم، مثل جون لوك جوك، بتسليم نفسه لمركز شرطة بولو ك بمجرد علمه أن

الشرطة تبحث عنه. كان كل من مشار، وأنجلينا تنج، وتعبان دينق قاي، وألفريد لادو قوري قد هربوا حينها. كنتُ حُرًّا طوال تلك الفترة، وفي تواصل مع العالم الخارجي عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حتى أنني أجريتُ بعض المقابلات مع بي بي سي. كان الوقت عيد الكريسماس، وأنا أجري مقابلة مع الإذاعة الوطنية العامة، ومقرها واشنطن، عندما أحاطت أربع سيارات تويوتا محملة برجال مسلحين برشاشات، تحت قيادة اثنين من كبار ضباط الشرطة، مقر إقامتي. بذل الضابط قصارى جهده لكبح جماح الشرطة وتفادي حدوث اضطراب داخل المنزل بينما خرجتُ لأعرف سبب وجودهم.

- «نحن هنا لاصطحابك معنا»، قال اللواء سعيد شاؤول وهو يقدم التحية العسكرية

- سألته، «لماذا تؤدي التحية العسكرية لمعتقل؟».

- أجب، «لأنك وزير»

كان وزير الداخلية، أليو أنيانق أليو، قد هاتفني قبل أربعة أيام وأخبرني أنني قيد الاعتقال، وأن الشرطة في طريقها لمنزلي، لكنهم لم يأتوا. علمتُ لاحقًا أن أليو كان عازمًا على اعتقالني أو تصفيتي، مثلما أراد قتل الآخرين. ويقال إنه قابل الرئيس كير وأخبره بنيته إعتقالي مثل بقية الرفاق، فقال له الرئيس سلفا: «إذا أراد أدوك الاستشهاد، فلن يتم الأمر على يدي». أعتقلتُ، وقضيت أمسية عيد الميلاد بصحبة زملائي السابقين في مجلس الوزراء السابق. كانت نزهة سياسية لطيفة.

كانت نزهة بالمعنيين المجازي والحرفي. ففي ظهيرة اليوم التالي، جاء ضابط الأمن وأخبرنا أن ضيوف رفيعي المستوى في المكان لزيارتنا. اتضح لاحقاً أن الضيوف هم رئيس الوزراء الإثيوبي هاييلي مريم ديسالين، والرئيس الكيني أوهورو كينياتا، مع وزراء خارجية الدولتين، والطاقم الأمني لكليهما، برفقة الوزيران د. برنابا مريال بنجامين، الشؤون الخارجية، وأليو أنيانق أليو، وزير الداخلية. لا بد أنهم كانوا في جوبا تلبية لدعوة الرئيس كير لحضور الجلسة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات إيقاد، المقرر عقدها في 27 ديسمبر في نيروبي، ثم استأذنوا الرئيس كير في مقابلة «مُخططي الانقلاب».

تحدث زعيما إيقاد عن مدى انزعاج الإقليم بشأن الوضع السياسي المتقلب في جنوب السودان. ووعدوا ببذل قصارى جهدهم لحل القضايا وإعادة البلاد للوضع الطبيعي. كما أكدوا أن محنتنا لن تستغرق وقتاً طويلاً. تحدث إنابةً عنا كلٌّ من فاقان أموم، ودينق ألور، وجون لوك، وحاولوا تأكيد براءتنا، والتأسف على الخسائر الفادحة في الأرواح، وتدمير الممتلكات، وكذلك تطلعنا لتدخل قادة المنطقة في مساعي حل الصراع. أمضينا الأمسية في مزاج مرح، معتقدين أن تدخل المنطقة سيعجل بإنهاء الصراع.

عند حوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي، الموافق الأربعاء 27 ديسمبر، جاء اللواء سعيد شاوول ليلغني إنه سيعيدني إلى منزلي، وإن اعتقالي كان خطأً، وإنه مُجبراً على مرافقني لمكتب الوزير أولاً. أخبرني أليو عندما قابلته إن الرئيس أمر بعودتي إلى منزلي لأنني بريء.

سألت الوزير عن سبب اعتقاله، وأجابني أنه بسبب حضوري المؤتمر الصحفي للتحضير للإنقلاب الذي عُقد يوم 6 ديسمبر. عدتُ وسألتُه عن عدم اعتقاله في نفس اليوم مع البقية طالما كان حضور المؤتمر الصحفي هو السبب. تحجج أليو بعدم معرفة الشرطة مكان سكني.

ولأن جهل الشرطة لمكان إقامتي في جوبا عذرًا غريبًا، علمتُ أن الجدول مع الوزير أليو لن يفيد أبدًا. قررتُ المغادرة. أوصلتني دورية شرطة لحيّ الجبل حيث أسكن في قطعة أرض مساحتها 20 × 20 مترًا. سأروي قصة منزلي يومًا ما. بعد ثلاثة أيام من لقائي أليو أتيانق في مكتبه، أمرني ضابط أمن بالنزول من متن طائرة متجهة إلى مدينة دبي، حيث كنت أنوي الانتقال بعد حصولي على تصريح إقامة وعمل لمدة ثلاث سنوات في إمارة الشارقة. صادر رجل الأمن جواز سفري، وأخبرني أنني قيد الإقامة الجبرية لأنني أكتب ضد الحكومة.

بعد تدخل قادة إيقاد، أطلق الرئيس كير سراح سبعة من السياسيين الـ11 المعتقلين: دينق ألور، وجون لوك، وكوستي مانبيي، والدكتور سيرينو أوفوه هيتينق، وقير شوانق، ومدوت بياريل، وشول تونق مايي. سمح لهم بالسفر إلى كينيا، حيث استضافتهم الحكومة في نيروبي، بينما ظلّ أربعة رفاق في المعتقل، وهم: باقان أموم، والجنرال أويي دينق أجاك، ود. مجاك دي أقوت، والسفير إيزيكيل لول قاتكوث. وقررت الحكومة فتح قضية ضدهم. كانت لحظة مربكة بالنسبة لي: لم أكن جزءًا من المعتقلين السياسيين ومع ذلك كنتُ قيد الإقامة الجبرية. تم تقديم المعتقلين الأربعة

إلى المحكمة، ولكن سرعان ما وضح أن الحكومة تخسر القضية، وبالتالي، قررت سحبها. أُطلق سراح الأربعة، وسمح لهم بالسفر إلى كينيا. في المطار، وبينما نتجه نحو طائرة نيروبي، أخبرني مسؤولون حكوميون كينيون كانوا يرافقون القادة الأربعة أنني لستُ جزءاً من صفقة السماح للمحتجزين السياسيين بالسفر إلى نيروبي. تركني زملائي في المطار، متسائلين عن وضعي، وما الذي يمكن فعله لإخراجي من الإقامة الجبرية.

قررتُ تحدى أمر الإقامة الجبرية في منزلي في حيّ الجبل. كنتُ أخرج بعض الأحيان لمقابلة الأصدقاء، أو حضور المناسبات وطقوس الجنازات الخاصة بالأقارب والأصدقاء، أو تناول وجبة في سنترال بوب حيث تذهب النخبة لتزجية الأوقات و شرب قنينة بيرة أو اثنتين. أتذكر مقابلاتي مع أشخاص يتسألون عن «متى عدتَ؟». السؤال الذي كنتُ أجيبه دائماً بالتوضيح إنني «لم أذهب إلى أيّ مكان». وفي إحدى الأيام، قال شخص لم يصدق إجابتي: «بيتر، لا تكذب. لقد كنتَ تتحدث على «بي بي سي»، وكتبتَ مقالات مثيرة في وسائل التواصل الاجتماعي. إن كنتَ لا تزال هنا فعلاً، يجب أن يكون سلفا كير شخصاً جيداً!». كان من المؤسف كيف أن الظروف الصعبة يمكن أن تغير الناس بسرعة. وضح لي من موقف البعض أنه إذا قرر سلفا كير قتلي بسبب احتجاجاتي اللفظية والإلكترونية، فمن المؤكد أن ذلك سيكون خطأي؛ أو بعبارة أخرى، أنني سأكون دمرتُ حياتي طوعاً!.

كانت المنطقة من حيّ الجبل حيث أسكن واحدة من أكثر المناطق تلوثاً في جوبا. لم يهتم مجلس المدينة أبداً بنظافة هذه

البيئة. انتشرت القمامة، والدخان، والضوضاء، والروائح الكريهة بدرجة لا تطاق. ورغم كوني وزيراً في الحكومة، لم يستجيب مجلس مدينة جوبا إزاء احتجاجي المتواصل على تلوث المنطقة. تغير هذا الوضع فجأة بعد قتال ليلة 15 ديسمبر. وتم «تطهير وتعقيم» المنطقة الواقعة بين مقر الجيش ومكتب الأمن القومي. اختفت الأكواخ التي ترشح بموسيقى الجاز، وترشح بالدخان والضوضاء، كما اختفت بيوت الدعارة والبارات غير المرخصة المحيطة بمنزلي في اليوم التالي للقتال بينما حزم التجار والباعة الأوغنديون أمتعتهم وعادوا إلى ديارهم.

تيقنت أنني سأتسبب في موتي إذا سمحتُ للضغط، والاكنتاب، واليأس، والغضب بالتسلل إلى روحي. حاولتُ تفادي كل هذه طوال فترة الستة أشهر وأنا في الإقامة الجبرية في منزلي بحيّ الجبل. لم يخاطر سوى الأصدقاء الحقيقيون بزيارتي خلال هذه الفترة، حتى إنني أتذكر يوم خرجتُ في نزهة إلى سنترال بوب وهرب من لقاء زميل سابق: لم يكن يريد أن يراه الناس (تُقرأ الأمن) برفقتي. في غضون الثلاثة أشهر الأولى خلال الإقامة الجبرية، تمكنتُ من تدوين كتاب وضحتُ فيه بالتفصيل، ما حدث في الفترة التي سبقت انفجار 15 ديسمبر، وذكرتُ في مقدمته أنني سأكون محظوظاً في حال طُبِع الكتاب وأنا على قيد الحياة. دونتُ هذه الخاطرة لأننا نجونا بالفعل من ثلاث حوادث إطلاق نار كثيف في المنطقة: كان الأول في ليلة 15 ديسمبر؛ والثاني تبادل نيران بين جنود الجيش الشعبي؛ والثالثة عندما هاجم الجيش الشعبي منازل ثلاثة من كبار ضباط النوير: سيمون قاتويج دوال، وتوماس

مابور دوال، وغابرييل قاتويج شان الشهير بـ(تانغينج). كان سماع إطلاق النار طوال الليل والنهار، ومشهد دبابة T-72 المتوقفة على بعد أمتار قليلة من منزلي، يتخلله ملل الإقامة الجبرية.

زاد هذا الخطر المستمر من رغبتني في الخروج من جوبا، خصوصاً عندما رفض مدير عام الأمن القومي استعادي جواز سفري، عندما رغبتُ في السفر إلى نيروبي بعد عملية أُجريت لزوجتي. وعلى الرغم من مغادرتي المنزل لبضع ساعات والتجول في المدينة، إلا أنني مُنعتُ من مغادرة جوبا. كما لم ترق لي فكرة التوجه لمعسكرات حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة. وفي إحدى الأيام، بينما استمع لمحطة إذاعية تبث في جوبا، علمت بوفاة البروفيسور بول كولوك في الولايات المتحدة. وهو زميل ورفيق نضال منذ أيام دراستنا الجامعية. عرفتُ أن وفاته نُقلت إلى جوبا، و في طريقها للدفن في مسقط رأسه برومبيك. ذهبتُ لحضور الصلوات في جوبا، وأتيحت لي الفرصة للتحدث. في نهاية خطابي طلبتُ من العائلة تأمين مقعد لشخصي على متن الطائرة التي ستأخذ الجثمان إلى مدينة رومبيك، ووافقت الأسرة على الطلب بعدما عرف مجتمع أقار في جوبا العلاقة الوطيدة التي ربطتني بالفقيد.

تقررت الرحلة يوم الجمعة 27 يونيو. ناقشتُ موضوع رحلة رومبيك مع زوجتي التي عادت من رحلتها العلاجية في كينيا. ودعمت ذهابي. ثم اتصلتُ بصديق في نيروبي لإبلاغه أنني سوف أسافر إلى رومبيك. فكر لوهلة، ثم أخبرني إن بمقدوره ترتيب طائرة تنقلني من هناك في حال أردتُ مغادرة البلاد. وربطني في الحال بالشخص الذي سيرتب رحلتي فور وصولي.

وصلت مطار جوبا حاملاً حقيبة سفر توشي بإقامة طويلة ، مع العلم أن طائرتنا ستعود إلى جوبا في نفس اليوم. حاولت التبرير أن من الضروري بالنسبة لي حمل أشياء معينة في الحقيبة، لكنهم لم يصدقوا حجتني. شعرتُ أنني مجبر على إخبارهم عن تجربتنا في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتحجج أننا في موسم الأمطار، وقد يحدث ما هو غير متوقع. انطلقنا متأخرين قليلاً، وبعد وصولي رومبيك تحركتُ صوب مكان الدفن. وبعد مراسم الدفن، أقلعت الطائرة نحو جوبا قبل أن تعود بعد 15 دقيقة فقط، بسبب أعمال الصيانة اليومية في مطار جوبا. على أن تستأنف الرحلة صباح اليوم التالي.

أمضينا الليل هناك. لم أستطع التوراي عن الأنظار حتى لا أفضح نفسي وتشعر المجموعة أنني أخطط لأمر ما. لم أكن متأكدًا مما إذا كان أي شخص في حكومة ولاية البحيرات يعرف نية هروبي من جوبا. قضيتُ يوم السبت في الغرفة، لا أخرج إلا للطعام حتى انتهيت من ترتيب الأمر مع صديقي في نيروبي. أذكر أننا تجنبنا المكالمات التلفونية، واستخدمنا تطبيق سكايب، حتى حصلتُ على جميع التفاصيل، من رقم تسجيل الطائرة وإسم الطيار.

يوم الأحد هو يوم جيد للأنشطة السرية. أعتقد أنه اليوم الذي لا تستيقظ فيه حكومة جنوب السودان ومؤسساتها قبل الساعة 11 صباحًا، ويذهبون إلى الكنيسة مباشرة. كان مصدري قلقي الحقيقي هو وجود ضابط الأمن في مهبط الطائرات. لكن اتضح أنه هنا فقط لتحصيل الرسوم من الطيار. أقلعنا دون توقف لمدة خمس ساعات ونصف الساعة من رومبيك إلى مطار

ويلسون في نيروبي. كانت رحلة غير قانونية بكل المقاييس، بل تُعتبر خيانة لأنها انتهكت أمن جنوب السودان في تحدٍّ لحظر السفر المفروض عليّ بأوامر من كير. علمتُ لاحقًا أن الأجهزة الأمنية أطلقت العنان لغضبها على الطيار الكيني المسكين ومديره الأوكراني، الذين أمضوا نحو شهرين في الزنازين.⁽¹⁾

لاحظتُ لاحقاً سخرية المسألة. لقد سافرتُ خارج البلاد من رومبيك هاربًا من الأمن القومي بكل سهولة، والتي يجب أن تكون مهمة مستحيلة مع الوضع في الاعتبار أن وحدات الأمن القومي لا بد أن تكون على أهبة الاستعداد في جميع أركان البلاد للقبض على كل من يحاول الهروب عبور الحدود دون تصريح. وهو ما يجعلنا نؤكد أن الأمن القومي لا ينجز المهام التي أسّس من أجلها، وهي حماية البلاد من التهديدات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية، من خلال جمع المعلومات وتحليلها بعناية. إن الأمن القومي في جنوب السودان، على عكس نظرائه في العديد من البلدان، يعمل فقط على خدمة وحماية الرئيس، وينشط في العاصمة فقط. ولا وجود له خارج العاصمة. وهذا يفسر كيف تمكنتُ من السفر من رومبيك إلى نيروبي، ويدفعني لطرح تساؤلات عن عدد المواطنين والأجانب الذين فروا من البلاد بهذه الطريقة، منتهكين الأمن القومي.

يعتقد البعض أن وظيفة الأمن القومي هي تخويف وإبتزاز ضحاياهم من المواطنين والأجانب. بينما يستمتع أفراد الأمن

(1) أبلغني بذلك الجنرال لازاروس سومبيو، مبعوث إيقاد الخاص للهيئة بمحادثات السلام في جنوب السودان، عندما التقينا في أديس أبابا.

بإقامة ووجبات مجانية، وأحياناً بعلاقات جنسية غير مشروعة في الفنادق والنزل. كما أنهم موجودون في كل مشروع خاص أو عام، ويكشفون عن أنفسهم دائماً كضباط أمن، ربما لتغطية عمليات الاحتيال المالية واسعة النطاق التي تحدث تحت أعينهم. في معظم الحالات هم عملاء للفساد، وبالتالي يخلقون حالة من «انعدام الأمن الوطني»، بالنظر إلى عدد مقاولي رعاة البقر الذين اختفوا بملايين الدولارات نقدًا. رغم أنني سافرتُ إلى مدينة رومبيك في بادرة احترام لصديقي وزميلي، لكنني استغلتها أيضًا لإخراج من منعوني السفر، وأجبروني على النزول من طائرة متجهة إلى دبي في رحلة عمل، بحيث فقدتُ تصريح إقامة لمدة ثلاث سنوات، وتغيرت خططي في نهاية الأمر.

قرار الانضمام إلى الحركة الشعبية- في المعارضة

بعيداً عن متناول جهاز أمن كير صار بإمكانني تنفيذ خططي. اتخذت قرار الانضمام إلى المعارضة قبل مغادرتي جوبا بفترة طويلة. أذكر نقاشي مع صديق ألماني جاء لزيارتي أثناء الإقامة الجبرية. كنت أحتج على قرار الترويكما بتسمية المعتقلين السياسيين في مجموعة مستقلة لمواجهة كل من الحركة الشعبية/ كير والحركة الشعبية/ مشار في مفاوضات السلام في أديس أبابا رغم ان المعتقلين السياسيين لم يشاركوا في الحرب. كانت حجتي أنه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، من الأفضل أن يقتصر الأمر على طرفين فقط، مع إمكانية أن يساهم المعتقلون السياسيون في تحقيق السلام عبر الانضمام الى مجموعة مشار. كما أنهم كانوا مع مشار حتى تاريخ 15 ديسمبر 2013. كان في رأبي أن قرار الترويكما يسهم بطريقة ما في تعقيد عملية السلام.

أن قرار انضمامي إلى الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة، حتى عندما كنت تحت الإقامة الجبرية في جوبا، لم يكن مدفوعاً بالرغبة في حل سلمي للصراع عبر وساطة إيقاد. وأبعد من ذلك: لقد انضممتُ إلى الحركة - في المعارضة، لأنني رأيتُ فيها فرصة تحقيق ما فشلت فيه الحركة الشعبي لتحرير السّودان، وأقصد أهداف حرب التحرير الوطني. لا يزال تحليلي للوضع في جنوب السّودان هو أن الأزمة الحالية نشأت عن فشل قيادة الحركة/

الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو بالأحرى رفضها متابعة أجندة الثورة الديمقراطية الوطنية من أجل معالجة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي في جنوب السودان. أطراف الحرب الأهلية ليس الدينكا والنوير، كما يرى البعض. كما أنها ليست حربًا بين كير ومشار، كتعبير عن الصراع على السلطة في القيادة العليا للحركة الشعبية. إن الحرب الأهلية هي معركة بين الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تتكون من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، وشعب جنوب السودان.

يتطلب حل هذا التناقض نقلة نوعية في الفكر السياسي لقيادة الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة ومجموعة المعتقلين السياسيين. وهو تحول بدونه لن يكونوا قادرين على تحقيق فهم صحيح للواقع الموضوعي، وتصميم برنامج سياسي يعالج هذا التناقض. وهذا يعني الوحدة السياسية والتنظيمية لجميع القوى الاجتماعية المعارضة للنظام الشمولي الذي سعى إلى استخدام القوة لحل النزاعات السياسية داخل الحزب. إن رفض مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين الانضمام إلى مشار، مفضلين تشكيل مجموعة منفصلة بمزاعم أنهم لن يلوثوا أيديهم بدماء الأبرياء، شكل عقبة كبيرة أمام وحدة المعارضة، وخدم دون قصد نوايا وإستراتيجية كير في تشتيت المعارضة. لذا حسمتُ أمري، وقررتُ السفر إلى أديس أبابا للقاء مشار، زعيم الحركة - في المعارضة.

كنتُ على اتصال بمشار وفريق التفاوض أثناء وجودي في جوبا. أصررتُ على أن الطريقة الوحيدة لممارسة الضغط على كير وحكومته هي حرمانه ماليًا واقتصاديًا من موارد الحرب. لذا

اقترحتُ أن تسيطر الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة على حقول النفط بدل المعارك القتالية التي ليس لها قيمة استراتيجية. لم يأخذ أحد بنصيحتي. وأدركتُ لاحقًا أن هناك صدغًا بين مشار وزوجته أنجلينا من جهة، وتعبان دينق من جهة أخرى. وغض النظر عن سبب الخلاف، كان من الواضح أنهم يتبنون أجندة مختلفة. عندما وصلتُ أديس أبابا في بداية جلسة المفاوضات الثالثة لمحادثات السلام بوساطة إيقاد، لم يكن تعبان دينق، كبير مفاوضي الحركة - في المعارضة، موجودًا هناك. وكان أن تزامن مجيئي أديس أبابا وانضمامي إلى الحركة - في المعارضة مع مجيء إيزيكيل لول قاتكوث، بعد تخليه عن مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين والتحاقه بمشار. بسبب ما يبدو أنها دوافع إثنيّة، وأقصد كونه ينتمي للنوير.

من المهم ملاحظة أن الحركة كانت في أغلبها من النوير، وهذا أمر مفهوم بسبب الأحداث في جوبا في ديسمبر 2013 و يُعتبر إيزيكيل لول قاتكوث وتعبان دينق قاي من المحرضين على القتال داخل كتيبة تايقر ليلة الأحد 15 ديسمبر. ولو لم يتم اعتقاله واحتجازه، لكان من المرجح أن ينضم لول قاتكوث إلى التمرد. بالتالي كان أن تحولت المسألة إلى الانتقام من المجزرة الإثنيّة ضد النوير في جوبا، رغم أن الانتقام والانتقام المضاد لن يحلّا المشاكل الأساسية الكامنة في جنوب السودان. كنتُ أمل في قيادة حرب هدفها تحقيق أهداف وطنية أوسع من خلال ثورة وطنية ديمقراطية. لم يكن هذا التحول الثوري الجذري بحاجة إلى مفاوضات سلام والتفاوض مع كير، بل تنظيمًا أفضل من

حيث تحديد الأهداف السياسية للحرب، وبناء جيش، وهياكل، ومؤسسات سلطة الشعب. كان من المهم والضروري أن تخطط الحركة - في المعارضة لصراع طويل الأمد من أجل تمكين التغيير في البيئة الريفية، من خلال برنامج يقدم الخدمات الاجتماعية، وبناء قاعدة اقتصادية للثورة. كان رأيي أن مفاوضات السلام مع النظام لن تعالج المشاكل الأساسية في جنوب السودان، ولن تؤدي إلا إلى استدامة تلك الظروف، وزيادة تأجيج الصراع. لقد اتضح لي في الأسابيع القليلة الأولى من إقامتي في أديس أبابا أن قيادة الحركة - في المعارضة ليس لديها رغبة سوى عقد اتفاقية سلام من شأنها أن تسمح بالعودة إلى جوبا لتقاسم السلطة مع كير.

بدأت أفهم حينها لما اختار مشار إسم الحركة - في المعارضة، على الرغم من أنه كان يعلم جيداً أن دائرته في النوير تكره هذا الاسم. وفهمت أيضاً لماذا أحاط نفسه بالناشطين السياسيين ورفض بناء جيش: أراد مشار أن تتوسط إيقاد في عودته إلى جوبا نائباً للرئيس كير. وحتى عندما كلفني بصياغة الوثائق الأساسية للحركة الشعبية لتحرير السودان - في المعارضة، مثل البيان، والدستور، والتنظيم الداخلي، ومدونة قواعد سلوك الأعضاء، كنتُ أعرف أنه يريد إبقائي منشغلاً حتى لا أشركه في أي مناقشات أيديولوجية. ماطل مشار في مناقشة محتوى الوثائق، وبدلاً عن ذلك شرع في إعادة صياغة الوثائق عبر إسقاط العبارات التي تعارض أيديولوجيته اليمينية.

ما يوحد الناس في أي صراع هي الأفكار، وليس لون بشرة المرء أو شلوه. من هنا تأتي ضرورة مناقشة الأزمة للتوصل إلى توافق

في الآراء حول أهداف الكفاح المشترك. إنطلاقاً من هذا المبدأ، قمتُ بصياغة الوثائق الأساسية للحركة - في المعارضة. وفي مرحلة مراجعة المسودة، قام مشار وهنزي أودوار بحذف ما أعتبرته الهدف السياسي الاستراتيجي للحركة حتى قبل مناقشة الأعضاء للمسودة. كنتُ حددتُ الحركة على أنها جزء من القوى الثورية الوطنية الديمقراطية، وأن هدفها السياسي الاستراتيجي هو الإطاحة بالنظام لبناء دولة ديمقراطية وطنية بجنوب السودان. وغضبتُ من حذف هذا الجزء من النظام الأساسي. فإن لم تكن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة قوة ثورية، فما الحاجة إذناً إلى ديمقراطي ثوري على شاكليتي في صفوفها؟ دعم العديد من الشباب والشابات، وخاصة من شاركوا في نضالات الحركة الطلابية في السودان، فكرة تحويل الحرب الأهلية إلى ثورة وطنية ديمقراطية لتصحيح الفكرة الشائعة وسط أفراد جيش النوير الأبيض أن الحركة - في المعارضة جاء بغرض الانتقام من المذبحة الإثنية ضد النوير في جوبا.

انعقد المؤتمر الأول للحركة في مدينة ففاك في نوفمبر- ديسمبر 2014. وحضره أكثر من 5000 شخص، بمن فيهم أناس من المهجر. كانت هذه فرصة مشار لتقديم رسالته السياسية للمؤتمر، وشرح الأسباب الجذرية للحرب، وكذلك أهدافها واستراتيجياتها. المثير للدهشة أن مشار لم ينتهز هذه الفرصة للتحدث عن العوامل التي تسببت في القتال في جوبا. وأمر بدلاً من ذلك بانخراط المؤتمرين في جلسات مناطقية، وعشائرية، وإثنية مصغرة لمناقشة التعيينات وشغل المناصب. وكانت النتيجة أن تبدد حماس المجتمعين، وعاد

كثيرون إلى ديارهم ترافقهم خيبة أمل من قيادة الحركة. من الصعب معرفة ما إذا كان أول مؤتمر له هدف غير تأكيد قيادة مشار. تفرق المؤتمرون دون مناقشة أو اعتماد الوثائق الأساسية، الأمر الذي وضع مشار في موقف ضعيف كزعيم، بالنظر إلى أن الحركة كانت بلا دستور، وفي مرحلة أقرب للمهزلة، بسبب انعدام المبادئ والممارسات الديمقراطية.

جدير بالذكر أن المؤتمر جاء بعد اتفاق أروشا الهادف لإعادة توحيد الحركة الشعبية، والذي حضرته الفصائل الثلاثة للحركة: الحركة الشعبية في الحكومة (كير)، والحركة الشعبية في المعارضة (مشار)، والمعتقلون السابقون (باقان أموم). كان المؤتمرون في ففاك ضد فكرة إعادة توحيد الحركة الشعبية بكل وضوح لأن ذلك يعني استمرار قيادة كير. لكن العلاقة بين مؤتمر إعادة التوحيد ووساطة السلام في إيقاد أخدمت هذا العداء. كانت فكرة إعادة توحيد الحركة الشعبية من بنات أفكار كير. ودون فهم الدوافع الكامنة وراء فكرة التوحيد، وافق مشار على إرسال وفد إلى أروشا، وتكليف دوار توت دوار وشخصي برئاسة الوفد. لكنه رفض الإجابة على أسئلتنا عن الهدف من التوحيد.

على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2014، طلب الرئيس كير من رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ندوقو جاكايا كيكويتي المساعدة في إعادة توحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان الثلاثة المتناحرة. وألزم الرئيس كيكويتي الأمين العام للحزب الحاكم في تنزانيا، تشاما تشا مايندوزي، بهذه المهمة الشاقة. شاقّة لأن كير لم يكن صادقًا بشأن إعادة توحيد الحركة،

لذا بدى الأمر إهانة لنظيره التنزاني⁽¹⁾. هذا لأنه حتى بعد أن وقعت الفصائل على اتفاق إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان بتاريخ 21 يناير 2015، وكذلك على الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جنوب السودان (ARCISS)، رفض كير إعادة الرفيق باقان أموم لمنصبه أميناً عاماً للحركة الشعبية لتحرير السودان. إن أهمية وفائدة إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، إذا توفرت إرادة سياسية من جميع الأطراف، لن تكمن في إعادة التوحيد نفسها، بل في تخفيف حدة الصراع بين الفصائل، لتمكينهم من التفاوض وتوقيع اتفاق سلام بنوايا حسنة. غير هذا لن يكون هناك طائل من إعادة توحيد الحركة الشعبية.

ليس من السهل التوسط في السلام بين أطراف متفاوتة في ميزان القوة العسكرية. وقد اتفق الجميع على صعوبة عمل مبعوثي إيقاد في التوصل لصيغة حول تقاسم السلطة. كان من الأسهل لو أن الحركة - في المعارضة أثبتت قدرتها العسكرية لدرجة تشكيل تهديد لسلطة كير. أما اعتماد المبعوثين الخاصين لمبدأ الشمولية، وجمع كل أصحاب المصلحة في اتفاقية تفاوضية، فقد أدت لتعقيد العملية. ونتج عنها فكرة وجود حكومة انتقالية للوحدة الوطنية تضم جميع أصحاب المصلحة، وبالتالي تعقيد المفاوضات. وحولت تركيز الأطراف إلى نسب تقاسم السلطة. من المهم الإشارة إلى انقسام قادة إيقاد وفقاً لما تمليه عليهم مصالحهم الأمنية،

(1) حاولت أحزاب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية، والمؤتمر الوطني الأفريقي دعم المصالحة وإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل حتى محادثات السلام عبر إيقاد. لكن مشار رفض هذه المبادرة بحجة أن الحرب مستعرة، وإنه يفضل محادثات سلام على محادثات مصالحة وإعادة توحيد الحركة الشعبية.

الوطنية، والاقتصادية، والسياسية المتنافسة في جنوب السودان. وقد ترك هذا الأمر المبعوثين الخاصين بلا خيار عملي سوى فرض مسودة اتفاق على جميع الأطراف.

في الوقت الذي تشكلت فيه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في 29 أبريل 2016، كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة في حالة من الفوضى. إن الطريقة الفوضوية التي أدار بها مشار الحركة، إلى جانب افتقاره إلى التفكير الاستراتيجي، مكن كبير، عبر تعاونه مع تعبان دينق قاي، من قطع الطريق أمام الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة. وبعد أقل من شهرين من تشكيل الحكومة اندلعت الحرب مرة أخرى. كشف الهجوم المنسق على مواقع الحركة/ الجيش الشعبي - في المعارضة في العاصمة جوبا نقاط ضعفها السياسية، والاستخبارية، والتنظيمية. قاتلت قوات الجيش الشعبي - في المعارضة بشجاعة، وتمكنوا من إلحاق ضرر كبير بقوات كبير، من حيث القتلى من الجنود والمعدات المدمرة⁽¹⁾، هذا رغم الخلل في القيادة، وغياب التخطيط الاستراتيجي.

ظهر هذا الضعف خلال الانسحاب من جوبا، والذي تكبدت فيه قوات الحركة - في المعارضة خسائر فادحة وهي في طريقها إلى الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب خطأ فادح ارتكبه مشار الذي كان على تواصل مع مايكل شينقجيك، المسؤول عن الإمدادات العسكرية للحركة بالخرطوم، دون أن يعلم أنه حول

(1) يُقدر عدد القتلى بين ميليشيات الدينكا «مثيانق أنيور» بحوالي 3000 جندي، كما تم تدمير 12 دبابة APC في جوبا وما حولها.

ولائه للقائد تعبان دينق قاي. كان مشار يرسل إحدائيات موقعه للضابط شينقجيك على أمل تلقي إسقاط جوي من الإمدادات، دون أن يدرك أنه يرسل هذه المعلومات إلى جوبا مباشرة عبر تعبان دينق، الذي ينقله بدوره إلى الاستخبارات العسكرية. وبدلاً من تلقي إمدادات، هاجمت طائرات حربية وطائرات بدون طيار تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان موقعه. لم يدرك مشار أنه يتعامل مع عدوه رغم حدوث ذلك عدة مرات.

قامت حكومة السودان، لأسباب إنسانية، بإخلاء مشار وقلّة من حراسه الشخصيين من الكونغو ونقلهم إلى الخرطوم شريطة ألا يمارس أي نشاط سياسي، بما في ذلك إجراء مقابلات أو التحدث إلى الصحافة أثناء وجوده في السودان. كان تحت حماية أمنية صارمة. ومع ذلك، اجتمع المكتب السياسي للحركة - في المعارضة في الخرطوم في سبتمبر 2016، لكن بعد فوات الأوان، وبعد أن خرج من حسابات الأجندة الإقليمية. تقرر في هذا الاجتماع أن تقوم الحركة ببعض الخطوات الإستراتيجية لجذب الانتباه الإقليمي والدولي. ورغم الطبيعة السرية والاستراتيجية لهذه القرارات، وجه مشار بنشر هذه القرارات على الإنترنت وفي مواقع التواصل الاجتماعي. كما أصرّ على عدم الأخذ نصيحتنا، وقرر السفر إلى جنوب إفريقيا لإجراء استشارة طبية كان يمكن تتم في الخرطوم. بالنظر إلى أن الرئيس كير لم يتخل حينذاك عن نية قتله، كان من الخطر على مشار السفر كمسافر عادي، كما أنه لم يحلل بشكل صحيح موقف إدارة أوباما بعد أن أجبر وزير الخارجية جون كيري منطقة إيقاد على الاعتراف بتعبان دينق قاي نائباً أول للرئيس.

لم يرغب الرئيس جاكوب زوما، ولا نائبه سيريل رامافوزا، مقابلة
مشار عندما وصل جنوب أفريقيا. ارتبكت خطط سفر مشار في
نوفمبر 2016، وطُرد من الخرطوم وأديس أبابا، وتبع ذلك اعتقاله
واحتجازه في جنوب أفريقيا. وهذا بسبب عزم الإدارة الأمريكية
وقادة إيقاد على نفي مشار عن جنوب السودان.

مآزق الحركة الشعبية- في المعارضة

وجدت الحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة نفسها في وضع حرج بعد احتجاز مشار في جنوب أفريقيا. لم تدخل الحركة منعرجًا صعبًا فحسب، بل فضح غيابه أيضًا إفتقادها الديمقراطية في تعاملاتها السياسية. ومع غياب مشار، لم يعد للحركة من يتخذ القرارات أو يوجهها في وقت شهدت تزايد الشكوك. نعم، كان مشار قد نجح في الهرب عبر أدغال جنوب السودان من مطاردة كير الساخنة مستخدمًا فيها طائرات بلا طيار من طراز إريك برنس بلاكووتر، وطائرات هليكوبتر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكتائب المشاة. لكنه الآن قيد الإقامة الجبرية بجنوب إفريقيا، بينما انشق نائبه الفريد لادو-قوري، والأمين العام د. ضيو مطوك دينق وول، وانضما لجماعة تعبان دينق قاي، الذي كان قد أصبح وقتها جزءًا من حكومة جوبا.

كنتُ برفقة ستة أعضاء في المكتب السياسي للحركة - في المعارضة بنيروبي عندما اندلع القتال. قررنا تشكيل أنفسنا في مجموعة عمل لمواصلة تنفيذ الوظائف السياسية والدبلوماسية للحركة، وكذلك لإطلاع منطقة إيقاد والمجتمع الدولي على تطورات الأوضاع في جنوب السودان. ومع ذلك، لم يقدر مشار الخطور، بل تعامل بإزدراء مع ما كنا نفعله بنيروبي أثناء هروبه نحو الحدود مع الكونغو. لم تكن للحركة الشعبية في المعارضة أي قيادة، لذا حاولنا توفير قيادة مؤقتة لملء الفراغ الناشئ عن غياب مشار. لسوء

الحظ، لم يرغب بعض أعضاء المكتب السياسي في القيام بأي تحركات سياسية أو دبلوماسية في غياب مشار، وظنوا أن اتخاذ مثل هذه الخطوة بمثابة إنقلاب على مشار. بهذا المنطق، نسفوا اقتراحًا بتشكيل لجنة من خمسة أعضاء داخل المكتب السياسي للاضطلاع بمهام الحركة، بالتعاون مع مجلس القيادة العسكرية تحت قيادة رئيس الأركان العامة. كانت الفكرة أن لا تتأثر الحركة بغياب مشار، وتفادي تعطيل المهام السياسية والعسكرية والدبلوماسية للحركة.

ما مرت به الحركة - في المعارضة بجوبا، ومحنة مشار هي أمور متوقَّعة طالما لا زالت عناصر التناقض الأساسي موجودة. يحدث هذا عندما يعطل العدو جزءًا أو كل قيادة حركة التمرد في عملية عسكرية مفاجئة، أو حملة اعتقال يسيطر بموجبها على مركز عملياتها. في مثل هذه الحالة، يكون من واجب من لم يقعوا ضحية الأسر أن يستمروا في النضال. على سبيل المثال، حُظر نشاط الحزب الشيوعي السوداني في حقبة ما، و أُعتقل سكرتيرها العام، ومع ذلك، استمر النشاط السياسي للحزب في الخفاء، واستمر في توجيه الحركة الجماهيرية. في السياق الأفريقي، واصل قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، الذين بقوا طلقاء داخل جنوب أفريقيا أو خارجها، نضالهم حتى تم الإفراج عن نيلسون مانديلا وزملائه المحتجزين في جزيرة روبن. هذا هو معنى التنظيم والانضباط سواء كان في حزب، أو حركة تحرير، أو جبهة مقاومة. وقد نجح النضال خارج السجون في حشد الدعم الجماهيري داخل جنوب إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم حتى أطلق نظام الفصل العنصري مانديلا

ورفاقه. وحتى مع التضامن الدولي الضخم من أجل إطلاق سراحه، استغرق الأمر بعض الوقت لإقناع العناصر داخل المنظمة، بجانب سوء الحالة الصحية للقائد أوليفر تامبو، ليوافق مانديلا أخيراً على تولي قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. هذا هو معنى مبدأ القيادة الجماعية في المنظومة الديمقراطية، حيث يكون أي فرد قائداً، ويخرج القادة من زنازين السجن أو يعودون من المنفى ليصبحوا رؤساء أو وزراء بعد أن يحقق مرؤسيهم أهداف النضال.

القرار الذي اتخذناه في يوليو 2016 في نيروبي بتشكيل مجموعة عمل تُبقي جذوة الحركة الشعبية لتحرير السودان حية كان سليماً. وتمكننا من إرسال وفد لحضور اجتماع الاتحاد الأفريقي في العاصمة الرواندية كيغالي، رواندا، المخصص لمناقشة الأوضاع في جنوب السودان. وكذلك اجتماع لجنة الرصد والمتابعة بالخرطوم، واجتماع إيقاد في أديس أبابا. هذه ممارسة سياسية طبيعية: عندما يواجه الناس مناهجاً مفرط السلبية يجب عليهم مواصلة النضال بكل الوسائل المتاحة.

أردنا القيام بنفس الخطوات أثناء الهجوم العسكري والدبلوماسي الواسع الذي قامت به الحكومة، والذي شهد استيلاء قوات الحكومة على معظم مواقع الحركة، بما في ذلك مقرها في ففاك، إلا إنه سرعان ما اتضح لنا أسباب ترقية مشار بعض الأفراد للمكتب السياسي: فقط بدافع الولاء الشخصي لعرقلة أي أفكار غير صادرة من مشار.

تعكس لنا حالة الحركة - في المعارضة، الوضع العام لعلاقات السلطة السياسية والديمقراطية لدى النخبة السياسية في جنوب السودان. وهي علاقة يحكمها الافتتان بالقوة الشخصية الذي

يطغى على المبادئ والممارسات الديمقراطية المعروفة في جميع أنحاء العالم، مع ميل النخبة لشخصنة السلطة لدرجة بعيدة في السخف. يتضح هذا من سلوك مشار، وكيف عمل على «سلعنة الولاء»، والتصرف كما لو أن استمرار الحركة مرهونًا بشخصه. فقد أصر على إدارة الحركة من مقر إقامته الجبرية على بعد آلاف الأميال، متمسكًا بصفته رئيسًا وقائدًا عامًا. أدار مشار الحركة عبر التواصل الإلكتروني مع أعضاء الحركة في الميدان، وداخل مخيمات حماية المدنيين، وفي شرق أفريقيا والديسابورا، و تجاهل بازدراء مقترح تشكيل لجنة من المكتب السياسي لإدارة الحركة مؤقتًا، بل ورأى فيها انتزاعًا لسلطته.

عندما تتوقف حياة وبقاء حزب أو حركة سياسية على قائد فردي أو مجموعة من القادة، وعندما يتسبب احتمال غيابهم المؤقت إلى موت التنظيم، نتأكد حينها أن مثل هذه الحركة لم تصل بعد مستوى غير شخصي من التنظيم. وهذا ما حدث في الحركة - في المعارضة، التي كانت تُدار بالتمني بدلاً من التفكير الاستراتيجي. مستخدمًا وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات واتساب، أحكم مشار قبضته على الحركة التي وصلت طريقًا مسدودًا (من الناحية العسكرية). وبدأ في إصدار قرارات زائفة تخص تعيينات، وترقيات، وتسمية حكام الولايات، ومفوضي المقاطعات، وممثلي الحركة في الخارج، بالإضافة لبعض الإداريين. كان يُدير جميع المهام السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية للحركة، ويتواصل مباشرة مع صغار الضباط في الميدان دون إحترام سلسلة القيادة وأحبط مشار سلوكه هذا كل الجهود الممكنة لإطلاق

سراحه من إقامته الجبرية⁽¹⁾.

تسبب احتجاز مشار، والنقص في الخدمات اللوجستية، وهبوط الروح المعنوية واللامبالاة التي ضربت صفوف الحركة، في تمكن قوات الحكومة من استعادة معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي - في المعارضة، بما في ذلك، القيادة في ففاك و نتج عن هذه الهزائم فرار جزء من القوات كما انشقت بعض القوات في مملكة شلو (الفرقة الأولى)، وعلى وجه التحديد كبار الضباط، مدفوعين بالإحباط من عدم وجود تخطيط استراتيجي. أما في الاستوائية، فقد ترك العديد من أبناء الاستوائية الحركة- في المعارضة، وانضموا إلى التنظيمات الجديدة التي تشكلت هناك، مثل جبهة الخلاص الوطني (NAS)، والحركة الوطنية للتغيير في جنوب السودان (SSNMC). و بحلول نهاية عام 2017، لم تعد من أسباب للاستمرار السياسي والعسكري للحركة سوى إصرار بعض القادة الملتزمين من جهة، وسياسات كير الإثنية التي جعلتها حرب الدينكا ضد الجماعات الإثنية الأخرى في جنوب السودان. أسهمت تصرفات مشار في جعل قادة الإقليم والمجتمع الدولي ينظرون إلى الحركة/ الجيش - في المعارضة كقوة عسكرية سياسية على وشك الفناء. لقد كان فشلاً زريعاً، أدى لتكاثر جماعات المعارضة السياسية والمسلحة، والتي فضلت إدارة حركاتها بصورة منفصلة ومستقلة، بدلاً عن الإنضمام للحركة - في المعارضة.

(1) عندما احتاجت قوات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في المعارضة للدعم العسكري، كان من الممكن أن يتم ذلك من خلال تفويض خطي من مشار للجنة عبر المكتب السياسي لإجراء الاتصالات اللازمة للحصول عليها، حتى تتمكن الحركة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، بما في ذلك حقول النفط. كانت الخطوة ستظهر لا جدوى احتجاز مشار في جنوب إفريقيا، مما يؤدي إلى إطلاق سراحه.

العلاقة مع مجموعات المعارضة الأخرى

كانت الحركة - في المعارضة أكبر حركات المعارضة المسلحة بكل المقاييس، لكن عابها هيمنة النوير الإثنية وقيادة ريك مشار. ويمكن ربط هذا بالتحليلات التي ذكرناها عن السياسة والإثنية. يؤكد هذا الأمر أن من تمردوا لاحقًا لم ينضموا للحركة، وذلك بسبب طبيعة قيادة مشار وإدارته للحركة كمؤسسة عائلية. ورغم وجود قوات الجيش الشعبي - في المعارضة في أنحاء الاستوائية وغرب بحر الغزال، إلا إن مشار أشرف على تعيين قادته بطريقة شخصية، ومعظمهم من النوير، في تجاهل وتهميش للقيادات العسكرية والسياسية في هذه المناطق.

أثار ذلك مسألة طبيعة العلاقة بين الحركة وجماعات المعارضة الأخرى، في المجالين السياسي والعسكري. كان من السذاجة الافتراض أن جماعات المعارضة الناشئة ستتنضم إلى الحركة الشعبية - في المعارضة لمجرد أنها تسيطر على بعض أجزاء من جنوب السودان. والنتيجة هي أن قرر كل سياسي العمل بشكل مستقل، مما أدى لاحقًا لخسائر في الأرواح بشمال أعالي النيل عندما اندلع القتال بين قوات الجيش الشعبي - في المعارضة والحركة الوطنية الديمقراطية (NDM)؛ وفي ولاية الاستوائية الوسطى مع قوات جبهة الإنقاذ الوطني (NAS). كان من الممكن تفادي الخسائر لو تصرف السياسيون بحكمة، لكن اتضح أنهم يفتقرون لأبجديات العمل السياسي، وليس لديهم خبرة في بناء التحالفات.

أذكر عندما كنت مسؤولاً عن مجموعة في نيروبي، أنني واجهتُ

ردود أفعال معادية من زملائي بعد قرارنا حضور اجتماع استشاري لقوى المعارضة دعا له الدكتور لام أكون. اهتمني البعض بمحاولة تسليم الحركة للدكتور لام أكون، وقاطعوا الاجتماع التشاوري بحجة رفض مشار مشاركةنا في الاجتماع. كانت حجته غير معقولة، لأنه وبحلول 20 أغسطس 2016، موعد نهاية المشاورات، كان مشار لا يزال هارباً في أدغال جنوب السودان دون قدرة على التواصل مع العالم الخارجي. على الرغم من الجدل الدائر حول مشاركتنا، أقر الاجتماع التشاوري جميع أفكارنا في بيانه الختامي. كان هذا إنجازاً سياسياً مهماً، لا سيما فيما يتعلق بالتضامن الذي أبدته تلك الجماعات مع الحركة - في المعارضة، وقلقها على وضع مشار في مثال جلي على إمكانية التفاهم بين جماعات المعارضة. وقد كان أن شكل الاجتماع التشاوري بداية تشكّل تحالف المعارضة بجنوب السودان. لا يوجد حزب أو حركة سياسية ترفض المناقشات السياسية. يمثل رفض النقاش خطراً كبيراً على بقائها السياسي. وهنا تجسدت مشكلة الحركة، التي أدت إلى شلها في أعقاب احتجاز مشار في جنوب إفريقيا. كان القصد من تجميد نشاط الحركة هو الضغط لإطلاق سراحه، إلا أنه أدى عن غير قصد إلى عزل الحركة. رهن مشار المشاركة في أيّ منتدى بإطلاق سراحه، وكان أن رفضت الحركة دعوة المشاركة في اجتماع للمعارضة تحت رعاية الحكومة الكينية، في بلدة نياهورورو، لأن زعيمها رهن الاعتقال⁽¹⁾. لم يخطر ببال هنري أودوار أن الاجتماع قد يكون وسيلة للضغط على قادة الإقليم للإفراج

(1) كانت حكومة جمهورية كينيا هي مقرر قمة إيقاد حول النزاع في جنوب السودان. وجاء الاجتماع في إطار جهود كينيا لإحلال السلام في جنوب السودان، وهو الاجتماع الذي اقترح أن تقوم المعارضة بتوحيد موقفها.

عن مشار. كان قرار عدم قدرة الحركة على المشاركة في أي نشاط سياسي بسبب اعتقال مشار غير منطقيًا. ومثّل رفض المشاركة بداية التباطؤ، والعزلة، والعداء تجاه حركة فرضت نفسها معارضة للنظام الشمولي. بلغ الأمر ذروته عندما رفضت قيادة الحركة التوقيع على ميثاق المعارضة بعذر أن الميثاق يصف اتفاقية تسوية النزاع بجمهورية جنوب السودان بالوثيقة المحتضرة أو الميته. كانت حجة مضللة، خصوصًا وأن المكتب السياسي للحركة كان قد أعلن موت الاتفاقية في اجتماعه عام 2016. السبب الحقيقي وراء الرفض هو الخوف من العمل كجزء من تحالف المعارضة في غياب مشار، وإصرار الحركة على قيادته جناحي المعارضة: العسكري والسياسي.

انتقدتُ في حوار داخلي بالمكتب السياسي الطريقة الخرقاء التي أدار بها الرفيق أودوار، نائب الرئيس، علاقات الحركة مع جماعات المعارضة الأخرى، كما دحضتُ تأكيداتِه أن إدارة أوباما عاقبت الحركة - في المعارضة بسبب قرارها إعلان الحرب على حكومة الرئيس كير. أثارت انتقاداتي إستياء الدكتور ريك مشار، وقرر تسريب الوثيقة للصحافة بغرض تشويه صورتي أمام الرأي العام للنوير، وهو ما حدث بالفعل. حيث واجهتُ ردود فعل معادية. حاججت أودوار إن الإدارة الأمريكية عاقبت الحركة على تصرفها بطريقة «نويراوية»، وقصدتُ الإعلان عن نيتنا شنّ الحرب⁽¹⁾. وما

(1) من بين جميع الجماعات الإثنية في جنوب السودان، ينفرد النوير بجرأة الإعلان عن نيتهم شن حرب حتى قبل أن يعدوا أنفسهم. حدث هذا في ديسمبر 2013، عندما بدأ بضعة ضباط وعساكر من النوير بتنسيق من تعبان دينق قاي بالهتاف «Ban ngieny ke Jieng»، والذي يمكن أن يُترجم حرفياً إلى (نحن ذاهبون لمحاربة الدينكا)، الأمر الذي دفع مجلس كبار أعيان الدينكا للعمل على تعويد نزع القومية الإثنية للدينكا، التي نتجت عنها الجرائم المروعة.

كان من مشار إلا أن أمر بعزل أو تهميش كل عضو في المكتب سياسي على تواصل مع شخصي.

يؤكد واقع العديد من البلدان الأفريقية طغيان دور الأغلبية الإثنية في تحديد من يتقلد السلطة في أي منظومة سياسية، وهي نفس الحقيقة البديهية التي تقوم عليها الحركة - في المعارضة. إن تدني مستوى الوعي السياسي بين من يزعمون دعم التغيير الاجتماعي في مجتمع إثني، يؤدي ثماره في مثل تلك الحالات السخيفة التي يدير فيها فرد حركة متمردة من إقامته الجبرية على بعد آلاف الأميال. على الرغم من أن العديد من أعضاء الحركة من قبيلة النوير يعلمون لا جدوى إدارة الحركة من الاحتجاز، إلا أنهم لن يوافقوا على أي قيادة غير مشار. وهذا ما يؤكد فكرة ضرورة قيادة النوير لأي معارضة لحكومة تسيطر عليها الدينكا في جنوب السودان. تنبع هذه الضرورة من فكرة «دورنا في أن نحكم»، والشعور أن السياسة القومية وسلطة الدولة منتظمة على أسس إثنية.

هذه الاستقطابات الإثنية والمناطقية لا بد أن ترتد عاجلاً وليس آجلاً، لا سيما في غياب أهداف وطنية واضحة داخل المجموعات السياسية المختلفة. لهذا السبب كثرت الأجسام المعارضة السياسية والمسلحة، وعلى وجه الخصوص الميليشيات القبلية التي يستخدم أعضاؤها العنف في تحقيق أهدافهم. خطورة هذا التصور هو أنه يركز على السلطة و تقاسمها بدلاً من معالجة التناقضات الكامنة للفقر والجهل في المجتمع، ودون تحدي النظام القمعي، كما يجعل السياسات الوطنية أمراً غير مجدي، ويدخل البلاد في أزمة دائمة.

إنه وضع يسمح ببروز الشوفينية والتعصُّب الإثني، وسيادتها على الأجندة الوطنية، ويمنع بالتالي من تطور المجتمع المدني.

المجتمع في جنوب السودان ذو طابع قبلي، ومن المستحيل تجاوز طبيعة تكوينه الاجتماعي السياسي بسهولة، لكن بمقدورنا العمل على محاربة الشعارات الخطيرة على شاكلة «وُلد ليحكم»، و«فرصة قبيلتنا»، حتى نضمن ارتقاء الأفراد المحظوظين لقمة السلطة. نعم من حق كل شخص الطموح في حُكم البلاد، لكن لا يجب أن يكون ذلك على أساس إثني، بل بناء على خطوات قانونية وديمقراطية راسخة، لتفادي إدخال البلاد في حالة فوضى وفقدان السيطرة على الحكم. يمثل الوضع الحالي فرصة للقوى الاجتماعية والسياسية المتنافسة، والمعارضة للرئيس سلفا كير ونظامه. فرصة حقيقية لممارسة الديمقراطية «داخل» منظومتها، وكذلك «خارج» المنظومة في علاقتها بالجماعات الأخرى، بهدف التوصل إلى إجماع حول وسائل النضال الجماعي ضد النظام الشمولي. فمن غير المعقول، بل ومن السذاجة، أن يتوقع أي شخص في قيادة الحركة / الجيش الشعبي - في المعارضة، أن تتبع كل قوى المعارضة مشار، وتؤيد فكرة «حان دور النوير لحكم جنوب السودان». كان رفض الحركة - في المعارضة التوقيع على ميثاق تحالف المعارضة في جنوب السودان مُحرجًا ويشبه تصرفات حكومة كير، حتى لو جاء عن غير قصد، وذلك لأنه جاء نتيجة تفكير قصير المدى. وبالنظر إلى كونها أكبر مجموعات المعارضة من حيث العدد، فقد خسرت الحركة برفضها فرصة قيادة تحالف المعارضة والتأثير على قراراته.

الاستقالة من الحركة الشعبية- في المعارضة

ذكرتُ هنا أنه من بين جميع الأشخاص الذين انضموا إلى ريك مشار في مغامرته الجديدة لقيادة جنوب السودان، كنتُ الشخص الوحيد الذي كان معه في إعلان الناصر في عام 1991. مع هذا الشعور غير المريح بالذنب، يجب أن أعتز مرة أخرى بخطئي في التقدير عندما انضمتُ إلى صفوف الحركة - في المعارضة في يوليو 2014. وبعد أربع سنوات من النضال من أجل تنمية الوعي، وبناء فهم علمي للتناقضات الأساسية الكامنة وراء الحرب الأهلية، ومحاولة وضع برامج سياسي لإحداث نقلة جذرية، أدركتُ في النهاية صعوبة العمل السياسي مع مشار.

أولاً، مشار غير مخلص، وفاسد، ومتعصب للنوير رغم ادعائه للقومية، ويفتقر للمبادئ الأساسية للعمل المنظم. لهذا قاد الحركة على طريقة مسرح الرجل الواحد. حتى حينما كان محتجزاً في جنوب أفريقيا، كان على نائبه ضمان إذنه في كل صغيرة وكبيرة. بالتالي هو غير قادر على تقديم نموذج أخلاقي في القيادة، والاهتمام بمن يقودهم، أو تقديم مثل في الصدق، والسلوك، والالتزام. ودائماً يفضل الأطر غير الرسمية على المؤسسية، ويتجاهل التسلسل القيادي في الجيش عبر التواصل مع صغار الضباط بدلاً من قادتهم، مما خلق خلافات وعدم انضباط بين مختلف الرتب. حتى عندما يوفد مندوبين من قادة وكوادر الحركة لحضور المؤتمرات والاجتماعات، يفضل تلقي المخرجات بطريقة القيل

والقال عبر جواسيسه في الوفد، بدلا عن إستلام تقرير من رئيس الوفد. لذا من الطبيعي ان يواجه كل من يعمل بمهنية ونظام صعوبة في العمل مع مشار.

الصعوبات الكامنة وراء الصراع المسلح في جنوب السودان، وفي الحركة الشعبية لتحرير السودان (-1983 2005)، والحركة - في المعارضة، كانت ولا زالت بسبب شن حروب دون سياق أيديولوجي. ونتيجة ذلك، انتهت الحركتين بنفس النتيجة. نخب سياسية وعسكرية لا يهمها سوى السلطة والثروة. هذا هو أساس النقد الذاتي لتجربتي، لأن هدي في لم يكن أبداً السلطة أو الثروة، بل النضال من أجل إحداث التغيير الاجتماعي: كانت مساهماتي ستكون أفضل إن إخترت النضال من الداخل، مع العديد ممن يعيشون في ظلّ النظام القمعي الدكتاتوري. إكتشفتُ أن الحركة - في المعارضة مجرد مكان للمضاربة السياسية والبحث عن الريع، وليست حركة ثورية من شأنها أن تلهم التضحية والالتزام بقضايا التغيير الاجتماعي. يفسر شيوع المضاربات السياسية وجود أعضاء في المكتب السياسي غير قادرين على المناظرة والنقاش السياسي حول قضايا الحركة والبلاد. ومن الغريب كيف أنهم وصلوا أعلى هرم الحركة دون أي معرفة و خبرة سياسية.

كان رفض مشار اعتبار الحركة جزءاً من الثورة الوطنية الديمقراطية محيراً بالنسبة لي إلى حد كبير. وهو تصرف نابع من خلط في تفكيره السياسي المتأرجح بين اليمين الأيديولوجي والاعتقاد في أساطير النوير التقليدية المتمركز حول نبوءة نقوندينق. من المؤسف إن مشار يعتقد في إمكانية حدوث التغيير بالتمني، وهو

ما يفسر تردده في وضع خطة وأهداف سياسية واضحة للحركة، وبناء إستراتيجية لتنظيم الحرب ضد النظام. وهو بهذا جعل من الصعب تحديد رؤية للنضال، وبناء جسم يسترشد بمبادئ، وبرنامج، وقيم مشتركة.

انخرطتُ في صفوف الحركة في عام 1986، وجئتُ للحركة - في المعارضة لإيماني في إمكانية توظيف الحرب الأهلية في إحداث تحول في حالة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي التي يعيشها شعب جنوب السودان. هذا هو السبب الأساسي في انضمامي للتمرد، وإلا كنتُ أخترتُ تفادي متاعب مغادرة جوبا في يوليو 2014. كانت الحركة والشعب في حاجة لكفاءة سياسية، وتنظيم عسكري من أجل هزيمة نظام كير العدواني، وخلق الظروف الملائمة لمستقبل أفضل. وكان بإمكان الحركة - في المعارضة التحول لأداة في خدمة الشعب، في سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي. لذا، كانت الحركة، بجانب جيشها، في حاجة لبرنامج وخطاب سياسي يهدف لتعبئة، وتنوير، وتوحيد الجماهير. خطاب قادر على إنتاج ثقافة وطنية تنافح التعصب، والشوفينية الإثنيّة، وتمقت الفساد، وتمسك بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

معظم القادة السياسيين، والكوادر العسكرية، وكبار الضباط الذين انشقوا، وغادروا الحركة - في المعارضة، وانضموا لحكومة كير أو أسسوا حركة جديدة، كانوا هاربين من عناد وغطرسة مشار التي تبين في الطريقة التي يعامل بها من يختلفون معه عدم تردده في دفع الناس نحو الهاوية. وعلى الرغم من أنني كنتُ

أتمتع بمكانة كبيرة في الحركة حينذاك، إلا أن مشار أسقط اسمي من لائحة الوفد المكلف بحضور مفاوضات إيقاد للسلام، وذلك بسبب انتقادات المتكررة محاولاته إدارة الحركة من مقر إقامته الجبرية في جنوب أفريقيا.

شهد عام 2015، انشقاق عدد من السياسيين والعسكريين عن الحركة - في المعارضة، منهم غابرييل شانقسون، وغابرييل يوال دوك، وتيموثي توت شول، وكبار ضباط الجيش مثل بيتر قديت ياك، وغابرييل تانق قينج، وشول قاقا. اختلفت مع هؤلاء حينها لإيماني إن مغادرة الحركة لن تحلّ التناقضات السياسية والتنظيمية. اعتقدتُ في ضرورة بقائهم في الحركة، والعمل على تجاوز المعضلات، من أجل الفائدة العامة، وحتى تستفيد الحركة وأعضائها. لكنني اكتشفتُ خطأ تقديراتي لاحقاً.

تشبه مستوى وطريقة قيادة وتنظيم الحركة - في المعارضة محكمة قروية يتناقش فيها الحاضرون الشخصيات والأحداث بدلاً عن الأفكار والاستراتيجيات. إن طريقة قيادة مشار تجذب الانتهازيين وسماسة السياسة. ورغم أنه لا زال زعيم حركة تمرد، كان مشار يطرح ويحدد من سيتولى الحقائق الوزارية، ومن هم كبار ضباط الجيش والشرطة. وعندما يعد الزعيم بالمناصب على أسس شخصية، سواء حقائب وزارية أو رتب عسكرية عليا، يصير من الصعب معارضته أثناء النقاش حول المسائل السياسية أو الأيديولوجية. وغالبًا ما يخسر من يعارضه، ليس بسبب قوة حجة الزعيم، بل بسبب التشجيع الأعمى الذي يجده من المواعدين بالامتيازات والمكافآت. أصرّ شانقسون وغيره على مواقفهم، بينما لم

يتبقى لمن ظلوا في صفوف الحركة- في المعارضة، بمن فيهم شخصي، خيار سوى الإستقالة و السعي وراء أجندة وطنية للتغيير.

النضال السياسي من أجل البلاد يجمع بين الناس و ليس بالضرورة تحت مظلة جسم سياسي واحد. فهمت الآن رفض كل من باقان أموم وبقية المعتقلين السياسيين السابقين مثل الدكتور لام أكول، وجوزيف باكاسورو، وتوماس سيريلو، وغيرهم ممن تمرد على نظام كير، الانضمام للحركة - في المعارضة. ما يلزم توضيحه هو أنني لم أقدم استقالتي لأسباب شخصية، بل بسبب مبادئ أيديولوجية، وإنطلاقاً من إيماني في قدرة الجماهير على إحداث التغيير متى تم تسليحهم بأدوات أيديولوجية صحيحة.

المصير

لا يتحدد النضال من أجل التغيير بفترة معينة، هو عملية مستمرة، لأن الأوضاع الجديدة تولد تناقضات جديدة، والتي في المقابل تحتم النضال لمواجهتها. سيثور الشعب طالما استمرت أوضاع التخلف الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي في جنوب السودان، ويناضل من أجل التصدي لتلك التناقضات. لذلك، لا تعني إستقالتني من الحركة - في المعارضة التخلي عن النضال، بل تهدف لإجتراف أدوات سياسية و أيديولوجية جديدة.

ناقشتُ في الفصل الرابع مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية، وعرفتها باعتبارها أداة ضرورية لتغيير الأوضاع الرجعية. ولتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، من المهم الإنطلاق من معرفة علمية بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية. ليس هذا الأمر هبة أو منحة، بل يتطلب مجهود، وتعلم، ومعرفة جيدة بالواقع الاجتماعي. لهذا السبب، فارق بعضنا طريق التمرد، من أجل مواصلة النضال بوسائل مختلفة، عبر التعبئة الاجتماعية والسياسية، بغرض تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي للجماهير، وتوويرهم بحرياتهم وحقوقهم السياسية.

عاش شعب جنوب السودان مرحلتين انتقالييتين خلال تاريخه. من عهد الاستعمار والهيمنة إلى بناء الدولة والأمة، لكن للأسف دون تحقيق سلام، وتنمية وطنية، وقوة منتجة. لهذه الأسباب بقى الشعب فقير، جاهل، وعرضة لخداع النخب، ثم التشرذم

على أسس إثنيّة ومناطقية. نحن بحاجة لفهم أن العلاقات الإثنيّة، والسياسات الإثنية، كما يمثلها مجلس كبار أعيان الدينكا، ومجلس كبار أعيان النوير، شلو، والباري، وجميع التكتلات والجمعيات الإثنيّة، هي مجرد أدوات للقهر والاستغلال. هؤلاء الشيوخ، مثلهم والنخب السياسية و العسكرية، ورجال الأعمال، مجرد سفاحين يجب محاربتهم بالتعليم. وفي هذا المسعى، يجب أن نُظهر التضامن مع من قضوا الخمس سنوات الأخيرة في الكفاح من أجل القانون والشرعية، ووقفوا ضد قمع الحقوق والحريات الأساسية. ومن الضرورة أن يستمر نضالنا من أجل الحق في التنظيم وحرية التعبير ممثلاً في الحريات الصحافية.

المصادر

Achebe, Chinua (1983) *The Trouble With Nigeria*. Heinemann Educational Books, Johannesburg.

Alier, Abel (1990) *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*. Ithaca Press, London.

Beshir, Mohammed Omer (1968) *The Southern Sudan: Background to Conflict*. Hurst, London.

Cabral, Amilcar (1966) *The Weapon of Theory*. Published in *Speeches and Writings*, Monthly Review Press, New York, London.

Chabal, Patrick (2003) *Amilcar Cabral: Revolutionary Leadership and People's War*. Africa World Press. Trenton and Asmara.

De Waal, Alex (2015) *The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War, and the Business of Power*. Polity Press, Cambridge.

Epstein, Helen C. (2017) *Another Fine Mess: America, Uganda, and the War on Terror*. Columbia Global Reports. New York.

Fanon, Franz (1963) *The Wretched of the Earth*. Grove Press, New York.

Garang, Joseph Ukel (1961) *The Dilemma of Southern Intellectuals: Is it justified?* Monologue published by the Ministry of Southern Affairs, Khartoum, 1970.

Hanssen, Halle Jørn (2017) *Lives at Stake: South Sudan During the Liberation Struggle*. Skyline, Oslo.

Johnson, Douglas H. (2015) *South Sudan: Past Notes and Records*. Africa World Books, Wanneroo, Australia.

Johnson, Hilde F. (2015) *South Sudan: The Untold Story from Independence to the Civil War*. I.B. Tauris, London.

Khalid, Mansour (1990) *The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution*. Routledge, London.

Markakis, John (2012) *National and Class Conflict in the Horn of Africa*. Shama Books. Addis Ababa.

Nkrumah, Kwame (1965) *Neo-colonialism: The Last Stage of Imperialism*.

Thomas Nelson & Sons, London.

rEFEREncES

Nyaba, P.A. (2018) *The Curse of Elitism*. In Amir Idris (ed.), *South Sudan: PostIndependence Dilemmas* (pp. 19–37). Routledge, London, New York.

(2014) *South Sudan: The Crisis of Infancy*. CASAS, Cape Town.

(2010) *South Sudan: The State We Aspire To*. CASAS, Cape Town.

(2000) *The Politics of Liberation in South Sudan: An Insider's View*. Fountain Publishers, Kampala.

PaanLuel Wël Media (2013) *The Genius of Dr. John Garang de Mabior: The Essential Writings and Speeches of the Late SPLM/A's Leader, Dr. John Garang de Mabior*, vols. 1 & 2.

Tandon, Yash (2015) *Trade is War: The West's War Against the World*. OR Books, New York and London.

Thomas, Edward (2015) *South Sudan: A Slow Liberation*. Zed Books, London.

Wa Thiong'o, Ngũgĩ (1981) *Detained: A Writer's Prison Diary*. Heinmann, Nairobi.

Wai, Dunstan (1973) *The Southern Sudan: The Problem of National Integration*. Frank Cass, London.

Young, John (2017) "Isolation and Endurance: Riek Machar and the SPLM/AIO in 2016–17." Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva.

(2012) *The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process*. Zed Books, New York and London.

الفهرس

7.....	الإهداء.....
9.....	شكر وتقدير.....
11.....	تصدير.....
15.....	تهيد.....
19.....	المقدمة.....
39.....	الفصل الأول.....
41.....	النَّخْب، السياسات الإثنيَّة، الدولة المعطوبة.....
51.....	تطور العمل السياسي في الجنوب.....
55.....	نشأة الازدواجية الاجتماعية والسياسية.....
91.....	النَّخبة، والازدواجية الاجتماعية والسياسة، وتحديات الانتقال.....
113.....	الفصل الثاني.....
115.....	الثورة الزائفة.....
139.....	هل كانت الحركة الشَّعبية نسخة جديدة عن حزب سانو؟.....
151.....	سيطرة العسكرتاريا: ثقافة الخوف والأناية.....

157	التخريب السياسي والأيدولوجي للثورة.....
187	تصاعد القومية الإثنية داخل الحركة الشعبية.....
205	الإنحراف الأيدولوجي اليميني ورحلة السلام.....
221	الفساد داخل الحركة الشعبية: ظهور الطبقة الرأسمالية الطفيلية
243	الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان: الثورة الزائفة.....
259	الفصل الثالث.....
261	حرب أهلية ليست حتمية.....
267	من الشائعة إلى السردية الخطرة.....
273	جنوب السودان ومأزق صراع القادة.....
295	كيف ولماذا نقذ سلفاكير مخططه؟.....
301	التحضير للعمل العسكري ضد مشار.....
311	معركة الحرس الرئاسي ومذبحة النوير.....
319	تمرد ريك مشار.....
327	سلعنة التمرد.....
345	فشل سلام إيقاد.....
351	منتدى إيقاد رفيع المستوى لتنشيط إتفاقية السلام.....

355إصرار كبير ومشار على تدمير البلاد

363.....**الفصل الرابع**

365 ضرورة الثورة الوطنية الديمقراطية

381 مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية

385 ثورة وطنية ديمقراطية أم سلام إيقاد؟

407 الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج

413 إيقاد، المنتدى رفيع المستوى، الثورة الوطنية الديمقراطية

419 ما العمل؟

425.....**الخاتمة**

427 قصة رحلتي إلى وعن الحركة الشعبية- في المعارضة

439 قرار الانضمام إلى الحركة الشعبية- في المعارضة

449 مآزق الحركة الشعبية- في المعارضة

455 العلاقة مع مجموعات المعارضة الأخرى

461 الاستقالة من الحركة الشعبية- في المعارضة

467 المصير

469.....**المصادر**

Willows House
منشورات
ويلوز هاوس

